

ألبير منصور

موت جمهو

جمهورية
ريّة



دار الجعيد

_____ ألبير منصور

مونتجمت جمهورية ريّة

_____ دار الجسد

© دار الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد، ش. م. □ م. □ ص. ب. ١١/٤٣٣٣ بورت - لبنان □ تلفون، ٢٤٢٧٧٢.

إلى ذكرى أبي

مقاصد الكتاب

جمهورية أولي تفتحت في ظل الوصاية الدولية المتمثلة بالتفرد الفرنسي وجمهورية باسم «الطائف» تفتحت في ظل الوصاية العربية المتمثلة واقعياً بالتفرد السوري. جمهورية أولي وَحَدَّت اللبنانيين بالنضال على وعدٍ بالمساواة فانتزعت استقلالاً، وفرَّقَتْهم بمكابرة الفَيْئَقَةِ وتيه الانعزال وممارسة الهيمنة فماتت واخذت الاستقلال معها. وجمهورية حسمت، على وعد بالاستقلال، في تثبيت الهوية وترسيخ الانفتاح والغاء الهيمنة، فانقلبت بالممارسة إلى هيمنة جديدة معكوسة واضاعت ما وعدت به. جمهورية بلا اسمٍ ولا كنية، (يسمىها البعض «ثانية»)، محتواها الفعلي اليوم هيمنة مستبدلة وسيادة منتقصة واستقلال شبه ضائع.

لم اعيش ولادة الجمهورية الأولى كما لم اعيش مرحلة انتزاع الاستقلال ولا مرحلة تثبيت الدولة. عايشْتُ مرحلة تثبيت الحكم في هذه الجمهورية، ورافقتُ سنواتها الأخيرة الطوال فشهدتُ موتها وشهدتُ ولادة خليفتها. قصة الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً والثانية دستورياً، هي موضوع هذا الكتاب، أروىها من مواقع عدة. من موقع الناقل احكي ولادتها ومن موقع المعاييش احكي نهوضها ومن موقع الشاهد أروي موتها وولادة التي تلتها. مواقع ثلاثة غير سياسية، يكتفي بها الكاتب عادةً، لأنها تستوفي شرطَي المحايدة والموضوعية المطلوبين في

الكتابة. أما وإن امتهن السياسة وانتمى عن قناعة ورغبة إلى اهلهما، فواجب الأمانة يقتضي الإعلان عن الموقع السياسي الذي سآكي منه قصة هذه الجمهورية، وعن الوجود الذي يولده هذا النوع من الكتابة.

أوجع ما في الكتابة السياسية عن أحداث تخللها استشهاد وموت، إبداء الرأي وكأنه إصدارٌ حكمٍ بحق الذين ماتوا واستشهدوا، وبخاصة أولئك الذين ماتوا واستشهدوا عن اقتناع وإيمان. فإن أنا قُلتُ رأياً وادنت فيه موقفاً، فإنني أحمل لكل من قاتل فيه عن اقتناع وإيمان، واستشهد، احتراماً وتقديراً، واعتبره شهيداً بطلاً، كان من رأيي أم لم يكن. إنني أكنُّ لكل من قاتل عن اقتناع وإيمان ولكل من قُتل صدفة أو عرضاً بقصف أو بخطط، ولكل من قُرضت عليه الحرب قسراً أو شارك فيها اقتناعاً بموقف أو رأي، إنهم جميعهم احتراماً، لن يحول في الكتابة دون قول ما اعتقده حقاً، كما لم يحل في ممارسة العمل السياسي دون اتخاذ الموقف الذي اعتقده صحيحاً.

أما المواقع، فقد انتقلت فيها من موقع وطني إلى موقع وطني آخر، دافعي الدائم في الانتقال، اختيار الموقع الأكثر مواجهةً والأكثر تقدماً في الصراع السياسي. وأكثر تلك المواقع محبةً إلى قلبي ذلك الذي هُزم على يد إسرائيل، والذي قاربت فيه الموت مراراً، موقع الحركة الوطنية اللبنانية. لذا أردت أن يكون كتابي في بعض صفحاته شهادةً للحركة الوطنية اللبنانية وللوطنيين الذين تشبَّثوا بمواقعها حتى اللحظة الأخيرة وفضلوا أن يهزموا فيها، على أن يغادروها انتهازاً أو طلباً لسلامة أو نجاة. إنني أكتب شهادةً لموقعٍ استشهد ولم استشهد فيه، الموقع الوطني. لم استشهد إلا في قاربِ الموت مرّاتٍ أخصُّ بالذكر منها اثنتين: الأولى في رحلة البحر الشهيرة برفقة كمال جنبلاط، والثانية يوم الدخول الإسرائيلي إلى بيروت وكنت في وسط إحدى المعارك التي واجهت بها

الوطنيون احتلال العدو للعاصمة بيروت. شهادتي للتأكيد على انتمائي إلى هذا الموقع، الذي إن تكررت الأمور وجدت نفسي أعيد الانتساب إليه كما فعلت في السابق.

كنت يومها في موقع هُزم. والهزيمة بحاجة دائمة إلى شرح وتفسير. هُزم الموقع الوطني، ومعها الحركة الوطنية، على يد إسرائيل. وعلى يد إسرائيل أيضاً تمددت يومها الحالة الطائفية المذهبية حتى شملت تقريباً لبنان كله من كسروان إلى الشوف إلى الضاحية فالجنوب والشمال فالبقاع. إنسحبت إسرائيل ولورثت القوى الطائفية حالها، فاستمرت تلك الحال حتى اتفاق «الطائف» الذي حاولنا به اقتلاعها. ثم وقع الانقلاب على الطائف فعادت الحالة الإسرائيلية من بوابة الهيمنة، وإذا الوطنيون باغليبتهم قد اضمحوا، من جديد، خارج مواقع القرار. مواقع القرار اضحت بغالبيتها في يد الطائفيين والتابعين. لم يبق للوطنيين سوى معاودة النضال سعياً لإنقاذ الوطن واستعادة سيادة الدولة وقرارها الوطني المستقل. للقوى الميليشيوية الطائفية والتابعة انتصرت. نصرتها بدعة الاستيعاب، ومكنتها من الدولة ومؤسساتها عملية الانقلاب على اتفاق الطائف. الطائفيون والتابعون هم اليوم في موقع السيطرة والصدارة في أن. الهزيمة، وإن كانت في موقع الوطنية والاستقلالية، بحاجة دائمة إلى الشرح والتفسير، أما الانتصار، وإن كان في موقع الطائفية والتبعية والعمالة، فهو مَبْرُوف وصيح بذاته. لذا وجب الدفاع عن الموقع الوطني لأنه هُزم، ولأن الهزيمة في موقع الوطنية هي عندي أفضل من النصر في موقع الطائفية، والعزلة في موقع الاستقلالية أفضل من العز والسيطرة في موقع التبعية.

الحكم على الأحداث السياسية بعد حصولها، والتنبؤ بالصواب والخطأ في قراءة التاريخ بعد تحقق أحداثه، عملية سهلة وكثيرة

الشيوع في اوساط الوعاظ والمرشدين وبعض السياسيين الدائمي الانتصار بقوة الانتهازية وسطوة التبعية. لذا أثرت وعظ نفسي وإرشادها، توفيراً لعظ الحاقدين وتجنباً لإرشاد الهاربين الحاقدين على الوطنية والوطنيين بسبب انتسابهم الدائم إلى موقع التبعية، والهاربين من المواجهة وقول كلمة الحق بسبب تظللهم الدائم في الانتهازية واحتمائهم المستمر خلف اسوار صيرة السلطان.

كتابة الأحداث تفترض حسن قراءتها ولنا اقرا الأحداث من نوافذ موقعي. شهدت بعضها عن قرب وبعضها عن بعد. لست ادعي، في قراءتي هذه للأحداث، سوى انها محاولة هي اقرب ما استطعت إلى واقع امرها، إنها قراءتي للأحداث وليست الأحداث بذاتها، فمن حيث إن الكتابة تعريف بالشئ، فقد حاولت التعريف بالجمهورية الأولى من منطلق ركائزها الثلاث: الوطن والدولة والحكم، ومن زوايا بناء هذه الركائز وتهديمها وصولاً إلى انهيارها وموتها وإلى التساؤل الصعب عن مصير الوطن ومستقبله. أما من حيث إن الكتابة موقف سياسي فقراءتي للأحداث إدانة للعصر الإسرائيلي الذي رافق موت الجمهورية الأولى وساهم في تهديمها بعد أن اجتاحت إسرائيل لبنان وعمت حالتها فيه، كما أنها شهادة للعروية وللوطنية اللبنانية وتمسكاً بهما اصالتين لازمتين متكاملتين: شهادة للوطن النهائي السيد المستقل وشهادة للانتماء العربي الحر.

النهوض

- ١ - لبنان الوطن: العيش المشترك
- ٢ - لبنان الدولة: الاستقلال، الميثاق، الصيغة
- ٣ - لبنان الحكم: المؤسسات والقانون

الفصل الأول

لبنان الوطن: العيش المشترك

١ - لبنان الملجأ

٢ - لبنان الإمارة

٣ - لبنان المتصرفية

٤ - لبنان الكبير أو الإمارة في الجمهورية

١ - لبنان الملجأ

لبنان الوطن نشأة وتاريخ كما لكل الأوطان. والوطن لقاء أرض وشعب. فقبل تكوّن الشعب اللبناني بصورته الحديثة، بدأ لبنان، ومنذ الحكم البيزنطي المسيحي، أرض ملجأ تؤمّن، هرباً من اضطهاد الحكم المركزي، فنكث وفرق وطوائف وشعوب. فبعد اندثار الكنعانيين للفينيقيين ولاندحارهم في مواجهة الفتح اليوناني، خوت جبال لبنان وتهلّكت شواطئه وفقدت الأرض هويتها فغاب للبنان الفينيقي للكنعاني عن الوجود، مع غياب الشعب ولاندثاره تحولت الأرض من أرض وطن إلى أرض ملجأ. لبنان الحديث لقاء بين أرض اضحت هامشية خاوية، ولاجئين وفدوا إليها هرباً من صراعات التخلل البيزنطي والإسلامي. طوائف مسيحية كوّنتها وهجرتها صراعات الحكم الأمبراطوري البيزنطي وطوائف إسلامية هجرتها صراعات الحكم والخلافة والسلطنات والعنصرية منذ للفتح الإسلامي وحتى انهيار السلطنة العثمانية.

قصة تكوّن لبنان الحديث هي قصة التقاء هذه الفئات على تعددها وانصهارها في بوتقة وطنية واحدة عبر تاريخ مشترك طويل، بدأ يوم خضعت هذه الفئات جميعها إلى سلطة سياسية واحدة في إطار جغرافي واحد، سلطة الأمير المعني وإطار إمارته. وينبغي أن لكل من هذه الفئات تاريخها الخاص السابق لتاريخ للمشاركة في بناء الوطن. وينبغي أيضاً أن تلك الخصوصيات قد طبعت هذه الفئات وميزتها بشخصيات جماعية تشكل اليوم ما يميز الطوائف بعضها عن بعض. غير أن للتاريخ المشترك بين تلك الطوائف وما أنتج من

شخصية وطنية مشتركة، اخذ طابع الغلبة وتجلّى في انتصار الشخصية الوطنية للبنانية وفي تمسك جميع الطوائف بوحدة لبنان الوطن، ووحدة لبنان للشعب، ونهاية لبنان للكيان (ميثاق الوفاق الوطني أي اتفاق للطلاق). وبدا انتصار الشخصية الوطنية للبنانية أكثر وضوحاً عبر التعاطي اللبناني الطبيعي مع مسألة الهوية القومية، فبعد أن تثبتت الشخصية الوطنية اعتُبرت الهوية القومية من المسلمات الطبيعية ولجميع اللبنانيين على إعلان هويتهم العربية.

ولدت الطوائف المسيحية من صراعات الكنائس المسيحية إبان الحكم البيزنطي والتدخل الأمبراطوري في الشأن الكنسي لتوحيد الإيمان كأساس لتوحيد الأمبراطورية. وقد أدى تعاطي الحكم في الشأن الديني إلى تفتيت للمجتمع الديني وإلى ضرب وحدة الكنيسة المسيحية، كما أدى إلى انزلاق السلطات الدينية وتوسلها بسلطة الحكم لفرض نفوذها وهيمنتها، مكرسة توطؤاً تاريخياً مريباً بين السلطة الزمنية والمرجعية الدينية، مع كل ما يرافق هذا التوطؤ عادة من سعي إلى المنافع الخاصة وانغماس في بهرجة الدنيا، وتحولٍ عن الروحانيات إلى الزمانيات، وتسخير الدين ورجاله في خدمة لسلطان. وغالباً ما كانت للطوائف المُضطَهدة ترحل بعد اجتياح أديارها ومصادرة كنائسها إلى ديارٍ آمنٍ تحتمي فيها، مستمينةً بوعورة الأرض ويُعيها ومامشية موقعها، من جور السلطان واضطهاد المنافسين من رجال الدين. فالمولودة أهم تلك الطوائف التي اضطُهدت ولجأت إلى جبال لبنان الشمالية وبنت عبر سنين طوال شخصية خاصة ومتميزة. كذلك شأن الأروام من أرثوذكس وكاثوليك، وشأن الأرمن والسيريان والأشوريين والكلدان في مراحل متعددة من التاريخ وحتى أيامنا هذه. ولجأ إلى لبنان من المسلمين بعض المسلمين الشيعة، (الإسماعيلية والإثني عشرية)، الذين استوطنوا كسروان وللشوف وجبل عامل وعلبك والبقاع، وتحول بعضهم في آخر العهد الفاطمي إلى المذهب الدرزي، واضطُهد البعض الآخر على يد المماليك وطرد من كسروان إلى الهرمل وجرونها.

لست بصدد التاريخ لتكوين الأشخاص الخاصة بكل من هذه الطوائف، وإنما اكتفي بالتأكيد على حقيقة لا بد من الإقرار بها كي تُفهم الخصوصية اللبنانية على حقيقتها، مع ما تستتبعه من وطنية لبنانية، وكي يُدرَك على حقيقته رسوخُ جذورها وأصلاتها، وكي يفهم أن الإقرار بتلك الحقيقة لا يعيب الانتماء القومي ولا يشوبه بآية سلبية. فالخصوصية لا تنفي المشاركة الصادقة في العلم، كما أن العلم لا يلغى ولا يُشأب إذا ما اعترف بالخاص وشجع على بروزه.

فإن تكون الطوائف على اختلافها قد اتخذت من لبنان، وكل بدورها، ملجأ تحتمي به وتصون معتقدها وتمارس شعائرها وتتجنب فيه الاضطهاد النائم أو الموسمي، فهو أمر يمكن للمبالغة في إثباته كما يمكن للمكبرة في إنكاره، إلا أن الثابت اليوم هو اللقاء هذه الطوائف المتعندة على رغبة أكيدة في تحويل هذا الملجأ إلى وطن نهائي ثابت مستقل سيد يُبقي في مقوماته على جميع خصائص جنوره التاريخية كملجأ، أي على خصائص الأمان والحرية والاستقلالية وفهم الآخر وتفهمه. وهذه العلامات الباقية من لبنان للملجأ تشكل في أبعادها الحضارية خصائص ومميزات لبنان للوطن.

فالحريات العامة، والحريات الفردية، والعيش المشترك، وفهم الآخر واحترامه، والقبول الرُضيّ بتعدد الآراء وتضاربها، كلها من خصائص لبنان الملجأ، حملها لبنان للوطن وتمسك بها وجعلها الأساس في مقدمة دستوره وقاعدة بنية المجتمع والسياسي. أهمية لبنان اليوم ومبرر وجوده يكمنان في تحويل هذه الخصائص - للمبادئ إلى ممارسة فعلية وسلوك اجتماعي وسياسي في حياة اللبنانيين اليومية الاجتماعية والسياسية.

للسياسة، عبر مقوماتها ومكوناتها، هي التي حولت أرض الملجأ إلى وطن. لبنان الوطن بنا مع حكم الإمارة، أي بفعل القرار السياسي الهادف، واستمر بفعل تمسك أبنائه بخصائص وجودهم وفرانته وبفعل وعيهم لأهمية تلك الخصائص وتفرد وطنهم الملجأ بها.

٢ - لبنان الإمارة

إختار الأمير فخر الدين المعني الأول الانحياز إلى جانب العثمانيين، (أو بالأحرى عدم الانحياز إلى جانب المماليك كما فعل بنو بحر امراء الغرب)، في معركة الحسم الشهيرة، معركة مرج لبلق، التي انتصر فيها العثمانيون وإنهوا حكم المماليك. فكان لذلك للحدوث أثره البين في تثبيت حكم الإقطاعيات الذي كان معمولاً به في لبنان إبان عهد المماليك، مع تقديم للأمراء المعنيين على سولهم من العلقات الإقطاعية، بعد أن خلع السلطان سليم على اميرهم لقب «سلطان البر» وثبته في إقطاعه وإمارته وقدمه على اترابه.

لعب المعنويون دوراً أساسياً في توحيد لبنان للوطن. فالنور الوسيط الذي كان يقوم به الأمير بين الوالي العثماني والمقاطعية من الحكام المحليين، أفسح امامه في مجال الممارسة السياسية للعب دور الموحد والسجّاع والمستقطب، إضافة إلى مساهمته الكبرى في رسم الحدود الجغرافية للإمارة، التي اوضحت، بحكم التوحيد السيلسي، حدود الوطن. والنور الأهم الذي قامت به الإمارة للمعنية على صعيد بناء الوطن هو دورها الاجتماعي والاقتصادي، إن لجهة تشجيع لفتح الإقطاعيات بعضها على بعض وتسهيل انتقال الأشخاص والفلاحين، وإن لجهة انفتاح المجال الإقطاعي على السوق الرأسمالية عبر تشجيع للصناعات والحرف والزراعات الصناعية. فالأمير فخر الدين الثاني أسهم، عبر عمله الاقتصادي والاجتماعي، في توحيد الوطن اجتماعياً واقتصادياً إضافة إلى إسهامه الكبير في توحيد سياسياً. البرعمة الرسمية التي نشأت مع الإمارة المعنية في المجال الإقطاعي اللبناني أسهمت في خلق الحاجة والإلحاح للتوحيديين للإنماء الرسمي. إن بذرة توحيد الوطن التي زرعها المعنويون ترعرعت على وتيرة النمو الرسمي في مجتمع الجبل الإقطاعي بفضل تقاطع المصالح الإقطاعية في الاستقلالية السياسية واستمرار النفوذ، كما على قلعة نظالم طوائفي حتم وجوده واستمراره تعاطي الإسلام مع اهل الكتاب. هكذا فإن لقاء عوامل لخليقة ثلاثة سياسية واقتصادية

واجتماعية، انكى إلى تحويل ملجأ الطوائف إلى وطن وكيان. وكان أيضاً أن تترافق نمو هذه العوامل مع انحطاط الدولة العثمانية ومع مداخلات الدول الأوروبية التي تمحورت حول مبادئ الحريات الفردية والمساواة بين المواطنين.

تجلى انحطاط الامبراطورية العثمانية في انهزامها المتكرر امام باشا مصر وامام الروس، وحاجتها المستمرة لدعم دول أوروبا لها كي تستمر وتحافظ على وحدتها. ومع كل تدخل نلعم من قبل دول أوروبا كانت السلطنة تضطر إلى تقديم تنازلات جديدة على صعيد حقوق الأفراد والجماعات. فالتنظيمات والمستور وسائل الإصلاحات أعطيت نتيجة تدخلات أوروبية وفي ظروف كانت فيها السلطنة على أبواب هزيمة عسكرية ما. وقد استفاد النمو للرأسمالي الموحد في لبنان من هذه الإصلاحات، كما استفادت السلطات المحلية وخاصة الإمارة، لتكيز بعض من استقلالية سياسية وإدارية وظُفّت لمصلحة الوطن المستقل. وقد ساهمت لروح الاستقلالية التي بعثتها الإمارة في خلق المناخ الملائم، في المرحلة اللاحقة، لانبعاث الفكر القومي العربي والعصية للقومية في وجه الحكم التركي، كما شجعت أيضاً على انبعائه رغبة الجماعات الطائفية في التمرر، وإيجاد صيغة لاحتين اتصالها وربوطها بعضها ببعض عبر السوق الرأسمالية التي نشأت في الوطن اللبناني. وقد عثرت عن هذه التطورات، الأحداث والفتن التي عرفها لبنان بين سنتي ١٨٤٠، سنة انهيار الإمارة، وسنة ١٨٦٤، سنة ظهور صيغة الحكم الجديدة المتممة لوحدة الوطن بمعطياتها الرأسمالية الحديثة.

٣ - لبنان المتصرفية

احتضرت العلاقات المجتمعية الإقطاعية طيلة عقدين ونصف تاركّة المجال المجتمعي لعلاقات جديدة هي العلاقات المجتمعية الرأسمالية. برعمت هذه العلاقات في مطلع عهد الإمارة ونمت في ظله وترعرعت حتى اوضحت في آخره العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المسيطرة. وهذه السيطرة في

العلاقات المجتمعية الجديدة، انفسحت المجال لإمكان بروز علاقات سياسية من نوع غير إقطاعي. فإلى جانب القوى الإقطاعية القلعة، وإن بضعف ووهن، برزت قوى لاجتماعية وسياسية جديدة تمثلت بوجهات للفدى الحديث وممثليه من تجار ومزارعين ومتقنين ومهنيين.

بدأت مرحلة احتضار النظام الإقطاعي بذلعات اجتماعية طبقية، غالباً ما اتخذت طابع الفتنة الطائفية لأسباب أهمها تركُّز الإقطاع في يد فئة معينة، وتجنُّد مطلب المساواة بين المواطنين بتنظيمات مؤبها المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وخروج المسيحيين من «اللمية» إلى «المواطنة». كان التمييز في المجتمعات الإسلامية تمييزاً مزدوجاً، طبقياً من جهة، وطقفياً دينياً من جهة ثانية. إن قبول الإسلام بأهل الكتاب خلق تمايزاً مجتمعياً مولداً للتمايز الناجم عن العلاقات الاقتصادية والتي تمثلت بـ«طولاف» في لرض اللما (لبنان)، لأن بعض المسلمين فيه كانوا أيضاً من الفئات الإسلامية البعيدة عن الحكم والسيطرة كالشيمة الإثني عشرية والإسماعيلية والدروز.

الفتنة الطائفية التي بدأت في جبل لبنان وترجمت مجازر بحق المسيحيين انتقلت إلى دمشق، بفتح طرف وبعض تشجيع من الولاى التركى، وتمثلت فيها بمجزرة كبيرة للمسيحيين، حاول منعها بكثير من الشهامة الأمير عبد القادر الجزائري. استغلت الدول الأوروبية هذه الفتنة لتمعن من تدخلها في شؤون السلطنة العثمانية ولتفرض عليها تطبيق نظام سيلي خاص بجبل لبنان عرف بنظام المتصرفية.

أرسى نظام المتصرفية أسس حكم المشاركة الطائفية في الجمهورية اللبنانية للعديدة، وثبت بعض الأسبقيات والخصوصيات التي تميّز بها للكيان اللبناني وما يزال، صيغة مشاركة الطولاف في الحكم وصيغة الرئاسة المسيحية ولولية للموارنة بينهم، إلغاء للنظام الإقطاعي وترسيخ الأسس الأولية لممارسة الديمقراطية باعتماد الانتخاب في اختيار ممثلى الطولاف في مجلس الإنارة المعاون للمتصرف.

عملت الدولة العثمانية، إثر تدخل الدول الأوروبية وإرسالها جيشاً فرنسياً إلى لبنان، على وضع حد للمجازر الطائفية المُرتكبة وإلى تسريع تدابير العقاب بحق مرتكبي المجازر وعلى الإسراع في وضع للنظام السيلسي الجديد للبنان، والمتفق عليه مع الدول الأوروبية، موضع التنفيذ. أوكلت الدولة العثمانية إلى والي الشام مهمة الردع والعقاب، فلعدم بعض زعماء الإقطاع ممن قادوا الأعمال الطائفية خلال أحداث ١٨٦٠ - ١٨٦٤، كما أعيد بعض منفذي المجازر من رعايا الشارح في مدينة دمشق، وواكب تلك التدابير حملة إعلامية كبيرة، طُمأنةً للدول الأوروبية وتسريعاً لوقف تدخلها. ومع التدابير العقابية سارعت الدولة العثمانية إلى تعيين متصرف مسيحي من رعاياها لتولي الحكم في جبل لبنان يعاونه مجلس إدارة مؤلف على أساس التمثيل الطائفي، تنفيذاً للاتفاق مع الدول الأوروبية بشأن صيغة الحكم في جبل لبنان. وأُتفق على أن يكون المتصرف مسيحياً من التابعين العثمانيين ولن يعاونه مجلس إدارة تتمثل فيه الطوائف اللبنانية المتعايشة في جبل لبنان تمثيلاً يتناسب بصورة مبنية عامة مع أحجامها، وعلى أن يُسمى المندوبون بالانتخاب من قبل الشعب. على اثر هذه التدابير انسحبت الجيوش الفرنسية من لبنان وأخذ نظام المتصرفية طريقه إلى التنفيذ الفعلي وأُضعاً أساساً وقواعد لكيان هو الأول (أو من بين الأول) في إطار السلطنة العثمانية.

عرف لبنان في عهد المتصرفية استقراراً سياسياً وأمنياً مديداً لأكثر من خمسين سنة، رُشخ تمسك اللبنانيين بكيانيتهم التي رابقت بمعناها الحرية والأمان حتى خُسد من له في (جبل) لبنان مرقد عنزة. غير أن ضيقاً معيشياً رافق تزايد السكان فبذلت الهجرة تلعب دور صمام الأمان بالنسبة للنظام الاقتصادي خالقة خصوصية إضافية على الكيانية هي خصوصية الانتشار في أرجاء العالم وللحنتين اللطام إلى الوطن، خصوصية الاغتراب، كنبيل للحرية، التي شعارها، «الحرية أو الرحيل».

ركز عهد المتصرفية أسس الكيان التي انشأتها الإمارة، وبلور المرتكزات الأساسية التي شكلت العمود الفقري السيلسي للبنان الكبير، كيان مستقل،

حرية، عيش مشترك (بمعنى المساواة السياسية بين جميع المواطنين)، مشاركة في الحكم، اختيار الممثلين بالانتخاب.

٤ - لبنان الكبير أو الإمارة في الجمهورية

أخضعت الدولة العثمانية، خلال الحرب العالمية الأولى، جبل لبنان إلى حكمها العسكري المباشر مبقيةً، شكلاً، على ظاهر نظام المتصرفية، ضاربةً حوله حصاراً تجويعياً هُجر وإمات أكثر من ثلث أهله. وقد إعلات بعملها هذا إقحام أبناء جبل لبنان في السياسة العامة للسلطنة، وفي التيارات السياسية التي كانت تتنازع البلاد العربية، وخاصة المناطق السورية باخلاً وساحلاً، محرقةً في أوساط المغتربين منهم حركات سياسية استقلالية تتنازعها اتجاهات سياسية متباينة متعارضة، تجمع بينها الرغبة في الاستقلال، وتفريقها الدوافع وتعتد الأمل والمطالب. تيارات ثلاثة كانت تتنازع القوى السياسية في سوريا ولبنان وخاصة في أوساط المغتربين اللذين كانوا أكثرهم قدرةً على التحرك والمطالبة؛ تيار عربي وتيار سوري وتيار لبناني. شجعت بريطانيا التيار العربي، وشجعت فرنسا بنايةً التيار السوري ثم عملت لاحقاً على تلبية التيار اللبناني السلمي لاكتساب دعمها.

قاد التيار العربي الشريف حسين ولبنه الملك فيصل الذي أنشأ في سوريا دولة عربية يُويع ملكاً عليها وعلشت ما يقارب السنتين (من تشرين الأول ١٩١٨ إلى الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٠) وكانت نهايتها مع معركة ميسلون ونبول الفرنسيين دمشق وإخضاع سوريا للانتداب تنفيذاً لقرار عصبة الأمم. بدايةً، شجع الميطانيون هذا التيار، ثم تخلوا عنه عند انتهاء الحرب نتيجة اضطراهم للتسوية مع الفرنسيين واقتسام النفوذ معهم. إلا أن الصراع الميطاني - لفرنسي الذي طبع تلك المرحلة ترك بصمات إيجابية لجهة تحديد مضمون للعروبة والحكم العربي. صدر هذا التحديد في الإعلان الشهير الذي أطلقه الأمر فيصل في الخامس من تشرين الأول سنة ١٩١٨ وجاء فيه أن حكمه هو حكم عربي مبني على العنلة والمساواة بين جميع العرب دون أي تمييز

في ما بينهم، «الدولة عربية ومواطنوها عرب متساوون في الحقوق إياً كان دينهم، الإسلام أم المسيحية أم اليهودية». إنه الإعلان الأول الذي يعطي العروبة مفهوماً حديثاً ويؤسسها على المساواة السياسية بين جميع المواطنين ويضع حداً للمعزج التاريخي بين الدولة والدين، مميّزاً الانتماء القومي عن الانتماء الديني، فالعروبة ليست الإسلام، وجميع العرب متساوون في للمواطنة والانتماء القومي، والمساواة السياسية هي القاعدة. إن الفهم هذا للعروبة جعل عند مؤيدي الدولة العربية في صفوف النصارى يولّزى نسبياً عند مؤيديها في صفوف المسلمين. غير أنّ الفهم الشعبي للعروبة ولختلاطها العفوي في انهماك العامة بالإسلام، أبقى الحذر لدى العديدين من أبناء سوريا ولبنان ودفع بهم إلى اختيار ودعم تيارات قومية أخرى، التيار لسوري والتيار للبناني.

حمل التيار السورى مغتريون سوريون، تدعمهم مدرسة الاستشراق الفرنسية وبعض المفكرين والباحثين وفي طليعتهم الأب هنري لامنس اليسوعي، أحد أهم المنظرين لسوريا الكبرى. كذلك عملت السياسة الفرنسية مدد مطلع الحرب العالمية على تشجيع قيام جمهورية سورية مستقلة في سوريا الكبرى الممتدة من جبال طورس إلى عريش مصر، كما حددها لمغربي سوريا ولبنان في مصر السيد فرنسوا جورج بيكو قنصل فرنسا في بيروت. ومن دلائل تشجيع الفرنسيين فكرة سوريا الكبرى رعايتهم للمؤتمر السوري الذي انعقد في مرسيليا في كانون الثاني ١٩١٩، ودعمهم للرابطة السورية التي كانت تضم شخصيات سورية ولبنانية من ليدان مختلفة، امثال شكري غانم وجورج سمحه وجميل مرسم ي. إتسمت الدعوة إلى قيام سوريا الكبرى بفهم حديث لعلاقة الدين بالدولة، الفهم العلماني على الطريقة الفرنسية، وقد واجه الفرنسيون التيار العربي المرعي من بريطانيا بدعم هذا التيار العلماني لسوري وافسحوا له في المجال لإسماع صوته في مؤتمر السلام بمواجهة الأمير فيصل. ولقي هذا التيار دعماً إضافياً من اوساط بعض الأميركيين العاملين في بيروت وبصورة خلصة السيد بليس الذي سعى لدى الرئيس الأمريكي ولسن لتدعيم فكرة استقلال سوريا الكبرى.

في موازاة هذين التيارين، العربي والسوري، نشط تيار ثالث، التيار اللبناني الداعي إلى استقلال لبنان في حدوده الطبيعية. نمت جذور هذا التيار في عهد الإمارة، وترسخت في عهد المتصرفية، وأعطت ثمارها بعد الحرب العالمية الأولى في ظل صراع الخفوذ بين البيطليين والفرنسيين، وفي ظل تصارع التيارات الاستقلالية المتعددة. وقد مهد لدعوة استقلال لبنان في حدوده الطبيعية مغتربون لبنانيون كثرة، بدءاً بالاتحاد الوطني في مصر مع يوسف السونا وصولاً إلى رابطة أمريكا الشمالية لتحرير لبنان مع أيوب تابت، وإلى العديد من تجمعات المغتربين اللبنانيين في سائر بلدان أمريكا الجنوبية. كما حمل هذه الدعوة مجلس إدارة المتصرفية وتوجها بإعلان ٢٠ أيار ١٩١٩ الشهير وبلغام أعضاءه والذي جاء فيه، إعلان استقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده التاريخية والجغرافية (أي مع الأراضي التي «لنتزعت منه لغتصلاً» في سنة ١٨٦١)، وتشكيل حكومة لبنانية ديموقراطية مؤسسة على الحرية والمساواة والأخوة وصيانة الأقليات والحرية الدينية، والمباشرة بوضع دستور للبلاد، والاتصال بحكومة فرنسا لتحديد أسس التعاون الاقتصادي مع البلدان المجاورة. وحملت دعوة الاستقلال هذه إلى مؤتمر السلام المنعقد في باريس وفوذ ليدنية ثلاثة ترأس ثانياً البطريرك حويك، بطريرك الموارنة. وقد استطاع هذا الوفد أن يقنع المسؤولين بإعادة مدن الساحل (بيروت وصيدا وطرابلس وصور) والأقضية الأربعة (المعلقة البقاع، بعلبك، حاصبيا ورشيا) إلى لبنان الكبير، وإعلان استقلاله. وقد تُوّجت هذه المساعي برسالة من رئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو تعهد فيها باستقلال لبنان بحدوده الحالية. وبعد اتفاق سان ريمو في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ صدر إعلان الجنرال غورو في الأول من أيلول ١٩٢٠ الذي تم بموجبه تثبيت استقلال لبنان بحدوده الحالية. وتُوّجت جميع هذه الاتفاقات بمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ وبإعلان الانتخاب الصائر عن عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ للذين أبرموا حلّ الأباطورية العثمانية ورسماً طريق الاستقلال للشعوب العربية ومنها سوريا ولبنان.

حاول البعض، ومن موقع السعي إلى خدمة أحد لتيارات الاستقلالية (عن السلطنة العثمانية) العربية أو السورية، الإيهام بأن استقلال لبنان هو استقلال مصطنع، وأن الدولة اللبنانية صنيعة الانتداب والاستعمار وإنشائها تعدّ على الأمتين العربية والسورية، وأن سوريا دولة طبيعية ولبنان دولة مصطنعة. إن هذا الكلام هو من قبيل الكلام الدعائي وهو مغاير للحقيقة. ويدهي القول، بأنني نبي بدء، أنه ليس في علم السياسة ولا في مفاهيمها بدع كمثل القول بدول طبيعية ودول غير طبيعية. إن الكيانية اللبنانية تبلورت قبل الكيانية السورية بما يقارب المئتي سنة. وعرف لبنان أنواعاً من الاستقلاليات الثلاثية التي لم تعرفها سوريا في تاريخها الحديث. وربما كان الكيان اللبناني، من بين جميع الكيانات العربية، (عند مصر والمغرب)، أقدمها تاريخاً وإثباتاً جذوراً وأكثرها تديراً ولزوماً. إنه، ومن موقع العروبة نفسها، الكيان العربي الواجب الوجود، شهادة للعروبة على حضارتها وقيمتها في الحرية والمساواة السياسية، بما يعجز عنه أي كيان عربي آخر ولأمدة غير قصيرة.

لبنان الدولة: الاستقلال، الميثاق، الصيغة

١ - مرحلة الوصاية والانتداب: الدستور، الهيمنة المسيحية والانكماش الإسلامي

٢ - التحضير للاستقلال أو شراكة النضال الاستقلالي

٣ - الميثاق والاستقلال: الهوية والنفيان

٤ - الميثاق وصيغة الحكم: بناء السلطات

٥ - القضاء والصحافة والقامات: تأسيس المرجعيات

١- مرحلة الوصاية والانتداب: الدستور، الهيمنة المسيحية والانكماش الإسلامي

أعلنت دولة لبنان الكبير، وأعلن استقلالها عن السلطنة العثمانية في أول ليلول ١٩٢٠، ولم يحدد شكل الحكم فيها. فقد أخضعت مباشرة لحكم الانتداب، ولم تكن معالم حكم الانتداب قد توضحت، ولم يكن قد استقر في نهج السلطة للمنتدبة شكل الحكم الذي ستعتمده، كما لم تكن قد تبلورت بعد أسس الانتداب التي ستقرها عصبة الأمم.

ظهرت الحاجة إلى تحديد شكل الحكم إثر تأكيد عصبة الأمم في إعلان الانتداب، سنة ١٩٢٢، على وجوب تزويد البلدان الخاضعة للانتداب بنظام سياسي أساسي، يوضع بالتشاور مع أهل البلاد الأصليين، وفي مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات، أي قبل نهاية سنة ١٩٢٦. وتبلورت هذه الحاجة مع الحركات الشعبية المناهضة للانتداب، وبخاصة ثورة ١٩٢٦ التي انطلقت في جبل الدروز واتسعت لتشمل سوريا وبعض المناطق اللبنانية، والتي اضطرت سلطات الانتداب إلى تسريع وضع دستور لكل من لبنان وسوريا.

وضع الدستور اللبناني في ليلول سنة ١٩٢٦ وأعلنت بموجبه «الجمهورية اللبنانية»، وأصبح لبنان جمهورية اعتباراً من ١/٩/١٩٢٦. عدا هذا الشكل الجمهوري لم تُحدد معالم النظام السياسي الأخرى، إذ كان الانتداب يرغب بممارسة الحكم بصورة مباشرة. غير أن معالم للنظام بدأت تتسرب من خلال

بعض الممارسات ولا سيما تلك المتعلقة بإشراك اللبنانيين في الحكم ومؤسساته. فاتجه المنحى العلم نحو النظم العلماني والتمثيل الشعبي وفق ما نص عليه الدستور لجهة إنشاء مجلس نيابي منتخب بخلفي أعضائه. وكُرس هذا المنحى الاتجاه العام الذي بدأ منذ عهد المتصرفية ومجلس الإنارة، مُؤضلاً لتجاه التمثيل النيابي بواسطة الانتخابات الشعبية، ومؤكداً على حرية اختيار الحكام من قبل الشعب وعلى السبيل الديموقراطي كوسيلة للتعامل السليبي بين اللبنانيين.

لم تواكب الوحدة الوطنية إعلان الجمهورية ووضع الدستور، إذ بقي المسلمون على انكاملتهم عن المشاركة في الحياة السياسية وعلى تمسكهم بمعارضة الكيان اللبناني المستقل مراهنين على الوحدة مع سوريا. انفرد المسيحيون بالحكم وعززوا حضورهم في مؤسسات الدولة وإدارتها ومكنوا هيمنتهم عليها بدءاً بتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية وانتهاءً بالسيطرة شبه التامة على للمراكز الإدارية الحساسة. ففي التعديلات الدستورية الأولى، سنة ١٩٢٧ و١٩٣٩، مُزّزت صلاحيات رئيس الجمهورية بأمور ثلاثة، إعطاؤه حق إصدار مشاريع القوانين وتحويلها إلى قوانين نافذة بعد مرور أربعين يوماً على إيلعها للمجلس النيابي، إعطاؤه حرية اختيار جميع الوزراء من خارج المجلس النيابي بعد أن كان واجباً عليه تعيين نصفهم على الأقل من داخله، تمديد مدة ولايته من ثلاث إلى ست سنوات. أما بالنسبة للإنارة فقد احتل المسيحيون أهم ولغلبية مراكزها لسببين، هيمنتهم السياسية على الحكم وتفرغهم فيه، واسبقيتهم على المسلمين لجهة التمرس بالعلم وإتقان اللغات الأجنبية - نتيجة ظروفهم الاجتماعية الأفضل - وإقبالهم المبكر على ارتياد المدارس الإكليريكية ومدارس الإرساليات الأجنبية.

استمر انكماش المسلمين عن المشاركة في الحياة السياسية حتى سنة ١٩٣٠. ففي عهد حكومة الرئيس إميل إنه ونتيجة قراره القاضي بإقفال بعض المدارس للعامة بسبب تدني مستوى التعليم فيها وعدم قابليتها للإصلاح، اتخذت مواجهة قرار الإقفال هذا طابعاً طلائعياً شكل بداية تحلي المسلمين عن

لتكاملهم، وبنيابة عونتهم، ولو من باب المعارضة والتظاهر، إلى المشاركة في الحياة السياسية. ثم كان دخولهم المباشر إلى المعتزك السيلسي مع ترشيح الشيخ محمد الجسر لرناسة الجمهورية سنة ١٩٣٢ وما استتبعه هذا الترشيح من تعليق للدستور وتعطيل للحياة البرلمانية.

شكل ترشيح الشيخ محمد الجسر لرناسة الجمهورية بليات العمل السيلسي الوطني المطلق على الوحدة الوطنية بما استقطب من تاييد نيائي مسيحي وبما اوحى من تجاوز للفرز الطائفي الحاد الذي اتسمت به المرحلة السابقة. غير ان عوامل التوحيد الشعبية المؤسسة لوحدة وطنية أكثر عمقاً، بدأت مع الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الوضع المعيشي. فانهايار الوضع الاقتصادي الناجم عن انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٢) وسوء الوضع الاجتماعي، شكلاً المنطلق لحملة سياسية عامة ساهمت إلى حد كبير في إنماء للشعور الوطني العام الجامع لمختلف فئات اللبنانيين، وخلقا مرتكزاً لبداية وحدة وطنية في مواجهة الحكم، وبعثاً مجبداً للتفكير بالمصير الوطني العام وعلاقة الوطن الصغير بمحيطه السوري والعربي. تمثل الوضع السيلسي الشعبي الجديد بالحملة التي شنّها المطران مبارك من موقع الدفاع عن الفئات الشعبية، وتشجيعه للمؤتمر الشعبي الذي دعا إليه رشيد نخله وما طرح فيه من حاجة انفتاح على البعد السوري مع المحافظة على استقلالية جبل لبنان. إن التعبير السيلسي العلني عن وحدة المصير الاجتماعي والاقتصادي، ومطلب الانفتاح على العمق السوري كسبيل معالجة، وصنور للموقفين عن الأوساط المسيحية، شكلاً الحاضنة المحلية لعودة المسلمين إلى المشاركة في الحياة السياسية والوجه الآخر للتعبير عن الوحدة الوطنية وبنيابة التعاطي العقلاني الحافظ للخصوصية الوطنية والمنفتح على الشأن القومي.

٢ - التحضير للاستقلال أو شراكة النضال الاستقلالي

بدأت الحياة السياسية اللبنانية المشتركة، لقاء وتعارضاً وتوحداً وتبليداً، مع المعاهدة ومعركتها، أي من السنوات الست الممتدة ما بين سنة ١٩٣٣ إلى

سنة ١٩٣٦. لوطنيون لسوريون هم اول من باشر للمطالبة بمعاهدة مع السلطات المنتدبة بقصد تحقيق هدفين وطنيين اساسيين، الاول انتزاع اعتراف من السلطات المنتدبة بالدولة والسيادة السورية، والثاني لرساء الانتداب على قواعد تعاقبية واضحة تحدد الحدود والمسؤوليات والمهل. للمعاهدة تعني وجود طرفين متساويين ولتتزعاعها يعني بالنسبة للضعيف الاعتراف بحقوقه وبوجوده المستقل من قبل للقوي، كما انها كانت تعني، في الوضع السوري الخاص، انتزاع الاعتراف بالوحدة السورية ومواجهة محاولات التقسيم التي ركز عليها الانتداب منذ بداية ممارسة سلطاته في سوريا. هذا هو الهدف الاول الذي كان يطمح اليه الوطنيون السوريون. ولما هدفهم الثاني فكان تحديد اصول ومدة الانتداب تمهيداً لشق طريق الاستقلال والسيادة.

شجع التحرك السوري تحركاً لبنانياً مماثلاً انطلق من موقعين متعارضين، ومن منطلقات مختلفة. الموقع الاول الذي انطلق منه التحرك رعته البطريركية الانطاكية المارونية بقيادة البطريرك عريضة، اثر مؤتمر للمطارنة الموارنة عقد في بكركي في شباط ١٩٣٦ وصدرت عنه مطالبات وتوصيات تتعلق بالمصير الوطني اللبناني اهمها،

□ المطالبة ببقاء لبنان المستقل في حدود لبنان الكبير.

□ المطالبة باستقلال وسيادة لبنان دون ان يعني ذلك التخاضي عن العلاقات اللبنانية السورية التي يجب ان تتمتع وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

□ وضع دستور جديد على اساس الاستقلال الوطني التام يحفظ للبنانيين، على اختلاف فئاتهم، كامل حرياتهم العامة (حرية التعبير عن المعتقدات والآراء وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التجمع وحرية إنشاء الأحزاب والعمل الحزبي).

□ عقد معاهدة مع فرنسا تثبت الشخصية الوطنية اللبنانية.

□ دخول لبنان إلى عصبة الأمم.

قابل هذا التحرك المسيحي تحرك إسلامي تجسد في مؤتمر الساحل في تشرين الأول سنة ١٩٣٦ وأهم مطالباته،

□ الإصرار على السيادة اللبنانية من ضمن الوحدة السورية باعتبارها خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

□ الانخراط في مفاوضات من أجل وضع معاهدة تؤمن توزيعاً عادلاً للوظائف العامة في الدولة.

□ الاعتراض على تشكيلة الوفد المفاوض والمطالبة بالمشاركة فيه.

رفض مسلمو طرابلس مقررات المؤتمر باعتبارها شديدة الاعتدال وطلبوا بالوحدة الفورية مع سوريا. وشدّ يومها عن الإجماعين الإسلامي والمسيحي صوت واحد هو صوت كاظم الصلح الذي طالب في كُتَيْب أسماه **بين الاتصال والانفصال** ببقاء لبنان منفصلاً عن سوريا وفي حدوده المعمول بها في حينه، وإنما على قاعدة الاستقلال التام عن فرنسا وعلى قاعدة الاعتراف بعرويته وتنمية هذه العروبة. إنه صوت الشّواذ الذي أصبح، لاحقاً، القاعدة التي أُرسيّت على أسسها الجمهورية الأولى، قاعدة الميثاق الوطني.

وُقِّعت المعاهدة مع الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني ١٩٣٦ بموافقة مسيحية كبيرة ورفض إسلامي كبير، علماً أنها صُنِّقت بإجماع المجلس النيابي بمن فيهم من عاد واعترض عليها لاحقاً يوم معركة الاستقلال سنة ١٩٤٣. واستتبع للمعاهدة، (التي لم يصادق عليها المجلس النيابي الفرنسي)، إعلنة العمل بالدستور وعودة الحياة السياسية إلى نشاطها. وقد رسخت معركة المعاهدة وإعادة العمل بالدستور انصهاراً وطنياً مرتبطاً بالتمهيد لمعركة الاستقلال. كما شكلت العودة إلى الحياة السياسية مرحلة لسلسة من تاريخ الجمهورية الأولى انشئت للانصهار الوطني وللانقسام السيلسي المُثبت له، والذي كَوَّن قاعدة الاستقلال السيلسي الوطني وقاعدة الدولة في الجمهورية الأولى. وللمرة الأولى في تاريخ لبنان الحديث تمحورت الحياة السياسية حول انقسام غلبت فيه الصفة السياسية على الصفة الطائفية المحضة، هو الانقسام

بين إميل إنه ويشاره الخوري، والذي أصبح انقساماً حول اتجاهين سياسيين وحزبيين سياسيين، انخرط في كل منهما مسلمون ومسيحيون على قاعدة صراع سياسي وطني رجحت فيه السياسة على الطائفية، بالرغم من بقاء جذورها غارقة في الانقسام الطائفي. وكانت تلك المرحلة غنية بالعمل السياسي، إذ نشط فيها تاليف الأحزاب السياسية وتمحور العمل السياسي والوطني في جزء كبير منه في إطارها ولهما، الحزب الشيوعي (وقد بدأ واحداً في سوريا ولبنان) والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب الكتائب اللبنانية وحزب النجادة.

بنات معركة الاستقلال الوطني خلال الحرب العالمية الثانية بإعلان ومؤتمر ونداء، إعلان للجنرال كاترو استقلال كل من سوريا ولبنان وإلغاء الانتخاب عنهما باسم فرنسا الحرة في حزيران ١٩٤١، ومؤتمر بكركي، والنداء الذي أطلقه البطريرك عريضة في عيد الميلاد من السنة نفسها مطالباً بالاستقلال. إستفاد الاستقاليون من التناقضات بين السياستين البريطانية والفرنسية فعملوا على انتزاع الاستقلال في سنة ١٩٤٣ إثر إعلان منفرد بتعديل الدستور وإعلان الاستقلال، مؤيدون من السلطات البريطانية ومن إغلبية اللبنانيين.

وكانت مناسبة الاستقلال أساسية في تعميق الانصهار الوطني وتأكيد غلبة الفرز السياسي على الفرز الطائفي، كما شكلت للمناسبة لتأسيس الدولة والجمهورية على أساس تعاقدي وطني بين مختلف فئات الشعب اللبناني.

بدا التحضير للاستقلال مع الانتخابات الديلية التي جرت على دورتين، في ٢٩ آب و٦ أيلول سنة ١٩٤٣، والتي فاز فيها الحزب الدستوري الذي يرئسه بشارة الخوري. وقد تمت الانتخابات على قاعدة تمثيل اصطلاحي للشعب اللبناني، قاعدة الـ ٦ إلى ٥، أي ستة نواب مسيحيين مقابل خمسة نواب مسلمين. اعتمدت هذه القاعدة لحسم الخلاف حول التمثيل وحق الاقتراع بين المسيحيين والمسلمين. أصر المسيحيون على حق المغتربين بالاقتراع

ورفض ذلك المسلمون، فاقترح الجنرال سبيس، (ممثل بريطانيا)، على الطرفين اعتماد قاعدة الستة إلى خمسة ولقنهم بها وجرت الانتخابات على قاعدتها، وشكلت هذه القاعدة أساس التمثيل النيابي في الجمهورية الأولى حتى اتفاق الطائف الذي استبدلها واعتمد قاعدة المناصفة والمساواة.

انتخب المجلس النيابي الجديد بشاره الخوري رئيساً للجمهورية فكلف رياض الصلح تأليف الحكومة الجديدة. تمهنت الحكومة فور تشكيلها وفي بيانها الوزاري بتعديل الدستور وتحقيق الاستقلال، واحتوى بيانها الوزاري نصاً خُفّل معنى الميثاق الوطني الذي علّنت على أساسه الجمهورية الأولى.

تحقّق الاستقلال في الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ على إثر العملية الاستقلالية المعروفة، تحين الدستور، فاعتقال الرئيس والحكومة، فتشكيل حكومة مؤقتة لحامين الاستمرار، فانتفاضة شعبية، فعَلَمٌ جديد، فإندلر بريطاني، فتلبية مكرمة من السلطة المنتهية، فاستقلال.

٣. الميثاق والاستقلال: الهوية والتّفيان

تحصن استقلال لبنان وتعزز بالتمتعين اساسيين، إقليميّ ودولي، الانتماء إلى جماعة الدول العربية والانتماء إلى منظمة الأمم المتحدة.

تأسست الجامعة العربية بمشاركة لبنانية فاعلة، حصنت الكيان الجديد في محيطه القومي، ولعطته الشرعية الإقليمية والعربية، ومكنته من الانتقال إلى مصاف الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، مضيعة إلى شرعيته بالنخالية والإقليمية شرعية نولية نهائية.

أكد ميثاق الجامعة العربية اعتراف الدول العربية بالكيان اللبناني كما أكد تخلي السوريين عن مطالباتهم بالقضية الأربعة فارضى التيارين اللبنانيين، الخيار الكياني الاستقلالي والخيار للوحدوي، الأول لرضاه الاعتراف بالسيادة والاستقلال، والثاني لرضته الصفة العربية. وفي ظل هاتين الشرعيتين، الإقليمية والدولية، اطمأنت للجمهورية الأولى إلى إمكان استقرار متين وثابت،

يمكنها من الانصراف إلى ترتيب شؤون الدولة الداخلية وبناء مؤسساتها وتعزيز سيادتها واستقلالها.

الانتماء إلى الجامعة العربية يعبر عن جوهر الميثاق الوطني تماماً كما يعبر الانتماء إلى منظمة الأمم المتحدة عن جوهر الاستقلال. فالانتماء إلى الجامعة يحمل رفضين، رفضاً للخصوصية والكيان في ظل التبعية والحماية الغربية الفرنسية، ورفضاً للانصهار والذوبان في ظل الوحدة السورية. نفى للعلاقة الزائدة بفرنسا والغرب، ونفى للعلاقة الزائدة بسوريا والعرب، نفيان أريد منهما بناء حاضر واعدٍ بالكرامة والمساواة والحرية، حاضر يشوبه القلق وتدقّله المغامرة، إلا أنه محطة استقلال وسيادة ومساواة وحرية.

الميثاق الوطني، من حيث شكله، خطب رئيسية (خطب الرئيس بشاره الخوري) ولسطر في بيان وزاري (بيان الرئيس رياض الصلح). أما من حيث جوهره فهو تسوية كتبها شراكة النضال الاستقلالي وضممتها خلاصة تاريخ مشترك من التباين واللقاء.

خطب القاهما الرئيس بشاره الخوري في مناسبات الاحتفال بانتخابه أو الاحتفاء بالاستقلال أو في سواها من المناسبات الوطنية والتي ركز فيها مضامين ثلاثة للميثاق هي: الاستقلال الوطني المدجج للتمام، المساواة بين أبناء الوطن في جميع الشؤون وبصورة خاصة في تولي الوظائف العامة مع مراعاة حجم الطوائف والسعي إلى إلغاء للطفلية، التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية دون تبعية ولا انحياز ولا محاور ومن منطلق الانتماء إلى هذا العالم العربي الذي تنتظم فيه وتجتمع هذه الدول.

أسطر في بيان حكومة رياض الصلح أمام المجلس النيابي في السليح من تشرين الأول ١٩٤٣، «... وستقبل الحكومة على إقلمة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل لحرثام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته الخاتمة وسلامة حنوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب، إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده إبنناؤه الأباه

الوطنيين، فنحن لا نريده للاستعمار مقرأً ولا لإخواننا في البلاد العربية ممرأً، بل نحن وهم نريده وطناً سياداً حراً مستقلاً». وهي الأسطر التي تُستذكر عندما يُطرح موضوع الميثاق الوطني ويُستشهد به أو يُستحضر. أسطرٌ هي، وليست هي الميثاق. إنها الميثاق من حيث إشارتها إلى محتواه ومن حيث أهمية ما لا نقول. وليست هي الميثاق من حيث الاكتفاء بحرفية نصها.

قيل في الميثاق إنه تخلي المسيحيين عن الحماية الغربية لقاء تخلي المسلمين عن الوحدة مع سوريا، كما قيل فيه إنه محاولة للبننة المسلمين وتعريب المسيحيين. وقد عرّفه أحد صانعيه، الشيخ بشارة الخوري، بأنه، «ليس مجرد مصالحة بين جماعتين بل هو أيضاً تحقيق لانصهار بين نظريتين، النظرية التي ترى مستقبل لبنان في اندماجه بدولة أخرى والنظرية التي ترى بقاءه رهناً بالحماية الأجنبية. جاء الميثاق الوطني، ليلغي بالتفهم والوفاق، هاتين النظريتين المتناقضتين ويحل محلهما إيماناً واحداً، إيماناً وطنياً لبنياناً، كما أنه بما أثمر من تعايش بين مختلف طوائف الوطن شكل أساس بناء الدولة وتكوين الوطن».

إنه ميثاق، أي تعاقّد واتفاق، وككل اتفاق هو نتيجة لقاء وتسوية، لقاء حول المشترك والجامع وتسوية في المتباين والمختلف عليه.

المشترك بين اللبنانيين يومها إرادة عيش سلمي في وحدة كيانية مستقلة، مبنية على شراكة نضال استقلالي وعلى أمل بمساواة وحدانية، مشجعة بظروف صراع دولي بين فرنسا وبريطانيا وبدعم أكيد للحركة الاستقلالية من قبل البريطانيين. المشترك أيضاً قواعد الانتماء الوطني التي تلحق مع قواعد الانتماء القومي، شراكة في اللغة والتاريخ وإمكان قراءة أكيدة لتكامل جغرافي مصلي، جمعت كلها وتجسدت في وحدة كيانية متميزة قائمة بذاتها أُسميت «الجمهورية اللبنانية». المشترك، إرادة استقلال وإرادة بناء دولة وإرادة عيش مشترك في مساواة وحرية. إرادة لم يعبر عنها شعبياً بصورة مباشرة معنية. فلا الميثاق طُرح على تصويت ولا استُفتي عليه في انتخاب. إلا

إن الطبقة السياسية التي تركبت نتيجة الانتخابات الديالبيّة سنة ١٩٩٣ رأت فيه تعبياً عن رغبة شعبية، كما أعطت لنفسها حق تمثيل الشعب والنيابة عنه في وضع ميثاق وطني وتأسيس الدولة عليه. ليس لي أن أقيم الطبقة السياسية التي تقدّزت الميثاق، من حيث تمثيلها أو عدم تمثيلها للإرادة الشعبية الحقيقية، إلّا أنني، من حيث العمل السياسي، لعتب أنها تصرفت بما أمل عليها وأجب للعمل الوطني. ثم إنها أرست بالإرادة، وعلى قاعدة الحرية، نموذجاً سياسياً فريداً هو نموذج المساواة السياسية بين المسيحيين والمسلمين في ظلّ كيان سياسي واحد. نموذج فريد، لأنه الأول والوحيد في تاريخ هذا الشرق وربما الوحيد في العالم أجمع، نموذج العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين.

أما التسوية فعلى الهوية والكيان. نفيان، وإن كنا لا يشكّان أمة، (كما قال جورج نقاش)، إلّا أنهما أسساً استقلالاً ودولة. نفيان شكّلا تسوية هي الوجه الآخر للميثاق. نفي لعلاقتين، علاقة المسيحيين بفرنسا والحماية الأجنبية وعلاقة المسلمين بسوريا والعرب والوحدة. نفي مزدوج لعلاقتين دون التعرض لأساسهما، الهوية والكيان. تخلى المسيحيون عن علاقتهم بفرنسا والحماية الأجنبية مقربين لفظاً وظاهراً بوجه عربي للبنان وتخلى المسلمون عن الوحدة مع سوريا مقربين مؤقّتاً بالكيان اللبناني. بقيت مسألة الهوية علاقة كما مسألة الكيان. بقي المسيحيون مشدودين إلى وفهم انعزال، والمسلمون إلى وهم وحدة واتحاد. مكابران، هذا يرفض الهوية وذاك يرفض الكيان. وفي الرفضين انفتاح دائم على كل مغامرة، كي لا نقول مؤامرة، تنفخ رياحها من خارج. كما في الرفضين انفتاح دائم على كل سعي، داخلي أو خارجي، يؤلّ بالانعزال أو بالوحدة. تسوية بين منحيين أسست استقلالاً وسعت لبذاء دولة على أمل أن تتحول بالمشاركة والتفاعل والعمل المشترك إلى وحدة مجتمعية منصهرة تُحسم فيها مسألة الهوية وثبتت مسألة الكيان. الميثاق الوطني الذي أسس الجمهورية الأولى أبقى مسالتي الهوية والكيان علاقتين مشرعتين على كل رياح وافدة، حتى وفدت تلك التي اسقمت

الجمهورية وامتاحتها. ماتت الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً، والثانية دستورياً، وفي عداد ما ماتت به، انها لم تحسم مسألتي الهوية والكيان. والحسم المعني ليس بالكلام أو بالإعلان وإنما بالتزلم للمقتضيات الوطنية المترتبة عليه. فباعتداد العروبة كلن يمكن ضبط الثورة على إيقاع الدولة كما حصل في سوريا. اما بالفيقفة فاستحالة منع تحويل الكيان إلى ساحة صراع وابتزاز كما استحالة منع تحويله إلى مسرح استباحة ونهب. إلا أن عدم الحسم في موضوع الهوية لا يهر مطلقاً الاستباحة التي تعرض لها لبنان. والاستباحة عمل سياسي مقصود ما كان لينجح لو أن الجمهورية الأولى حضنت نفسها بحسم مسألة الهوية واتخذت ما يقتضيه هذا الحسم من تدابير وإجراءات. وتقديرى انها لو خسرت في حرب سنة ١٩٧٣ ما خسرت به وضى المقاومة في سنة ١٩٧٨، لكانت لكثرة قدرة على منع الساعين إلى تبمعها من تحقيق اغراضهم، وكان امكنها أن تحوّل بالوحدة الداخلية والتضامن دون تسرب يد الفتنة والانقسام. غيّر عن هذا التقدير والرأي في الجلسة السرية التي عقدها المجلس اللبناني في اليوم الأول من حرب تشرين ١٩٧٣ وطلبت فيها بضرورة مشاركة لبنان في الحرب إلى جانب سوريا ومشاركتها في تحمل المسؤوليات القومية المنقذة من مزاييدات للمستقبل.

هو رأي وتقدير وليس جزءاً. احتمالاً وإمكان وليس حتماً. لا إثبات فيه ولا تقييم. إثبات رأي يتنبأ بالتاريخ بعد حصوله. تمييز لموقف من كانوا يومها في الموقع الوطني وكانوا يلامون على انتسابهم إليه ولنا منهم. محاولة إثارة درب، إن كان يرجى خلاص بعده من إثارة درب.

٤ - الميثاق وصيغة الحكم: بناء السلطات

بُنيت السلطات في الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً، والثانية دستورياً، على لنواجية صلاحيات بين دستور وعرف. أسسها في الدستور، وممارستها في عرف يقال إنه مسألتهم من الميثاق، وفي ملزها التباس مُحال على نزاع دائم. القول باستلهم الميثاق في توزيع السلطات وتبليهاها على الاموالاف الكيرة

معلومة شائعة. قد لا يكون لتوزيع الرئاسات علاقة بالميثاق، لا من حيث النص ولا من حيث المضمون، غير أن العرف في توزيع رئاسي الجمهورية والحكومة كان قد استقرّ حين تمت التسوية التي تضمنها الميثاق، فالتبس الأمر والتصق العرف بالتسوية، وشاع أن الميثاق هو أيضاً توزيع للرئاسات بين الطوائف، وللواقع أن الصراع على رئاسة الجمهورية بين الأقطاب المولرنة، فرض، من حيث حلجات التحالف، الاستعانة بمختلف القوى السياسية، وأوجب توزيع السلطات على سائر الحلفاء، فكان أن رست رئاسة الحكومة على الحليف السني الممثل للقوة السياسية الثانية في البلاد. وإما رئاسة المجلس النيابي ونيايتها فقد أتت توليتها للشيعي وللارثونكسي متوافقة مع ترتيبات ما بعد الاستقلال، ترتيبات هُمتها مراعاة المشاركة في إدارة الحكم ومؤسساته وفقاً لمقتضيات ومستلزمات الوحدة المرجوة من الميثاق الوطني. واستجبت ترتيبات المشاركة في توزيع الرئاسات ونيايتها، ترتيبات تاليف الحكومات وتركيبها، فالتصمت، منذ مطلع الاستقلال، قواعد معينة لتشكيل الحكومات من حيث تولية المناصب الوزارية وتوزيعها بين الطوائف، فلكل حكومة تركيب، الريعية تتألف من مارونيين وسنيين، والسلمسية تتألف من ماروني وأرثونوكسي وكاثوليكسي وسني وشيعي وبرزي، والشمانيه تضيف مارونياً وسنياً والعشرية تضيف مارونياً وشيعياً والإنتي عشرية تضيف أرثونكسياً وشيعياً والأربع عشرية تضيف أرمنياً وشيعياً، والست عشرية تضيف مارونياً وسنياً، والثمانية عشرية تضيف كاثوليكياً وبرزياً، والعشرينية تضيف أرثونكسياً وشيعياً والإثنتين والعشرين تضيف كاثوليكياً وبرزياً، والأربع والعشرين تضيف مارونياً وسنياً... والثلاثين تضاف من ستة وزراء مولرنة وأربعة أرثونكس وثلاثة كاثوليك وأرمنيين ومن ستة وزراء سنة وستة شيعة وثلاثة رروز. التوزيعات هذه كلها تهدف إلى تأمين المشاركة في السلطة للتنفيذية، أما في السلطة التشريعية فتم للتوزيع، بناءً لاقتراح الجنرال سبیرس، وفقاً لقاعدة ستة إلى خمسة ترجيحاً اصطلاحياً للمسيحيين المقيمين، لقاء تنازلهم عن احتساب للمغتربين. فتكونت المجالس النيابية في الجمهورية الأولى من مُركَّب

على قاعدة العدد اءء عشر (ستة + خمسة)، فءاوح عءء اءضاء المءلس لءنباىى ءبعاً لقوانىن الاءءخاب من اربعة واربعىن نلأباً إلى ءسعة وءسعىن مروراً بالأعءء (٥٥ و٦١ و٧٧) .

ءءء اللءسءور السلطاء ووزعها بىن نظلم برلمانى ونظام شبة رئلىى . ففى لءسءور الءمهورىة الأولى للءبءء من القواعد اللى ءنءمى إلى النظام البرلمانى (كالمسؤولىة الوزارىة، من ءماعىة وفردىة، امام المءلس النىابى، وإمكانىة طرءء الءقءة بالءكموءة من قىل للءواب فى لى لءظءة ولأى سبب ءلال للءقوء العباءىة، ووءوب ءوقىع ألوزىر المءءءص مع رئىس الءمهورىة على ءمىع المعاملاء اللى ءصءر عنه باسءءءاء ءعىىن للوزراء وإقالءهم) . وفى اللءسءور عىنه مواء لآخرى اعطء رئىس الءمهورىة صلاءىاء يصعب ءلاؤمها مع مفهوء للنظام البرلمانى وقواعءه المعروفة . فقء أنىلء به السلطءة الإءراءىة وهوء ىمارسها بمعاونة الوزراء . واما الوزراء فهوء الذى ىعىنهم وىقبلهم وىسمى من بىنهم رئىساً، وإقالءه للوزراء ءىر مشروءة باى قىءه فبالرءم من ءقءة المءلس لءنباىى ىسءطىع رئىس الءمهورىة ان ىقىل ألوزىر ساءة ىشاء . كما ان لستمراضىة لعمءة طوىلة نسبياً (لست سنواء مءءللىة) اعطءه إمكانية للءكم بالمءلس النىابى عن طرىق ءكمه بالسلطءة الإءراءىة مصدر ءمىع الءءماء والمنافع من عامة وءاصة . كما ان صلاءىة الإءلاءة المعءلة على المءلس لءنباىى مع إمكانية إصءار للقوانىن ءلال اربعىن يوماً من إءالءها، اعطءه سلطءة كبرى مءكمه من للءكم بالمءلس، وعءء الاقتضاء الاسءءفاء عنه .

السلطاء اللءسءورىة هءه لم ءمارس نضاً إلا فى ءالاء اسءءءلاءىة، ءالباً ما كانت ءالاء بءاباء عءء او نهایاءه او ءالاء لزاماء سىاسىة كبرى لءا فىها رئىس الءمهورىة إلى اسءعمال صلاءىاءه للءسءورىة وفقاً للنص . اما فى الءالاء العباءىة فقء ءلب العرف على النص، وكان العرف ىءء من النص وإطلاقه وىشرك رئىس الءكموءة مع رئىس الءمهورىة فى اءءىار الوزراء وءعىنهم وإقالءهم، كما كان ىءعله شرىكاً فعلىاً فى ءمىع اءمال الرئىس باسءءفاء عملىة اءءىاره هوء اللى لوءبءاء إلى ءء كبرى باءزاء رئىس للءمهورىة

مقيدة، قليلاً أو كثيراً وتبعاً لشخصيته وضغط الأوضاع العامة، بالرغبات الطائفية والشعبية والمجلسية. كما ان توزيع المواقع على الطوائف (مارونية رئيس الجمهورية، وسنية رئيس الحكومة وشيعية رئيس المجلس الديني) شكل الركن الأساس في التعامل العربي.

بقي العرف هذا موضع قبول ورضى طالما كان لتفاهم قائماً بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته. لما في الخلافات والأزمات فغالباً ما كان الرئيس او انصاره يتكبرون للنصوص والصلاحيات الدستورية. والالتباس هذا الذي خلقه اللجوء للمزبوج، وتبعاً للمصلحة، إما إلى النص وإما إلى العرف، شكّل نقطة من أهم نقاط الهيمنة الطائفية التي مورست خلال النصف الأول من عمر الجمهورية الأولى، وبنا وضحاً. خلال البحث في الإصلاحات المطلوبة لتصحيح النظام السياسي، انه لا بد من اعتماد احد الاثنين، إما للنص وإما للعرف. فإن اعتمد للنص أغني العرف للقاضي بتوزيع الرئاسات على الطوائف، وإن اعتمد العرف وجب اعتماده بكلية إي بشقيه، ترتيب الصلاحيات وتوزيع الرئاسات. اما قاعدة جمع الثغمين في اعتماد النص عدد ممارسة الصلاحيات وفرض إرادة الرئيس ومشيئته، واعتماد للعرف عند اختيار طائفة الرئيس وفرض مارونيته، فكان من المحال الاستمرار في اعتمادها لعصيانها على كل منطق. وكان طبيعياً أن ينحو الإصلاح في اتجاه ترجيح اعتماد العرف لأنه يقارب منطق المساواة والمشاركة، أي مطلب العنلة التي هي غاية كل إصلاح.

أما الإنارة فلحتل المسيحيون، وبخاصة المولرنة منهم، أغلبية وأهم مراكزها مع مطلع الانتداب وإعلان جمهورية لبنان الكبير. للكفاة العلمية وإتقان اللغات الأجنبية الذي أنتجه نشاط الإرساليات الأجنبية، وانكفاء المسلمين وامتناعهم عن المشاركة في حياة الجمهورية الجنية في بداياتها، وحاجة للمنتدب للفرنسي إلى من يتولى بعض الشؤون الإدارية من السكان الأصليين للتعاطي المباشر مع المواطنين، كلها أسباب شجعت المسيحيين على شبه احتكار المراكز الإدارية والعسكرية في الدولة. ولم يُبدا بإعادة التوازن إلى الإنارة إلا مع العهد للشهاني وبعد ثورة ١٩٥٨.

إن التزاوج بين صلاحيات رئيس الجمهورية والهيمنة على الإدارة، ركز تحكماً بالدولة ومؤسساتها فريئاً من حيث فعاليته وغياب المسؤولية عنه. «فقد كان النظام يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات غير محدودة ويُعفيه من تحمل أية مسؤولية... فالقرارات الأساسية السبعة المتعلقة بإدارة الدولة كانت جميعها في يد رئيس الجمهورية يمارسها من خارج المؤسسات ودون تحمل أية مسؤولية أو تبعية أو إمكان مراجعة أو ملاحقة. فـرئيس الجمهورية،

□ يتحكم بالقرار السياسي، فهو يعين رئيس الحكومة والوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويمارس الحكم بصفته رئيس السلطة التنفيذية ومتوليها،

ويتحكم بالمجلس النيابي ورئاسته عبر وسيلة التوزير والصلاحيات الخدمية الأخرى.

□ يتحكم بالقرار المالي عبر حاكم مصرف لبنان المتصل به مباشرة والخاضع له خارج إطار المؤسسات وعبر مدير عام وزارة المالية المتصل به أيضاً سطوة واستمرارية.

□ يتحكم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرة بعد تهميش موقع وزير الدفاع ومجلس الوزراء.

□ يتحكم بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش المتصلين به مباشرة خارج إطار المؤسسات والقانون.

□ يتحكم بالقرار القضائي عبر رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدعي عام التمييز وهما على اتصال مباشر به خارج إطار المؤسسات.

□ يتحكم بالقرار الإداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية وعم سلطاته الأصلية في تعيين الموظفين ونقلهم والتحكم بهم.

□ ويتحكم أيضاً بالقرار الإعلامي والتوجيهي عبر مدير الإعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية، وقضت الممارسة أن يكونا على اتصال مباشر به ومن خارج أي إطار أو مسؤولية.

أركان للدولة السبعة وقراراتها كانت بيد رئيس الجمهورية، السياسي، الأمني، العسكري، المالي، الإداري، القضائي، الإعلامي، والتوجيهي. وزاد في هيمنته أنتسابه إلى الطائفة المارونية وانتسب المسؤولون عن جميع مراكز القرار الأساسية هذه إلى الطائفة نفسها وعدم انتقالها إلى سواهم بحكم مبدأ طائفية الوظيفة، رئيس الجمهورية، قائد الجيش، حاكم مصرف لبنان، مدير المخابرات، مدير الأمن العام، مدير عام المالية، رئيس مجلس الخدمة المدنية، رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدعي عام التمييز، مدير عام الإعلام ورئيس الجامعة اللبنانية». (راجع كتابنا الانقلاب على الطوائف ص ٤٦ و ٤٧).

عملت الجمهورية الأولى على معالجة مشكلة الهيمنة في الإدارة عبر خطوتين، الأولى اعتمدت في العهد النشائي وقوامها المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والتوزيع النسبي على طوائف الفنتين، والثانية اعتمدت في عهد الرئيس فرنجي وقوامها إلغاء طائفية الوظيفة وإمكان المبادلة في الوظائف بين فئة وأخرى وطائفة وأخرى. لما للخضوع من خارج المؤسسات والمسؤولية لسلطة رئيس الجمهورية المباشرة فلم تعالج في الجمهورية الأولى لا نصاً ولا ممارسة. وهي وإن عولجت نصاً في جمهورية الطائف، فمحاولة للعودة إليها بالحنين للغبي والممارسة الدونكيشوتية مستمرة بطلب وإصرار، حنينٌ لصلاحيات لزلتها التعديلات الإصلاحية للدستورية وممارسة دونكيشوتية تُفَرِّق من أجلها جباه وتهتَر في استجالتها سيلاً وبعض استقلال.

التباس بين دستور وعُرف ولّد نزولاً بين نظاميين، شبه رئاسي وبرلماني، وتركيب سلطات ومؤسسات، وتوزيع رئاسات ووزارات ومناصب إدارية على طوائف، ورئيس يحكم من خارج المسؤولية والمؤسسات، ومسؤولون أمام المجلس والبلاد يحكمون ولا يحكمون تبعاً لقوة شخصياتهم ولرغبات وتسهيلات الرئيس؛ هكذا صيغ الحكم في الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً، والثانية دستورياً. صيغة بُنيت على أساس من المساواة السياسية، حولتها الرواسب التاريخية ورغبة الانتعاب والمنافع الشخصية وقصّر النظر، إلى

هيمنة طائفية متمادية عزّزها الالتباس بين العرف والدستور والمزج المستمر بين شبه الرئاسية والبرلمانية في ممارسة النظام.

٥. القضاء والصحافة والمقامات: تأسيس المرجعيات

ليس للقضاء سلطة، ولا الصحافة. لا دالة ولا رابعة. السلطات اثنان، تشريعية وإجرائية. إنهما الحكم، كل الحكم. ولا سلطة سواهما إلا تجاوزاً ومجاملة. فإن أُسْمِيَ للقضاء سلطة ثلاثة والصحافة سلطة رابعة، فجاملة غليتها التليل على الأهمية والمبالغة في التكريم ليس إلا، أما عند الاحتساب الجدي والتصنيف الصحيح فالقضاء والصحافة مرجعيات وليسا سلطات. السلطة هي الإمساك بآلية الحكم، والحكم حدود يرسمها القانون وفسحة يملؤها القرار والإجراء والتنفيذ. القانون شأن السلطة التشريعية والإجراء والقرار والتنفيذ شأن السلطة الإجرائية. أما القضاء، فالإناري منه ليس سوى مرجعية لتصويب القرار الإناري من باب رفع لثاء، والعدلي منه مرجعية احتكام محايدة غليتها حل الخلافات القرية على قاعدة القانون والمساواة ومرجعية إعلان مقلر العقل لأولجب على الأفراد المعتدين على حقوق الجماعة تلافياً لتعسف السلطة الإجرائية. القضاء مرجعية احتكام وليس سلطة حكم، حتى ولو أعطيت له صلاحية تحديد مقلر للعقوبة بالإعدام، قد يفوق مقامه من حيث التقدير مقام السلطة إلا أنه ليس سلطة بل هو مرجعية.

وقد اهتم الانتداب بإنشاء محاكم وتأسيس قضاء، معمم الطريقة الحقوقية الفرنسية وأصولها عبر للمحاكم المختلطة (وربما كان القضاء أهم ما أعطى الانتداب وخلف). وترسخ، في الممارسة الشعبية، تطبيق القوانين واللجوء إلى المحاكم ليت للنزاعات، فتعزز بذلك أيضاً دور للمحاكم والقضاء. وقامت مدرسة الحقوق الفرنسية للاباء اليسوعيين، المرتبطة بجامعة ليون، بتخريج افواج من الحقوقيين الجيدين، تلبية لحاجات المحاكم والإنارة، ومعلوم أن التربية للحقوقية تمهد للحريات وتنشرها، كما أنها تعزز أسس العمل السيلسي بتغليب الاحتكام إلى القوانين وترجيح الاستغناء عن العنف والابتعاد عنه. وقد

شكل الحقوقيين اولئك عصب للطبقة السياسية والإنارية التي عاصرت الانتداب واستست الاستقلال وبنّت للدولة. وقد برزت تلك التربية الحقوقية في مناقشات المجالس الديبلوماسية المتتالية ومستويات هذه النقاشات، كما برزت من خلال شهرة القضاء والمحامين اللبنانيين وسعة علمهم الحقوقي.

إما للصحافة، فما وصفها بالسلطة الرابعة إلا من باب المجاملة المطلقة. الصحافة مرجعية وبشرط، هي مرجعية إذا عرفت ان تتباعد عن السلطة وان تُبقي بينها وبين الحكم وإلمه مسافة ويُعدّل. وهي تكبر في مرجعيتها بقدر ما تكبر المسافة بينها وبين الحكم ويقدر ما تنكّر بالبعد عن السلطة وإلا فهي في خدمة السلطة، وقد تكون أكثر ادواتها قذرة لأنها أكثرها خبثاً. هي مرجعية بشرط ان تكون رايّاً وان يكون للرأي حرّاً. وهي تكبر في مرجعيتها بقدر ما يكون للرأي رايّاً. والرأي راي، يقدر الفهم والحرية، ويقدر الشجاعة والعصب. ولما رصف للكلام مع الغيابه، ولمتهان الشتم والإطراء مع التبعية، وللتجزؤ على للضعيف مع الانحلال (إمام القوي، فليست تصنع مرجعية بل تُدشّيه ادولت حكم وعلية، على ان المساوىء كلها التي يمكن ان تتجمع في الصحافة، لا تساوي سيئة منعهها او مراقبتها، وقد عرف لبنان الدولة، وخاصة منذ قانون ١٩٦٢، ان يعطي الصحافة مقامها ويساعدها على تكوين مرجعية اساسية في إطار صيغة الحكم وللنظام اللبنانيين. وقد تكونت المرجعية للديموقراطية هذه عبر تطور ونضال طويلين عمرهما من عمر لبنان للكيان ولبنان الاستقلال ولبنان الدولة. بدأت مرئحل للتكوين مع القانون العثماني الصادر في سنة ١٨٦٥ مروراً بقوانين ايام الانتداب وصولاً إلى قانوني عهد الاستقلال في سنتي ١٩٤٨ و١٩٥٢ انتهاهم بمرحلة العشر سدولت من النضال التي توجت في اخرها، اي في سنة ١٩٦٢، بقانون عصري من حيث صون الحرية والاحتكام في امرها إلى مرجعية للقضاء لا إلى استئساب للسلطة الإجرائية.

للقضاء والصحافة في لبنان مرجعيتان أساسيتان شكلتا ملجأ للفرد وملاناً للالاقية، وكونتا دعائم ثابتة في بنيان الكيان والاستقلال اللبنانيين. لقد كوّنا على مدى عهود الاستقلال مرجعيتين لحملية الفرد واحترام للرأي الآخر، رأي

الأقلية. مرجعتان لصون الحرية والحق عندما تجور السلطة ويتجبر الحكم أو يتيه. إلى جنب هاتين المرجعتين تكونت، ومنذ نشوء الدولة، مرجعية أساسية في الحياة السياسية اللبنانية هي المرجعية المتمثلة بالمقامات الدينية. قد يكون لهذه المرجعية جنور عميقة في تاريخ لبنان الملجأ وبخاصة في تاريخ المولونة، غير أن ما نسبناه تاريخاً إلى بنية الدولة يرجع إلى الدور الأساسي الذي لعبه البطريرك الحويك في إعلان لبنان الدولة في حدوده الحالية. وقد لعب الكرسي الأنطاكي للموارنة، أي بكركي، دوراً أساسياً في الحياة السياسية اللبنانية الحديثة. فكان للحويك دور في بناء الدولة وتأسيسها، ولعريضة (مع المطران زيادة) دور في بناء الاستقلال وتأسيسه، وللمعوشي دور في ترسيخ للحريات والنظام وحمليتها، ولصفير اليوم دور أكثر من هام في استعادة الاستقلال والسيادة وفي ترسيخ عروبة لبنان وعلاقته العربية، وخاصة تلك المميزة مع سوريا، على قولعد متينة ثابتة ونهائية.

والى جنب هذه المرجعية الدينية المارونية تكونت مع ترشخ قواعد الدولة مرجعيات دينية إسلامية سنية وشيعية. الأولى تكونت مع مطلع الاستقلال وفي خلال فترة النضال لتحقيقه، والثانية في فترة تثبيت الدولة والنضال السيلبي بقصد تطوير للنظام في منحى العدالة والمساواة وإلغاء الهيمنة الطائفية. وقد تمثلت هذه المرجعيات باسماء أساسية في مراحل النضال هذه من محمد الجسر وعبد الحميد كرامي وحسن خالد عن الشنة إلى السيد موسى الصدر عن الشيعة. فكان لهذه المرجعيات الدينية، التي لعبت دوراً سياسياً كبيراً، يد في تثبيت للكيان اللبناني خلال مرحلة الاستقلال، وفي ترشيد مسار للدولة خلال مرحلة تثبيت قواعدها وأسسها. ولعبت هذه المرجعيات الدينية دور الحامي للحريات العامة، ودور المولج لظلم السلطان عند الاقتضاء. كما تحول بعضها إلى مؤسسات قانونية هامة ومؤثرة في الحياة السياسية اللبنانية، أهمها مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي أنشئ بمبادرة من الإمام السيد موسى الصدر، ولعب منذ إنشائه قبل الأحداث اللبنانية، وما يزال، دوراً أساسياً في السياسة اللبنانية.

المرجعيات الثلاث هذه، اللبنيّة والقضائيّة والصحافيّة، للمقامات اللبنيّة والقضاء والصحافة، شكّلت مع ثوابت النظام الأخرى دعائم وركائز بنيان لبنان وجمهوريته الأولى. فالنظام اللبنيّ يتكوّن من سلطات ومرجعيات ويقوم على تعاقّد في ميثاق يرسم صيغة تعليش فريضة في المنطقة والعالم.

لجأوا فليتنسوا وطناً وسيّجوه بكيان. اهتموا بالشان العام وولعوا بالحرية، فبدوا سلطة وعزّوا مرجعيات. حاولوا بناء دولة فقاربوا، حتى نفذ إليهم من مطامح الهيمنة ومكر للتأمر ما أفسد كل بناء. افتعل وسطهم اقتتال لترتيب اوضاع إقليمية وتحضيراً لتأمين تنبؤل وقصداً لبسط هيمنة وتحقيق مطامح وتمريضاً لمشاريع صلح وخطط سلام. فهي المؤامرة تمر، أملت جمهوريتهم الأولى واجهضت التي تلتها، قتلت حركتهم الوطنية وخدرت عصب الاستقلالية فيهم وعممت الإنعان للتبعية في صفوفهم، فاضحى مصير الوطن نفسه مهدداً بالزوال.

لبنان الحكم: المؤسسات والقانون

١ - بناء الدولة سياسياً واقتصادياً، عهدا بشارة الخوري وكميل شمعون

٢ - بناء الدولة إدارياً واجتماعياً، عهد فؤاد شهاب

١ - بناء الدولة سياسياً واقتصادياً: عهدا بشارة الخوري وكميل

شمعون

بدأ العهد الاستقلالي الأول باستعادة مؤسسات الدولة من السلطة المنتتبة. فاستعيت تدريجياً مصالح الدولة الأساسية التي كانت حكراً على السلطة المنتتبة تحت اسم المصالح المشتركة، (المشركة بين الدول الخاضعة للانتداب)، سكك الحديد والنقل، إدارة حصر التبغ والتنبك، الجمارك... ثم تم استكمال الاستقلالية في الشأن الجمركي والنقدي. كذلك استعيت للدولة مكونات السيادة والاستقلال من لغة وقضاء ودرك وجيش وأمن عام. أعلنت اللغة العربية وحدها لغة رسمية للبلاد والدولة والإدارة، وأنشئت وزارات جديدة كال دفاع والخارجية وسولها، وألغيت المحاكم المختلطة وأصبحت المحاكم اللبنانية، (أي دون مشاركة فرنسية)، تحكم باسم الشعب اللبناني وتصدر أحكامها بالعربية، واستعيت وحدة الدرك وعين لها قائد لبناني، كما حل جيش الشرق وأنشئ للجيش اللبناني وعين له قائد (الزعيم فؤاد شهاب في حينه)، وما كادت نهاية السنوات الست من العهد تطل حتى اكتملت الدولة سياسياً وإدارياً وترسخت وحلتها وبانت صورة استقلالها كاملة.

ويبقى ان اهم إنجازات عهد بشارة الخوري، بعد تحقيق الاستقلال ووضع اسس الدولة السياسية والإدارية، هي مشاركة لبنان في بناء جامعة الدول العربية ومحاولة تجاوز عروبة الوجه («عربي الوجه»)، التي بدت في حينه

وكانها تنازل لبناني عن علاقات مميزة بالغرب وفرنساء لقاء عزوف للمسلمين عن المطالبة بالاندماج، إلى عروبة أكثر لتصاقاً بالواقع والحقيقة والمصلحة، فجاء الانتماء إلى جامعة الدول العربية والمساهمة في تأسيسها بمثابة خطوة متقدمة نحو عروبة واقعية وضعت لبنان على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى دون شائبة ولا انتقاص. وقد عثر لبنان عن هذا المنحى في توجهه، من خلال مشاركته في الحرب العربية الإسرائيلية، وتحمله قسماً كبيراً من اعباء ونتائج الحرب عندما استضاف على أرضه أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين تفوق نسبة إلى حجمه، ما تحمّل سواه.

شاهدنا ثلاث علبت عهد بشاره الخوري، المبالغ في العروبة من موقع عقدة النقص، والتي حُمّلت لبنان عبء عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين لا يتناسب ومساحته وعدد سكانه؛ ضعف الرئيس حبال الحاشية والأقارب، شبق الحكم المغري بتعديل الدستور قصد التجديد. للشائبة الأولى شكلت للضعف الأساسي في البنية الاستقلالية ولحد المنافذ التي تسربت منها المؤامرة الكبرى في السبعينات. وللشائبتان الأخريان كوننا على مدى العهود وهذا دائماً شكل الأساس المستمر لتسهيل التآمر على لبنان ونظامه ووجوده. فما من عهد إلا وحاول التمثل بما فعله بشاره الخوري لجهة محاولة التجديد. وما من عهد إلا ولحطت به حلشية تمتعت بامتيازات على حساب المساواة والعدل. غير أن محاولات التجديد وارتكابات الحلشية، بالرغم من جدية بعضها، لم تشكل الأسباب الحقيقية لسقوط العهود، بل كانت نلماً ذرائع للتدخل الخارجي الهلّاف إلى إسقاط تلك العهود أو إنهائها. فالذي أسقط بشاره الخوري ليس التجديد ولا ارتكابات الحلشية، (التي كانت أقل مما كان يشاع عنها)، وإنما أسقط لرفضه الانصياع إلى المخطط الميطاني الرامي إلى إدخال لبنان في حلف مع الغرب برعاية بريطانية. فسقوط بشاره الخوري كان انقلاباً بريطانياً استعان بكل الهئات النخيلية لإنجاح الانقلاب. وقد تكشفت معالمه مع انتخاب الخلف، إي كميل شمعون، الذي وصل إلى السنة الأولى برعاية بريطانية وتدخل مباشر من النظام السوري، (نظام ادب الشيشكلي في حينه)، رجّحاً

كفته على منافسه الأقوى حميد فرنجية. وقد تم الانتخاب والتسُّل تحت سطر كثيف من العروبة الصافية^{١١} (فكميل شمعون كان يُعتبر عربي المنحى والاتجاه، «فتى العروبة الأغرة»، والعروبة كانت يومها، كلاسورية، بريطانية الهوى)، بينما اعتُبر حميد فرنجية كياناً للمنحى والاتجاه إذ سبق له وطلب مرة^(١١) بوجوب إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا واعتماد سفراء بينهما.

يبقى أن من يقرأ لبشاره الخوري، في مجموعة خطبه وحققته اللبنانية، ذاك الألب الأبيض، يحزن لما الحقت به دعاية ارتكابات الحاشية من إساءة في حينه، بالرغم من ضالة تلك الارتكابات إذا ما قيسَت بما يُرتكب اليوم. فقد عجبْتُ كثيراً لكبير من مثل بشاره الخوري، يقع ضحية تأثير الأقارب والحاشية، حتى تبينت أن للدعاية والإعلام شأنًا كبيراً في تضخيم مساوئ ذاك التاريخ. وإنما لو قَسنا شلة الأقارب والحاشية وما ارتكبته في حينه، إلى شلة المُتسلطين اليوم وما ارتكبت وترتكب، لبنت لنا شلة الأقارب والحاشية مجموعة أطفال طاهرين. يكفي شلة الأقارب أنها لم تتاجر بدين ولا بطفلة ولا بشهده، ولم تلطخ يدها بدم، ولم تَدْعِ الطهارة والوطنية في موقع الإثراء الوقع والمتاجرة الفاجرة، ولم تنهب الفقراء تحت ستار حملة مصالحهم والدفاع عن حقوقهم والنطق باسمهم، بينما هي تركز في خدمة مصالحها الخاصة أهم احتكار لتجارة المحروقات، ولم تَرعَ شبكات نهب الآثار وتصديرها، ولم تفرض الخوة والمحاصة على جميع الالتزامات المعطاة بسلطة قرارها أو المنفذة في مناطق نفوذها. ولكن، وأياً كانت كبيرة ارتكابات أهل التسلط اليوم، فلا يجوز أن تصبح قاعدة نسبة السنيء إلى الأسوأ مقياساً للحكم عليه أو له أو مقياساً لإبداء الرأي باصوله. فارتكابات الحاكم والحاشية، بل مجرد وجود الحاشية، عيب كبير يُسيء إلى سمعة رجل الحكم ويفسح للدليل من موقعه السياسي ولو بغير وجه حق.

انتقل كميل شمعون بالدولة إلى مرحلة جديدة. عزز النمو الرأسمالي وشجع البورجوازية على تعاطي الشأن العام كما شجع تحويلها من تجارية محضة إلى

تجارية - صناعية. أما القطاع المصري فعرف انطلاقته في عهده. وفي عهده تقدم ريمون إيه باقتراحي قانون سرية المصارف والحساب المشترك للذين أصبحا بعد إقرارهما العمود الفقري للنظام المصري اللبناني وسر نجاحه. أما في السياسة فقد وضع كميل شمعون قولتين الانتخاب التي قلّصت من نفوذ الزعامات السياسية وساعدت في إبراز أبناء الطبقة البورجوازية الجديدة. فصعّر الدور الانتخابية، واعتمد التمثيل الأكثري والدورة الواحدة فحدّ من تسلط الزعامات التقليدية (شبه الإقطاعية) وأفسح للقوى السياسية الجديدة، خاصة الرأسمالية منها، للمشاركة في إدارة الشأن العام ودخول الندوة النيابية. كما عرفت الإنارة في عهده انطلاقاً جديدة إذ كان أول من اعتمد الامتحان سببياً لتولّي الوظائف العامة عوضاً عن التعيين الكيفي والاستتسائي.

إلا أن انحياز كميل شمعون إلى عرب بريطانيا ووقوفه في مواجهة المد الناصري صتعا الوحدة الوطنية ومهد لأحداث ١٩٥٨. بدأ المد الناصري مع معركة القنابل وحرب ١٩٥٦ التي انتهت بفرض الولايات المتحدة الأمريكية (موقف الرئيس ايزنهاور) والاتحاد السوفياتي (إنذار بولغانين) الانسحاب على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، مما أعطى عبد الناصر زخماً وبقعاً كبيرين انطلق بهما نحو العالم العربي، لولى دولاً تحرك مصر للثلاث وفقاً لنظريته في كتلة **فلسفة الثورة**. لقي التحرك الناصري تجاوباً كبيراً في سوريا ولبنان، سوريا التحلت مع مصر في وحدة سياسية باسم الجمهورية العربية المتحدة، ولبنان تحول إلى ساحة صراع سياسي عنيف بين الناصرية وعرب ما قبلها خُسم بنتيجة لحلت ١٩٥٨ لصالح للناصرية. خسر كميل شمعون في مواجهة عبد الناصر لأن المعركة التي بناها في الداخل ضد الطبقة السياسية لم تكن قد حسمت بعد لصالحه حين هبت رياح الموجة الناصرية. فاستطلعت هذه الموجة أن تنفذ إلى ساحة الصراع اللبنانية من خلال تصنّع الجبهة الداخلية والتقائها مع مصالح الطبقة السياسية التي حاول كميل شمعون القضاء عليها ولم يُنتج له الوقت الكافي. خُسِمت للمعركة في لبنان يوم سقط الحكم في بغداد وانتصرت الناصرية في المنطقة العربية كلها حتى خلت لها الساحة ولم يبق في

مواجهتها إلا إسرائيل. غير أن حسم الصراع على الساحة اللبنانية لم يتم على قاعدة غالب ومغلوب بل على قاعدة تسوية ذكية بين عبد الناصر وفؤاد شهاب.

٢ - بناء الدولة إدارياً واجتماعياً: عهد فؤاد شهاب

وعى عبد الناصر الخصوصية اللبنانية واحترمها وادرك أهمية استمرار تجربة العيش المشترك وتجربة الديمقراطية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي. وفي المقابل كان فؤاد شهاب، بالإضافة إلى كونه كياناً المنحى، يعي أهمية موقع لبنان العربي وما يترتب على هذا الموقع من ضرورة تفاهم مع العرب وبصورة خاصة مع قياتهم الصاعدة، الناصرية. عقد الاتفاق بين عبد الناصر وفؤاد شهاب على قاعدة فهم متبادل وعميق لخصوصية لبنان ولانتمائه إلى المنطقة العربية ولخصوصية المرحلة التي يمر بها العالم العربي والاتجاهات الجديدة التي تحكم القوى الفاعلة فيها. حتى إن اللقاء بينهما راعى في الشكل هذه الاعتبارات، فتم في خيمة نصبت على الحدود بين البلدين، بين لبنان وسوريا (التي كانت قد أصبحت يومها جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة عبد الناصر).

جوهر الاتفاق - التسوية، الانسجام التام بين الحكم اللبناني وعبد الناصر في السياسة الخارجية، العربية والدولية، ووقوف الحكم اللبناني إلى جانب عبد الناصر، ومنع أي تآمر عليه أو على نظمه انطلاقاً من لبنان، ودعمه في سياسته العربية والدولية بالمقنن الذي لا يضّر بمصلحة لبنان ولا يهدد وحدته الداخلية. وفي المقابل للتسليم باستقلالية القرار الداخلي اللبناني واحترام سيادة واستقلال لبنان ومنع التآمر عليه من خارج. توازن حكيم وديق بين استقلالية القرار الداخلي وتنسيق الموقف في الشأن السياسي العربي والدولي. كان سرّ نجاح التجربة في الثقة المتبادلة بين القياطين، الثقة الكبيرة التي كانت لعبد الناصر بفؤاد شهاب وبنفسه، فلم يشعر بحاجة إلى التدخل في الشأن اللبناني كي يضمن، بفعل سيطرته على الوضع الداخلي، استمرارية وقوف

لبدان إلى جلدبه، وثقة فؤاد شهاب بصوابية موقفه وقوة حكمه مما حال دون الإفساح في المجال لأي تدخل يتجاوز حدوداً استقلالية القرار الفعلية ويتجاوز السيادة والكرامة الوطنيتين. تنسيق وتفاهم في السياستين العربية والدولية، واستقلالية قرار في الشأن الداخلي اللبناني، هذه هي دعائم التسوية التي اتفق عليها عبد الناصر وفؤاد شهاب والتي امنت استقراراً مكن الدولة اللبنانية من الانتقال إلى مرحلة متقدمة على صعيد بناء مؤسساتها.

ولك فؤاد شهاب مرحلة للنهوض الناصرية بثقة واطمئنان إلى حسن تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع عبد الناصر، واستفاد من فترة الاستقرار الإقليمي فانصرف إلى ترتيب شؤون الدولة الداخلية وإعادة بناء مؤسساتها.

فبعد تثبيت الأمن وترتيب شؤون التوازنات السياسية الداخلية وتركيب المعادلة السياسية التي شكلت قاعدة التوازن والاعتزان (النسبي) في عهده والتي لرست لتحالف والتهج السياسيين اللذين أسما «الشهابية»، سارع فؤاد شهاب إلى إعادة تركيب مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية والإدارية والاجتماعية.

فعل صعيد التوازنات السياسية اسس فؤاد شهاب لشراكة جنّية في الحكم بين القوى الممثلة في حينه للتيارات الشعبية. فجمع على مقاعد مجلس الوزراء بين قادة الثورة ضد كميل شمعون وبين قادة الثورة «المضادة» اللذين كانوا مناصرين له، مستجعباً من هؤلاء وأولئك من لم يكن كيانياً أو من كانت له ارتباطات خارج حدود الوطن، أو من كان مفرطاً في عدائه للتوجه العربي الجديد الذي لعمته الشهابية، ومستجعباً كذلك أنصار كميل شمعون الأقربين وأركان عهده ومحازبيه. فتكونت المعادلة من حزبي الكتلة الوطنية والكتائب والستوريين السابقين وحزب الطاشناق الأرمني ومن شخصيات مسيحية مستقلة قريبة في تكوينها السياسي من أجواء هذه الأحزاب، ومن قادة وزعماء المسلمين في بيروت وطرابلس (صائب سلام ورشيد كرامي) ومن الحزب الاشتراكي (كمال جنبلاط) ومن قادة وزعماء المسلمين في الجنوب والبقاع الذين علاهم كميل شمعون وحاول استبائهم. وعزل قانون الانتخاب

فاعتمد التمثيل الأكثرى على دورة واحدة، واتخذ القضاء اسساً للدائرة الانتخابية واستثنى مدينة بيروت التي قسمها إلى دوائر ثلاث، وأجرى انتخابات نيابية في مطلع ربيع ١٩٦٠ ثبت فيها الطبقة السياسية التي كونت ركيزة عهده والعهد الذي تلاه.

أما تثبيت الأمن فتولته الحكومة الشهابية الأولى (الثانية فعلياً، لأن الأولى إسقطتها الثورة المضادة في الشهر الأول من العهد). وكانت حكومة رباعية رأسها رشيد كرامي وتولى فيها حقيبة الداخلية ريمون إده. وقد عملت بجد وإقلام كبيرين على تثبيت الأمن وإعلاء الاستقرار وعلى بناء قوى الأمن الداخلي بما يتناسب والحلجات الأمنية للمستجدة بعد الأحداث.

أما بناء الأمن الموازي، أي الأمن العام والمخابرات، فقد تولاه الرئيس شهاب ولوكل أمر تحقيقه إلى ضباط من الجيش. فانشأوا جهازاً للمخابرات في إطار المؤسسة العسكرية (عُرف بالمكتب الثاني) تعدى نطاق عمله إطار المؤسسة العسكرية وشمل الدولة بأكملها وأصبح المنسق الفعلي لسياسة الأمن في البلاد. وقد ضبط المكتب الثاني أمن الدولة ضبطاً محكماً حتى اتهم بتجاوز حدود ضبط الأمن وبلوغ حد ضبط الديمقراطية والحرريات. وقد توسلت القوى المعادية للشهابية، ثغرة التجاوز هذا لضبط الأمن من قبل مخابرات الجيش، لتتقضى عليها بتشجيع اميركي وتخلّ سوفياتي، تشجيع اميركي بالبحث على تأليف الحلف الثلاثي تمهيداً لضرب عصب الدولة المتمثل بجهاز ضبط الأمن، تحضيراً لأجواء المواجهة مع الناصرية، إذ كانت الناصرية قد اوضحت على عتله مستحکم مع الولايات المتحدة الأميركية وعقبه مستمرة امام الحلول الإسرائيلية بعد ان حول عبد الناصر هزيمة ١٩٦٧ إلى تضامن عربي جديد، ولأدت ثلاث منعت إسرائيل واميركا من الاستفادة السياسية من النصر العسكري الذي حققه في حرب حزيران ١٩٦٧، وتخلّ سوفياتي عن الشهابية في لبنان بالرغم من تحالفها مع الناصرية، حين اجتهد المكتب الثاني لاسترضاء الولايات المتحدة الأميركية، أو استخرج إلى ذلك من قبل شارل حلو، فأعلن بشكل تشهيري استغزالي عن محاولة سوفياتية لخطاف طائرة ميج لبنانى،

فيما كان بعض أركان للحلف الثلاثي يبدى علاقة ملتبسة بهذا الحلف ويوحى للسوفييت بحياذ واتزان شجعا على حيله في الصراع الداخلي اللبناني.

بعد تثبيت الأمن وضبطه، انتقلت للشهابية إلى إعادة بناء إدارات الدولة ومعالجة المسألة الاجتماعية والاهتمام بإنماء المناطق.

فعل صعيد الإنارة أسست الشهابية لبناء الدولة الحديثة فانضات المؤسسات التي تضمن استقلالية الإنارة عن الحزبيات والانتماءات السياسية ووضعها في خدمة الدولة كنبلة والمواطن كمواطن. كما وضعت اسساً علمية لتولية الوظائف العامة بعيداً عن الاستنسب والمحسوبيات، ووضعت شروطاً عامة وخاصة لكل وظيفة وإخضع توليها لامتحان أو مباراة تبعاً لأهميتها وتقنياتها. ولحاطت لفعالية العمل الإناري وإنتاجيته فانضات مؤسسات رقابة ومحاسبة وفعلت دورها. فإدارة مجلس الخدمة المدنية، وإدارة التفتيش المركزي، وإدارة الأبحاث والتوجيه، والمجلس التليمي العام، كلها مؤسسات إنارية استحدثتها للشهابية وبنيت الإنارة على قواعد وأطلقها عم تحيينات جنية وعناصر مختارة من الذين توفرت فيهم شروط التعيين العلمية المستحقة. فاعتباراً من منتصف سنة ١٩٥٩ كانت الإنارة اللبنانية قد استكملت هيكلتها الجنية الحديثة وانطلقت مؤسسات البناء الإنارية بورشة منظمة ومبرجة لإعلاء البناء والتنظيم والتحديث، مجلس الخدمة المدنية يملأ شواغر الإنارة بالعناصر الشابة المتعلمة، وإدارة الأبحاث والتوجيه تضع أسس وتنظيمات للعمل الإناري الحديث وتصف مسالك العمل والمهام، ومعهد الإنارة والإعداد في مجلس الخدمة يجري الدورات التدريبية المتتالية لإعداد الموظفين الجدد وإعلاء تأهيل الأقدمين، والمعهد القضائي يعد القضاة الجدد ويلبي حاجة الجسم القضائي وفقاً لبرمجة علمية، ودور المعلمين تعد المعلمين للمدارس الرسمية، والجامعة اللبنانية التي انشئت حديثاً تخرج أساتذة التعليم الثانوي، والتفتيش المركزي يتابع عمل جميع الإدارات ويراقبها لضبط فعاليتها وحسن قيامها بمهامها. ورشة بناء الإنارة رسمية حديثة وجنية لم يعرف لبنان في تاريخه الحديث مثيلاً لها كما لم تعرفها أية دولة من دول المنطقة.

اما الإنماء فقد عملت له الشهبائية وفقاً لمخطط علمي اعتمد الأساليب الحديثة. فانشأت وزارة للتصميم العام وإدارة للإحصاء المركزي، واعدت، بواسطة بعثة علمية، عرفت باسم بعثة إيرفد والأب لوبريه، دراسات علمية إنمائية عن المناطق اللبنانية كلها، حاولت الإفادة منها في تنفيذ عملية الإنماء الشاملة التي اطلقتها. اوصلت الشهبائية الكهرباء والماء إلى اغلبية المدن والقرى اللبنانية، كما انشأت شبكة حبيطة من الطرقات العامة ربطت المناطق بعضها ببعض ووسعت نخرة السوق الرسمالية ووجنتها. كذلك نشرت المناراس الرسمية ودور المعلمين، وانشأت الجامعة اللبنانية، وعززت التعليم الرسمي المجاني ورفعت من مستواه العلمي حتى ضاهت المدرسة الرسمية المناراس الخاصة، وشجعت ابناء المناطق والريف على تعليم ابنائهم. وفي المجال الصحي انشأت الشهبائية المستشفيات الحكومية المجانية في العاصمة والمحافظات ووضعت، عبر وزارة الصحة ومؤسسة الإنعاش الاجتماعي، شبكة من المستوصفات المجانية في للقرى والمناطق المحتاجة. وعلى صعيد العمل والعمالة وضعت قوانين حبيطة للعلاقات بين العمال وارباب العمل كعقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم، كما فَعَلت مؤسسة تفتيش العمل وانشأت مؤسسة للاستخدام والعمالة.

اما على صعيد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فاهم إنجازات العهد الشهابي مؤسسة مصرف لبنان ومؤسسة للضمان الاجتماعي، (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي). انشا العهد الشهابي مصرف لبنان وجعله مؤسسة مستقلة اناط بها امر رعاية للنقد الوطني وتطوير النظام المصرفي اللبناني، كما وضع للقوانين المعنشة لمؤسسة للضمان الاجتماعي ومهد الأجواء العلمية لوضعها موضع التنفيذ ورسى علاقات العمل على قاعدة ثابتة، قاعدة التفاهم الثلاثي بين ارباب العمل والعمال والدولة. إن إدخال التأمينات الاجتماعية إلى مؤسسات المجتمع اللبناني وضع لبنان في مقدمة دول المنطقة على طريق للتقدم المتوازن.

فالتوازن بين تثبيت الأمن وضبطه وبين احترام الديمقراطية والحفاظ على

الحريات العامة في جومرها وفي أهم مظاهرها، (قانون الصحافة المعمول به حالياً وهو الأكثر تقدماً بين قوانين الصحافة في المنطقة العربية كلها والذي يضاهي بعض قوانين الدول الأوروبية من حيث احترام الحرية الصحافية، وضع في سنة ١٩٦٧ في العهد الشهابي)، وللتكامل بين تحديث وبناء إدارات الدولة ومؤسساتها وبنيتها التحتية وبين إطلاق المبادرة الفردية وتشجيع الرأسمالية والاقتصاد الوطنيين، وللقاء بين إدراك البعد الحقيقي للمسألة الاجتماعية وبين الاهتمام بإيجاد حلول تتلائم وطبيعة النظام الاقتصادي وإمكاناته، كلها صفات ميّزت عهد فؤاد شهاب عن سواه من العهود كما ميّزت الشهابية عن غيرها من الحركات السياسية المعنية بالنظام وحمليته.

إنه العهد الأول الذي تعدى في فهمه ونهجه سياسة الوقع اللبناني الضيق، (سياسة القرى في جبل لبنان المتصرفية)، إلى فهم مقومات الدولة الحديثة ومقومات بناء الدول في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية، ومحاولة للعمل بمقتضيات هذا الفهم. إنه عهد الضرورة في النهوض اللبناني الحديث بالرغم مما عله من شواذب تتعلق بتجاوز الأجهزة العسكرية حدود ضبط الأمن إلى التدخل المباشر في السياسة والتعدي على حدودها، ومعلوم أن التجاوز هذا بدأ يحصل بعد التعدي على النظام والديموقراطية من قبل الحزب السوري القومي الاجتماعي في محاولته الانقلابية عشية رأس السنة ١٩٦٧.

حاول الحزب السوري القومي الاجتماعي في منتصف عهد فؤاد شهاب، ليلة رأس السنة في ٢٦ كانون الأول ١٩٦١، قلب الحكم وتسلم السلطة بالقوة العسكرية المسلحة. بنت محاولة الانقلاب في حينه وكانها إحدى الحلقات في المسعى الأميركي الغربي في مواجهة الناصرية وما كان يسمى بالتيار القومي العربي التقسيمي. بنت في النخل وكانها مؤيدة من بعض السياسيين ولقوى التي كانت على علاقة بكميل شمعون، وبنت في المنطقة وكانها مؤيدة من لقوى المعادية للناصرية (وبعض الأوساط المسماة رجعية في التصنيف السيلسي في حينه)، فقد تمت في سياق الانقلاب الذي وقع في دمشق وإطاح بالوحدة بين مصر وسوريا، كما أن الذين استطاعوا الفرار، من بين القوميين

السوريين، بعد فشل الانقلاب، لجأوا إلى الأردن المعروف بعدائه للنصرية وحسن علاقته بالسياسة البريطانية (وبعدها الأميركية) في للمنطقة. ظهرت محاولة انقلاب القوميين في حينه ولكنها الحلقة الأخيرة في محاولة الغرب («الاستعماري») لعزل النظام الناصري وتصفية قواه وقواعده في المشرق العربي، فبعد سوريا وحكم الانفصال وثبات الأردن والملك حسين، محاولة انتزاع لبنان بواسطة القوميين السوريين وضمه إلى سوريا والأردن ومواجهة الناصرية.

فشلت المحاولة إلا أنها تركت أثراً بالغاً في تحوّل الشهابية وحرّفها نحو العزيم من تولية المخابرات العسكرية شؤون ضبط الأمن والسياسة، مما لوجد ثغرة كبيرة في جنل النظام، (ثغرة الضغط على الحريات)، نفذ مدها التيارات المعادي للعروبة والتمسك بالانعزال وأوامه، بعد تحييد القوى الديمقراطية وبعد التحالف مع بعض السياسيين الليبراليين، لتقويض الشهابية والقضاء على نهجها، تحت ستر حماية الحريات وصيانة الديمقراطية.

الباب الثاني

الانهيار

- ١ - ضياع الحكم
- ٢ - الحركة الوطنية اللبنانية
- ٣ - انهيار الدولة
- ٤ - موت الجمهورية

الفصل الأول

ضياع الحكم

- ١ - التحول أو عهد شارل حلو: الحلف الثلاثي واتفاق القاهرة
- ٢ - مقدمات الحرب أو النصف الأول من عهد فرنجيّة: شلّ المخابرات والجيش وتسليح الميليشيات
- ٣ - حرب السنتين في أحداثها السياسية (النصف الثاني من عهد فرنجيّة)
- ٤ - المواجه والقوى والتحالفات والمشاريع في حرب السنتين

١ - التحول أو عهد شارل حلو: الحلف الثلاثي واتفاق القاهرة

شكل عهد شارل حلو التحول في عملية بناء الدولة، فاعتباراً من منتصف هذا العهد بدأ العد العكسي للانهايار الكبير. وتمثلت عملية التحول بأحداث أربعة وبلقاء خطين. الأحداث الأربعة هي: هزيمة ١٩١٧ وانطلاقة المقاومة الفلسطينية وقيام الحلف الثلاثي والتصديق على اتفاق القاهرة. أما الخطان الملتقيان فإقليمي ومحلي، خط صعود الثورة الفلسطينية وما رافقها من دعم عربي ولبناني، وخط شلّ عصب الدولة المتمثل بشلّ جهاز ضبط الأمن فيها، أي جهاز المخابرات والمكتب الثاني في حينه.

بدأ شارل حلو منذ انتخابه رئيساً، بتسمية من فولد شهاب (وبمسعى من فيليب تقلا كما أُنشِج في حينه)، يعمل وكأنه يُحضّر لتقويض العهد الشهابي، فشاعت مسألة خلافه (الحقيقي أو الوهمي) مع المكتب الثاني وكثرت إشاعات تسلط هؤلاء على السياسة والقرار، حتى غنت للنقمة عليهم وبدأت تتألب ضدهم قوى عديدة لا يجمع بينها سوى التمسك بالظواهر بالديموقراطية والمحافظة على الحريات. أهم تلك القوى ما أُسمي في حينه الحلف الثلاثي، أي الحلف بين الأحزاب السياسية المسيحية الثلاثة، حزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون، وحزب الكتائب برئاسة بيار الجميل، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة ريمون إنه. نشأ هذا الحلف بعد هزيمة ١٩١٧، ولعب شارل حلو دوراً هاماً في المساعدة على إنشائه. وقد بدت في حينه للحلف الثلاثي أهداف ثلاثة، محاولة الإفادة من هزيمة ١٩١٧ للعودة بالنهج

السياسي في المجالين العربي والإقليمي إلى ما قبل الشهابية، العودة إلى التحالفات العربية والدولية السابقة للنصرية والشهابية، التحضير لرتاسة للجمهورية بانتخاب رئيس للجمهورية غير شهابي ومن أوساط الحلف ونهجه .

شكل الحلف الثلاثي، برابي، الخطيئة السياسية الأكبر في جمهورية الاستقلال لأنه أعاد فرز اللبنانيين على أساس طائفي بعد أن كانوا قد فُرزوا على أساس سياسي وطني منذ عهد إميل إيه. ففي أيام إميل إيه، وبعده مع بشارة الخوري، كان الفرز بين اللبنانيين على أساس سياسي بين كتلوي ونستوري، لا على أساس مسلم مسيحي كما حصل بعد إعلان الحلف الثلاثي. لقد كان للحلف الثلاثي أسوأ الأثر في التحضير لضرب الوحدة الوطنية والمساومة في إفساح المجال أمام أعداء النظام اللبناني للقضاء على تجربة العيش المشترك وشق الصف الوطني على أساس طائفي. إن أحداث ١٩٥٨ لم تستطع أن تفعل ما فعله الحلف الثلاثي على صعيد تصديق الوحدة للوطنية وللمهاد لضرب العيش المشترك.

وبالإضافة إلى ما تسبب به من فرز طائفي ومن تبرير لتصديق الوحدة الوطنية، شكل الحلف الثلاثي أحد أطراف الصراع الرئيسية في مواجهة المرحلة الجديدة من المحاولة العربية المستمرة للتصني لإسرائيل، مما جعل منه أحد أهم الممهدات لانتهيار اللبناني. فبذل أن يستمر نهج الشهابية في مماشاة مراحل المحاولات العربية في مواجهة إسرائيل، (على غرار ما كان من مماشاة للنصرية)، عاد لحلف الثلاثي بلبدان إلى سياسة للعهد الشمعوني المعادي للقوى العربية غير المحافظة. ولا كانت قاعدة الحلف الثلاثي طائفية، اتخذ الصراع في مواجهة الثورة الفلسطينية، التي شكلت عنوان المرحلة الجديدة من الصراع مع إسرائيل، منحىً طائفياً عملت على تغنيته، بلب وعناية، إسرائيل والدول والقوى المستفيدة من تفكك لبنان ولتهيار دولته.

وفي منتصف عهد شارل حلو، (سنة ١٩٦٧)، وقعت هزيمة حرب الأيام

السنة، وما استتبعها من استنهاز للقوى المعادية للمعد القومي العربي الذي كان يتزعمه عبد الناصر. وعندما هزمت الناصرية في حرب ١٩٦٧ وانكسرت شوكتها، بدأت قوى المقاومة الفلسطينية وفصائلها تبرز، واخذت تنتشر دعوة للثورة والكفاح المسلح كبديل لحروب الأنظمة والجيش النظامية. وكان نشاط المقاومة والثورة والقوة الناعمة لها بحاجة إلى قدر من الحرية السياسية أكبر مما كانت تسمح به ضوابط الأمن المعتمدة في العهد الشهابي والتي زالت مظاهرها بعد محاولة انقلاب القوميين السوريين.

بدأ التحول في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بعد هزيمة ١٩٦٧. فانتشرت دعوة للثورة والكفاح المسلح وبدأت التنظيمات الفلسطينية تتكون وتتسلح. وبدأت تضيق ضوابط الأمن اللبنانية ومعها الصناعات المتكررة مع القوى الثورية الجديدة والفصائل المسلحة. وسبق هذا التطور، (١٩٦٦)، ورافقه، استلام حزب البعث للحكم في سوريا، واعتماد قيادة الحزب نظرية الكفاح المسلح، فضلاً عن تشجيعها ودعمها للثورة الفلسطينية وتسهيل تسليح فصائلها، وإنشاء فصيل مسلح مرتبط مباشرة بالحكم السوري، إلى احتضان ودعم العديد من الفصائل الأخرى.

فمن جهة أولى، الثورة الفلسطينية وفصائلها المسلحة، تحضنها نظرية الكفاح المسلح والتحرير بالبنقية وتدعمها الأنظمة العربية، ببيمتها وبيسارها، بالسلاح والمال والدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي، ومن جهة ثانية المعارضة للشهابية، متمثلة في لقاء القوى اليمينية المعادية للعروبة الناصرية مع القوى الليبرالية بصورة عامة ومع القوى اليسارية، جميعها التقت على تقاطع مرحلي وهدف مشترك إلى، ضرب المكتب الثاني اللبناني وأجهزة ضبط الأمن المعتمدة في العهد الشهابي. لقاء (١) لم تح السياسة اللبنانية أبعاده في حينه إذ كانت له نتائج مدمرة على صعيد الدولة تحت ستار النفاق عن الحرية وحمايتها. لكل الغلو الديموقراطي حدود الديموقراطية، فنذت من بين ثغرات الحدود المأكولة، الثورة الفلسطينية وفصائلها المسلحة، ومن

ورائها وتحت ستارها جميع الأنظمة العربية، وكذلك نفذت إسرائيل وعملاؤها، فتحول لبنان من وطن إلى ساحة وتحولت الدولة من سلطة وسيادة إلى مجرد شرعية.

نفذت الثورة الفلسطينية من خلال ما أُسمي في حينه اتفاق القاهرة، واتفاق للقاهرة، الذي يشكل من وجهة نظر دستورية انتقاصاً من سيادة الدولة اللبنانية لمصلحة الثورة للفلسطينية، فرضه تصدع للوحدة الوطنية اللبنانية وصراع الموارنة على الرئاسة. شكل اتفاق القاهرة نقطة التحول في السياسة الداخلية اللبنانية اللاحقة وأحد محاور الصراع، وبسببه انفطرت عقد الحلف الثلاثي إذ عارض ريمون إنه الاتفاق وأيده كل من كميل شمعون وبيار الجميل. (لما سبب تصدع الوحدة الوطنية الذي أدى إلى فتح هذه الخثرة المهمة في جنرال السياسة والسلطة، فيرد بحثها وتحليلها عند البحث في أسباب الحرب والظروف التي سمحت بها وبخطورها على الشكل الذي نعرف).

أعطى اتفاق القاهرة لرضاً للثورة الفلسطينية وشرعية لسلحها وشكل مُرتكز الرافعة التي اطلعت بالدولة اللبنانية، كما شكل إحدى الخفريات الكبرى التي فتحها الثُلُو الديموقراطي في حدود النظام والتي نفذت منها القوى التي منمت الدولة ومقوماتها. لما وقد وُقِع الاتفاق، وهذا راوي الخابيت وموقفي المستمر منذ تحالف مع ريمون إنه إلى حين انتسالي إلى الحركة الوطنية، فكان بالإمكان، بدل الاستمرار في رفضه أو للتكرار له بعد توقيعيه والسعي إلى تعطيله أو نقضه أو الاتفاف عليه وعلى المقاومة الفلسطينية التي عُقِد معها، تحويله إلى قاعدة تفاهم وتحالف مع الثورة الفلسطينية، يُخصّن الدولة ويحفظ الكثير مما بقي من سلطتها وسيادتها ويمنع تحول الوطن إلى ساحة والدولة إلى مجرد شرعية، إلا أن خيار المواجهة الذي اتخذته الجبهة اللبنانية، وريثة الحلف الثلاثي بعد أن تركه ريمون إنه، واتجاهها إلى لعب دور القاعم للثورة الفلسطينية ومن ثمّ للحالف مع سوريا ضد الثورة، أدى إلى تحويل هذا الاتفاق إلى مرتكز لرافعت تهديم الدولة والنظام.

٢. مقدمات الحرب أو النصف الأول من عهد فرنجية: شل المخبرات والجيش وتسليح الميليشيات

انتخب سليمان فرنجيه في ظل توازن قوى داخلي ناجم عن انقسام سيلي كبير تمحور حول الحريات والديموقراطية، وحول اتهام مخبرات الجيش بالتدخل في السياسة والتسلط على القرار السيلي في البلاد. ربح التحالف، المنتصر للديموقراطية، المعركة البرلمانية بفارق صوت واحد، كفى للإطاحة بإنجازين هاميين للشهابية، سياستها الخارجية وجهازها الأمني. ففي السياسة الخارجية عَثَلَ عهد سليمان فرنجية، وخاصة بعد وفاة عبد الناصر، من التضامن مع النهج الناصري، واتجه بديلة، حتى سنة ١٩٧٤، إلى التقرب من السعودية وعرب الخليج، ثم انتقل بعدها إلى التقرب من سوريا والحرب الآخرين. أما على صعيد الأمن فقد شُلت، من خلال إلغاء الصلاحيات وملاحقة الضباط، مؤسسة للمخبرات وما كان يسمى بالمكتب الثاني، مما أدى إلى شل مؤسسة الجيش بأكملها. ورافق هذا العمل زل في سوء نتائجه إقنار إسرائيل على اغتيال ثلاثة من أركان منظمة التحرير الفلسطينية في أحد شوارع العاصمة، مما أدى إلى إظهار المؤسسة العسكرية التي كان قد شل جهاز مخبراتها بمظهر العاجز للمقصر.

قد يكون القضاء على المكتب الثاني، من حيث المهام الأمنية التي كان يقوم بها لضبط حدود الديمقراطية، هو الخطأ السيلي الثاني الكبير الذي وقع فيه أهل النظام، بعد خطأ إنشاء الحلف الثلاثي. فامن الدولة كان يقضي إنشاء مؤسسة بديلة تؤدي الدور الأمني ذاته في إطار القانون والأصول الديمقراطية بحيث تحفظ حدود الديمقراطية وتمنع الإفادة من الموقع الأمني للتعدي على القرار السيلي. ربما حاول سليمان فرنجية ذلك في إحدى مراحل عهده، (محاولة بناء الأمن العام)، غير أن الحرب نامت العهد ولم يكن قد أعد للعبة لمواجهة التخريب المتتالي عن شل الأجهزة الأمنية الشهابية وعدم بناء البديل عنها. بل إن الإمعان في الحياة السياسية العالية وإغفال

التحولات التي كانت قد بدأت في العهد السابق، ميّزت عهد سليمان فرنجية وظهرت سدواته الثلاث الأولى وكانها محاولة لاستمرار البناء الذي بدأه فؤاد شهاب وإنما في ظل تعزيز أكبر للديموقراطية. فبدأ العمل في شباط ١٩٧١ على تنفيذ الضمان الصحي الذي بدأ في حينه من أهم الإنجازات الاجتماعية. وفي ظل غياب أجهزة التدخل في الدولة، (المكتب الثاني)، جرت انتخابات سنة ١٩٧٢ فكانت الأكثر نزاهة في تاريخ لبنان. فالدولة على حياد سياسي تام وعلى حضور إلهي وأمني كبيرين. تلاعب السلطة كان غلباً بينما الخشاش الديموقراطي على أكمله وحرية التعبير عن الرأي والموقف على إطلاقها. ومع آخر حكومة عالية للعهد أسُخِلت على مسار الصيغة تعديلات طاولت تكييف الحكومة والإنارة، فمن حيث التآليف اعتمد مبدأ المساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث، المارونية والسنية والشيعية، ومن حيث الإنارة تم التخلي عن طائفية الوظيفة، (باستثناء بعض المراكز العسكرية والأمنية والمالية)، بمعنى التخلي عن تعيين السني محلّ السني والماروني محلّ الماروني كما كان قد استقر الحال مع عهد شارل حلو فاكْتَفِي بطائفية الموظف مع اعتماد مبدأ المتابعة بين الموظفين.

مع مطلع عهد سليمان فرنجية انتقلتُ من موقع للمعاشيش للأحداث إلى موقع للشاهد عليها ولها. فكان لي حظٌ لتأسيس الضمان الصحي وإدارته منذ سنة ١٩٦٨، (برفقة الصديق الدكتور رضا وحيد)، وتنفيذه اعتباراً من سنة ١٩٧١، كما حالفني التأييد الشعبي بانتخالي إلى الندوة النيابية في سنة ١٩٧٢ على لائحة ائتلافية برئاسة صبري حماده. فدخلت النظام بصورة رسمية من باب الندوة النيابية، إلا أنني بقيت فعلياً خارجه وفي موقع المعارضة حتى نهاية الجمهورية الأولى وإلى ما بعد اتفاق الطائف.

إن حسن مسار الحياة الديموقراطية وسلوكها العادي في مطلع عهد سليمان فرنجية كلها يُنسبان للبلنانيين ما كان يُعدُّ في الخفاء وفي غياب الأجهزة الأمنية الضابطة، من ترتيبات لتتميم وطنهم ونولتهم وديموقراطيتهم. والذي كان يُعدُّ، كان خطراً.

فبعد أحداث ايلول ١٩٧٠ والقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة في الأردن، بدأ الإعداد لنقل الصراع إلى لبنان ومتابعة الإجهاد على المقاومة الفلسطينية في آخر معانها. بنيت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، اعتباراً من هزيمة الأنظمة في حرب ١٩٦٧ ورواج نظرية التحرير بالكفاح المسلح للشعبي، تتحول إلى مراكز ثورية للمقاومة. وزاد تسليحها وتحصينها بعد تجربة الأردن وأحداث ايلول «الأسود». وفي المقابل وعلى خطّ موازٍ بدأ تسليم الميليشيات المسيحية وتدريبها لإحلالها محل الجيش في مهمة الإجهاد على المقاومة الفلسطينية. وكان السلاح يتدفق على المخيمات الفلسطينية من سوريا بكافة وسائل التهريب المتاحة وهي كثيرة، تحت غطاء التنظيم لدعم المقاومة الفلسطينية ونصرة الثورة. وكان السوريون، كما سائر الأنظمة العربية غير المحافظة، قد خلقوا في صفوف المقاومة منظمات فلسطينية مرتبطة بهم إما بصورة مباشرة وإما بالتحالف. أما الميليشيات فبدأ تسليحها بمعرفة ورعاية رسميتين.

في بداية الأحداث حصل اجتماع ثلاثي بين أركان المواردية في بكركي، حضره إلى جانب البطريرك الماروني كل من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إيه. نقل ريمون إيه عن الاجتماع الكلام التالي، «ندعو المجتمعين إلى مقاومة مع المقاومة الفلسطينية لتجنب ما كنت لتوقعه من أحداث ولمنع الانهيار الذي بدأت طلائعه تطل، فاجابني بيار الجميل بالرفض لأنه في خلال اسبوعين سينتهي امر المقاومة الفلسطينية المسلحة ويقضي عليها».

تورطت، أو وُزّطت الميليشيا (الكتائبية) في خطة وهمية ترمي إلى الإجهاد السريع على المقاومة الفلسطينية إكمالاً للعمل الذي بُدئ به في الأردن. إن سبب التخطيط لهذا العمل وتلزيمة إلى الميليشيا الكتائبية، يعود أولاً إلى الرغبة في القضاء على التجربة اللبنانية في الديمقراطية (الشاذة عن مسار المنطقة العام) وعلى العيش المشترك (الشاذ عن مسار النهج وللخطة الإسرائيلية)، ويعود ثانياً إلى معرفة المُكَلَّف بأن الحكومة والجيش اللبنانيين لن يقدموا على عمل من النوع المطلوب، ولن التورط في عمل كهذا يفتح

للساحة اللبنانية على احتمالات صراع مديد تحتاجه الأنظمة جميعها لضبط مسارها ونقل الصراعات بعيداً عنها.

مقاومة فلسطينية تحصنت بالسلاح والمخيمات والتحالفات السياسية خوفاً من تصفية محتملة نافقت مرّها في أيلول الأرنن، فتجاوزت حدود التحصّن إلى التجاوز على الدولة والأمن والنظام، وميليشيا تدريب وتسليحت برعاية رسمية وعنالية اجنبية محتملة للطلول محل للجيش في حماية للنظام والحكم وللقيام بما قد لا يستطيع الجيش للقيام به من تصفية مطلوبة للمقاومة الفلسطينية فانوهمت وتورطت، وشقيقة جارة رغبت في إبعاد الصراع عن أرضها وفي للسيطرة على قرار إدارة الصراع مع إسرائيل فرعت انتقال الصراع إلى لبنان بتسهيل تسليح للفصائل الفلسطينية وسعت إلى تخصيص بعض تلك الفصائل برعاية خاصة ومباشرة لاستخدامها ككافة لوضع اليد والإمساك بالقرار الفلسطيني، وعمل إسرائيلي بؤوب على زرع الأوهام وبيع الفن وتحريض الأطراف على الصراع فيما بينها وتقديم الدعم لإنكته وتشجيعه بصورة مباشرة أو بالواسطة الأميركية. هكذا كان يبدو للوضع عشية الانفجار الكبير.

فُتِح ملف للصدام بين الجيش والمقاومة سنة ١٩٧٢ ثم اففل على زغل المداخلات والحسابات الخاصة والتردد في اتخاذ القرار الوطني الواضح، فأتجه أهل النظام إلى ترجيع تكليف الميليشيات أمر التعاطي مع المقاومة، وغلبت لديهم فكرة القضاء على المقاومة بدل محاولة للتفاهم معها، مُشجعين في لتجاههم هذا بإشارات عربية وإسرائيلية وأميركية. كما أن المواجهة مع النظام السوري بمناسبة للصدام بين الجيش والمقاومة، ومن ثم للتفاهم الذي حصل معه، فتحا ثغرة جديدة في جنار التعاطي السوري اللبناني لمصلحة تدخل السوريين كطرف مباشر في الصراع للفر أو للمزعم إدارته في لبنان.

شكلت سنة ١٩٧٢ سنة التحول في الصراعين العربي - الإسرائيلي والصراع الداخلي اللبناني.

فعلى صعيد الصراع العربي الإسرائيلي حصلت حرب تشرين التي عبر فيها

المصريون القنصل والسوريون للجولان واستعاد بها العرب بعضاً من الثقة بانفسهم، إلا ان نتائج العملية لم تحقق الغرض كاملاً من اندلاعها، فعلى الصعيد المصري، يبدو، بنتيجة قراءة الأحداث بعد حصولها، ان الحرب قد حققت غرض تحريك السلام، فأثَّهَمَ أنور السادات بلانه بتر حرب تحريك لا حرب تحرير، خاضة بعد مؤشرات التعاطي مع نتائج الحرب والدخول السريع في مفاوضات واتفاقات بدت ولكنها متابعة لاتصالات سابقة، اما على الصعيد السوري فبنت الحرب بدون نتائج مباشرة سريعة إلا تلك التي اعطت الجيش السوري ثقة اكبر بنفسه، وحسنت العلاقة بين الحكم اللبناني والحكم السوري بنتيجة التعاطي اللبناني الإيجابي وللعلم للسوريين في حربه ضد إسرائيل. اما الانعكاس السلبي الكبير بالنسبة للبنان فكان في الإصرار السوري على مسك الورقة الفلسطينية لمواجهة تعاطي أنور السادات مع نتائج الحرب ومنع الاستفراد بسوريا، والإمساك بالورقة الفلسطينية ما كان ليتم إلا حيث هم الفلسطينيون كقوة مؤثرة، أي في لبنان.

اما على صعيد الصراع الداخلي فقد برزت معارضة كبيرة للسياسة التي كان ينتهجها العهد وتمحورت حول اقطاب سياسيين على رأسهم صائب سلام ورشيد كرامي وريمون إده، ومعهم نولب كتلهم، إضافة إلى الذواب مخايل الضاهر وحسين الحسيني وكاتب هذه السطور. كما ظهرت خلال سنة ١٩٧٢ الحركة التي أطلقها الإمام موسى الصدر، حركة المحرومين، وسلسلة المهرجانات السياسية الكبيرة التي اقامها للتعبير عن معارضته لنهج للحكم وللخلل (الاجتماعي والسياسي) في بنية النظام. تمحورت المعارضة حول امرين اساسيين، بلخلي وإقليمي. في الشأن الداخلي أخذ على الحكم انجرافه في منحى تغليب المصالح الخاصة وتسليط الأقارب والمقربين والاحشاشية، وفي الشأن الإقليمي اتجاهاه إلى رفض التفاهم مع المقاومة الفلسطينية، على قاعدة ضبطها في حدود الاتفاقات المعقونة معها، وإلى التورط في مخطط القضاء عليها. وصل الصراع السياسي الداخلي إلى اوجه في خريف سنة ١٩٧٤ عندما منع الرئيس سلام من تشكيل حكومة كلنت ترمي إلى تصحيح الخللين الداخلي

والإقليمي، وخاصة للخلل الإقليمي المتمثل بفقدان الثقة بين المقاومة الفلسطينية والدولة، وتغلّت المقاومة من الالتزام بحرفية الاتفاقات المعقودة معها. كان التحالف للمعارض بهدف إلى تشكيل حكومة تضبط الوضع الفلسطيني ضبطاً محكماً في حدود الاتفاقات (ولا سيما اتفاق القاهرة) وتعيد الثقة إلى العلاقات بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية من خلال التهمم والانفتاح على مخاوفهم ونعم قضيتهم ومن خلال الحرص على التعامل القانوني معهم، حفظاً لحدود السيادة والحريات، وللحؤول بون الانقسام اللبناني الداخلي وتصنّع الوحدة الوطنية ولمنع إعطاء الفرصة للمصالح الإقليمية لتحقيق أغراضها على أرض لبنان. من الأخطاء السياسية التي ارتكبها أهل النظام، منع تشكيل حكومة صائب سلام والاستعاضة عنها لأسباب مصلحة صغيرة، بحكومة رأسها رشيد الصلح فاوصلت البلاد، في مهلة خمسة أشهر، إلى الانفجار الكبير.

من هو المخطّط المُكَلَّف الذي افاد من تصدع اللبناني الداخلي اللبناني لتحويل لبنان إلى ساحة تُحلّ فيها، وعلى حساب، جميع قضايا المنطقة ومشاكلها؟ هل هو مخطّطٌ ولحد لشرع على العمل كله لم هو لقاء مصالح بين قوى إقليمية، بدأ بنتيجة للقطاع ولكنه عقل مدبر ولحد؟ لست أؤمن بالتآمر الدولي وغرف التخطيط الكومبيوترى النقيق وغير ذلك من الأوهام التي تُركّب لإشباع للعقل السحري في العالم التابع. هنافُ تسعى إليها الدول في تحقيق مصالحها فيبدو تقاطعها ولكنه مخطط محكم التدبير والرسم. إسرائيل سعت في مصالحها، وسوريا سعت والفلسطينيون سعوا، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وغاب السعي اللبناني الموحد للهدف، فكان ما بدأ للبنانيين على أنه مؤامرة محكمة للتخطيط لهدم وطنهم. الولايات المتحدة اوهمت الميائشيا الكتنبية بالتورط، وإسرائيل شجعت، والمقاومة الفلسطينية تجاوزت في تحشّيبها فتجاوزت على مصالح الحكم والفئات الحاكمة وعلى رأسها الكتائب، وسوريا شجعت المقاومة والمنظمات التابعة لها وجزأتها على الحكم والدولة. أما غياب الوعي عن المصلحة الوطنية العامة في لبنان فكان منذ أن كان سعي الحكّمين الدائم وراء مصالحهم الخاصة وتقديم تلك المصالح على

ما عداها، غاب الوعي عن المصلحة الوطنية منذ أن ضاقت الهيمنة ذرعاً باهل الإصلاح والانفتاح ومنذ أن أقفلت الأبواب لونهما ودون لهما. فمنذ أن أخرج كمال جنبلاط من النظام ولم يعد بوسعه ولوج بابه حكمت الهيمنة على نفسها بأن تنقلب إلى تبعية. فالنظام الذي ضاق في عهد سليمان فرنجية عن استيعاب وتحمل كمال جنبلاط في مجلس وزرائه، اضحى في عهد الياس الهراوي علجاً عن تاليف حكومات ليس من أركانها وليد جنبلاط ونبيه بري. فمن نقيض إلى نقيض، هكذا راوح النظام اللبناني في تحولاته، من الهيمنة للمتفردة المقيمة على حدود الانعزال إلى التبعية للراضخة المقيمة على حدود النذل والإذلال.

٣ - حرب الستين في أحداثها السياسية (النصف الثاني من عهد فرنجية)

في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥، وفي عين الرمانة، من ضواحي بيروت، تعرضت «بوسطة» ركاب نُقِلَ فلسطينيين عائدون من مهرجان سياسي اقيم في مخيم صبرا لاعتداء نهب ضحيته عدد من القتلى والجرحى. وقع حادث الاعتداء على الحافلة الفلسطينية إثر اعتداء تعرض له، وفي عين الرمانة ذاتها، مصلون كان في عداهم رئيس حزب الكتائب بيار الجميل، وذهب ضحيته كتائبي من آل أبي عاصي.

لم تُعرف الجهة التي اعتدت على المصلين وقتلت أبي عاصي، ولا تلك التي اعتدت على «البوسطة» الفلسطينية او هكذا نشاعوا. إلا أن سوء تصرف الحكومة سهل في حينه توجيه اللهم السياسية. فأنهم فلسطينيون بقتل أبي عاصي وأنهم حزب الكتائب بالاعتداء على الحافلة الفلسطينية. كان لا بد من ذريعة ما حتى يُشعل اصحاب المصالح الإقليمية فتيل الحرب في لبنان ويحولوه ساحة صراع وينقلوا إليه جميع مخططاتهم ويحاولوا من خلاله تحقيق اغراضهم. إفتعلوا الذريعة لم اتهم صنف؟ لا اهمية، برلبي، لمعرفة الجواب. فهي تقع في باب المعرفة البوليسية، ولا تقدم ولا تؤخر في تكوين الرأي

واتخاذ الموقف. لتت الذريعة واشتعلت الأحداث وبدأ مسلسل العنف الرهيب يطوي صفحات الجمهورية الأولى ويهزم، بنيل وعناد، خصوصيات الوطن الصغير، وكانت رعاية خاصة توجه الأحداث في منحى قتل للعيش المشترك وإلغاء الحريات وتهديم البنى الاقتصادية والإنمائية، رعاية بؤوبة هانفة إلى تحطيم مكونات لبنان الكيانية وللنظامية والحياتية.

ثم توالى الأحداث لشد خطورة، انقسمت الحكومة على بعضها وانفرد عقد للتحالف الذي كانت تركز إليه. إستقال رئيسها مكرهاً، (بعد ان سبقه إلى الاستقالة وزراء حزب للكتائب)، إثر تلاوته بياناً اعتد له للقوى الحزبية المتحالفة مع الحزب الاشتراكي المشارك في الحكومة، حُملت فيه حزب الكتائب وحلفاءه مسؤولية تفجير الأحداث، انفجرت الحرب في شوارع العاصمة وحول مخيماتها وفنادقها وانتشر الخطف الطائفي والقتل وتوسعت الحرب الطائفية فامتدت إلى بعض القرى في البقاع وعكار، وتعمدت فيها يد المؤامرة مهاجمة قرى مسيحية حنونية، (القاع وبيت ملات)، تحت ستار قتال للكتائب، بقصد نشر الرعب الطائفي. الطريقة إياها في توليد الحاجة وإشباعها، نشر الرعب بوسيلة إداة تدفيعه، ظاهرة الاستقلال فعلية للتبعية، فالتدخل كضابط لها او منقذ منها.

حاول للحكم مواجهة الأحداث فشكل حكومة عسكرية، إلا ان للنقمة العارمة التي استنارها هذا للتبعية اضطرت الحكومة إلى الاستقالة والحكم إلى التراجع وتأييد حكومة مدنية برئاسة رشيد كرامي. شكلت حكومة رشيد كرامي بنتيجة تسوية سياسية لعب فيها السوريون دوراً حاسماً. استمرت للتسوية طيلة ربيع وصيف كلنا كافيين لتستكمل اطراف الصراع استعداداتها لتسليحاً وتدريباً لمتابعة الحرب.

استؤنفت الحرب في خريف سنة ١٩٧٥ وعنفت الأعمال للطائفية فيها إلى حد اليمينية. واختُيمنت تلك السنة بما عرف في حينه بمجزرة «السبت الأسود» (في السادس من كانون الأول ١٩٧٥)، وهي مجزرة ارتكبتها عناصر من

الميليشيات المسيحية بحق لكثر من منتي مواطن مسلح خطفهم وقتلتهم إثر خطف وقتل ثلاثة شبان مسيحيين على يد عناصر من المقاومة الفلسطينية. مع مجزرة السبت الأسود بذلت عمليات التهجير و «تنظيف» المناطق على أساس طائفي، وبذلت ثقل معها الذوايا الانقسيمية والمشاريع المدمرة لصيغة العيش المشترك وسائر المخططات الوهمية ذات النتج التمييزية الانتحارية.

رداً على عملية السبت الأسود أطلقت لحزاب اليسار، بالاتفاق مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، ما أُسمي في حينه بحرب الفئاق. كانت الغلبة من حرب الفئاق الحؤول بون ربات الفعل الطائفية ومحاولة ضبطها ما امكن وتحويل الحرب في منحى سيلي وفي إطار عمل عسكري ذي اهداف سياسية يمنع الأذى والخطف الطائفي عن المننيين المسيحيين المتبقين في المناطق الإسلامية. نجحت العملية في التخفيف من ربات الفعل للطائفية على عملية السبت الأسود إلا انها وسعت نطاق الحرب والدمار واعطت الحرب صفة لكثر نظامية وضراوة.

مع تصعيد الحرب العسكرية تصعدت وتيرة العمل العسكري - السياسي الهالف إلى إيجاد حل ومخرج من الأزمة الكبيرة التي دخلت فيها البلاد فجرت محاولات عدة للقيام بانقلاب عسكري، في مسعى لاستخدام ما تبقى من جيش في الصراع الدائر، وبالتالي القضاء على الجيش بصورة نهائية لتعطيل إمكان استخدامه في أي حل مرتقب او محتمل، وفرض الاستعانة بجيوش من خارج. جرت المحاولات مرعيةً من قبل الأطراف المتصارعة، كل منها يحاول إيجاد فريق من العسكريين يستخدمه لقضم قطعة من رقعة الحكم. السوريون حاولوا مع ما أُسمي يومها بالطلانغ، والفلسطينيون (أي منظمة فتح) مع ما أُسمي «انقلاب عزيز الأحذب» ثم مع جيش لبنان العربي بقيادة ملازم اول اسمه احمد الخطيب. لم تسفر المحاولات العسكرية - السياسية سوى عن شرمة للجيش وتفتته.

لما التازم فبقي على حاله، وساء الأوساط السياسية اعتقاد بان انتخابات

رئاسية مبكرة قد تُسرّع الحل المنشود، لو تكون هي الحل. فاعادت للمعارضة النيابية عريضة وقها أكثر من ستة وستين نائياً (أي أكثر من ثلثي أعضاء المجلس النيابي) تطالب رئيس الجمهورية بالاستقالة. رفض الرئيس الاستقالة فتمحور الصراع السيلسي حوله وركزت الحملات السياسية على أن الحل هو في انتخاب رئيس جديد. فاقترحت تسوية تقضي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أي قبل المدة المحددة دستورياً لإجرائها، على أن ينهي الرئيس مدة ولايته. وهكذا رضي الطرفان باستمرار الرئيس حتى آخر ولايته والتفق على تعديل دستوري يسمح بإجراء انتخابات رئاسية قبل ستة أشهر من انتهاء الولاية علماً أن المهلة للدستورية هي شهران.

بدأ الإعداد لانتخابات رئاسة الجمهورية في ظل الصراع السيلسي المستحكم بين المواقع المختلفة التي يتقاتل منها اللبنازيون والتي تتشابك مع تحالفات ومواقع فلسطينية وعربية وإقليمية متضاربة متنافرة متصارعة. اصطفت المواقع في خطين، ولحد يؤيد ريمون إده وآخر يؤيد إلياس سركيس. الجبهة اللبنانية (أي حزب الكتائب والأحرار والرهبنيات وبعض الشخصيات المسيحية المستقلة) والشهابيون السابقون ورئيس الجمهورية والسوريون وحلفاؤهم من الفصائل الفلسطينية (الصاعقة وجبهة أحمد جبريل وآخرين) يؤيدون إلياس سركيس، والمعارضة للحكم (كتلة صليب سلام وكتلة ريمون إده وحزب الكتلة الوطنية وكتلة بعليك الهرمل والعنيد من النواب المستقلين) مؤيدة من بعض المنظمات الفلسطينية وعلى رأسها فتح تؤيد ترشيح ريمون إده. تقرر أن تجرى الانتخابات في الثامن من أيار من سنة ١٩٧٦، فحضر إلى بيروت، تمهيناً لها، في شهر نيسان، المستر دين براون موقفاً من قبل الرئيس الأمريكي. أجرى براون اتصالات بالسياسيين اللبنانيين، أعلن على إثرها ريمون إده عزوفه عن الترشيح، فخلت الساحة للمرشح إلياس سركيس المدعوم من قبل السوريين والجبهة اللبنانية. عزف ريمون إده عن الترشيح إثر اجتماع عقده مع المندوب الأمريكي دين براون توضحت فيه معالم المرحلة القادمة وما يُخطط للبنان، وقد رفض ريمون إده ذلك.

عشية لقلته مع برون طلب مني ريمون إده، وكنت من أشد المؤيدين لترشيحه، أن آتي إليه صباح اليوم التالي لبحث أمر هام. ذهبت صباح اليوم التالي إلى منزله وكان حضر أيضاً شقيقه بيار. ففاجأنا ببيان مكتوب يعلن فيه عزوفه عن الترشيح. حولنا ثنيه فلم نفلح. ثم إطلعنا على ملخص لقلته مع برون. قال، سألني برون،

— ما هو الحل الذي ستعتمده إذا انتُخبت رئيساً؟

— ساستخدم الجيش اللبني لإعانة فرض الأمن والنظام.

— الجيش اللبني فقد مصداقيته وقوته ولا يستطيع القيام بالمهمة ولا بد من الاستعانة بقوة أخرى.

— اطلب مساعدة القبعات الزرق (قوات دولية).

— لن تأتي.

— لن تسمحوا لها بأن تأتي! لأن ما هو المطلوب؟

— قد يكون من الأفضل الاستعانة بالجيش السوري.

— لا، لن أستعين بالجيش السوري.

— السيد الياس سركيس على استعداد لطلب مؤازرة الجيش السوري وهو ما نراه مناسباً.

فهمنا أن المعركة الرئاسية حسم أمرها لمصلحة السوريين والجهة اللبنانية ومن معهم، واتفقنا على متابعتها من حيث غرضها السياسي، أمليين أن يطرا ما يساعدنا على منح المخطط المرسوم من تحقيق أهدافه.

خُذت الانتخابات في الثامن من شهر أيار، ودُعي المجلس النيابي للانتخاب. كان المطلوب، وفقاً لنص الدستور، نصاباً من ستة وستين نائباً أي ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً. رأت المعارضة المكونة من تحالف سلام — إده والعديد من النواب المستقلين، وكذلك تحالف اليسار

بقيادة كمال جنبلاط، ان مقلطة الانتخابات بقصد منع اكتمال النصاب، قد تؤدي إلى تعطيل خطة تسليم الأمن إلى الجيش السوري، وقد تمهد لتسوية يُستبدل فيها الجيش السوري بجيوش عربية لخرى وربما بقوات من الأمم المتحدة. أُعْتُت الخطة بالاتفاق بين المعارضة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية غير التابعة لسوريا أي فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى باستثناء منظمي الصاعقة ومنظمة احمد جبريل. لما السوريون فقد سعوا ورئيس المجلس النيابي كامل الأسعد والجبهة اللبنانية إلى تلمين النصاب لجلسة الانتخاب. كلفوا منظمة الصاعقة تامين نقل معظم النواب إلى المجلس النيابي في الشطر الغربي من العاصمة، كما كلفوا بعض سعاة الخبر الاهتمام بمعالجة اوضاع بعض الكتل والنواب المترددين او غير المتحمسين لانتخاب الياس سركيس وعلى رأسهم كميل شمعون الذي بقي يأمل، وحتى اللحظة الأخيرة، ان يُنتخب بدلاً من الياس سركيس. الواقع ان سيناريو تمثيلية جلسة الانتخاب ومحولة منعها كان قد رُتّب ووضعت لمساته الأخيرة قبل ثمان واربعين ساعة من موعد للجلسة، (في السادس من ايار)، خلال زيارة غير علنية قام بها ابو عمار (ياسر عرفات) إلى دمشق واتفق فيها مع السوريين على تسهيل تامين النصاب وعدم تعطيله، عشية عودة ابي عمار من دمشق قصدت منزل الرئيس سلام وكنت من المتابعين عن كنب لمعركة الرئاسة فوجئت الرئيس سلام مجتمعاً باني عمار وإي إياد والوجوم يلف الاجتماع. سألت ما الأمر؟ فآخذ أبو عمار يشرح لي التباير المتخذة لمنع اكتمال النصاب في جلسة الانتخاب. فنظر إليه الرئيس سلام وقال: «أخبره بحقيقة الأمر يا أبا عمار» وتوجه نحوي وتبع، «إنتهى الأمر، لقد اتفق أبو عمار اليوم في دمشق مع السوريين على تسهيل تامين النصاب وعدم منع اكتماله، الإخوان عندهم ظروفهم ولا يستطيعون ان يفعلوا اكثر من ذلك». فهمت اننا خسرنا معركة الرئاسة، واننا تركنا من حلفائنا الذين جهننا كثيراً للدفاع عن التحالف معهم وضحينا في سبيله بالكثير من مصالحنا للخاصة، وغضبنا العديد من اصدقائنا وعلى رأسهم الإمام موسى الصدر.

فصديقنا الكبير الإمام موسى الصدر كان رغب إليناء (نواب كتلة بعلبك الهرمل، حسن الرفاعي وحسين الحسيني وأنا)، ان ننتخب إلياس سركيس، فاعتزنا منه وقبّل اعتنازنا بسبب ارتباطنا السابق بوعد قطعناه لريمون إده.

بدأت منظمة الصاعقة إعداد الترتيبات لتأمين نقل النواب إلى مبنى المجلس النيابي المؤقت على خطوط التماس قرب المتحف الوطني، وسرت إشاعات عن محاولات للضغط على النواب لنقلهم بالقوة، تحسبنا للامر، صديقي حسن الرفاعي وأنا، وسألنا الرئيس سلام رايه فلشار علينا ان نقضي ليلتنا بضيافته طالما ان النواب المقاطعين للانتخابات قرروا ان يلتقوا عنده في الغد لإظهار التضامن ومتابعة سير المعركة. قضينا لليل، حسن الرفاعي وأنا، في منزل الرئيس سلام، وفي الغد واكبنا مسرحية تأمين النصاب ومحاولة عرقلتها. بعض القوى الوطنية، تلك المتحالفة مع كمال جنبلاط والتي تتمتع بحد من استقلالية القرار، حاولت ان تمنع اكتمال النصاب بينما كان حلفاؤنا (في منظمة فتح وبإشراف ابي حسن سلامة) يسهلون انتقال النواب عبر بوابة خاصة فتحوها لهذه الغاية في إحدى نقاط العبور على خطوط التماس. إعتصم كميل شمعون لبعض الوقت في منزله رافضاً حضور الجلسة ومعه نواب حزبه. ثم حضروا بنتيجة مساعي اللحظة الأخيرة. فاكتمل النصاب وتم انتخاب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية على ان يتسلم مهامه في الثاني والعشرين من ايلول.

اكملت منظمة الصاعقة ترتيبات الانتخابات محتفية بالنصر، فوقعت بينها وبين بعض الأحزاب المقاطعة، ولا سيما الحزب الاشتراكي، بعض الصلوات المسلحة، كان اعنفها في منطقة ساقية الجنزير قرب فندق الكارلتون حيث يقع منزلي، فاضطرت ان ابيت ليلتي الثانية في منزل ريمون إده لتعذر الوصول إلى المنزل.

لم تكن المرة الأولى التي اعرف فيها الخسارة السياسية. سبق لي وترشحت مرتين للانتخابات النيابية وخسرت. وكنت قد تعونت المنابرة

والتحمل وتعلمت أن الهزيمة والخسارة ليستا في النتائج المعلنة بقدر ما هما في العزيمة والإرادة والقرار. فمن لا تهزم عزمته ولا تتزعزع قناعته بفعل الانتهازية، يعرف كيف يخسر وكيف يتحمل الخسارة وكيف يحول الهزيمة والخسارة إلى عزم للمتبعة والمنابرة في الموقع والنضال.

هُزَمْنَا يومها أمام السوريين، يؤيدهم الأميركيون، بينما حَيَّدَ الفلسطينيون أنفسهم على أمل النجاة. لم تكن المرة الأولى التي يُخطئ فيها الفلسطينيون تقدير مصالحهم فيسيئون إلى أنفسهم وإلى حلفائهم.

أما خطأ التقدير الفلسطيني الثاني فكان الموافقة على نقل الحرب إلى الجبل المسيحي والمساهمة فيها، ومحاولة إخضاع مطلق مسيحية بالقوة، وهو خطأ ناتج عن خطأ سابق قوامه القبول بدخول الحرب الطائفية وقبول للتسريح بالعصبية الطائفية للحملية بدل التحصن والاكتفاء بالعصبيتين الوطنية والقومية بون سواهما. فعدا شبح تدمير النامور وتهجير أهلها إلى الواجهة، وشعر المسيحيون باستفرك وخوف دفعا بهم للاستعانة بالقوى الإقليمية طلباً للحماية، فاتجه بعضهم شطر إسرائيل، خاصة أبناء الشريط الحدودي والقرى المسيحية المتاخمة لها والتي عزلتها الحرب الطائفية عن الاتصال بالعاصمة والجبل والمناطق اللبنانية الأخرى، محققين للإسرائيليين ما حلموا به لإظهار أنفسهم بمظهر الحامي للمسيحيين ولحرية الأقليات، واتجه البعض الآخر شطر سوريا طلباً للمساعدة والحماية محققاً للسوريين إدخال جيشهم إلى لبنان بطلب شرعي ورضى امعكي وغربي، وسيلة للإمساك بالقرارين اللبناني والفلسطيني وللتحكم بمسار الصراع.

شعر الفلسطينيون بفلحة ما فعلوا لما بنات لقوى المتحالفة مع سوريا تزيد من ضغطها للسيطرة على العاصمة ببيوت والمناطق اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، وتعدّ العدة المسلحة لذلك، وتوترت الأجواء بينهم وبين السوريين. وكلت القوى الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط قد سبقتهن إلى الخلاف مع السوريين، على اثر الانتخابات الرئاسية وحرب الجبل الأولى

والوثيقة الدستورية وفشل المعقّلة الشهيرة بين الرئيس الأسد وكمال جنبلاط والتي نامت تسع ساعات والتي عاد على إثرها كمال جنبلاط رافضاً التدخل السوري في لبنان.

في أول حزيران من سنة ١٩٧٦ دخلت قوات نظامية من الجيش السوري إلى سهل البقاع وتمركزت فيه متاهبة لمتابعة سيرها باتجاه العاصمة والجبل، وفي السادس من الشهر عينه قامت حركة فتح بعملية خاطفة في بيروت والمخيمات الفلسطينية جردت فيها القوى التابعة للسوريين من سلاحها وأخرجتها من العاصمة، مما أثار خيبة القيادة السورية التي كانت تعتقد أنها تمسك ببيروت والمخيمات بواسطة هذه القوى. ضربت القوات السورية حصاراً حول العاصمة بيروت وبنات مرحلة من الصراع السيلبي حول دخول القوات السورية إلى لبنان وبيروت. فطالبت القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية بقوات عربية غير سورية بإشراف الجامعة العربية تدخل العاصمة وتوقف الحرب وتحفظ الأمن، وتحول دون تفرد السوريين بالحل وبالقرارين الوطنيين اللبناني والفلسطيني.

أنت المباحثات السياسية والاتصالات مع الدول العربية إلى إرسال قوات سلام عربية متعددة الجنسيات (سعودية وخليجية وليبية ويمينية...) وضعت بتصرف الأمين العام للجامعة الدكتور محمود رياض وبإمرة لواء مصري (اللواء غنيم).

بعد حصار طويل ومفاوضات مضنية حول الانحساب الفلسطيني من الجبل والدخول السوري، قررت القوات السورية متابعة سيرها باتجاه العاصمة والجبل ومدينة صيدا. وقررت القوى الوطنية والفلسطينية التصدي لها، توقف تقدم القوات السورية على أبواب صيدا وفي قرية صوفر، وغزلت كتيبة لها في موقع خلدة مع قوات الصاعقة التي فرض عليها التراجع من بيروت في ٦ حزيران.

بقيت قوات السلام العربية تحاول القيام بمهامها إلى أن تقرر في مؤتمر

الرياض والقاهرة تحويلها إلى قولت ردة. فتشكلت قوات الردع وعمادها الأساسي القولت السورية، مما حوّل دور القوات العربية الأخرى إلى دور هامشي.

فمع نهاية سنة ١٩٧٦ انتهت لحثك حرب السنتين على قاعدة تسلّم السوريين الأمن في بيروت وتكليفهم، باسم قولت الردع العربية، وضع حد للحرب في لبنان ومساعدة الشرعية على ضبط الأمن وإعادة المؤسسات وتطبيق الاتفاقات المعقونة مع المقاومة الفلسطينية.

٤ - المواقع والقوى والتحالفات والمشاريع في حرب السنتين

يتسم تحديد القوى والمواقع المتصارعة على الساحة اللبنانية بطابع الصراع نفسه. البعض يصوره بين قوى للخلية وخارجية، والبعض الآخر يحصره بين قوى للخلية. القول بلحد الرليين انتساب إلى موقع وانخراط مباشر في الصراع.

لم يكن الصراع للخلياً محضاً، ولا مجرد صراع بين للخل وخارج. لم يكن بوسع القوى الخارجية أن تنفذ إلى ساحة الصراع اللبنانية وتتخذ فيها مواقع، لولا تصنّع الجبهة للخلية وبنلية صراع بين قولها ومواقعها. والصراع بين للقوى للخلية وحدها ما كان ليلخذ هذا المنحى العسكري التمهيري لولا تدخل قوى الصراع الخارجية. وبعض تلك القوى ملتبس الانتساب بين للخل وخارج، فهو للخلي من حيث الإقلمة على أرض لبنان، وخارجي من حيث الهوية الوطنية. قوى خارجية و للخلية لتخلت لها مواقع على أرض لبنان، يحمل كل منها مشروعه الخاص، يلتقي به مع آخرين فيتحلف، أو يتعارض معهم فيتصارع. تحوّل الوطن للصغير، ولحة النيموقراطية الوحيدة الحزلاء في العالم العربي كله، إلى ساحة لحتلت فيها قوى للصراع مواقع لها ونهيات فيها للقتال أو افتعلته، تبعاً لمقتضيات وحاجات الأنظمة التي ترتبط بها، أو تبعاً لرغبة تلك الأنظمة في تحويل الأنظار عن مشاريعها.

بدا الصراع، الذي أدى إلى حرب لبنان، إثر هزيمة التيار القومي العربي الناصري في حرب حزيران ١٩٦٧ وما نتج عنها من اختلال في التوازن الداخلي اللبناني والإقليمي - العربي. فالهزيمة أجمعت الصراع الداخلي اللبناني وأعادت القوى المعادية للشهابية زخماً ودفعاً، توجهت في التحالف الثلاثي بين أحزابها، الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية. إتخذت هذه القوى المعادية للشهابية وللتيار العربي الناصري، من هزيمة ١٩٦٧ مرتكزاً لإعادة إحكام السيطرة والهيمنة على الحكم في لبنان. إلا أنها، بإعلانها تحالفاً مكشوفاً وعلنياً بين أحزاب طائفية التركيب، يغلب فيها الميل إلى الانعزال كما العناء للعروبة، ويغلب فيها الميل إلى الأنظمة العربية المحافظة كما العناء للقومي العربي، ركزت وضعاً لفرز القوى على الساحة الوطنية يتسم بالطفافية المجردة وادت إلى بلورته وإبرازه بشكل صارخ.

تشكل الحلف الثلاثي تمهيداً للانتخابات النيابية المقررة في ربيع ١٩٦٨، وقد حقق الحلف في هذه الانتخابات انتصاراً كبيراً نتيجة امرين، الأول التضامن الطائفي الذي افتعله في بعض المناطق، والثاني وقوف القوى الوطنية والديموقراطية عامة، ضد الشهابية وضد ممارسات مخابراتها العسكرية (المكتب الثاني) وتدخلها في الشأن السياسي. فبعد انتخابات ١٩٦٤ التي رتبها المخابرات العسكرية (المكتب الثاني) بتدخل سافر ووصلت فيها أغلبية نيابية تنتمر بأمرها، اتت انتخابات ١٩٦٨ تعطي الحلف الثلاثي قوة نيابية توازي قوة الكتلة الشهابية، وتمكنه، بمساعدة بعض الظروف المحلية والدولية، من التحكم بانتخابات رئاسة الجمهورية في سنة ١٩٧٠. وفي المقلب الآخر من مضبة العمل السياسي كانت الأحزاب اليسارية والمنظمات الشعبية تصعد الوعي في مواجهة نظام الهيمنة الطائفية، طارحة شعار الإصلاح الديموقراطي للنظام. كما كانت الدعوة إلى المشاركة الفعالة في الحكم ومؤسساته تنتشر في الأوساط السياسية الإسلامية التقليدية وميخلتها الشعبية والمنقفة والدينية.

ومع هزيمة ١٩٦٧ بدأت المراجعة العامة على الساحة الإقليمية والعربية، فتجدرت التيارات ولخذ الفكر الثوري يلقي صدق وقبولاً في الأوساط المنقفة

والشعبية. وقارب الشك بعجز الأنظمة اليقين، فَعَلَّتْ راية العمل الشعبي الدوري، وانتشرت الدعوة إلى تلييد المقاومة، وبيدء تحت اقلام المنقفيين، سباق للدعوة للكفاح المسلح والنضال الشعبي. وبالرغم من استمرار سيطرة الأنظمة، تأسست حركات للمقاومة والكفاح المسلح أهمها: حركة فتح والجبهة الشعبية، وانتشرت دعوة الكفاح الشعبي المسلح في اوساط الفلسطينيين ومخيماتهم في الأردن ولبنان، وبنلت التنظيمات الدورية السرية تششط وتتسلح وتتهيأ لأعمال المقاومة. لتحرير بالكفاح للشعبي المسلح اصبح شعار المرحلة وقناعة الجيل بعد فشل الأنظمة وهزيمتها.

شكلت هزيمة حزيران ١٩٦٧ الأرضية التي نشأت فيها لو ارتكزت عليها جميع مواقع وقوى الصراع من بلخالية وخارجية. كما شكل تقييدها وتقييم نتائجها الأساس للعقائدي لحركة هذه القوى طيلة عقدين من الزمن. وأهم نتاجات تلك المرحلة الاستنتاج للجازم بان الديمقراطية هي السبيل الأفعل للتحرير لأنها افضل سبيل لإشراك الشعب في النضال واستنفار جميع طاقاته. والأنظمة العربية، بوجهيها «التقدمي» و«الرجعي»، كانت سواء في مواجهة العدو. فهي، عسكرية كانت لم ملكية، بكتاتورية النظام والمعنح والسلوك. وهي لا تترك للمبادرة الشعبية أي مجال تحرك، كما انها تمنع، بالوصاية الثورية أو الإلهية أو الأبوية، للمواطنين والشعب من التعاطي بشؤون الحكم، ومن للنظر في امر مستقبلهم او المساهمة في تحضيره. وفي الاستنتاج تفسير لإصرار بعض الأنظمة على نبح هذه الديمقراطية التي عرفها لبنان والتي كُتِبَتْ لاحقاً انها التربة الوحيدة في العالم العربي كله التي استطاعت ان تُنبِت مقاومة شعبية جنية للاحتلال وتضطره إلى التراجع والمساومة. فالكثير من الأرض العربية تم احتلاله، اما للمقاومة فلم تعرفها إلا ارض لبنان بسبب ما تمتعت فيه القوى الشعبية من ديموقراطية ومن حريات سياسية، حرية في التعبير والعمل، حرية في إنشاء التنظيمات والأحزاب وحرية في ممارسة العمل السياسي وتعاطي للشان العام.

تمحورت قوى الصراع الداخلية حول موقعين أساسيين: موقع السيطرة

والمحافظة، وموقع التخدير والإصلاح. وكان لكل موقع قواه ومشاريحه وتحالفاته التي تغيت وتبذلت تبعاً لتغير مسار الصراع وتبدل المواقع. في موقع المحافظة جناحان، جناح ليبرالي وجناح ميليشيوي. تصادم الجناحان وانحاز الجناح الليبرالي إلى التيار الإصلاحي على صعيد التحالفات مع القوى الخارجية. سبب التصادم بين أجنحة القوى المحافظة خلافها حول اتفاق القاهرة المعقود مع المقاومة الفلسطينية، وخلافها حول أسلوب التعاطي مع المقاومة الفلسطينية بعد عقد الاتفاق. فالجناح الليبرالي المسيحي، المتمثل بحزب الكتلة الوطنية ورئيسه ريمون إنه، عارض منذ البداية اتفاق القاهرة لأنه ينتقص من السيادة الوطنية، كما عارض نهج الحل العسكري الذي اعتمده حزب الكتائب والجبهة اللبنانية. وأثر هذا التيار تطبيق الاتفاقات المعقوبة مع المقاومة الفلسطينية بالتفاهم بالحزم معها على مصالحها عسكرياً، كما أثر التحالف مع المقاومة الفلسطينية كتيار واتجاه إقليمي ذي فعالية داخلية على التحالف مع سوريا. وأثر الحوار في الداخل مع دعاة الإصلاح والمشاركة على التصلب حيالهم وإقفال أبواب التفاهم في وجههم. أما الجناح الميليشيوي فتمثل في حزب الكتائب ومعه حزب الوطنيين الأحرار وبعض القوى والأحزاب التي انضوت جميعها تحت راية تنظيم واحد أُسمي «الجبهة اللبنانية». مشروع الجبهة اللبنانية كان إحكام السيطرة والهيمنة على الحكم والإمساك بلبنان كله في ظل هذه الهيمنة، وإن تعذر فارتداد نحو مشروع انعزال وتقسيم على أساس فرز طائفي في إطار وحدة أو اتحاد فدرالي. وقد بدأت قوى هذا الجناح تنفيذ مشروعها بالتورط في مخطط القضاء على المقاومة الفلسطينية في المخيمات اللبنانية، تشبهاً بما حصل في الأردن في أيلول ١٩٧٠، اعتقاداً منها أن القضاء على المقاومة سوف يمكنها من إحكام سيطرتها على الحكم إلى امد غير منظور، كما أنه سيحول دون أي تغيير في أسس النظام ولزمن غير قصير. مشروعان، ولحد كحد أقصى ولخر كحد أقصى، راوحت بينهما قوى الجبهة اللبنانية منذ بداية الأحداث وحتى نهايتها، غير مستقرة على مشروع، مبدئة قولها بين تنازع للمشروعين، مدمرة، بالصراع الداخلي على السلطة وبالانتهازية

وعدم الثبات على تحالفه، مقومات النجاح لأيّ منهما.

أما موقع التغيير فاحتلته ولحتمت فيه قوى من نوعين، قوى تقليدية محافظة، مشروعا للمشاركة في الحكم واقتسام مواقعه ومنافعه، وقوى تغيير ونضال، من شيوعيين ولشركيين وناصريين وبعثيين وقوميين سوريين اجتماعيين ووطنيين مستقلين، مطلبها المشترك في الإصلاح والتغيير، إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة وتعديل قانون الانتخاب باعتماد التمثيل النسبي في إطار دائرة انتخابية موسعة تشمل لبنان كله، كما ولكل منها مطالب خاصة تتعنى إطار وجود المطلب المشترك لتبلغ نظرياً عند البعض مطلب للوحدة وإلغاء للكيان. لم تتحالف قوى النضال مع القوى التقليدية، بل اختارت، في مطلع الأحداث وقبل اندلاعها، التحالف مع حزب الكتائب في حكومة مشتركة شكل انفراط عقدها الإيدلن باندلاع للقتال والحرب. شكلت قوى النضال الحزبية عصب المواجهة في صراع القوى والحرب ضد الجبهة اللبنانية.

إلى جنب هذه القوى الحزبية أسس الإمام موسى الصدر حركة المحرومين، إطاراً مطلبياً سياسياً عاماً، بنى في ظله، قبل اندلاع الحرب، حركة سنية عسكرية اسمها «الفواج المقاومة اللبنانية (امل)». بدأت حركة المحرومين عبر لقاءات سياسية راعا الإمام الصدر وجمعت شخصيات وطنية عديدة من سائر المناطق اللبنانية ومختلف الطوائف وكانت تتحول إلى حركة سياسية إصلاحية كبرى لو لم يُغيّب مؤسسها في أيلول ١٩٧٨، وهو يقوم بزيارة رسمية لليبيا بمناسبة ثورة الفاتح من أيلول. غير أن حركة امل استمرت، بالرغم من غياب الإمام المؤسس، متخذة صبغة مذهبية محضة، متحالفة مع السوريين، مشاركة في احتلال موقع التغيير والإصلاح، مزاحمة فيه القوى الحزبية الأخرى، مختلفة عنها، متباعدة معها في مطالب الإصلاح وأولوياته، وفي التحالفات المحلية والعربية.

أما قوى الصراع الخارجية فتمحورت في الإطار العام للصراع العربي

الإسرائيلي، وفي إطار موقع للمواجهة مع العدو، حول تيارين أساسيين، التيار السوري والتيار الفلسطيني، قالت منظمة التحرير الفلسطينية التيار الفلسطيني الراغب في المحافظة على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني متصدية لمحاولات مصادرة هذا القرار باسم القومية العربية. فباسم الحق القومي رغب السوريون بتولي القضية الفلسطينية رافضين أولوية المسألة الوطنية والقرار الوطني بشأنها. أما منظمة التحرير الفلسطينية والأغلبية الساحقة من فصائلها المكونة فكانت ترى أن القضية الفلسطينية هي شأن فلسطيني أولاً، ولن كانت من حيث الطرح العام شأناً عربياً، وأن التصدي لها أولوية فلسطينية ولساس التصدي للقرار الوطني الفلسطيني المستقل، خاصة وأن معركة كبرى تُخاض مع العدو والعالم لانتزاع الاعتراف بهذا الشعب وبحق المنظمة في تمثيله، كما أن طرح القضية من منظار محض قومي يضعفها. فهو يضع شعباً صغيراً هو الشعب الإسرائيلي في مواجهة ملايين الشعوب العربية، وأرضاً صغيرة هي أرض فلسطين المحتلة في مواجهة مساحات شاسعة من الأرض العربية. والعالم كما نعلم، لنفيلُ لنصرة الصغير الضعيف، فكيف إذا كان هذا الصغير يحسن الدعاية للصهاينة؟ والدعاية الصهيونية معروفة ومسموعة وقوامها أن الفلسطينيين عرب وأن الأرض العربية شاسعة واسعة فلماذا الإصرار على العودة إلى هذه الأرض الصغيرة التي تضيق بالشعب الإسرائيلي فكيف لها أن تتسع لشعب آخر؟ أما تقليم القضية الفلسطينية على أنها قضية وطنية أولاً، أي قضية شعب صغير طرد من أرضه هو الشعب الفلسطيني، وأنه شعب مشرد لا أرض له، فعلا عن كونه طريحاً صحيحاً فهو يسقط الدعاية الصهيونية ويحول للصهاينة من معتدئ عليهم إلى معتدين. إن طمس معالم الخصوصية الوطنية لأي شعب هو منطل أكيد للقضاء عليه وإضاعة حقوقه. الفلسطينيون كانوا حريصين على استقلالية قراراتهم ممثلين بمنظمة التحرير وفصائلها، والسوريون بالمقابل يتعنون الحق القومي بحمل لواء القضية الفلسطينية والتحدث باسمها واسم أهلها.

من هذين المنطلقين بنا للصراع بين السوريين والفلسطينيين على أرض لبنان. فقد بنا السوريون، ومنذ تسلّم حزب البعث الحكم في سوريا وبصورة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، بالاعتماد نظرية الكفاح المسلح للتحرير، وبالتالي تشجيع الفلسطينيين على التسلح والعمل المقاوم. فإغلبية السلاح الذي دخل المخيمات الفلسطينية في لبنان والأردن مصدره سوريا. ويوم ضربت المقاومة في الأردن في أيلول ١٩٧٠، كانت سوريا تتدخل عسكرياً، وتشب خلاف بين أركان البعث الحاكم فيها أدى بذهلة المطاف إلى الحركة التصحيحية في تشرين ١٩٧٠ فتسلم الرئيس الأسد للقيادة وقصى الجناح الآخر. وسوريا بقيادة الرئيس الأسد تحمل نظرية أولوية الشأن القومي على الشأن الوطني وإحقية سوريا، من منطلق الحق القومي، في تولى القضية الفلسطينية كما أهلها. لذا أنشأت في صفوف الفلسطينيين منظمات تابعة لها مباشرة، (منظمة الصاعقة)، كما رعت تسليح للمنظمات الأخرى متخذة من حمليتها ذريعة للتدخل في الشأن اللبناني، مضافة إلى الذريعة للداكمة من نظرية الحق القومي. فبالإضافة إلى ذريعة حماية المقاومة والثورة، وإلى نظرية الحق القومي، يحمل للمنظم السوري نظرية حق حماية أمه الوطني ولو بالتدخل خارج إطار حدوده الوطنية. من منطلق هذه النظريات الثلاث، ومن منطلق الرغبة السورية الخاصة بشان لبنان والمقاومة الفلسطينية فيه، كان التدخل السوري في الأحداث اللبنانية والصدام أو التحالف مع القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على امتداد مراحل الصراع.

مشروع سوري قوامه الإمساك بالقرار القومي العربي بغية قيادة الصراع في مواجهة العدو الإسرائيلي، ومقتضياته الإمساك بالقرارين الوطنيين اللبناني والفلسطيني. ومشروع فلسطيني قوامه كيانية فلسطينية مستقلة مركزة حول منظمة للتحرير لانتزاع الاعتراف بها وإلحاق للفلسطيني، وسائله الكفاح المسلح انطلاقاً من أرض لبنان لتعذر الانطلاق من أرض أخرى. هذان هما المشروعان السوري والفلسطيني اللذان تصارعا في لبنان وتخلّلا مع المشاريع التي تحملها القوى اللبنانية، ناسجين شبكات التحالفات والصراعات على مدى

مرحلة الحرب اللبنانية وعلى مدى ست عشرة سنة من الصراع.

مشروعان باخليان - مشروع إحكام الهيمنة والسيطرة وإلا فالارتداد إلى تعزلات طائفية في إطار فدرالية، ومشروع إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى للعلمنة الكاملة وإلا فالمشاركة المتساوية في الحكم - شكلاً بتصارعهما الأرضية لحفاد المشاريع العربية واتخاذها مواقع لها داخل ساحة الصراع اللبنانية، ومشروعان عربيان - مشروع الإمساك، باسم العروبة والقومية وباسم حماية أمن النظام السوري، بالقرارين اللبناني والفلسطيني، ومشروع استقلالية فلسطينية تنتزع الاعتراف بالحق الوطني للفلسطيني وبمنظمة التحرير - شكلاً محرك الصراع وأسباب تفاقمه وتصاعده واتخاذها المنحى العسكري التدميري.

مشاريع أربعة تحركت على خلفية مواجهة مشروع إسرائيلي معاً مثلث الأهداف قوامه، فرض صلح المنتصر على الدول العربية، السعي الدؤوب إلى عزل المشرق العربي عن مصر، العمل على تفتيت المشرق إلى دويلات طائفية متناحرة فيما بينها متصالحة مع إسرائيل. بنيت إسرائيل بالعمل على تحقيق شروط النجاح لمشروعها منذ حرب تشرين ١٩٧٣، فسعت أولاً لطمس الخصوصية الوطنية الفلسطينية والقضاء عليها بالقضاء على رمزها، أي على منظمة التحرير الفلسطينية. ثم عملت على تدمير نظام العيش المشترك اللبناني كمقدمة لتعميم النموذج الصهيوني على المشرق العربي المحيط بها - ومعلوم أن النموذج الصهيوني الذي قوامه تأسيس الدولة على الانتماء الديني لاستحالة العيش المشترك في ظل اختلاف الدين، يتناقض بالجوهر مع النموذج اللبناني ويستحيل عليه الاستمرار والتجاور معه. وراوحت وسائل عمل إسرائيل وتدخلها من التشجيع على الاقتتال بتقديم العون المادي والمعنوي للطرف المتصارعة إلى التدخل العسكري المباشر لتحقيق الأغراض التي كان التكليف أو الاقتتال يعجزان عن تحقيقها.

على نسيج هذه المواقع والقوى والمشاريع بنيت الحرب في لبنان، وإذ

استمرت بعد إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان في صيف ١٩٨٢، فبسبب من تمادي الصراع بين المشروعين الإقليميين، السوري والإسرائيلي، وتمادي استخدام لبنان كساحة لهذا الصراع. وكل صراع بين مشروعين على ساحة غربية، يبدو أحياناً لأهل الساحة وكأنه اتفاق وتواطؤ وليس قتالاً أو صراعاً. وهذا ما كان يبدو لللبنانيين أحياناً كثيرة يوم كانت الحرب تدمر مقومات اقتصادهم وتهدم مؤسساتهم السياسية وبنيتهم الاجتماعية. انتشرت الصراعات المذهبية فيها ولكنها تتم جميعها لغیر حساب المصلحة العربية. والحقيقة ان ظاهراً لقاء المشروعين في بعض الأحيان لم يكن سوى نتيجة تقاطع ظريفي أني نُسب من قِبَل الشاهد المعادي أو غير المطلع إلى اتفاق، فالسعي في سبيل المصالح كافٍ وحده لتحقيق كل ما تحقق دون ما حاجة إلى اتفاق أو تواطؤ. فالسعي السوري في سبيل تحقيق المشروع السوري والسعي الإسرائيلي في سبيل تحقيق المشروع الإسرائيلي، كافيان للتسبب بجميع ما حدث. فالفرز الطائفي الذي شجعه ورعته إسرائيل والذي يختم مصلحة مشروعها، استخدمته أطراف الصراع الأخرى لأغراض مختلفة. فالفلسطينيون استخدموه في مطلع حرب الستين، كما لقوات اللبنانية، لاستئثاره العصبية الطائفية بقصد تعبئة المقاتلين. وكذلك استخدمه السوريون للإمساك ببعض الطوائف عبر الإمساك بتنظيماتها المسلحة. فشجعوا تلك التنظيمات الميليشيوية الطائفية ودعموها وسلحوها، فظهروا بالتالي بمظهر المشجع على الفرز الطائفي والمذهبي تماماً كما كانت إسرائيل ترغب أو تفعل. ونتيجة لتصارع المشروعين الإقليميين ضُربت المشاريع الوطنية والقوى الوطنية التي كانت تحملها، وتناوب طرفا الصراع، كل في معرض السعي لتحقيق مشروعه الخاص، على ضرب هذه المشاريع الوطنية والقوى الحاملة لها، فبدأ وكان تواطؤاً يجمع بين تلك الأطراف في تنفيذ مخطط مشترك. وهو لتطباغ خاطيء نتيجة وهم الرؤية وسوء التحليل وسوء فهم طبيعة الصراعات السياسية ووسائلها وطريقة حصولها. الصراع بين سوريا وإسرائيل صراع جنّي، تماماً كما الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين صراع جنّي، كما الصراع بين السوريين والفلسطينيين صراع

جنّي، وكذلك الصراع بين القوى الوطنية اللبنانية وبينها وبين السوريين وبين الفلسطينيين. كلها كانت صراعات جنّية، والمستمر منها هو أيضاً صراع جنّي.

أما الشعارات التي تسّرت بها تلك المشاريع أو رغبت أن تتخذ منها وجوماً لها، فعليّة لا تحصي. فمن حماية المقاومة الفلسطينية، إلى الدفاع عن عروبة لبنان، إلى منع التقسيم، إلى منع الاقتتال الطائفي، إلى قتال عملاء إسرائيل، إلى حفظ الأمن، إلى مساعدة الدولة في استعادة سيادتها... كلها شعارات استخدمت في بعض مراحل الحرب وما تزال تستخدم. ونتيجتها كلها الهيمنة على لبنان واستمرار استخدامه ساحة صراع وتحويله تدريجياً، بفعل أحكام الهيمنة، من ساحة إلى ورقة تُستخدم في لعبة الصراع الإقليمي.

من بين تلك المواقع اختبأت لنفسها. قتلت في ومنه المواقع والمشاريع الأخرى. وتحالفت فيه مع قوى شاركتها ساعات الضيم والصعب، رافقت بعضها على قرب وصداقة، وجاورت بعضها الآخر على موبة واحترام. الموقع هو الموقع الوطني، والمشروع هو المشروع الوطني، والقوى هي قوى الحركة الوطنية اللبنانية.

الفصل الثاني

الحركة الوطنية اللبنانية

١ - الحركة الوطنية موقع ذهبى إليه

أ - ممارسة الصراع من الموقع الليبرالي الديمقراطي

ب - ممارسة الصراع من موقع الحركة الوطنية اللبنانية

١ - الذهاب إلى الحركة الوطنية

II - تأسيس وتنظيم الحركة الوطنية

III - المصار والإدارة للمدينة

١٧ - السعي لحل بواسطة قوات عربية أوروبية مشتركة (رحلة البحر)

٧ - لماذا بقيت في الحركة الوطنية بعد اغتيال كمال جنبلاط؟

٢ - الحركة الوطنية: تاريخ وموقع وطنيان

أ - التاريخ، التسمية، الموقع

ب - برنامج العمل الوطني، البرنامج المرحلي

١ - إلغاء الطائفية السياسية توسلاً إلى العلمنة الكاملة

II - التمثيل الشعبي على أساس النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة

ج - الحركة الوطنية، ما لها وما عليها

د - النضال الوطني بعد الحركة الوطنية

١ - الحركة الوطنية موقع ذهبٌ إليه

١ - ممارسة الصراع من الموقع الليبرالي الديموقراطي

إتجاهان تقاسما حيائي للسياسية العامة، الاتجاه الليبرالي الديموقراطي الوُلِعَ بنظام الحريات العامة والذي يعتد الحرية مقياس التقدم والرفي في المسيرة السياسية للمجتمعات البشرية، واتجاه العدالة الاجتماعية الساعي إلى تحقيق حدٍّ أبغى من المساواة الفعلية أبعد مدى من المساواة القانونية التي تحملها الديموقراطية والتي تتعداها إلى مفهومٍ أكثر واقعية، يُؤمّن بالعدالة والحق القانوني، لكل مواطن وفرد، الحدّ الذي يحفظ كرامته كإنسان. كبريان مثلاً هذين الإتجاهين في الجمهورية الأولى، ريمون إبه وكمال جنبلاط. عرفتُهما وكنت على صداقة معهما وعملت مع كلّ منهما في مجالات السياسة العامة، مختاراً في كل مرحلة من مراحل الصراع من كان من بينهما في الموقع الأكثر مواجهةً.

ألا إني أتيت إلى السياسة العامة من معبر السياسة المحلية، فحملت ثقل هذا الأصل وإعباءه في معاناة انفصام دلّمة بين الوطني والحام ومستلزماتهما، والمحلي والخاص ومتطلباتهما، حاولت التوفيق ما استطعت، إلا أن عطفي في الوطني والحام كان أفضل منه في المحلي والخاص، لأن رغبتني في الأول كانت أقوى منها في الثاني، وظروف الحرب الأهلية حجبت إمكانيات العطاء في المحلي وانفسحت لها في الوطني والحام.

بدأت العمل النيابي سنة ١٩٧٢ في كتلة بعلبك - الهرمل النيابية وكانت مؤلفة من ستة نواب. فزنا في انتخابات سنة ١٩٧٢ على لائحة ائتلافية رئيسها الرئيس صوري حماده. كانت ائتلافية لأنها جمعت بين تيارين من لولح متباعدة سبق لها وتنافس في انتخابات سابقة، انتخابات سنة ١٩٦٨. مهندس اللائحة الائتلافية، للزميل حسن الرفاعي، جمعنا إلى الرئيس صوري حماده، السيد حسين الحسيني والكتور طارق حبشي والمحامي نظير جعفر وأنا ومع الرئيس حماده المختار صبحي ياغي. عملنا في كتلة نيابية واحدة، وتمثلنا في أول حكومة تالتت بعد الانتخابات، - مكلنا فيها للرئيس حماده. إخططنا مع الرئيس حماده عندما قررت للحكومة صرف بعض للمعلمين على اثر إضراب قاموا به. طلبنا منه ان يسعى لدى الحكومة كي ترجع عن قرارها او ان يستقيل منها. فرض للطلبيين، فانفصلنا عنه وشكلنا كتلة مستقلة قوامها حسن الرفاعي وحسين الحسيني وطارق حبشي وأنا. شكلت عملية الانفصال، نفاعاً عن المعلمين المصروفين، الخطوة الأولى في حياتي النيابية العامة، لجهة التعاطي في الشأن الوطني العام من خلال موقف سياسي علني رتب نتائج عملية هامة. من يومها بدأت الصلة العملية بين الأحزاب الوطنية وبينني كدلف، للتقينا بمنسوبة الدفاع عن المعلمين، إلا أنها بقيت علاقات عادية اصولها الوحيدة العطف المشترك على القضايا الشعبية، الذاب من مطلب جامع هو مطلب للعلة الاجتماعية.

مذ نخلت الندوة النيابية ربطتني علاقة احترام وود بالعميد ريمون إله بالرغم من بُعد مناطقنا الانتخابية وانتفاء علاقات المصلحة بيننا. كنت وما ازال ليمالي المنحى ديموقراطي التصرف يؤمن بقيم الحرية والمساواة في العمل السياسي. وكان ريمون إله يمثل في الحياة النيابية اللبنانية القيم عينها. فالتقيت معه وبقيت في الموقف السياسي إلى جانبه حتى تاريخ مغادرته البلاد في آخر سنة ١٩٧٥.

كنت معه في معارضة السياسة التي انتهجها الرئيس فرنجية في النصف الثاني من عهده، سياسة الانحياز إلى الجبهة اللبنانية. وكنت معه في الجبهة

التي فيها هو والرئيسان سلام وكرامي في محاولة لوقف الانهيار الذي كانت ملامحه قد بدأت تلوح في الأفق اعتباراً من منتصف سنة ١٩٧٤. اعتقدت يومها ان تسلم هذه الجبهة نفة الحكم قد يساعد على إعلنة الأمور إلى نصابها ضمن مسارها القانوني النظامي، وانها قادرة على فرض احترام الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية بشكل صارم وحازم، وقادرة على منع الميليشيات من التسلح والحلول محل الجيش ووقف مخطط الحرب وتحييد لبنان عن ساحة الصراع. الواقع كان أكثر تعقيداً مما اعتقدت في حينه، ولم تكن الجبهة المؤلفة من إيه وسلام وكرامي، ومن معهم من نواب وقوى، قادرة وحدها على وقف الانهيار ومنع الحرب. منع الحرب كان يقتضي توخُّد جميع اللبنانيين من كمال جنبالاً إلى كميل شمعون وبيار الجميل إلى سلام وكرامي وإيه إلى سائر الأحزاب والقوى والزعامات الأخرى، ووقوفهم جميعاً صفّاً واحداً وفي فهم واحد لمستقبل لبنان وحكمه والعلاقات بين مختلف فئاته، كي يمكن بالجهد المشترك والتعاون التام منع حصول الحرب ووقوع لبنان فريسة لها. كان التوحيد المطلوب هذا شبه مستحيل، فكانت الحرب شبه حتمية. طبعاً أنا اليوم، في حكمي هذا، اقرا كتب التاريخ من آخره والقراءة من الآخر سهلة وتبدو معها الحتمية (١١) أكثر وضوحاً. ثرى، هل الحتمية، قراءة للتاريخ من آخر؟

عارضت أيضاً، مع ريمون إيه، حكومة رشيد الصلح التي كان من نتائج سوء تالييفها وسوء انتهائ، الإسراع في إشعال فتيل الحرب. وقفت إلى جانبه في انتخابات رئاسة الجمهورية وكنت من أشد المتحمسين لانتخابه إيماناً مني أنه قادر على ضبط المقاومة الفلسطينية دون نهبها، وقادر على إنقاذ لبنان وصون استقلاله وسيلته ووحدة ونظامه وصيغته وحياته، وقادر في الوقت عينه على إدارة حوار ديموقراطي منفتح على الإصلاح والتقدم. لم ننجح في انتخابه لأن أهل المصالح اللراغبين في تهديم لبنان كانوا أقوى بقاءً وأكثر متبعة وسعيّاً ووعياً لمصالحهم وسهراً عليها من أهل النظام اللبناني وإبنه.

في حزيران ١٩٧٦ سعى ريمون إيه إلى تشكيل جبهة وطنية في مواجهة دخول للجيش السوري إلى لبنان ومحاولة منعه. تالفت الجبهة في ١١ تموز

١٩٧٦ باسم «جبهة الاتحاد الوطني» وضعت جميع رؤساء الوزراء السابقين (باستثناء تقي الدين الصلح الذي حضر موافقاً على المضمون متريخاً في التوقيع). فقد وضعت، إلى ريمون إده، الرؤساء صائب سلام ورشيد كرامي ورشيد الصلح وعبد الله الليالي وأحمد النعوق والسيد أمين بيهم ونجيب قزادوح والنواب، حسن الرفاعي وعبد المجيد الرفاعي وعلي التخليل وجميل كبي ومخايل الضاهر والبير منصور، كاتب هذه الأسطر. وقعوا جميعهم وثيقة ائادوا فيها التقسيم وبخول للجيش السوري إلى لبنان وطالبوا بانسحابه فوراً كما كرروا مطالباتهم المقاومة الفلسطينية بوجوب تخفيض اتفاقاتها مع الدولة اللبنانية. وفي ما يلي نص الوثيقة،

« نحن الموقعين ائناه قد اتفقنا على إنشاء جبهة الاتحاد الوطني التي تضع في راس اهتماماتها الملحة في الطرف الراهن الأهداف الأساسية الآتية،

أولاً، الحؤول دون تقسيم لبنان أو تجزئته أو التنازل عن أي قسم من أرضه، وإيقازه جمهورية ديموقراطية عربية سيدة حرة مستقلة.

ثانياً، العمل من أجل انسحاب الجيش السوري من كل الأراضي اللبنانية والمطالبة بتنفيذ قرارات الجامعة العربية.

ثالثاً، التأكيد على وجوب تقيد المقاومة الفلسطينية بكل فاصلها بتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الدولة اللبنانية وكل ملحقاتها احتراماً للسيدة اللبنانية».

شكلت جبهة الاتحاد الوطني نروة النضال السيلسي الذي قائده ريمون إده في مواجهة البخول السوري إلى لبنان، كما عبرت بمواقفها الثلاثة عن جوهر موقف ريمون إده ونحن معه، من الأزمة اللبنانية تحليلاً وحلا.

على أهميتها، لم تشكل جبهة الاتحاد الوطني نروة للعمل الممكن في مواجهة البخول السوري، وكان لا بد، برائبي، من محاولة مواجهة أكثر فعالية. هذا ما شعرت به في حينه، فرايتني أبحث، إضافة إلى ممارسة المواجهة من موقع جبهة الاتحاد الوطني، عن موقع في الصراع أكثر تقدماً. لم يكن في الموقع المتقدم سوى موقع الحركة الوطنية اللبنانية، فنهبت إليه.

ب. ممارسة الصراع من موقع الحركة الوطنية اللبنانية

انْذَرْتُ سوريا للفلسطينيين والحركة الوطنية بوقف تقدمهما في الجبل، (المتن الأعلى)، واسخلت وحناتٍ من جيشها إلى الشمال وإلى البقاع ومنه إلى زهر البير فصور دون مقاومة تذكر. في صوفر لقي الجيش السوري مقاومة من القوات المشتركة الفلسطينية اللبنانية (كما كانت تسمى) ولتي كانت قد تورطت باحتلال المنطقة الجبلية في المتن الأعلى وصولاً إلى مشارف زهور الشوير. توقف الجيش السوري عن التقدم مبقياً على خط اتصال بين القوات المشتركة المرابطة في منطقة صنين وتلك التي في عاليه عبر ممر بين حمانا وبعشمية فبحمون. يومها التفتت كمال جنبلاط في غرفة العمليات العسكرية في عاليه وكان يقود بنفسه للمقاومة في وجه تقدم الجيش السوري. استقبلنا بترحاب ظاهر أنا وصديقي فؤاد شبقلو، صدف وجونا في بعشمية، فؤاد وانا، بسبب انقطاع الطريق بين بيروت والجبل عند مفترق خلده. فقد احتلت القوات السورية مفترق خلده بعد انسحابها من بيروت نتيجة إقصائها منها في عملية ٦ حزيران، وقطعت طريق الجبل. دخلنا بيروت من طريق فرعية عبر منطقة حي السلم بعد أكثر من اسبوعين صعبين قضيناها مع عائلاتنا في منطقة بعشمية على خط التماس بين القوات السورية والقوات المشتركة. وكانت إقامتنا الجرية في بعشمية المواجهة الأولى مع الرعب والحرب، نفعا فيها غالباً ثمن قضاء يوم عطلة تاعس في نهاية اسبوع لم نحسن توقع أحداثه!

١. الذهاب إلى الحركة الوطنية

بعد لقائي كمال جنبلاط في عاليه قصدت لقاء الأحزاب في منزله في بيروت في موعد التنامي، دون نعوة ولا سؤال. دخلت على الاجتماع وكاني من أهله، لم استأذن أحداً من الحضور ولا سألني أحد عن سبب وجودي، سوى أن صاحب النار الكبير، وبكلمات ثلاث، ثبتني مع أهل اللقاء الأولين، «أهلاً بصديقنا الدكتور»، قال، فحسم بلعب الترحاب، انتسائي إلى اللقاء. شاركت في هذا اللقاء الأول بنقل خطة للتصدي للدخول السوري، وكلفني يومها الرئيس إعداد كتاب موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة نحتج فيه، باسم اللقاء، على

دخول الجيش السوري إلى لبنان بصورة غير شرعية، ونطالب الأمم المتحدة بالتدخل لحماية لبنان من «العدوان السوري على أرضه وسيادته». كان للكتاب بأكورة عملي في الحركة الوطنية وكلت ما تزال تُسمى «لقاء الأحزاب والقوى الوطنية».

كان لي بين الحضور أصدقاء ورفاق وزملاء دراسة، وتعرفت إلى آخرين فصادقتهم. أما معرفتي بكمال جنبلاط فترجع إلى سنة ١٩٦٣ إثر عودتي من باريس بعد إتمام دراستي فيها. قرأت له محاضرة حول الاشتراكية والماركسية، فكتبته مبدئياً بعض الملاحظات، وكم كانت نهشتي كبيرة يوم علمت انه يبحث عني وانه حثد لي موعناً للقله في منزله لمناقشة موضوع المحاضرة والكتب. بعد جلسة صباحية طويلة تركت كمال جنبلاط وفي نفسي له احترام وإعجاب كبيران، وفي نفسه لي تقدير واحترام غير عنهما بشهامة وكبر وصداقة طيلة فترة علاقتي به وحتى استشهاده.

لنيت إلى الحركة الوطنية كونها أكثر المواقع تقدماً في الصراع الداخلي. كنت قد أصبحت على قناعة ثابتة ان التدخل السوري في لبنان يشكل احد اهم اسباب الحرب اللبنانية، وانه عامل الاضطراب الأساسي للبنان ونظامه وكيانه، كما هو أيضاً عامل تنمر للمقاومة الفلسطينية، وانه لولا التدخل السوري في لبنان لاستطاع اللبنانيون والفلسطينيون ايجاد صيغة للتفاهم والتضامن تصون لبنان وولته وتصون المقاومة وثورتها. غير اني أرى من واجبنا اليوم، ولحاجة الإنصاف، ان اعنل في هذا الرأي لجهة عدم تحميل السوريين كل التبعات. فعلى ضوء قراءة التاريخ من آخره، تبدو لنا اليوم تبعات تلك المرحلة مشتركة بينهم وبين بعض الآخرين من فلسطينيين ولبنانيين، كما وان للإسرائيليين والأميركيين المسؤولية الأكبر في ما حُطط ونُقذ على صعيد الأزمة اللبنانية، وقد استُخدِم سعيّ السوريين والفلسطينيين واللبنانيين في مصالحهم ووَطُف في خدمة المخططات الإسرائيلية المدعومة أميركياً. ولم يكن ممكناً في سنة ١٩٧٦ تمييز المسؤوليات بهذا الوضوح، خاصة وان الانخراط في الصراع يجنب التفاصيل العلمي في إلقاء التبعات ليستعير عنه بالأحكام الكلية الدافعة إلى الفعل والمشجعة على العمل. ومعلوم ان للمطابع الغربية أيضاً أهمية كبرى

على صعيد اتخاذ المواقف العملية، فلعلّ طبيعته في التعاطي مع الأمور السياسية وخاصة في مرحلتها الصراعية، فلما فيها من اهل الطابع الكلية، إما ضد وإما مع، لا مكان عندي لأيّ زغل في الموقف الذي اتبناه. ذهبت إلى لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية لأنخرط في الصراع من الموقع الأكثر تقدماً، أتيت إلى موقع الحركة الوطنية مع علمي المسبق بالتحالف بينها وبين المقاومة الفلسطينية، ومع عدم موافقتي على تجاوزات المقاومة لحدود الاتفاقات المعقودة بينها وبين الدولة وعلى تعديت افراد منظماتها المستمرة على سيادة الدولة. غير اني كنت اجد للمقاومة اعداءً، ناسياً تجاوزاتها إلى نافع الدفاع عن النفس، محملاً مسؤولية تجاوزاتها للسوريين وللجبهة اللبنانية. السوريون لانهم عملوا على تسليح المقاومة وشجعوها على التجاوز ليستخدموها أداة سيطرة على لبنان ولمحاولاتهم الدؤوبة في السيطرة بواسطة المنظمات التي انشأوها لهذه الغاية، والجبهة اللبنانية لانها عالجت التجاوز بإنشاء جيش رديف مستفيدة من التجاوز لتحقيق احد هدفين، إما القضاء على المقاومة وإحكام السيطرة والهيمنة على الحكم في لبنان، وإما تيرير التقسيم والانعزال تحت ستار شعارات اللامركزية والفدرالية. ورسخت قناعاتي بمسؤولية السوريين والجبهة اللبنانية عندما ظهر تحالفهما بمناسبة الانتخابات الرئاسية، (انتخاب الياس سركيس)، وبمناسبة دخول الجيش السوري إلى لبنان خارج إطار الشرعية ويترحب من الجبهة اللبنانية. طبعاً، وفي قراءة للتاريخ من آخر، تبدو الأمور اليوم أكثر تعقيداً مما بدت في حينه، فلعلّ المقاومة لم تكن على قدر البلاء الذي كنا نراها فيه، ولعلّ للرغبة السورية لم تكن على قدر السوء الذي نسيناه لها ولا نوايا الجبهة اللبنانية على قدر التطرف الذي رميناه به. توزيع المسؤوليات قد يأتي تحديده عند البحث في مهنات الحرب وأسبابها.

أتيت إلى لقاء الأحزاب والقوى الوطنية احمل تحديداً واضحاً للمسؤوليات، وتحذوني رغبة جامحة للدفاع عن استقلال وسيادة لبنان وعن وجود المقاومة الفلسطينية واستقلالية قرارها. كنا ما نزال نعتقد في حينه ان المقاومة

الفلسطينية، وبالرغم من جميع أخطائها وتعييباتها على سيادة الدولة والاتفاقات المعقودة معها، هي حرية الصراع في مواجهة العدو الإسرائيلي، وطلبة العمل القومي، وإن حملتها ولجبة، وإن تصحيح أخطائها ممكن بالمغامرة الصداقة والحزم لجاد المنطلقين من موقع الصداقة والثقة.

II - تأسيس الحركة الوطنية وتنظيمها

في النصف الثاني من تموز ١٩٧١ بنات مفاعيل الحصار السوري على العاصمة والجنوب والجبل تظهر، وبنت الحاجة إلى تنظيم القوى أكثر إلحاحاً من ذي قبل، كما أن الرغبة الفلسطينية في مصادرة القرار الوطني اللبناني والممارسات الفلسطينية في الهيمنة والتسلط بنات تأخذ طريق الأذى والإضرار بالمصلحة الوطنية اللبنانية مستوجبة تماسكاً لبنانياً وطدياً أَفْعَلَ مما كان عليه لقاء الأحزاب. أصبحت فكرة التنظيم لكدر إلحاحاً بعدما ثبت للقوى الوطنية، في معركة الانتخابات الرئاسية وفي معركة المواجهة مع السوريين، قصورها وعجزها منفردة عن أية مواجهة. كان لا بد من تأمين المستلزمات التي تمكن من ممارسة استقلالية القرار الوطني للمستقل وتأمين الأداة التنظيمية لها. القرار الوطني المستقل يحتاج إلى قيادة تعبر عنه وإلى قوة منظمة تحميه، إلى الحركة الوطنية اللبنانية.

أكثر الرافقين في تأسيس تنظيم وطني جامع كان كمال جنبلاط ومعه الشيوعيون. وكان كمال جنبلاط يرغب في انتقاء القوى التي ستنضوي تحت لواء التنظيم الجديد وإقصاء البعض ممن كان يبدي حيالهم بعض التحفظ، وبصورة خاصة بعض القوى الجديدة التي نشأت مع الأحداث وبفعل الدعم الفلسطيني. أما الشيوعيون فكانوا يرغبون في جمع أكبر عدد من القوى، وإبداء من موقع حرصهم على إنتاج العمل، تماسكاً شديداً بالقوى البيروتية التي كانت تدر تحفظات كمال جنبلاط، لأنها تؤمن برايمهم تغطية بيروتية ضرورية للعمل الوطني في مرحلته تلك. إستجاب كمال جنبلاط مقتنعاً باري الشيوعيين بعد أن اقترحوا صيغة تنظيمية تأخذ بالاعتبار تحفظات كمال جنبلاط دون أن تستبعد من التنظيم لياً من القوى اللازمة برايمهم لإنجاحه.

اقترحوا تنظيماً على درجتين، مجلس مركزي يضم جميع القوى والأحزاب ويكون بمثابة هيئة عامة، ولجنة تنفيذية مصغرة تضم القوى الأساسية وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة وتكون بمثابة القيادة والسلطة التنفيذية. كان رأي كمال جنبلاط أن تكون نيابة الرئاسة لشخصية مستقلة وعرض على أن اتولاها، أما الشيوعيون فكان رأيهم أن يتولاها ابراهيم قليلات رئيس تنظيم «المرابطون» وهو تنظيم نصري بهوتي ذو صبغة إسلامية سنية. رفض كمال جنبلاط رفضاً قاطعاً وكاد يجعل عن إنشاء التنظيم الجديد كله. قصدي جورج حاوي ومحسن ابراهيم لإقناعي باقتراحهما. كان رأيهما أن المرحلة التي يمر بها الصراع تقتضي إبراز تنظيم «المرابطون» وإرضاءه ببعض الوجاهة والصلابة ولو على حساب المعاييس التي يتمسك بها الرئيس كمال جنبلاط، لأن «المرابطون» بما لهم من رصيد في الأوساط الإسلامية السنية ومن دعم فلسطيني، لازمون لتأمين بعض الدعم للموقف الوطني في العاصمة ولدعم موقع الحزب الاشتراكي نفسه في مواجهة الإسلام السيلي التقليدي. رافقتهما وحاولنا إقناع الرئيس فبقي مصرّاً على موقفه الرافض. فاعتذرت له عن قبول نيابة الرئاسة واقترحت تعيين جميع رؤساء الأحزاب الكبرى نواباً للرئيس بحيث تضيق معالم التعيين ويتم إغراق اقتراح الشيوعيين دون إلغائه. قبل الرئيس جنبلاط على مضض بالاقترح باعتباره الأقل سوءاً لا الأفضل، ووافق عليه الشيوعيون باعتباره يلبي المطلوب من اقتراحهم. وهكذا تنظمت الحركة الوطنية اللبنانية، مجلس مركزي ولجنة تنفيذية برئاسة كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، رئيس للجبهة العربية المساندة للثورة الفلسطينية.

III. الحصار والإدارة المدنية

ولجأت الحركة الوطنية منذ تأسيسها مشكلة الحصار ونقص بعض المواد الأساسية من طحين ومحروقات للأفران والسيارات. كما عانت من الانهيار الكامل لأجهزة الدولة في مناطق سيطرتها، ومن فقدان جميع الخدمات الضرورية للمواطنين بدءاً بالأمن وصولاً إلى سائر الخدمات الضرورية الأخرى.

فعمدت إلى تنظيم إدارة مندية تتولى تفعيل أجهزة الخدمات الرسمية، وحيث تعذر التفعيل، للقيام مباشرة بالمهام المطلوبة. فاضطرت إلى إنشاء جهاز أمن وقضاء اسمتهما «الأمن الشعبي» تولاهما السييان سنان براج للأمن ممثلاً لتنظيم «الرايظون»، والسيد فؤاد شبقلو للقضاء. وأقامت جهازاً للإدارة المدنية تسلمت مهام تنظيمه والإشراف عليه بمعلونة ممثلين عن جميع الأحزاب المشاركة، عمل على تأمين الحليجات الحياتية الضرورية خاصة الطحين والمحروقات للأفران، كما فعل سائر أجهزة الخدمات التابعة للدولة واضعاً بتصرف رئيس الحكومة آنذاك، للمغفور له رشيد كرامي، للعناصر والخيرات وسائر الامكانات المتوفرة والكفيلة بتفعيل المرافق والخدمات الحياتية من ماء وكهرباء وهاتف ونظافة وسواها.

ولجعت الحركة الوطنية بسبب الإدارة المدنية حملة كبيرة من التجني والاثهات، أتهمت بأنها تريد الحلول محل الدولة وإنها يعملها هذا تشجيع على التقسيم وتير الأعمال التقسيمية التي كانت تقوم بها الجبهة اللبنانية. والواقع ان الحركة الوطنية كانت في معاناة كبيرة نتيجة إيمانها للعميق بوحدة لوطن، ووقوفها بعنف ضد التقسيم بجميع مظاهره من جهة، وفقدان ضرورات الحياة اليومية نتيجة انهيار وغياب مؤسسات الدولة من جهة ثانية. فإن اقدمت على العمل لتلبية حاجات المواطنين بدلاً من أجهزة الدولة المتباعدة أتهمت بالتقسيم او بتسهيله، وإن اجمعت أتهمت بالتقصير والغياب عن حاجات المواطنين الفعلية والملحة. والحقيقة ان الحركة الوطنية اقدمت على الإدارة المدنية مكرمة مرغمة ولم يكن لديها أي مشروع للحلول محل الدولة، وكانت برينة من جميع التهم التي وُجّهت إليها في حينه تشويهاً لموقفها. استغلت بعض الزعامات السياسية المعالية لكمال جنبلاط ولنفوذه في العاصمة بموت مناسبة لإقنالم الحركة الوطنية على تلبية حاجة للمواطنين بواسطة الإدارة المدنية لتلتصق بها تهمة تسهيل التقسيم وتشجيعه. لم تكن الإدارة المدنية مشروعاً وطنياً ولا مطلباً في برنامج العمل الوطني بقدر ما كانت وسيلة لطبية حاجات ظرفية اضطرارية، الغاية منها تلبية حاجات المواطنين ومساعدتهم

على تحوّل مشاق الحصار واستمرارهم في دعم الموقف الوطني وتأييده. كانت الإنلثة المدنية وسيلة عمل جماهيري ولم تكن مشروعاً وطنياً. وكل ما أُلصق من تهم بالحركة الوطنية بسبب الإنلثة المدنية كان كلاماً ظالماً لا سند حقيقياً له. وكان للمعارضون يسهلون باتهاماتهم إفراغ المناطق الوطنية وتسهيل إغراقها بالقوضى.

IV - السعي لحل بواسطة قوات عربية أوروبية مشتركة، رحلة البحر

كيف السبيل إلى منح السوريين من الدخول إلى لبنان أو على الأقل كيف السبيل إلى الحؤول دون تفريغهم بالحل؟ تلك كانت المسألة الأساسية التي واجهتها الحركة الوطنية وسعت إلى إيجاد الحلول لها. الحل الذي تم التوصل إليه وتم الاتفاق بشأنه مع قيادة الثورة الفلسطينية يقضي بالسعي لدى الدول المعنية بآزمة لبنان من أجل تأمين قوات عربية من مصر والجزائر والسعودية تحل محل للقوات السورية، وتعمل على إيقاف الحرب والاقتتال. وأرجّئي في حينه إشراك قوات أوروبية مع للقوات العربية لأن وجودها يساعد على صون الحريات العامة تبعاً لطبيعة انظمتها الديمقراطية، ويحول دون جنوح القوات العربية إلى التعاطي مع الحريات العامة على منحنى طبيعة انظمتها وشخ الديمقراطية فيها. للقوات العربية من دول غير مجاورة تحفظ السيادة والاستقلال، والقوات الأوروبية تصون للحريات، فيأتي الحل في مصلحة لبنان المستقل السيد الديمقراطي، وتضان المقولمة الفلسطينية، ويحال دون مصادرة قرارها ودون مصادرتها للقرار اللبناني. إن وقف الحرب والاحتلال وتطبيق القانون والاتفاقات من قبل أطراف محايدة مهمة ومعنية بصيانة استقلال وسيادة لبنان وحرياته العامة وبحفظ المقاومة ومنع تجاوزاتها وانحرافاتها، هو الحل الذي سعت إليه الحركة الوطنية ورات فيه للخلاص والإنقاذ. كان كمال جنبلاط كبير الثقة بصوابية الحل المقترح، شديد القلق حيال إمكان تحقيقه، فسعى إليه بنفسه وأضعاً كل إمكاناته في سبيل إنجاحه. قرر تولّي الدفاع عن الحل المقترح والتوجه إلى الدول العربية للمعنية لإقناعها بصوابيته وانتزاع موافقتها عليه. وقد ارتكز أن إرافقه في جولته هذه مع وفد من أركان حزبه (الحزب التقدمي الاشتراكي).

كنا في حصار ولا طريق امامنا للسفر إلا طريق للبحر. وبحرنا وسائله قليلة عاجزة. رُتب السفر بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، فتقرر ان نبحر من مرفأ الزهراني في صيدا في اواخر شهر تموز من سنة ١٩٧٦. وصلنا إلى المرفأ قرابة الظهر فلما بدأ امام مركب خشبي صغير اسمه «فينيسيا»، قوامه قلعة كبرى محاطة بدولفد زجلجية، فيها مقاعد حديدية للجلوس، وقعر يحتوي على المحركات وبضعة اسرة وعلى ظهره قارب للنجاة. دخلنا المركب، كمال جنبلاط، محسن دلول وزيد البيطار وانا، وكان على متنه، بالإضافة إلى القبطان، إثنان من البحارة ومنتريان علمنا في ما بعد انهما ضابطان من جيش التحرير الفلسطيني مسافرين بمهمة إلى مصر، كما رافق كمال جنبلاط مرافقه للظريف السيد محمد درويش. ابحرنا قرابة الساعة الثانية بعد الظهر وبدلنا نبتعد عن الشاطئ ببطء شديد، فالمركب صغير قديم ومحركاته ضعيفة وعلمنا اننا لن نصل إلى قبرص قبل صباح اليوم التالي، أي اننا سنبقى في البحر قرابة سبع عشرة ساعة. نزل كمال جنبلاط إلى المطابق السفلي ليرتاح قليلاً وبقينا نحن في القاعة الكبرى نتطلع إلى ذلك الجبل الأخضر الذي يبتعد ورامنا ويكاد يغيب، للشمس في المغرب والجبل الأخضر في المشرق والإثنان يغيبان ويفرقان في الليل، ونحن على خشبة بين مغيبين نحاول تمضية الوقت الطويل، حتى بدت لنا من بعيد كتلة سونام كبيرة تتجه نحونا بسرعة كأنها اليمق. «إنه زورق حربي»، إنه زورق إسرائيلي يتجه نحونا من الشمال، إنه قادم من مرفأ جونية» صاح القبطان. اسرعنا نعلم للرئيس جنبلاط بالأمر، فصعد إلى القاعة مرتدياً ثوباً عربياً طويلاً (شدشدة)، حاملاً بيده سبحة طويلة، وجلس إلى المقعد الأمامي. قال القبطان، « إجلسوا إلى المقاعد وتصرفوا بشكل طبيعي». وصل الزورق الحربي بسرعة مما انتظرنا فلما به كتلة ضخمة من الفولاذ تتهدى وتترنح فوق المياه وعلى ظهرها أبرص احمر الشعر يقف وراء رشاش كبير يصوبه باتجاه مركبنا الصغير ويده على الزناد بيقظته فرحاً وكأنه لقي حظ عمره. ثم سمعنا مكبراً للصوت يطلب من القبطان التوقف عن السير وإيقاف المحركات عن العمل. فلمنتل القبطان للامر لأن

الزورق كان قد اقترب في هذه الأثناء ووقف امامنا قاطعاً الطريق. ثم اقترب منا يتفحصنا ويتفحص المركب. سأل القبطان عن سجل الرحلة واسماء المسافرين وعن الحمولة فلعل على القبطان اسماء البعض صحيحة واخترع للبعض الآخر اسماء جديدة. ثم همّ لحدسهم بالنزول إلى مركبنا للتثبت، ثم عدل، ثم نار الزورق حولنا مرتين واخذ يتراجع، ثم توجه نحونا بسرعة ظاهرة فاعتقدنا انه يقترب للتثبت من صحة المعلومات التي اعطيت له، وإلا به يصدم مركبنا بعنف، ثم يستدير ويعاود للكرة من الجهة المقابلة فيصدمنا باشد مما فعل ثم يستدير ويرحل متجهاً جنوباً، فتفقدنا الصعداء واخذنا نهنيء بعضنا بسلامة النجاة ومحمد درويش يمازح الرئيس جنبلاط، « يا بك كانت الحركة الوطنية ستفقد اهم ركنين فيها كمال جنبلاط ومحمد درويش ». وفي لحظة استعادة الأنفاس هذه رأينا الزورق الإسرائيلي يستدير من جديد ويرجع إلينا بأسرع مما غادر فاستعدنا من الشيطان وحسبنا ألف حساب وغرقنا في صمت عميق، وصل وعاود اقتحام مركبنا باشد مما فعل في المرة الأولى فوقعنا جميعنا أرضاً مرتطمين بالجانب الآخر من المركب، ثم التفت وعاود الاقتحام والصدم من الجهة المقابلة ملقياً بنا على حائط الطرف الآخر. امرن ما زالا حتى اليوم عالقين بلهني وكنهما يحصلان الآن، عبارة « بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله الرحمن الرحيم » التي اخذ يرددنها كمال جنبلاط، وصوت طقطقة لخشب مركبنا تحت صدمات الزورق الحربي. شعرت وأنا اسمع طقطقة خشب المركب وهي تنكسر تحت صدمات الفولاذ كأنها عظامي تتحطم وتطحن. خشب المركب يتحطم والألم في عظامي، كاني والمركب اصبحنا واحداً، عظامي لخشابه وزجاجه لحمي. اتراه شعر بالألم مثلي، اشفتت عليه من شدة وجعي. ثم رايت ابرص الشؤم يوجه رشاشه إلى اسفل مركبنا ويطلق ناراً غزيرة، ثم إلى اعلى ويطلق النار على قارب النجاة، ثم يعود الزورق فيقتحم ويصدم للمرة الأخيرة ثم يستدير ويرحل. استفقنا من الصدمة على صوت بجار وهو يصرخ من اسفل : « الماء الماء الماء يتسرب إلى المركب ». هرعنا نحمل الماء ونلقي به خارجاً وعمل للبحارة على سد

الخفرت التي فتحها رصاص الرشاش في قعر المركب. وبعد جهد توقف تسرب الماء. سأل القبطان، «كمال بك ملا تريد ان نفعل نرجع ام نتابع؟» سأل جنبلات على اية مسافة اصبحنا؟ اجاب القبطان اننا اصبحنا في منتصف الطريق. فقرر متابعة الرحلة «والانكل على الله». امضينا ليلنا جلوساً على الكرسي، ومع الفجر لاحت لنا معالم جزيرة قبرص فتندسنا للصعداء. طلب منا الرئيس جنبلات ان نكتم خبر الزورق وما تعرضنا له لكي لا يصاب المواطنون المحاصرون في المناطق للوطنية بالإحباط ويتسرب الخوف إلى نفوسهم. لم يكن من هذا الرأي، وقد استهوت عمل القرصنة هنا وعدم إدانته العلنية، فما كاد للركب يرسو بنا في مرفأ لارنكا حتى اخبرت بالامر مراسل رويتر. فندشرت رويتر الخبر واصفة ما حصل بأنه عمل قرصنة، متهمّة به إسرائيل، وفي اليوم التالي تناقلته إذاعات العالم وصحفه. لم نعلم ان كانت وشاية قد علمت الإسرائيليين بنا لم هي مراقبتهم المستمرة للشواطئ اللبنانية وصنفة اللقاء، ما علمه اننا قاربنا الموت في تلك الليلة إلى حد المجاورة والاحمرش، حتى ان صور دقنق الرعب وثوانيه ما تزال عالقة في الذهن لا تفار.

وضع الرئيس المصري انور السادات بحصرفنا طائرته الخاصة التي اقلتنا من مطار لارنكا إلى القاهرة. استقبل جنبلات في مصر استقبالا عظيماً وكُرم تكريماً كبيراً. ففي اليوم التالي لوصولنا استقبله السادات ودعاه لحضور الاحتفال بالذكرى الثلاث والعشرين من يوليو الذي سيقام بعد يومين من وصولنا، استقبل جنبلات في الاحتفال مكرماً في مقعد متقدم على مقعد نائب الرئيس المصري، وافتتح السادات كلمته مرحباً بـ «ضيف مصر الكبير صديق ورفيق الراحل الكبير الرئيس جمال عبد الناصر». انكر اهمية التكريم في الاستقبال لأقرن بينه وبين سوء اللوع، يوم لم نعد نلقى من للمسؤولين من نلتقيه او نتحدث إليه بعد ان لتقى السادات في للرياض الرئيس حافظ الأسد وتصالح معه.

وعد السادات في لقائه الأول مع جنبلات ان يرسل عشرة الاف جندي

مصري وإن يسعى لدى الجزائر كي تشارك بمنتي بجلبه مبدئياً عدم اعتراض على مشاركة فرنسية، كان على كمال جنبلاط ان يقنع السعودية بالأمر ومن ثم ان يتوجه ليقنع الفرنسيين والجزائريين، غادرنا للقاهرة إلى الطائف على متن طائرة للساعات الخاصة وكنا إلى الرئيس جنبلاط عباس خلف ومحسن دلول وتوفيق سلطان وأنا، وصلنا الطائف مساءً وكان في استقبالنا في مطارها سمو الأمير بدر بن عبد العزيز نائب رئيس الحرس الوطني ممثلاً سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني الذي استضافنا في تلك الليلة وأجرى محادثات مع الرئيس جنبلاط تمهيداً للقاء جلالة الملك في صباح اليوم التالي، كان جلالة الملك خالد بن عبد العزيز يهم بمغادرة الطائف إلى الرياض في صباح اليوم التالي لوصولنا إليها فأنخر سفره من الساعة الثامنة صباحاً حتى العشرة كي يلتقي كمال جنبلاط، في تمام الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي استقبلنا جلالة الملك خالد وإلى جانبه سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز، بدا جنبلاط مدافعاً عن الحركة الوطنية وعن مطالبها المشروعة نافياً عنها تهمة الشيوعية واليسار والخطرف التي كان اخصامها يحاولون إلصاقها بها وخاصة أمام السعودية، ثم انتقل إلى شرح للمطالب الوطنية التي اختصرها بإلغاء للهيمنة الطائفية ومطلب للمساواة بين المسلمين والمسيحيين (محاولاً من طرف خفي استثارة الحمية الإسلامية عند الملك خالد)، ثم تكلم بإسهاب عن التدخل السوري متهماً السوريين برغبة القضاء على المقاومة الفلسطينية والسيطرة على لبنان، خالصاً إلى طلب للمساعدة السعودية لإنقاذ لبنان والمقاومة بالعمل على إرسال قوات سلام عربية تشارك فيها المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر والجزائر، لم نشعر بحماس زائد للحل الذي اقترحه الرئيس جنبلاط وسمعنا من جلالة الملك كلاماً عاماً لا يوحي باهتمام زائد وإنما بعطف عام غير قابل للترجمة بمشروع عملي. لم نُحيط لأننا اعتدنا ان نتاج للقاء مع جلالة الملك سوف تظهر بعد ان يلتقي جلالة بالأمير عبد الله الذي وعد بالسعي لترتيب الأمور مع السوريين ويحث الحل المقترح معهم والمساعدة فيه. غادرنا للسعودية نون كبير لمل ولم تكن نعلم في حينه انها

ترعى مشروع مصالحة بين الرئيسين الأسد والساعات، وإن المشروع الذي حملناه للحل سيستخدم لتسريح المصالحة واعتماد حل آخر همه الأول المقاومة الفلسطينية وليس الشأن الوطني اللبناني.

تركنا للسعودية واتجهنا إلى العراق. كان السعي في العراق لطلب الدعم والتأييد للمشروع الوطني المقترح والطلب من العراق استخدام علاقاته الدولية لتشجيع إرسال قوات سلام عربية أوروبية مشتركة إلى لبنان. استقبلنا في العراق نائب الرئيس العراقي السيد صدام حسين ودخل معنا في نقاش تحليلي طويل حول الأزمة اللبنانية وأسبابها وسبل حلها، ترك لدينا انطباعاً عاماً بالاستحسان لرصانة التحليل وبعده عن الأوهام والمزاليات التي خشينا منها قبل اللقاء بسبب ما كنا نتوقع، نتيجة معرفتنا بالخلاف المستحكم بين الحزبين للحكمين في سوريا والعراق. تركنا العراق وعادنا إلى مصر حيث اطلع الرئيس جنبراط المصريين على نتائج الاتصالات واعيدنا لمتابعة الرحلة إلى فرنسا والجزائر.

استقبلنا في باريس عشية وصولنا إليها وزيرُ خارجيتها السيد دو غرانغو. وابلغنا استعمال فرنسا للمساعدة في حفظ سيادة واستقلال لبنان والمحافظة على سلامة المقاومة الفلسطينية، معتدراً عن المشاركة في قوات سلام مبدئياً. تليد فرنسا لفكرة قوات سلام عربية مصرية جزائرية سعودية، متفهماً القلق اللبناني الوطني والفلسطيني من دخول القوات السورية إلى لبنان. إلى وزير الخارجية الثقينا في فرنسا عندها من السياسيين من قادة اليمين واليسار الفرنسي أهمهم السيد فرنسوا ميتران الذي كان ما يزال اميناً عاماً للحزب الاشتراكي الفرنسي، والسيد جورج مارشي الأمين العام للحزب الشيوعي. استقبلنا فرنسوا ميتران في منزله بحضور مساعده السيد ليونيل جوسبان واستمع إلى كمال جنبراط باهتمام وإصغاء كبيرين، ثم ابدان الاعتناء الذي تعرضنا له من قبل إسرائيل في البحر، وطلب ان نشرح له ما حصل فاستهجن الأمر وطلب من جوسبان ان يستعني السفير الإسرائيلي في اليوم التالي لتقديم احتجاج على ما اسماه بعمل قرصنة واعتدله على زعيم اشتراكي، ثم ابدان

للتدخل السوري في لبنان وشرح لنا وجهة نظره مسهباً في تقديره لجهة موافقة الأميركيين على التدخل السوري في لبنان لضبط المقاومة الفلسطينية، وبرز عدم التدخل الفرنسي مؤيداً وجهة النظر الرسمية التي قوامها عدم مشاركة فرنسا في أي عمل عسكري أو إمني خارج إطار الأمم المتحدة. فهنا يومها إن سعينا للحصول على قوات أوروبية للمشاركة في حفظ السلام في لبنان لن يحصل إلا في إطار الأمم المتحدة، والوصول إلى قرار الأمم المتحدة يستحيل بدون الموافقة الأميركية، وإن الأمر في حكم المستحيل، وإن جانباً كبيراً من سعينا بُدّي على رغبات وتقدير خاطيء. بقي الأمل بالقوات العربية وحدها.

قصداً الجزائر وكان رئيسها، هواري بومدين، قد أرسل إلى دمشق وزير الدولة للشؤون الخارجية الطيب الإبراهيمي للبحث مع السوريين بشأن دخولهم إلى لبنان. وصلنا الجزائر عند العصر فاستقبلنا الرئيس بومدين عند الساعة السادسة وجماعهم غفيرة لرحمت على جانبي الطريق إثر إنذاعة خبر وصول جنبلاط من إنذاعة الجزائر ترحب به وتهتف للحركة الوطنية. عرض كمال جنبلاط الوضع في لبنان عامة كما عرض للعلاقات السورية اللبنانية، والسورية الفلسطينية، محملاً سوريا رغبة التأثير على قرار الثورة الفلسطينية ونصرة الهيمنة الطائفية في لبنان على حساب المشروع الوطني والوطنيين، وخلص مطالباً باسترداد نين لبنان على الجزائر، نين الوطنيين اللبنانيين على الثورة الجزائرية من تأييد ودعم. تحدث الرئيس بومدين وعرض لمهمة الإبراهيمي في دمشق ولتعتت السوريين وإصرارهم على التدخل إلى لبنان وبيروت. ولما بنا كمال جنبلاط معترضاً مطالباً بموقف حازم وجهد أكبر استدعى الرئيس بومدين وزير خارجيته السيد عبد العزيز بوتفليقة، وكان في الطابق العلوي من القصر مجتمعاً بالرئيس ساعة وصولنا، وطلب إليه أن يخبرنا بكل ما يعرف. وإذا بنا أمام مسلسل الأحداث كما ستحصل، رواها لنا من مصادرها عليم مُطلع خبير. قال بوتفليقة إن السوريين سيدخلون إلى بيروت وإن الأميركيين موافقون وإن السعودية تعمل بالاتفاق مع الأميركيين على

مصالحة السانبات والأسد، وإن العرب سيدعمون السوريين في مهمتهم في لبنان، وإن للجزائر حاولت أن تمنع ذلك وأن تجد حلاً آخر يلخذ بالاعتبار مصالح المقاومة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين ولم تفعل، وآخر مسعى قامت به بناءً لطلب الرئيس بومدين قام به الأخ للطيب الإبراهيمي ولم يوفق، وهو سوف يذهب إليكم في صباح الغد ويخبركم بتفاصيل مهمته. وبالرغم من كل هذه المعلومات أبدى الرئيس بومدين كل استعناد لتقنين منتي دبابة يضعها بتصرف القوات المصرية والسعودية في حال قبل السانبات إرسال قوات سلام إلى لبنان. وفي الختام نصح أيضاً بالتحريج على ليبيا لطلب مساعدة القذافي فريماً استطاع أن يقنع السوريين بالعدول وقبول قولت عربية مشتركة بدل قولتهم. وافق جديلاط على الذهاب إلى ليبيا فاجرى الجزائريون الاتصالات اللازمة وتم الاتفاق على موعد في الغد في طرابلس الغرب مع العقيد القذافي.

همنما بمغادرة الجزائر فاعترضتنا عقبة شكلية مفادها أن الطائرة التي تقلنا هي طائرة السانبات الخاصة وهي ممنوعة من الذهاب إلى ليبيا لأن العلاقات مقطوعة بين ليبيا ومصر. قرر جديلاط إلغاء رحلة ليبيا والعودة مباشرة إلى القاهرة. ولما علم الرئيس بومدين بالأمر وضع طائرته الخاصة بتصرفنا، فحلّ الإشكال وتوجهنا من الجزائر إلى طرابلس الغرب.

وصلنا طرابلس في أيام التحضير للفتح من أيلول وليبيا في احتفالات مستمرة. انتظرنا في الفندق تمديد الموعد مع العقيد وطال الانتظار فقرّر جديلاط مغادرة ليبيا والعودة إلى القاهرة. استدعي طاقم الطائرة وتوجهنا إلى المطار. وفي الطريق ادركتنا سيارة مستعجلة فيها مسؤولون من الخارجية ابغوا اعتزل العقيد عن علم استقبلنا في طرابلس لأنه موجود في بنغازي وهو ينتظرنا هناك، وبنغازي هي على طريق العودة بين طرابلس والقاهرة. وافق جديلاط فخرجنا على بنغازي ووصلناها قرية المغيب وانتظرنا للقاء مع العقيد فتأخر إلى ما بعد التاسعة ليلاً. عند التاسعة، وكان قد طال بنا الانتظار، ابتعدنا الليبيون أن موعدنا مع العقيد قد حدد في الساعة العاشرة ليلاً وطلبوا

منا التهيؤ للنهال إلى اللقاء. وكانت المفاجأة إذ رفض كمال جنبلاط الموعد معتبراً بأنه لا يستطيع للسهر بعد الساعة الثامنة وإنه تعب ويرغب في النوم وبخّل غرفته واستسلم للنوم. اسقط في يد الليبيين، فبتنا ليلتنا باكراً على وتيرة للعاس السيلسي المفاجيء الذي انتخب الرئيس جنبلاط على أمل ان نلتقي للعقيد في اليوم التالي ونغادر. إنتظرنا الموعد صباحاً، فتأخر، فقرر جنبلاط المغادرة فوراً وتوجهنا إلى المطار. في الطريق اعترضتنا سيارات عسكرية واعلمتنا ان للعقيد ينتظرنا في تكة على مقربة من المطار. نخلنا إلى الاجتماع وكان قد انضم إلينا في ليبيا السيد رياض رعد. إستقبلنا العقيد بتياب عسكرية عادية وبهودة ظاهرة واستهل الكلام منتقناً الحركة الوطنية لعدم ثورتها وعدم إعلانها للجان الثورية الشعبية وعدم تبنيها جيش لبنان العربي و... . إنتفض كمال جنبلاط وقاطع للعقيد بلهجة لا تخلو من الحدة قللاً، «نحن لا نلخذ دروساً في الثورية والوطنية من لحد، نحن نوزع هذه الدروس على العالم العربي كله وبذل انتقاد الحركة الوطنية من موقع الجهل بالواقع اللبناني وتعقيباته كان أخرى بالثورة الليبية ان تقدم المساعدة للحركة الوطنية لا المواعظ والإرشادات» ثم وقف ووقفنا معه وهم بالرحيل. عندها تغيرت لهجة للعقيد وبدا غير منتظر لردة فعل جنبلاط وعزا الأمر إلى ان جنبلاط قد إساء فهمه فهو لم يقصد الانتقاد بل المساعدة وفتح باب النقاش. تابعنا الجلسة وتابع جنبلاط شرح الوضع ببلاغة كبيرة اثارت إعجاب العقيد، فتغير خطابه كلياً وأصبح يخاطب جنبلاط متوقفاً متحجباً، ووعد بتقديم للمساعدة بعد ان وضحت له الأمور بغير ما كان قد تصورهما او صوّرت له. بعد انتهاء المقابلة علمنا ان للعقيد كان استقبل قبلنا مباشرة الملازم أحمد الخطيب قائد ما كان يسمى بجيش لبنان العربي الذي كان يُكنّى حقناً كبيراً لجنبلاط وللحركة الوطنية والذي استخدمته المقاومة الفلسطينية كريف للحركة الوطنية ووسيلة ضغط عليها.

علنا إلى القاهرة حاملين معنا امرين متناقضين: صورة التطورات المستقبلية غير المشجعة التي رسمها لنا السيد بوتفليقة وزير خارجية

الجزائر، وإملاً ضعيفاً لا سند موضوعياً له سوى زخم الاندفاع في المواجهة الذي كنا نحمل، وروسوخ قتلعتنا بلانا على حق.

في القاهرة بنلت المعاناة وبدا معها الشعور بالهزيمة يتسرب إلى النفوس. اخبار العاصمة بيهوت غير مشجعة، تقدم للسوريون في الجبل، واخذ الشك يتسرب إلى النفوس وجبهات الصمود، والاتصالات من اركان الحزب الاشتراكي تتكثف مطالبة بعونة جنبلاط السريعة. حاول جنبلاط معاودة الاتصال بالشركات فزاد للتهزّب والمماطلة والتسويّف من الم المعاناة. ولما قزر جنبلاط العونة برزت مصاعب مختطفة للوحدة طو الأخرى، حتى خلا ان قراراً ما يمنعنا من السفر ينفذ دون إعلان. فالجواب للنلام الذي كنا نُعطى، «المسؤولون الأمميون يعدون للسفر بسرية تامة ولسنا نعلم ما هي الوسيلة التي سيختارون، غواصة ام بالخرة لم طافرة، لسنا ندري». تكرر الجواب على مدى اسابيع ثلاثة حتى كاد الشك بقرار مدعنا من السفر يترسخ في اذهاننا ويقلق تفكيرنا ويجعلنا في وضع من للعصبية والتوتر اللئامين. حتى علمنا ان السائات قد طار إلى الرياض، وجائنا ضابط الأمن يقول وشوشة وهمساً، «لحزموا للحقائب واتركوها في الخرف، سدرجل لليوم، اجهزة الأمن ستهتم بالحقائب، وتفضلوا بالنزول إلى مدخل الفندق للذهاب بالسيارات للقاء وزير الخارجية». ذهبنا إلى الخارجية وكلنا في زيارة عافية كالتي كانت تتم في بداية الرحلة يوم المقابلات المتكررة مع المسؤولين، الموكب رسمي وكبير والمرافقة لائقة وملفتة. في الخارجية استقبلنا امينها العام في زيارة وبلعية بروتوكولية شكلية نلر فيها حديث عام، ثم غافرنا إلى الإسكندرية والإذاعة تنشر خيراً عن زيارة لنا في الغد إلى المغرب بناء لصعوة من جلالة الملك. فعلما انا ببلانا رحلة العونة وان كل ما يذاع إنما هو للتمويه ولخفاء الحقيقة لأسباب أمنية. في الطريق إلى الإسكندرية، أسلنا إلى مزرعة بجانب الطريق إبلنا فيها فيابنا ولبسنا تنكراً للعقال والجلابية المصرية وانتقلنا إلى سيارات غير تلك التي اتينا فيها من القاهرة وتابعنا سيرنا باتجاه الإسكندرية. وصلناها نيلاً وتوجهنا فوراً إلى مرفئها وبخلناه من باب خلفي وقصدنا بالخرة شحن كبيرة متوقفة إلى

الرصيف، وبدلنا رحلة العودة إلى لبنان. كن على الباخرة أربع كابينات صغيرة واحدة للقبطان تولى عنها لكمال جنبلاط، وواحدة لاحتها رياض رعد وزوجته، وواحدة فضل شلق وزوجته، ولم يبق سوى كابينة واحدة تقاسمناها منوابة محسن بلول وعصام نعمان وحسن بيان وفتحي عرفات شقيق السيد ياسر عرفات ولنا. طاف بنا المركب في المتوسط ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ متنقلاً من اتجاه إلى اتجاه. وفي فجر اليوم الرابع طلب إلينا القبطان أن نتحضر لأنه سيدزلنا على شاطئ بلدة الجية. مع ساعات الفجر الأولى بدلنا نرى للشاطئ وفي أقل من دقائق معدونات وصل المركب إلى خليج الجية وتوقف. هرعت إلينا بعض الزوارق فلزلتنا، وكان في الجوار مركز لفتح آمن لنا سيارات نقلتنا إلى بيوت. انتهت رحلة السعي الأخيرة كما بدأت، نكرتني بكلام لكمال جنبلاط قاله عشية انتصاره في الانتخابات النيابية الفرعية في الشوف بعد وفاة النائب اندور الخطيب: «ليست السياسة سوى لعب أطفال فوق رمال شواطئ الأدبية». لعبنا وخسرنا واصعب ما في الخسارة تخلى الحلفاء والأصدقاء. بعد مصالحة الرئيسين الأسد والسنان في الرياض تخلت المقاومة عن التحالف مع الحركة الوطنية وسعت لإنقاذ نفسها. وفي مؤتمر للرياض والقاهرة في خريف سنة ١٩٧١ انتهت المسألة الوطنية اللبنانية إلى الحسم لمصلحة قوى الهيمنة، والمسألة الفلسطينية إلى الضبط بإشراف قوات رعد عربية، أي بإشراف الجيش السوري الذي شكل القوة الأساسية شبه الوحيدة في هذه القوات. دخلت قوات الردع وبنا مع دخولها أن فريقاً انتصر على الآخر، فمن كان ضد الدخول السوري إلى لبنان بنا منهزماً، ومن كان معه (ولو في الساعات الأخيرة) بنا منتصراً، والقوى الوطنية من أحزاب وشخصيات وكذلك القوى الليبرالية الديموقراطية المعترضة انكفأت إلى عزلة وحصار، وبعضها شعر بالخطر يقترب فسفر ورحل. ريمون إنه توجه إلى مصر مدعواً من السانلات ومنها إلى باريس، صائب سلام أقام في منزله في المصيطبة يتابع بحذر ولراية، وكمال جنبلاط نعاها السانلات مجدداً فرفض وبقي في لبنان يتنقل بين بيروت والمختارة، حتى اغتيال في السادس عشر من آذار سنة ١٩٧٧. تسبب

مقتله بمنحة طائفية ارتكبتها عناصر مشبوهة بحق بعض المسيحيين المسلمين في بعض قرى الشوف، مثيراً عصبية طائفية طالما حرص كمال جنبلاط طيلة أيام الحرب على خنقها ومنع إثارتها. وبالمقابل بدت القوات اللبنانية، بما أعلنت من مظاهر الابتهاج في مناطق سيطرتها، وكأنها تقبلي عملية الاغتيال ملزمة الأحقاد معمة الانقسام بين اللبنانيين.

٧ - لماذا بقيت في الحركة الوطنية بعد اغتيال كمال جنبلاط؟

سببان أساسيان دفعا بي للذهاب إلى الحركة الوطنية، موقعها المتقدم في الصراع ووجود كمال جنبلاط. فُدم الموقع وقتل كمال جنبلاط فلماذا بقيت؟ الهزيمة والوفاء والأمل هي الأسباب التي لبقتني حيث أنا في موقع متهدم وفي صحبة غلب كبرها.

واجب تحفل الهزيمة والخسارة وبلغ كره الانتهازية والانتهازيين، شكلا السبب الأول لبقتني في الحركة الوطنية بعد تدمير موقعها ومقتل قائدها، الانتهازية هي عملية الانتقال الفوري من الموقع الخاسر إلى المواقع الراححة، فهي في جوهرها إصرار وسعي للتمسك للموقف إلى جانب الفريق الرابع بعد حصول الربح. والصفقتان الملازمتان للموقف الانتهازي وللتين تميزانه عن للموقف السيلسي الكريم، هما السعي الدائم للتفويض في ظل الفريق الرابع والإفادة العائمة من موقع الراححين بعد التثبت من حصول عملية الربح. الموقف السيلسي الكريم هو الذي يقيم للكرامة وزناً في عالم السياسة. والكرامة هي احترام الذات واحترام الآخرين، هي جراحة التطلع إلى المرأة والتبحر فيها تاملًا في الذات ومحاسبة لها. لم أحسن في حياتي للسياسة كلها الانتقال إلى موقع رابع بعد حصول الربح، وقد أمضيت حياتي النيابية كلها، حتى اتفاق الطائف، في موقع المعارضة بعيداً عن أهل الربح والحكم. لم أنخل الحكم، إلا سلمة لم يبق في ساحة الصراع سوى قلة ارتضت أن تحمل، عن قناعة وإيمان وبعيداً عن أية رغبة في حكم لم تكن له بعد لا هبة ولا منافع، تبعه تنفيذ اتفاق الطائف ومسؤولية مواجهة التعبئة الشعبية المعادية له.

اما السبب الثاني لبقائي في الحركة الوطنية فالوفاء للرفاق والأصدقاء الذين تحملوا الخسارة والهزيمة بكثير من الكبر والإصرار على الإيمان بصحة الموقف ولو بعد الخسارة والهزيمة. مؤكدين ان النصر ليس برهان صواب والهزيمة ليست برهان خطأ. وفي الوفاء حنين وإشفاق على حلم لم يتحقق، حلم المشروع الوطني الذي حاولناه وهُزمنا ولم نُعذر. والوفاء موقف سياسي كما هو طبايع ونمط سلوك... موقف هو نقيض الانتهازية، وطبايع هي نقيض اللؤم، ونمط سلوك هو حفظ وإظهاراً للود ساعة الشدة كما في ساعة الرخاء. والداس كثرة على وفاء وكرم، وقلة على لؤم، بعكس اهل السياسة وممتهنيها، فهم لغلبية على لؤم وقلة على كرم ووفاء.

السبب الثالث لبقائي هو الأمل الذي ظل يحبونا بإمكان تخفيف وطأة الهزيمة ومنع تحقيق كامل نتائجها، عن طريق التضامن والوحدة والتماسك بين القوى التي هزمها ميزان القوى. وربما كانت المذكرة التي اعدتها الحركة الوطنية في ١٧/٢٨، (يراجع نصها في الملحق)، هي افضل تعبير عن هذا الأمل، وقد حذرت فيها مصير الخطر الرئيسي على لبنان بالمشروع التقسيمي الطائفي، كما حذرت الجهة التي تحمل هذا المشروع والتي تتحمل مسؤولية اندلاع الحرب واستمرارها، كما رسمت خط المواجهة وضرورتها وأسس التنسيق الممكنة بين اطراف الصف الوطني لمنع ذلك للمشروع من تحقيق اهدافه في التقسيم والهيمنة.

إنه أمل مكابر، هكذا هو امل الخاسرين، إلا انه أمل حفظ وحدة القوى الوطنية، والوحدة حفظت الموقع ولعانت بنائه، حتى اتت إسرائيل فدمرته وقوضت اركانه وبعثرت قواه فرقاً طائفية مذهبية او شرائح تابعة وهفشت القلة الوطنية الباقية من احزاب وشخصيات. إسرائيل هي التي هزمت الحركة الوطنية، ولم تهزمها في الاجتياح والحرب لأن الخسارة العسكرية وحدها لا تهزم، وإنما هزمتها بنقل العدوى الصهيونية إلى الصراع. هُزمت الحركة الوطنية يوم سلّمت الصهيونية ساحة الصراع بانتشار الفكر السياسي الديني والطائفي والمذهبي واصبحت الاحزاب الأكثر استقطاباً وسيطرةً في ساحة الصراع هي

الأحزاب البنيدي للطائفية المذهبية. فحقيقة بقائي في الحركة الوطنية بعد استشهاد كمال جنبلاط لا ترجع إلى كون الحركة الوطنية موقعاً وطنياً بل «الموقع الوطني».

٢ - الحركة الوطنية: تاريخ وموقع وطنيان

١ - التاريخ، التسمية، الموقع

الحركة الوطنية اللبنانية تواصلُ نضاليّ طويل، تمثل في كل محطة من محطات النضال بصيغة محددة للعمل الوطني الذي أدى عبر محطات البناء الأساسية إلى تأسيس الكيان وبناء الوطن وإنشاء الدولة وإرساء الحكم وبسط الحريات وتدعيم الوحدة الوطنية، كما أدى، عبر محطات الدفاع عن هذه المكتسبات، إلى محاولة منع انهيارها بالتصدي لمشاريع تركيز الهيمنة أو تحقيق الانعزال أو الانجرار إلى التبعية والإلحاق.

فالحركة الوطنية اللبنانية بصيغتها التنظيمية، (المجلس السياسي المركزي)، لم تكن سوى الصيغة الأخيرة التي تميزت بها الحركة الوطنية، كما أنها لم تأت من عدم أو من افتعال، فهي وريثة نضال طويل الأمد بنى لبنان كيانه ووطنه وجمهوريةً واستقلالاً ودولةً وحكماً وحرياتٍ وعيشاً مشتركاً، ونظّم صيغ العمل الشعبي لحمايته والدفاع عنه.

بنات الحركة الوطنية منذ محاولات الإمارة صوغ كيان وحدود، ورسم معالم وطن مستقل. واستكملت في النضال الشعبي المعادي للتخلف وللإقطاع، والساعي إلى وحدة وطنية تتجاوز حدود التقسيمات الإقطاعية لتبلغ وحدة السوق الرأسمالية ومعها الوحدة المجتمعية والوطنية. وتتابع مع النضال من أجل التحرر من الحكم العثماني وإنشاء جمهورية لبنان ودولة لبنان الكبير. وحققت وحدة النضال الوطني للتحرر من الانتداب الفرنسي وانتزاع الاستقلال الوطني، وكرست انتماء لبنان العربي بالانتماء إلى جامعة الدول العربية ومحاربة الدولة الصهيونية في فلسطين. كما ناضلت لاحقاً لمنع ابتعاد لبنان عن الخط القومي العربي وبنته، في ظل التوافق معه، أسس الدولة

الحديثة والمؤسسات. ثم قامت معركة الحفاظ على الحريات الديمقراطية ومنع تسلط المخابرات العسكرية على الحياة السياسية. وأخيراً ناضلت لرفع الظلم الاجتماعي والحرمان، وللحفاظ على عروبة لبنان والإصلاح نظام حكمه وإلغاء الهيمنة الطائفية ولمنع مصادرة وإلغاء المقاومة الفلسطينية، والتمسك بسيادة واستقلال لبنان واستقلالية قراره الوطني في إطار الانتماء العربي والمصير العربي المشترك.

هذا هو الخط البياني العام لعناوين نضال الحركة الوطنية اللبنانية التي ينسب إليها «تنظيم الحركة الوطنية – المجلس السيادي» مشكلاً لتتويج نضالها وورث تاريخها حتى حلول العصر الإسرائيلي. من فخر الدين إلى طليوس شاهين، إلى البطريرك الحويك وإميل إده، إلى بشاره الخوري ورياض الصلح، إلى فؤاد شهاب، إلى موسى الصدر وريمون إده وكمال جنبلاط، إلى رفاقهم جميعهم وآخرين كثر ساهموا في إغناء النضال وإعلاء اللبناني الوطني من موقع الحكم أو المعارضة.

أُسِّمَت حركة وطنية للاعتراف العلني بالتاريخ النضالي كله، فهي حركة واستمرار، استمرار لما قبلها ولمن سبقها، وحركة لن تهبط أو تستكين حتى يُنجز الاستقلال وترسخ السيادة وتعلو المؤسسات ويسود القانون ويتصالح الكيان والهوية، الكيان الوطني اللبناني السيد المستقل، والهوية العربية بما فيها العلاقات المميزة بسوريا.

حمل لواء الحركة الوطنية التاريخية هذه، في اتق وأصعب مراحل نضالها على مدى تاريخ لبنان الحديث، كمال جنبلاط وأحزاب معه ورفاق له كلن لي شرف الانتماء إليهم والاستمرار معهم اختياراً علنياً طوعياً، ساعة عُرِّت المجاهرة بالوطنية وغلبت الانتهازية، وكان النصر بالتبعية للمنتصر سيّد المواقف كلها. حملنا اللواء ومعه برنامج عمل وطني لصيغة إصلاح النظام وتطويره وإيمان كبير بالديموقراطية وإمكاناتها وبالوطن ومستقبله.

نُظِّمَت الحركة الوطنية، وانتقلت من لقاء للأحزاب إلى إطار أكثر تضامناً

وتوحيداً في مجلس موحد وهيكلية عملت قدر المستطاع على توحيد القوى السياسية والعسكرية، لمواجهة توحيد القوى في الجبهة اللبنانية، ولممارسة استقلالية القرار الذي عانت من انتقاصه في مناسبات عدة لصالح المقاومة الفلسطينية التي كانت متحالفة معها. تنظمت للحركة الوطنية حول المراتب التالية، مجلس سيسي مركزي ولجنة تنفيذية ومكتب مركزية وإقليمية وقوات مشتركة.

تألفت اللجنة التنفيذية من كمال جنبلاط رئيساً (وبعد استشهاده ترأسها وليد جنبلاط أو من يمثل للحزب الاشتراكي)، ومن أربعة نواب رئيس وأمين عام تنفيذي، جورج حاوي أمين عام الحزب الشيوعي، وعبدالله سعادة رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي (أو إنعام رعد تبعاً لتولي الرئاسة في الحزب)، وعبد المجيد الزايعي الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي (قيادته القومية في العراق)، وإبراهيم قليلات رئيس التنظيم الناصري «المرابطون» (وغالباً ما مثله سمير صباغ وسنان براج)، ومحسن إبراهيم أمين عام منظمة العمل الشيوعي أميناً عاماً تنفيذياً، ومن مستقلين هم السادة: أسامة فاخوري وعصام نعمان ومحمد قباني والبير منصور.

أما المجلس السيسي المركزي فكان يضم، إضافة إلى من ذكرت، جميع التنظيمات الناصرية في بيروت (الاتحاد الاشتراكي العربي بمختلف إجنحته ممثلاً بكامل يونس وعبد الرحيم مراد ومير للصياد، وتنظيم قوات ناصر ممثلاً بعصام العرب، والاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم الأفواج العربية ممثلاً بخليل شهاب)، والتنظيم الشعبي الناصري في صيدا ممثلاً بمصطفى سعد، والحزب الاشتراكي الثوري العربي ممثلاً بحسين مسيلب وصالح المصري، والحركة اللبنانية المساندة لفتح ممثلةً بهاني فاخوري وسليم شاتيل ورفيق البلعة وتنظيم للمسيحيين الوطنيين ممثلاً بسمير فرنجية، وبعض الشخصيات المستقلة، السيدان فؤاد شبقلو وعزت حرب (ممثلاً جمعية خريجي المقاصد).

اما المكتب الإقليمي فاهمها مكتب بيروت والبقاع، وقد تولى الدكتور اسامة فاخوري مسؤولية مكتب بيروت، وتوليت مسؤولية مكتب البقاع. وقد لشرقت هذه المكتب على العمل السياسي الشعبي في المناطق من خلال لجان وطنية توزعت في الأحياء والمدن والقرى وامنت التوصل بين الحركة الوطنية وقواعدها الشعبية.

اما المكتب المتخصصة فكان اهمها المكتب العسكري، وقد اشرف عليه المسؤولون العسكريون في الأحزاب المنتسبة، وعمل على تنظيم القوات المشتركة، ومكتب للخدمات الاجتماعية وقد اهتم بالشأن الاجتماعي وتولى مسؤوليته السيد فؤاد شبقلو، والمكتب المالي وتولت مسؤوليته الحركة اللبنانية المساندة ممثلة بالسياسيين سليم شاتلا ورفيق البلعة، وتولى ضبط المحاسبة وتلقي المساعدات المالية وتأمين حاجات الأجهزة المشتركة. اما العلاقات الخارجية فتولتها مباشرة اللجنة التنفيذية، وقد توليت الدولية منها (غربية وشرقية) وشاركت في العربية مع توفيق سلطان ممثل الحزب الاشتراكي.

ب - برنامج العمل الوطني: البرنامج المرحلي

شكل البرنامج المرحلي للحركة الوطنية مرتكزاً هاماً للنضال الوطني على مدى عشر سنوات من عمر الجمهورية الأولى وما زال حتى اليوم يُطرح، وخاصة في ما يتعلق بقانون الانتخابات، كبديل جدي للقانون الحالي المفروض تغييره بموجب اتفاق الطائف. طرح البرنامج المرحلي مشروعاً متكاملًا للإصلاح السياسي مرتكزه امران اساسيان، إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة، وجعل الوطن كله لفترة انتخابية واحدة واعتمد التمثيل النسبي. وما تبقى فاقترح إصلاحات مكملة و متممة للإصلاح الأساسي الذي قد ينجم عن تحقيق الإصلاحين السابقين.

١ - إلغاء الطائفية السياسية تفضلاً إلى العلمنة الكاملة

ولقد بات مستحيلاً قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الرامان أو الإبقاء

عليه بعد أن نخرجه من مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تولدت على اليلال بحيث أصبح تجاوزه شرطاً لكل تقدم.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن أن **الحل الديموقراطي العلماني** المتمثل بإلغاء الأساس الطائفي للنظام اللبناني أصلاً، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع لإلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحداً من الأهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان، وذلك من أجل الوصول إلى **العلمنة الكاملة** للنظام السياسي وإزالة كل اثر للصيغة الطائفية في مختلف مجالات البنية اللبنانية.

وترى الأحزاب التقدمية، في هذا الطور من نضالها المستمر لإلغاء الطائفية السياسية، أن الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل وفي الإدارة والقضاء والجيش.

إن تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية الأولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من اثنال البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع للجماعير وحنها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الإنسانية والوطنية.

هذا هو النقص الذي طرح به البرنامج المرحلي مطلب إلغاء الطائفية السياسية. لغاية من إلغاء الطائفية للوصول إلى العلمنة الكاملة. لم تطرح الحركة الوطنية مطلبها من موقع طائفي كما تفعل اليوم بعض القوى الطائفية والممنهية في محاولة للتستر على طائفتها بورقة من تين وطنية، فيما هدفها الحقيقي استبدال هيمنة طائفية بلخرى. إنه التناكي الاحتيالي بطرح مطلب وطني لبلوغ هدف طائفي محض ولتحقيق غرض أبعد من لهيمنة الطائفية قوامه تقويض للنظام الديموقراطي للمدني وإقامة نظام ديني. فيما الهدف المعلن للصريح في مطلب الحركة الوطنية بإلغاء الطائفية السياسية هو تحقيق العلمنة الكاملة. مطلبها بإلغاء الطائفية السياسية مطلب وطني

بخلاف مطلب سواها من القوى المياليشيوية الطائفية أو من المرجعيات والأحزاب الدينية. هوية المطلب تحنّدها الغاية منه ونوعية القوى التي تحملها، تماماً كما هو المطلب النقيض محمولاً من القوى الطائفية المعاكسة. فمطلب العلمنة الذي طرحته القوى الطائفية في المقلب الطائفي الآخر هو أيضاً مطلب طائفي إذ كانت الغاية من طرحه التعجيز بقصد الإبقاء على نظام الهيمنة، كما أن القوى التي حملته كانت قوى طائفية. فمن بين القوى السياسية التي رفعت شعار إلغاء الطائفية والعلمنة، تبقى الحركة الوطنية وحيدة في صدقها ومصداقيتها إن من حيث الغاية وإن من حيث القوى التي كانت تتكون منها، وهي أبعد ما تكون عن التركيب الطائفي أو الانتماء الطائفي الأوحدي.

وإن كانت الحركة الوطنية قد امنت بإلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة حلاً جذرياً، فهي لم تتوهم يوماً أن الحل هنا قبل للتحقيق بين ليلة وضحاها، ولم تعمل من أجل فرضه بالقوة، وإنما اصررت على التطوير من خلال الحوار الديموقراطي وتكوين القناعة الراسخة بصوابيته سياسياً وشعبياً. كما أنها كانت تعلم علم اليقين أن مكامن السوء في النظام الطائفي ليست في الاعتراف المتبادل بوجود الطوائف وإعطائها بعض الحقوق والضمنات، بقدر ما كان في الهيمنة التي ترتبت لصالح طائفة على حساب المواطنين والطوائف الأخرى. فلما اختل ميزان القوى الداخلي نتيجة للدخول السوري الأول إلى لبنان عثلت الحركة الوطنية في مطلب «إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة» وانتقلت إلى حده الأدنى أي إلى مطلب المشاركة المتوازنة في الحكم ومؤسساته. فقد ورد في المذكرة التي وضعتها الحركة الوطنية في النامان والعشرين من حزيران ١٩٧٧ ما حرفيته، «إقامة حكم المشاركة الديموقراطية المتوازنة وذلك بطلب الأخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديموقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم، وللا تمثيل الشعبي والإنارة وسائر أجهزة الدولة أمام جميع الفئات اللبنانية...». إن مطلب لحد الأدنى هذا، (مطلب المشاركة المتوازنة)، الذي اكتفت به الحركة الوطنية في يوم الضيق، واعتبرته خطوة أول نحو تحقيق المطلب الأساسي في إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى

العلمنة الكاملة، يُعتبر تعبيراً دقيقاً عن جوهر المطلب الأصلي والأساسي، وهو إلغاء الهيمنة الطائفية والاستغلال الطائفي والامتيازات الطائفية. فالمساواة، ولو في إطار طائفي، هي خطوة صحيحة على طريق إلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة. وإلغاء الهيمنة للطائفية والامتيازات للطائفية، في إطار المساواة والمشاركة المتوازنة في مؤسسات الحكم والإنارة، خطوة متقدمة في تطوير النظام وإصلاحه، ومحطة هامة وإساسية يمكن الانتظار فيها طويلاً لاستكمال البحث الجدي في مسألة إلغاء الطائفية السياسية. فمحطة الانتظار هذه هي المحطة التي أنشأها لتفاني الطائف من منطلق شعار لحد الآن الذي رفعته وروجت له الحركة اللوطنية اعتباراً من حزيران ١٩٧٧. كان أهل النظام يرغبون في البقاء في محطة الانتظار السلبية، أي مع الهيمنة الطائفية والامتيازات، فجاء اتفاق الطائف لينقل النظام إلى محطة انتظار متقدمة تفتح آفاق النقاش على مصراعيه؛ فمن يرغب بإلغاء للطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة عليه أن يثبت صدق أهدافه بطرح الليبال العلمانية للنظام، ومصداقيته بتكوين قوة سياسية غير طائفية تحمل المطلب وتعمل على تحقيقه. أما من يطرحه من باب الابتزاز السياسي ليمر استمرار تبعية، أو ليصل منه إلى إعادة هيمنة طائفية أخرى، فلا بد وأن يُؤلّجه بوعي سياسي وشعبي رابع يفرض عليه الانتظار في محطة الطائف التي لغت الهيمنة والامتيازات والتبعية، مناضلاً من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذاً صحيحاً، فبين الطرح الاحتياطي والطرح الجدي لإلغاء الطائفية، مسافة لا يكشفها إلا تبيل الأهداف الحقيقية وطبيعة القوى الفعالية. والطرح الجدي الوحيد كان وما يزال طرح الحركة اللوطنية، لأن القوى التي حملته هي قوى وطنية تركيباً ومنحى، والأهداف المرجوة منه بُنية محلّة وهي العلمانية الكاملة على أساس المواطنة التامة، لا العودة إلى هيمنة طائفية من باب العدد أو من باب التبعية والاستقواء بالقوى الخارجية.

واستكمالاً لمصداقية طرحها انتبعت للحركة اللوطنية مطلب إلغاء الطائفية السياسية بمطلب صهر وطني قولمه قانون جديد للانتخاب يعكس لرغبة الحقيقية لديها من وراء طرح مطلب إلغاء الطائفية السياسية، وهي تحقيق

هدف وطني جامع على أساس المساواة السياسية الشاملة بين جميع المواطنين وعلى أساس مواطنة صافية من أئمة عولق او تمليزات نيدية او طائفية او مناطقية.

II. التمثيل الشعبي على أساس النسبية وإبتان دائرة انتخابية واحدة

إقترح الحركة الوطنية لإصلاح التمثيل الشعبي قانون انتخاب جديداً وفقاً للأسس التالية،

« ١ – إلغاء الطائفية السياسية – جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة – الأخذ بنظام التمثيل النسبي – نائب لكل عشرة آلاف ناخب – تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاماً – اعتماد البطاقة الانتخابية – تأمين مراكز الاقتراع في أماكن السكن – الاستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الإعلام الرسمية في العملية الانتخابية – اعتبار الرشوة جنائية وللتشدد في معاقبتها – تعديل النظم الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني – إنشاء لجنة قضائية للإشراف على الانتخابات وبث الطعون – إلغاء الضمانة المالية – إخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الإثراء غير المشروع – وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والخمسين.

٢ – وضع نظام إداري جديد للدولة أكثر تطبيقاً مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان إلى عشر محافظات.

٣ – إنشاء مجالس تمثيلية إقليمية في المحافظات والأقضية منتخبة لأربع سنوات يكون من صلاحياتها إقرار الموازنات المحلية...»

٤ – إعلاء النظر بأوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق التمثيل النسبي...»

٥ – إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الدفاع الأعلى وتعديل قانون الجيش وإخضاعه للسلطة السياسية.»

اهم ما في الاقتراح المطروح امران اساسيان، على اهمية المطالب الأخرى،

الوطن دائرة انتخابية واحدة والتمثيل النسبي. فالمطالب الأخرى كذلك التي تُخضع البيت بالملعون الديابي إلى لجنة قضائية والتي تخفض سن الانتخاب إلى ثماني عشرة سنة وتفرض المساواة في وسائل الدعاية والإعلام، وتفصل النقابة عن الوزارات، مطالب تُحسّن وترفع من مستوى العملية الانتخابية في نتائجها، أما المطالبان الأساسيان في النسبية والوطن لكثرة واحدة، فمن شأنهما المساهمة في تطوير الحياة السياسية والنظام السياسي، أي انهما يرميان إلى أكثر من تحسين في النظام الانتخابي ويستهدفان التطوير والتقدم الوطنيين.

عرف لبنان في تاريخه السياسي الحديث عدة قوانين انتخاب وضع في مراحل مختلفة وُضِّل بعضها للاء اغراض مصلحة بقصد تركيز الفئة السياسية المسيطرة أو تركيز هيمنة اهل النظام بصورة عامة. فالفقانون كان يُخَصِّل مباشرة قبل الانتخابات فتجري في ظلّه، ثم يُعَدَّل لأجل انتخابات جديدة. وحده قانون ١٩٦٠ استمر لأكثر من دورة انتخابية واحدة إذ جرت في ظلّه أربعة انتخابات متتالية في عهود متباينة، (١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢)، كما جرت في ظلّه، معدلاً ومفصلاً على قياس بعض المصالح، عملية صيف ١٩٩٢ التي أُسميت انتخابات.

لقوانين الانتخاب أهمية خاصة في النظام السياسي لأنها تحدد طريقة اختيار الحكام وطريقة تولد الطبقة السياسية الحاكمة وصيغ إعادة إنتاجها. إظهار أهمية ومنهولات للنظام الانتخابي المقترح من قبل الحركة الوطنية يقتضي بعض الإلام بالنظم الانتخابية وقواعدها بصورة عامة وبموقع القوانين اللبنانية منها بصورة خاصة.

الخطوط العريضة لتصنيف النظم الانتخابية ثلاثة، من حيث الناخب ومن حيث المرشّح ومن حيث كيفية الانتخاب. فمن حيث الكيفية تنطلق المقاييس من الاعتبارات التالية، الدرجة (انتخاب على درجة واحدة أو أكثر)، والتمثيل (نسبي أو أكثرى وعلى دورة واحدة أو على دورتين)، واللائحة (انتخاب فردي أو انتخاب لائحة، ولائحة إلزامية أو اختيارية)، والكدرة

واحدة أو أكثر)، ومن حيث الناخب تكون عامة أو تمييزية، ومن حيث المرشح تكون مفتوحة أو مغلقة.

فمن حيث للمرشح والناخب حملت النظم الانتخابية في بداياتها معالم مصدرها ومولدها كوسيلة لنقل السلطة إلى الطبقة البورجوازية وتدببتها في الحكم خلفاً للفئات الأرستقراطية والإقطاعية. بدأت النظم الانتخابية باعتبار العملية الانتخابية حقاً من حقوق المواطن (لا الفرد) وفرضت شروطاً صعبة للمواطنة يتعلق أكثرها بدفع الضرائب، فمن لم يكن يدفع نسبة معينة من الضرائب للدولة لم يكن مواطناً كاملاً للمواطنة ولم يكن بالتالي مؤهلاً لممارسة العملية الانتخابية واختيار الحكم. وإضافة إلى شرط المال والضريبة أقامت البورجوازية الجديدة جميع صفات طبقتها شروطاً للحكم، فاشتترطت درجة معينة من العلم يوم كان العلم عزيزاً إلا على المتهملين، كما فرضت شروطاً أخلاقية تتعلق بالسيرة القانونية واحترام القوانين، كما افترضت لممارسة الحكم مستوىً معيناً من النضج والخبرة، فاشتترطت سناً متأخرة لممارسة حق الانتخاب والترشيح، واعتبرت أن الحكم شأن من شؤون الرجال فمنعت عن النساء هذا الحق انتخاباً وترشيحاً. أما التحول من اعتبار الانتخاب وظيفة وولجاً إلى اعتباره حقاً عاماً، فقد اقتضى تطوراً طويلاً الأمد تحللت فيه تدريجياً الشروط المفروضة للمواطنة وانتفتت ولحقت تقترب في مفهومها من مفهوم الفرد العائلي، فتحول للمواطن إلى فرد أو تحول للفرد إلى مواطن، وأصبح كل فرد في المجتمع يعتز مواطناً بغض النظر عن مقدار مساهمته في دفع الضرائب أو درجة علمه أو جنسه أو عمره. ومع اتساع نطاق الديمقراطية خفت الشروط المفروضة على ممارسة العملية الانتخابية وأصبح التمثيل عن طريق الانتخاب هو القاعدة وأصبحت الانتخابات هي وسيلة اختيار الحكم الفضلى، وباتت تعتز مقياساً للديموقراطية وليست فقط مجرد وسيلة من وسائلها.

ومن حيث مقياس المرشحين تعتز النظم الانتخابية مغلقة أو مفتوحة بقدر ما هي تتشدّد أو تتساهل في شروط الترشيح. والقوانين الانتخابية اللبنانية

اختصرت مراحل التطور الديمقراطي الحاصل في الغرب عامة وفي فرنسا خاصة، فنبات عامة بالمعنى المعروف، ولم تُضف أية شروط معيقة لحرية الترشيح إلا تلك التي ما تزال مطلوبة حتى في ظل أكثر الديمقراطيات تقدماً، كالحد الأدنى من العمر المطلوب لتولي الشأن العام ومنع كبار الموظفين الإناريين أو العسكريين من الترشيح مع احتفاظهم بوظائفهم. فالقانون الأول (القانون رقم ٢ الصادر في ١٣٤/١/٢) والمعدل بالقرار ٢٧٩ تاريخ ١٣٤/١٢/٣ وبالمرسوم الاشتراعي ٤٩ تاريخ ١٩٤٣/٦/١٧ وبالقرار ٣١٢ تاريخ ١٩٤٣/٧/٣١) وضعه المفوض السامي دي مارتييل، ولم يكن فيه أية شروط إضافية للترشيح غير تلك للمعتمدة بصورة عامة في جميع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. وكذلك كان شأن القوانين التي تلتها، (في سنة ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧)، حتى قانون ١٩٦٠ الذي أضاف شرطاً مالياً للترشيح تمثل في وجوب تقديم تأمين مالي لا يُستعاد إلا في حال الحصول على حد أدنى من الأصوات (٢٥٪). والواقع أن التأمين المطلوب لم يكن شرطاً مالياً للتمييز بين المواطنين بقدر ما كان شرطاً لتأمين حد من الجدية في الترشيح للانتخاب. ففي لبنان يعتبر الترشيح للانتخابات (النيابية أو الرئاسية) وجاهة وزعامة (فالْبعض يعتبرها لقباً يكتبه على بطاقات الزيارة التي يطيعها، فلان مرشح لرئاسة الجمهورية أو مرشح للديلة)، كما أن منسبة الانتخابات فرصة نادرة لبعض المهووسين تفصح لهم في التعبير عن عقدهم وسوء تقديرهم لأنفسهم (على طريقة «من استطاع أن يشتري النلس بقدر ما تساوي وباعها بما تُقدّر نفسها أصبح أغنى الناس»). لذا كان لتأمين نوعاً من التبريد الاحترازي ضد الهوس وضابطاً للجنة في عملية التمثيل، أكثر منه شرطاً مالياً يرمي إلى إقصاء الفقراء أو أصحاب الدخل المحدود أو إلى خلق تمييز ما بين المواطنين.

ومن حيث مقياس الناخبين، فالنظم الانتخابية إما عامة وإما تمييزية. التمييزية هي تلك التي تميّز بين أبناء الشعب فتنسب المواطنة لبعضهم (وتعطيتهم حق الانتخاب) وتحجبها عن بعضهم الآخر (فتحجب عنهم هذا

الحق) تبعاً لمقاييس كانت في أغلبيتها مقاييس مالية. ولم تصبح الانتخابات عامة إلا في فترة متأخرة وحديثة، واقتضت، كي تصبح كذلك، تطوراً طويلاً وأحياناً ثورات نامية، (ثورة ١٨٤٨ في فرنسا)، وبعض البلدان المتطورة كسويسرا مثلاً لم تعطِ حق الانتخاب للنساء إلا في سنة ١٩٧١، وفي بعض الكانتونات السويسرية الصغيرة ما تزال المرأة محرومة حتى اليوم من حق الانتخاب. أما في لبنان فبذلت الانتخابات عامة للرجال دون أي شرط مالي أو علمي، وإنما احتفظت القوانين الانتخابية للبنانية بتمييزين، ولحد للنساء انتهى في سنة ١٩٥٧، وأخر للعسكريين ما يزال مستمراً، وبعدّ للسّن تجاوزته أغلبية البرلمان. فلم تعطَ المرأة اللبنانية حق الاقتراع إلا في سنة ١٩٥٢ وبشرط أن تكون قد بلغت مستوىً علمياً يوازي الشهادة الابتدائية («ويشترط لقيد اسماء الإناث في القوائم الانتخابية أن يكنّ حازرات شهادة التعليم الابتدائي على الأقل أو شهادة مدرسية تثبت أن حاملتها درست دروساً توازي منهاج شهادة التعليم الابتدائي»). ولم يُلغَ شرط العلم هذا للنساء إلا في قانون ١٩٥٧. أما العسكريون فما زال المنع يطالهم حتى اليوم. ومنع للعسكريين من الانتخاب (إلا إذا كانوا في إجازة قانونية منذ أكثر من شهر) له سببان: الأول يرجع إلى كونهم يخضعون للأوامر ولرؤسائهم بما قد يمكن الحكومة أو السلطة من استغلالهم في ترجيح كفة مرشحيها، ويؤذي بالتالي إلى تزوير الانتخابات، والسبب الثاني يعود إلى الرغبة في منع العسكريين من التعاطي بالشأن السياسي والتدخل في السياسية خوفاً من الإفساح في المجال للانقلابات العسكرية وإفساد الديمقراطية. أما حدّ السن الذي ما تزال تعتمد القوانين اللبنانية فهو حدّ الإحدى وعشرين سنة بينما الاتجاه العام يميل إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الشباب في العمليات الانتخابية وبالتالي تخفيض السن إلى ثمانين عشرة سنة.

أما من حيث عملية الانتخابات وكيفيةها، فالمقاييس للحكم والتصنيف تأخذ بالاعتبار المنطلقات التالية، الدرجة (انتخاب على درجة واحدة أو أكثر) والتمثيل (نسبي أو أكثرّي وعلى دورة واحدة أو على دورتين)، واللائحة

(انتخاب فريي او انتخاب لائحة، ولائحة إلزامية او لختيارية)، والفترة (دائرة ولحدة او لكتر).

الانتخاب على درجة ولحدة يعني انتخاباً مباشراً للمرشح من قبل الناخبين، اما الانتخاب على درجتين فيعني ان ينتخب الناخبون أولاً ممثلين لهم او مندوبين يتولون هم انتخاب المرشح فتكون الانتخابات على درجتين، الأولى يُنتخب فيها المندوبون وفي الثانية يُنتخب المرشحون النهائيون. ومن شان الانتخابات على درجتين ان تخفف من حدة لليارات الجامعة الأنية التي تجتاح الرأي العام بشكل لفعالي، وان تحدّ من انعكاسها المباشر والفوري على الانتخابات، كما من شانها ان تخلق فئة وسيطة بين الحكم والشعب قد تلعب دور الحامي من التسلط كما قد تلعب دور الوسيط لتسهيل الخدمات وليصال للزغبات إلى مراكز الحكم والقرار، غير انها قد لا تعمّر حقيقة عن رغبات الناخبين وأرائهم في المرشحين النهائيين خاصة إذا كان المندوب حراً في اختياره لهم، فهي لذلك تعتبر لقل بيموقراطية من الانتخابات المباشرة. وعرف لبنان هذا النوع من الانتخابات في عهد المتصرفية إذ كانت الانتخابات لمجلس الإنارة في جبل لبنان على درجتين. ولعتبراً من قانون سنة ١٩٣٤ اصبحت الانتخابات في لبنان على درجة ولحدة مباشرة نون وسيط او مندوبين.

المميز الأساسي للنظم الانتخابية هو مقياس النسبية والأكثريّة. الانتخابات في العالم اليوم إما نسبية (كما في إسرائيل وهولندا وفي فرنسا بالنسبة للانتخابات البلدية والمحلية) وإما لأكثريّة (كما في بريطانيا والولايات المتحدة) وإما مختلطة بينهما (كما في ألمانيا).

قوام النظام الأكثري في دورة ولحدة ان يعتبر فلزاً بين المرشحين من نال لكبر عدد من الأصوات المقترعة في العملية الانتخابية (يميز عادة بين أصوات الناخبين وأصوات المقترعين والأصوات للصالحة، أصوات الناخبين هي تلك المسجلة في لوائح الانتخاب او ما يسمى لوائح الشطب. وأصوات المقترعين هي تلك التي انتخبت فعلاً، أي تلك التي تقم أصحابها من اقلام الاقتراع فعلاً،

والأصوات الصالحة هي تلك التي تحسب للمرشحين بعد الفرز وبعد إسقاط الأصوات التي تخالف قواعد الانتخاب كالأوراق التي تحتوي على علامات فارقة وغير ذلك من أسباب تعطيل الورقة المنصوص عليها في قوانين الانتخابات). من حسنات هذا النظام انه بسيط وسهل للتطبيق ويؤمن لكثيرة نيابية ثابتة يمكنها ان تؤمن بنورها حكومات ثابتة ومستمرة لمنى عمر المجلس النيابي. غير ان الحسنة هذه لا تظهر في النظام الاكثري إلا إذا كانت الحياة السياسية متمحورة حول العمل الحزبي، وكان الفائزون فيها ينتمون إلى احزاب. اما إذا لم تكن الحياة السياسية متمحورة حول العمل الحزبي، فالحسنة من النظام الاكثري تنحفي وتغلب فيه للمطالب على الحسنات. ومن مساوئه انه يبقى للعديد من الناخبين نون تمثيل، كما يمكن ان يقوم على اساسه حكم لا يتمتع بالاكثرية الشعبية. فإن ترشح اكثر من مرشحين لكثيرين للمقعد الواحد غالباً ما يصبح النجاح غير معبر عن حقيقة الاكثرية الشعبية، أي ان الحزب الفائز او مجموع الفائزين في الانتخابات قد لا يمثلون الاكثرية لأن مجموع الأصوات التي نالوها قد لا تبلغ النصف وهي غالباً ما لا تبلغه إذا زاد عدد المرشحين للمقعد الواحد عن الإثنين. فالانتخابات على اساس النظام الاكثري انتخابات قد تتركب فئات او احزاباً او مجموعات في سنة للحكم، منتخبة من قبل اقلية شعبية، بحيث تحوّل العملية الانتخابية إلى وسيلة لشرعنة الحاكمين اكثر منها وسيلة لاختيارهم. لسد هذه الثغرة في التمثيل تلجأ نظم الانتخابات عادة إلى انتخاب للدورتين فتصحح بها مساوئ النظام الاكثري البسيط على دورة واحدة، خاصة إذا كان النظام الحزبي المعمول به يشتمل على اكثر من حزبين اثنين (علماً ان النظام الاكثري على نورة واحدة يصلح مع نظم ثلاثة احزاب شرط ان يكون اثنان منها رئيسيين والثالث ثانوياً). فالانتخاب الاكثري على دورتين لا يعتبر فوزاً إلا من ينال في نورة الانتخاب الاولى الاكثرية المطلقة من الأصوات المقترعة (أي نصفها زائد واحد) او الاكثرية التي يحدها الفائزون. وإن لم ينل أي من المرشحين الاكثرية المطلقة في الدورة الاولى او تلك التي حددها الفائزون تُعاد الانتخابات. وفي الدورة الثانية

تختلف النظم الانتخابية وتتعدد، فبعضها يفرض أن لا يبقى للدورة الثانية سوى مرشحين اثنين هما اللذان نالا لأكبر عدد أصوات في الدورة الأولى، ومنها ما يسمح ببقاء جميع من نالوا في الدورة الأولى نسبة معينة من الأصوات تثبت جدية ترشيحهم (بين ٢ و ١٥٪ على الأقل من المقتنعين)، ومنها ما يسمح ببقاء من يرغب، ويعتبر فالزاً من ينال لكثيرة أصوات المقتنعين العادية. حسنت هذا النظام أنها تصحح قاعدة التمثيل الشعبي وتؤمن اكثرية مطلقة من أصوات الناخبين المقتنعين كقاعدة شعبية للحكم. وفضلها لهذه الجهة تلك التي تحصر الترشيح في الدورة الثانية في مرشحين اثنين أو بين المرشحين الجديين. من مساوئ النظام الانتخابي الأكثرى على بورتيين أنه يشجع المساومات والصفقات الانتخابية خاصة بمناسبة الدورة الثانية، إلا أن هذه السينة يولّونها أن النظام يفرض عملية ائتلاف سياسية وتقريب بين الأحزاب والمرشحين قد تكون مطلوبة من أجل تطوير التضامن الوطني والوحدة الوطنية، كما أنه يسهّل عملية التحالفات لمنع التيارات المتطرفة من الوصول إلى الحكم وتعطيل الديمقراطية. في النظام الأكثرى يمكن اعتماد انتخاب اللائحة أو الانتخاب الفردي فهو يعمل وفقاً للائتين. والانتخاب الفردي هو الذي يقترح فيه الناخب لمرشح واحد وهي الطريقة المعتمدة في الدولار الانتخابية الفردي وأحياناً في الدولار التي يُطلب لها أكثر من نلّاب. أما انتخاب اللائحة فهو الذي يقترح فيه الناخب لأكثر من مرشح. ويكون هذا الانتخاب إما وفقاً لللائحة إلزامية يلزم فيها الناخب بالاقتراع لللائحة بكاملها دون إمكانية التغيير في أي اسم من أسماء المرشحين المدرجين فيها، وإما وفقاً لللائحة حرة، فيختار الناخب لائحة يؤلفها هو كما يرغب من بين جميع المرشحين.

بقي النظام الانتخابي الأكثرى بورتين معتمداً في لبنان حتى انتخاب سنة ١٩٥٣. فقوانين سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ اعتمدت كلها هذا النظام. وببينما كانت قوانين ١٩٣٤ و ١٩٤٧ تفرض الكثرية المطلقة للفوز في الدورة الأولى والأكثرية العادية في الدورة الثانية وتسمح لمن يرغب بالاستمرار في الترشيح في الدورة الثانية، كان قانون ١٩٥٠ و ١٩٥١ يشترط للفوز في الدورة الأولى نسبة ٤٠٪

من اصوات المقترعين ويشترط للاشتراك في الدورة الثانية نيل المرشح في الدورة الأولى نسبة ١٥٪ من اصوات المقترعين. إلا انه اجباراً من قانون ١٩٥٢ و ١٩٥٣ اعتمدت القوانين اللبنانية النظام الأكثري العادي على دورة واحدة وما تزال حتى اليوم، كما اوجدت في القانون عينة إمكانية إجراء الانتخابات على عدة مراحل (أي إمكانية عدم إجرائها كلها في يوم واحد وإنما في أيام متتالية) لأسباب تتعلق بحفظ الأمن، وربما لأسباب أخرى اهمها تمكين أجهزة الدولة من التدخل بشكل افضل إذا ما رغبت في ذلك. ومنذ ذلك التاريخ لم يتغير في القوانين الانتخابية اللبنانية إلا عدد الدواب وتقسيم الدوائر الانتخابية.

اما التمثيل النسبي فقومه ان يبال كل حزب (أو لائحة انتخابية) عدد الدواب الذي يتناسب مع عدد الأصوات التي يبالها في الانتخابات، وهو غير قابل للتطبيق إلا في دوائر موسعة (أي أكثر من مقعد واحد) وعلى أساس انتخاب اللائحة. ومن حسناته انه نظام عادل يعطي لكل حق، عاكساً في التمثيل النهائي صورة صادقة عن التمثيل الشعبي، ويسمح بالتعبير عن جميع وجهات النظر الجدية، ويحمي تمثيل الاقليات ويفسخ لها بأن تشارك في السلطة ولو عن طريق إبناء الرأي والمعارضة. ومن مساوئه انه يشجع على تعدد الأحزاب وأحياناً على تفسخها، كما يقلل من إمكانيات التوافق والتقارب، ويجعل الاستقرار الحكومي أقل ثباتاً واستمراراً (إلا إذا استطاع حزب واحد نيل الأغلبية المطلقة من الأصوات)، كما انه صعب التطبيق من الناحية التقنية. ففي لبنان مثلاً يصعب تطبيقه من الناحية التقنية في ظل للدوائر الانتخابية الراهنة حتى ولو وسّعت لتصبح على أساس المحافظات إذا ما أُبقي على التوزيع المذهبي للمقاعد لنيابية. اما المشروع الذي اقترحه الحركة الوطنية فهو قابل للتحقيق من الناحية التقنية لأنه يفرض إلغاء التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية، كما انه يجعل الوطن كله دائرة انتخابية واحدة. فمع إلغاء الطائفية، وإقرار لبنان دائرة انتخابية واحدة، يصبح تطبيق النسبية ممكناً وسهلاً. وقد رأت الحركة الوطنية ان الحسنات التي ستتأتى من تطبيق النسبية والدائرة الواحدة كبيرة وسلسية، اقلها إعلاء فرز اللبنانيين على اساس سلسي لاطنفي، وتسريع

الانصهار والاندماج الوطنيين، وتمثيل جميع القوى الحية في المجتمع اللبناني، والإنساح في المشاركة السياسية الجنية في المجلس النيابي لهذه القوى، مع إمكان تجنيد الطبقة السياسية بما يضمن للنظام السيلسي تطوراً ديموقراطياً وسليماً وطبيعياً. لم يكن حلم العلمنة، أي حلم إلغاء الطائفية السياسية على طريق السير نحو العلمنة، ممكن التحقيق لأسباب اقلها ان العلمنة تعني بالنسبة للمسلمين تغيير دينهم أو التخلي عن بعض احكامه الشرعية، كما ان إلغاء الطائفية دون التوجه نحو العلمنة يعني بالنسبة للمسيحيين استبدال هيمنتهم بهيمنة إسلامية عن طريق ديموقراطية العدد والانتقال منها لاحقاً إلى لاديموقراطية (بل بيكتاتورية) الجمهورية للدينية. غير ان مشروع الحركة الوطنية، بالرغم من استحالة تطبيقه في حينه وانهايار الجبهة التي حملته، يتخذ اهمية كبرى في ضوء للمشروع الذي لقره اتفاق الطائف، والذي يقضي بالتوجه إلى إلغاء الطائفية السيلسية بصورة تدريجية ونقلها من المجلس النيابي إلى مجلس للشيوخ وحصرها فيه، فالتمثيل النسبي مع إلغاء المذهبية في التمثيل النيابي ممكن من الناحية التقنية، وبشكل في الوقت نفسه خطوة متقدمة على طريق إلغاء الطائفية السياسية. فلذا أبقى في مرحلة أولى على المناصفة في المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين دون تمييز مذهبي، امكن التقسيم على طريق إلغاء الطائفية، واصبح اعتماد التمثيل النسبي في إطار لبنان لثارة ولحدة، او حتى في إطار للمحافظات، امراً ممكناً ومشجعاً على الانصهار الوطني وعلى فرز اللبنانيين في موجهات وصراعات تغلب فيها السياسة على الطائفية. وقد يعزز الاتجاه الوطني هذا في العمل السيلسي إذا التزم للقانون، تحت طائلة عدم قبول الترشيح، جميع اللوائح بان تكون كاملة لعدده أي ان تضم مرشحين لجميع المقاعد المطلوبة. وفرض ترتيب اولويات لاحتساب الناجحين من كل لائحة بشكل متواز، وبالتساوي بين المرشحين المسيحيين والمسلمين المفروض وجودهم إلزامياً على كل لائحة. وقد يؤدي توحيد الوطن في لثارة انتخابية واحدة إلى الإسراع في تجاوز العقبات والحوالز الطائفية بين اللبنانيين، وقد يصبح عاملاً مساعداً على نقل لبنان

بصورة ديموقراطية، من رواسب الطائفية إلى الحداثة، ومن مستوى العصبية الطائفية إلى مستوى للعقلانية المواطنة. إن الوعي والذهج اللذين يتكشف عنهما طرح الحركة الوطنية يكشفان عن أصالة وإيمان عميقين بالديموقراطية واساليبها كوسيلة للتطوير والتقدم. إن اعتماد اللدنة الواحدة (وفي مرحلة تدريجية أولى للمحافظة)، والتمثيل النسبي، وإلغاء المذهبية في توزيع المقاعد النيابية (كمرحلة تدريجية أولى على طريق إلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة الكاملة أو انتقالاً إلى حصرها في إطار مجلس للشيوخ تحصر صلاحياته في الأمور النظامية الحنية كما نص على ذلك اتفاق الطائف)، وفرض حدٍّ أدنى على اللوائح (لا يقل في مرحلة أولى عن ٥% من أصوات المقترعين) لإعطائها الحق بالحصول على مقاعد نيابية، وإلزامها بأن تكون كاملة، وإلزامها أن تكون أولوياتها لاحتساب النجاح متوازية بين المرشحين المسلمين والمسيحيين، إن اعتماد هذه القواعد في الانتخابات من شأنه برأبي أن يدفع بالحياة السياسية اللبنانية نحو تقدم ديموقراطي في الاتجاه الوطني، وأن يجدد الطبقة السياسية اللبنانية بصورة طبيعية ومتدرجة، وأن يحفظ حقوق جميع المجموعات والأقليات، ويفسح لها المجال الدائم في التعبير عن مواقفها. إن الانتقال من الوضع المقفل الزمان إلى وضع مفتوح بصورة ديموقراطية سليمة على التقدم للنم يقتضي برأبي اعتماد للنظام الانتخابي وسيلة له. وقد تكون أفضل الوسائل الانتخابية تلك التي غرّضتها من منطلق أطروحات للحركة الوطنية اللبنانية وبرنامجهما المرحلي. فالصدق الوطني والديموقراطي، لا بد أن يُثبت أفكاراً صحيحة، تنمو بنمو الفكر للديموقراطي الوطني العام، وتصبح جزءاً من تراثه ومكتسباته. هكنا شأن البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية.

ج - الحركة الوطنية، ما لها وما عليها

في كل معركة أو صراع سياسي تعدد الوسائل وتتنوع وتُسْتَعْد، فينتقل المتصارعون، طلباً للفعالية، من المجال السياسي إلى ما بونه أو إلى ما بعده، مستبطلين الوسائل السياسية بالتهديد والعنف في مجال ما دونها، وبالعطف

والنقد الأخلاقيين في مجال ما بعدهما. تعرضت الحركة الوطنية على مدى الصراع الذي خاضته إلى جملة حملات، لن اتوقف في بحثها والرد عليها أو تقويمها إلا عند تلك التي بقيت في المجال السيلسي، مغفلاً الشتلنم والانتقادات والتهامات غير للسياسية، تاركاً لأصحابها حقدنم في صدورهم.

إتهموها بأنها شيوعية أو إتهموا الشيوعيين بالسيطرة عليها، وإتهموها بأنها إسلامية أو بأنها تستغل الشارع الإسلامي (استمرت الإنلعة الريطانية طيلة فترة الأحداث تطلق عليها إسم القولات اليسارية الإسلامية). إتهموها بأنها تتعامل بارتهان مع لنظمة عربية كلعراق وليبيا وسوريا. إتهموا كمال جنبلاط بشهوة الحكم ورغبة الاستيلاء على رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة. علب عليها لعنواؤها أنها لا تتمتع بقرار مستقل، وأنها مجرد أداة فلسطينية. كما عابوا عليها توسلها بالمقاومة الفلسطينية والاستقواء بها لتغيير النظام اللبناني، وعابوا على المقاومة بالمقابل استنلنم الحركة الوطنية لأغراضها الخاصة وإخلانها مطية للعناضي في الشأن السيلسي اللبناني الداخلي.

لم تكن الحركة الوطنية شيوعية ولم يكن قرارها يوماً بيد الشيوعيين، وإنما كان الشيوعيون من المشاركين الفعليين والجنبيين في صياغة قرارها. كانوا من المؤمنين بها والملتزمين بمواقفها. وربما كانت مصداقيتهم وجديتهم في العمل السيلسي هي التي أعطت الانطباع بأنهم يسيطرون عليها. ومعروف أيضاً أن تهمة الشيوعية كثيراً ما استخدمت احتيلاً ضد كل خصم سيلسي يقول بأي تغيير أو إصلاح، أو يبدي أي عطف أو غيرة على أية قضية اجتماعية أو عمالية أو نقابية أو على أية قضية سياسية فيها تهديد جدي بمعارضة النظام. فمن حيث للقرار، كان قرار الحركة الوطنية الفعلي في أيام كمال جنبلاط قراره، ويعد استشهاده كان قرار الحركة جماعياً وللحزب الاشتراكي فيه أرجحية. أما من حيث المشاركة للجدالة في العمل الجبهوي، فربما كان الشيوعيون من بين الأكثر نشاطاً ومرونة في العمل الجبهوي ومن بين الأقل تحسناً بالاعتبارات الحزبية الفئوية الضيقة. أما من حيث القاعدة الشعبية فالفتنات التي ناصرت الحركة الوطنية فنتل غير مستفيدة (بصورة

مباشرة) من الأوضاع النظامية القائمة، فبذت للناظر من موقع الصراع المقابل فلت تخييرية على حدود الخورية قابلة للاتهام بالشيوعية. وتهمة الشيوعية مربحة لمطلقها لأنها تضعف مَنْ تُلصق به وتُلحق به الأذى عند مَنْ يُرجى العون منه وتؤمل النصر. فاتهم الحركة الوطنية بأنها شيوعية كان، برأيي، ظلماً كبيراً بالرغم من المشاركة الفعلية والمفيدة للشيوعيين فيها.

اما اتهامها بأنها حركة إسلامية فلذلك للصراع الطائفي الذي حرصت الحركة الوطنية، وبوعي من جميع الفئات المشاركة فيها، على إخفائه وتجنيبه وعلى المغالاة في النصف من الموقع الوطني المناقض. فلطالما ناهضت الإسلام السياسي كما ناهضت المسيحية السياسية، ولطالما حرصت على أن تكون جميع اطروحاتها وطنية بعيدة عن أي مطلب طائفي. فقد رفعت شعار إلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة الكاملة مع معرفتها الأكيدة أن البقاء له كبير في الأوساط الإسلامية. اما أن تكون الاكثرية الإسلامية متضررة من استمرار الهيمنة المارونية، فالتقت بمطالبها لجهة إلغاء الهيمنة مع مطالب للحركة الوطنية، فهو امر لا يمكن التذرع به لاتهام الحركة الوطنية بأنها إسلامية. فلن لقاء على مطلب سياسي لا يغير في هوية المطالبين ولا يبدل، وبديهي أن الأمر هذا لا يخفى على مطلقي الاتهام، غير أن لهم منه غاية أخرى. فلهذا الاتهام وظيفة خارجية ترمي إلى إظهار الصراع الدائر بمظهر الصراع الديني الطائفي خدمة للغرض الصهيوني، وتدعيماً للنظرية الصهيونية باستحالة العيش المشترك، وضرورة تمييز الكيانات الدينية أو الطائفية. وهذه الوظيفة تظهر في الاستغلال الذي حرصت الدعاية الصهيونية على الإفادة منه واعتماده بون كلل، بدءاً بالإنلعة والتعليقات الإسرائيلية وصولاً إلى تعليقات الأغلبية من الصحفيين والمراسلين الغربيين المعتادين بالدعاية الصهيونية، والذين كانوا على متابعة لثمة للأحداث اللبنانية، وعلى داب في تزويرها أمام الرأي العام الغربي على أنها حرب طائفية.

اما اتهامها بالارتهاق لبعض الأنظمة العربية كالعراق وليبيا وسوريا، فمره إلى اسباب ثلاثة، وجود بعض الأحزاب في صفوف الحركة الوطنية تنتسب

بالعقيدة إلى الأنظمة أو الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان - كالعقبيين بالنسبة للعراق وسوريا والناصرين بالنسبة لليبيا -، تتنحل هذه الأنظمة والبلدان في الصراع الدائر في لبنان، والدعم الذي تلقاه بعض أحزاب الحركة الوطنية نتيجة هذا التخلل من سلاح أو مال. إن الدفاع المشروع عن النفس بالوسائل المتاحة كافة هو من قواعده للصراع التي يحق للحركة الوطنية التدرج بها لرد هذه التهمة. فعندما يبلغ الخصم حد التعامل مع العدو وحد تلقى الدعم سلاحاً ومالاً منه، تسقط تهمة التعامل مع الأشرار وتصبح موضع اعتزاز لا موضع انتقاد، أما الارتهاق لهذه الأنظمة فتهمة باطلة من أساسها، لأن الحركة الوطنية عرفت أن تفرض المساءلة على هذه الأنظمة من منطلق أنها ولجب قومي وتينة لزمة غير قابلة للتحوّل إلى طلب ارتهاق. وهذه الوسيلة استخدمتها الحركة الوطنية بذكاء، وهي من الحسنات التي أشهد بها لوليد جنبلاط، فهو يجيد، وما يزال، تلقي الدعم من منطلق أنه ولجب على الداعم، ولا يقتضي بالتالي أي مقابل من الممنوع، إلا المساءلة التي لا تتعدى على الاستقلالية في اتخاذ القرار، وهكذا كان شأن الحركة الوطنية في أيام رئاسته. أما في أيام رئاسة كمال جنبلاط فلم تنطق الحركة الوطنية أي دعم يُذكر ويستأهل التوقف عنده لرد الاتهام بالارتهاق، ثم مع مثل كمال جنبلاط يسقط الاتهام بمجرد وجوده.

الواقع هذا لا ينفي وجود ارتهاقات فنية لقلية لبعض الأطراف المشاركة في الحركة الوطنية، غير أن الارتهاق الفندي هذا لم يكن ليؤثر في القرار الفعلي، إذ بقي هذا الأخير بامان من الارتهاق، وفي يد الأكثرية التي لم يستطع لحد أن يرتهاقها ولو لمرة واحدة. فلطالما فضلت الهزيمة على الارتهاق والتعبية. وإن حصل أن بنا للناظر من بُعد أنها وقعت في تبعية، فلعمري في القرار المستقل ناتج عن عجز في تأمين الوسائل لاتخاذ وتنفيذه، وخاصة الوسائل العسكرية أيام الحرب الصعبة.

ولكن لا بد من الإقرار أن اللبنانيين الذين لم يتعاطوا للصراع من موقعه العسكرية، ولم تضطربهم ظروف القتال إلى أي استعانة أو استنصار، لهم

الحق بلوم الحركة الوطنية على مجرد تعاطيها مع انظمة وبول، ومجرد السماح لهذه الأنظمة والدول ان تتوسلها معياراً للتعاطي بالشان اللبناني. وللحركة الوطنية ان تجيب متذرة عن حق، ولو لم تُفَتَح لعذرهما للبراءة الخامة، انها لم ترتعن يوماً لأي نظام او دولة رغم الاضطراب إلى التعاطي من موقع الحاجة، وان الحاجة لم تكن نتيجة رغبة بل نتيجة للتورط الإلزامي في الصراع العسكري الذي لم تستطع تجنبه لانه فرض عليها فرضاً.

اما اتهام كمال جنبلاط بالرغبة في الحكم وفي تولي رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزارة فلا بد من الإجابة عليه إنصافاً له وتسقيهاً لمتهميه. انا، من موقع الصداقة والمحبة لكمال جنبلاط، اقبل التهمة. الرغبة في الحكم عند رجل الدولة رغبة مشروعة ومطلب الحكم من اشراف المطالب. الرغبة في الحكم تزج وإقتل على معالجة قضايا المجتمع العامة وتنظيمه وإدارة شؤونه. فمن حيث طلب الحكم، لست أرى في الأمر تهمة بل شرفاً واعتزازاً. اما رغبة تولي رئاسة الجمهورية او الحكومة فبولي فيه إنصاف كبير ضاقت بإمكاناته وإخلاصه ووطنيته أطر الهيمنة الطائفية، في حين اتسعت وافتسحت لمن هم اقل إمكانية في الخدمة العامة واقل إخلاصاً في الشأن العام. بلغ كمال جنبلاط في نظام الهيمنة ذروة المقام الشخصي المسموح، أي مقام الوزارة، وبقي بعيداً عن بلوغ ذروة إمكاناته في العطاء العام. فحق له، من موقع الوطنية، ان يطلب المقام الذي يتناسب مع ذروة إمكاناته في العطاء العام، وان يطلب إحدى الرئاسات. ومطلبه لإحدى الرئاسات كان مطروحاً في إطار الإصلاح الديمقراطي للنظام، لا في إطار استبدال الهيمنة بلخرى كما سعى البعض وما زال، وكما يمارس البعض اليوم بعد تزوير اتفاق الطائف والانقلاب عليه. إنه حق مشروع لكمال جنبلاط ان يطلب ويرغب في الحكم، فلبانيته ووطنيته وسعة ثقافته وعلمه وصدق طويته وإخلاصه للشأن العام تخوله ذلك بل وتفرضه عليه كواجب وطني.

اما الإغابة من حيث العلاقة بالمقاومة الفلسطينية فلا بد من إيضاحها لإعطائها حجمها الحقيقي بعيداً عن الاتهامات العشوائية والأحكام المسبقة. بدا

التعامل بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من فهمهما المشترك للشأن القومي، ومن اعتبارهما المشترك بأن وسيلة التحرير الأولى هي المقاومة للشعبية المسلحة. بعد فشل التجربة في الأردن، نتيجة العزلة السياسية، احتاطت المقاومة في لبنان للأمر فسعت منذ البداية إلى التحصن بعلاقات جيدة مع القوى السياسية اللبنانية، وتميزت علاقتها بالقوى الوطنية والتقدمية وعلى رأسها كمال جنبلاط والحزب الاشتراكي. فتولى كمال جنبلاط، من ضمن هذه العلاقة، رئاسة الجبهة العربية المشاركة في الدورة التي ضمت حزباً وقوى سياسية أساسية في العالم العربي. لم تكن للقوى الوطنية تتوقع صراعاً مسلحاً في لبنان، ولطالما دعت إلى تطوير النظام بالوسائل الديمقراطية، ولم يخطر ببالها أنها ستضطر يوماً إلى حمل السلاح من أجل الدفاع عن المقاومة الفلسطينية. اتت الحرب وليس في الحركة الوطنية سلاح واحد أو قطعة سلاح واحدة غير تلك للمتبقية من مخلفات أحداث ١٩٥٨. المقاومة كانت مسلحة وتمتلك عناصر مدربة على القتال وكان لها جيش نظامي ومقاومون منتظمون في فصائل تمتلك سلاحاً كثيراً، فطالما كان الصراع سياسياً كان القرار الوطني واضح الاستقلالية حتى اتهمت القوى الوطنية باستخدام المقاومة مطية لأغراضها السياسية للداخلية. ولما تحول الصراع إلى عسكري بدت الأولية والصدارة في القرار للمقاومة فأُتهمت للحركة الوطنية بالوقوع في هيمنة الدورة الفلسطينية. لم يستطع أحد أن يؤثر في استقلالية القرار الوطني طيلة حياة كمال جنبلاط، ولم تعان الحركة الوطنية من الهيمنة بالرغم من جميع التنظيمات التي فرضتها المقاومة للتأثير فيها وخلق انصار لبنانيين ياتمرون بها ويُستخدمون كوسائل للضغط عليها. لما بعد استشهاد كمال جنبلاط، وبالرغم من طبع الاستقلالية الذي يتميز به وليد جنبلاط، فقد ضاق هامش استقلالية للحركة الوطنية، وبدا وكأنها وقعت في هيمنة المقاومة الفلسطينية. علنت الحركة الوطنية كثيراً من هذه الهيمنة، وعليها حتماً هذا الضيق في هامش استقلالية القرار.

هذا ما على الحركة الوطنية، شفّته من موقع الناقد والواعظ لثانته، توفيراً

لوعظ قُرْآن التاريخ بعد حصول أحداثه، ولإرشاد أهل التبعية من موقع الاحتماء بسياسات السلطان وحصنه. نقدت نفسي وأهلي كي لا اسمع نقد المدّعين والتابعين.

أما ما للحركة الوطنية، فقيمها وحيثها، فكثير كثير، لكنني بالحدّث منه، تمييزاً لإعادة انتساب وتكرار تجربة، لو لمكن العمر مرّة ثانية.

بدأت الحركة الوطنية في السبعينات تحمل حلماً وطنياً كبيراً، حلم الإصلاح الديموقراطي للنظام السياسي الطائفي، الذي رأت فيه العائق الأساسي أمام التقدم والتطوّر. والإصلاح للديموقراطي الذي حلمت به يعني ما تعنيه الديموقراطية غايةً ووسيلة، فهو يستهدف المساواة، ويتوسل النضال الشعبي السلمي والحوار والانتخاب سبيلاً لتحقيقها، ويصرّ على التمسك والتقيّد بها وبالحكم وسلاسلها عند استلام الحكم. حلم وطني كبير زاد من قدره وجماله ما حمل من ديموقراطية وما نشر من إيمان بالحرية. حملته أحزاب وقوى وشخصيات يملأ الصدق إقناعاتها وتملأ الوطنية رغباتها. ووافق هذا الحلم بتطوير للنظام، حلم بإقامة حكم وطني يمارس المساواة ويحولها من شعار وهدف إلى حقيقة معاشة. اصطدم الحلم بتحجر النظم وقواه الحامية له التي كانت تعدّ لتطويره في اتجاه آخر، اتجاه إحكام السيطرة والهيمنة الطائفية، متوسلةً الإعتاد العسكري وسبيل العنف، أخذت بدورها حلماً قومياً موازياً، حلم التحرير بالمقاومة. فإلى همّ الدفاع عن حلمها، ضمت الحركة الوطنية همّ النضال عن المقاومة الفلسطينية، فتصدت بصدور وطينتها لحماية ما اعتقدت في حينه، عن إيمان راسخ، أنه شرف الأمة، أي لحماية المقاومة والمقاومين، وللنضال عن حاملي لواء القضية القومية الأولى، القضية الفلسطينية. تحول السعي إلى تحقيق الحلم بالوسائل الديموقراطية إلى القتال الدفاعي عن حماية ما هو قديم من وجود وطني وقومي، أي القتال لمنع تصفية المقومة، ولمنع انتصار وتحقق مشروع الهيمنة أو مشروع التقسيم الرديف. هذه الهموم الوطنية والقومية حملتها وبافعت عنها الحركة الوطنية متمسكة بما شكل جوهر اعتزلاها، أي استقلالية قرارها الوطني، بالرغم من جميع العوائق والعقبات

والتعديت من قبل الأصدقاء والحلفاء، غير تلك المستمرة والمتوقعة من قبل الأعداء. ومبعث الاعتزاز بالتمسك باستقلالية القرار مرده إلى المعاني الوطنية الكبيرة التي يحملها. فهو تعبير عن التمسك بالكلمة ومن خلالها التمسك بالسيادة الوطنية وبلاستقلال الوطني. وهو يحمل فهماً عميقاً للعلاقة بين القومي والوطني بما تعنيه من أن الوطنية الصائقة هي الطريق إلى ما عليها من تطلع قومي أو ديني أو أممي. فمن ليس وطنياً حريضاً على استقلال وطنه وسياسته وقراره المستقل، لا يمكنه أن يكون قومياً صانقاً. ومن تجاوزَ وطنيته للسعي إلى ما عليها قبل السعي إليها مخطيء وقصير النظر.

حلم وطني بإصلاح ديموقراطي، وحلم قومي بالتحريض بالمقاومة، ونهج قوامه الحرص على استقلالية القرار وعلى التمسك بالسيادة والاستقلال الوطنيين، جسدها كلها التصدي الواعي لمشاريع الهمينة والتقسيم وتصفية المقاومة، هذه هي الحركة الوطنية في السبعينات من حيث ما حملت. أما الذين حملوا هذا الحلم وذلك التصدي فنكرهم وفاء لستويات رفقة ونضال، اسميهم معتدراً عن أي قصور في النكرة مرده إلى ضعف فيها لا إلى تقصير فيهم.

الاشتراكيون، وهم جمع من الوطنيين اللثف حول كمال جنبلاط من لبنان كله ومن مختلف طوائفه، معززين بالحزبية الجنبلاطية في الجبل وبيروت. جمعٌ قاسمه المشترك، إضافة إلى الوعي الوطني العلم، الإيمان بقيادة كمال جنبلاط وبصنق وطنيته. فيهم المثالي والانتهازي، وفيهم المستغني وصلحب المصلحة، صورة عن أبناء الوطن بواقهم، ترافقهم فتحبهم وتعرف فيهم اهل وفاء وصداقة. من محسن لدول إلى عيلس خلف وتوفيق سلطان وانور الفطاييري وغسان العيلاش وشريف فياض وزيد البيطار وناوود حامد وفريد جبران، إلى آخرين غابت اسمائهم عن الذاكرة ولم تغب صورهم، أحمل لهم جميعهم أطيب ذكرى في نفسي ومودة رفاقية لا تموت. أما وليد جنبلاط فقد اخطأنا ولم يخطئ. اخطأنا إذ تعاملنا معه على أنه كمال جنبلاط، أما هو فكان في مكان آخر يحمل هموماً أخرى وطبعاً آخر، ويحتكم إلى سلّم قيم لا

علاقة له بما عرفنا عن كمال جنبلاط ومناقبيته ونهجه وممارسته وتعامله. اخطائنا وقد جمحت بنا العاطفة بعد استشهد كمال جنبلاط، فنقلنا ما كنا نكنّ له في نفوسنا ويقلبنا بمثله، إلى وليد جنبلاط الذي لم يقابل إلا بمزاجه وإطباعه ورغبته. اخطأ ولم يخطئ، جتحت بي عاطفة صائقة نحوه امتداداً لما حملت لأبيه، فلم يقابل بمثلها.

الشيوعيون، وميزتهم أنهم من بين قلة في العالم العربي تُصدر البيانات وتُصنّف مضمونها وتُكتب وتُحترق ما كُتبت، عرفتهم على اخلاق وعقلانية تتيران الإعجاب والاحترام وتبعثان على الصلابة والوفاء. فقد صادقت العديد من بينهم وما أزال، وهم وأنا على وفاء وصلابة ثابتين. جورج حاوي وخليل النيس، رحمه الله، وقد ربطتني بهما أيضاً زمالة جامعية، وتديم عبد الصمد وكريم مروة وجورج البطل وحسين حملان وحسن حملان (مهدي عامل) وجوزيف ابي عقل وفاروق نحروج وسعد الله مزرعاني والبير فرحات ويوسف مرتضى وطانيوس نعييس وحنا صالح وكمال حملان وملحم صليبا وياسين شمعن ولحمد محفوظ، وتوفيق رزق وبيطرس رزق ومطالع مراد وتريبطني بهؤلاء الثلاثة، إضافة إلى الصلابة، قرابة القرية وعصبيتها، ومن الشيوعيين في منظمة العمل محسن إبراهيم وفواز طرابلسي وسليد فرنجية ونصير الأسعد وحكمت العيد وعلي الأبر وحسين صالح. جميعهم احفظ صداقتهم وكثيرون غيرهم ممن رافقت في مناسبات سياسية عدة واكثرت فيهم الوطنية وصنق للتعامل وصوبية للتحليل والبعد عن الانتهازية.

للقوميون السوريون الاجتماعيون حزب فيه من النقص والأضداد ما ينير النمشة والاستغراب. فإلى كثرة من عقلانيين راسخي الإيمان يفرضون الاحترام والتقدير، قلة من الانتهازيين بلا حدود. عرفت من النوع الأول أبطالاً استشهدوا على عقيدتهم وإيمانهم وأحياءً لحرث وأقندر، وعرفت من النوع الثاني زُحلاً متنقلين في أرض الانتهازية. من المعين الأول عرفت واحترمت عبد الله سعاده وعبد الله قيصي واسد الأشقر وإنعام رعد ومحمود عبد الخالق وتوفيق الصفدي وحسن نندش ومفضل علو وكثيرين ممن لم أعرف عن قرب وإنما

صاغت في سلمات العمل السيلسي وشهنت لهم بالوطنية والصدق والإخلاص.

البعثيون، وفي الحزبين، كثرة من مؤمنين عن طيب طوية يحملهم اندفاع قومي صادق وتحنومهم أمال صانقة مخلصه وحلم كبير بوحدة الأمة، وقلة انتهازية تعمل ككولات لأجهزة المخابرات في كل من سوريا والعراق تبعاً للتبعية والمرجعية، لا قضية لها ولا رجاء سوى انتهاز المنافع والاحتماء بحمي السلطان. عرفت العديدين من بينهم وأغلبهم سابقون أي بعثيون سابقون مثلي، (انتسبت إلى حزب البعث في سنة ١٩٥٩ وتركته على نزاع سيلسي في سنة ١٩٦٢)، وبعضهم تربطني به صلاقة متينة مستمرة، وعرفت المحدثين من بينهم من خلال العمل في الحركة الوطنية احمل لهم احتراماً ووداً. لن اسمي منهم أحداً، فالسابقون كثر والمحدثون لست على معرفة جيدة بهم. غير أني لخص عيد المجيد الرافعي وعاصم قانصوه وعبدالله الشهل بذكر تقدير لاستمراريتهم العديدة للصانقة في صفوف الحزب.

اما الناصريون ففُرّق متعده لم استطع يوماً أن احُد ما يميّزها بعضها عن بعض سوى أسماء المنتسبين إليها، فعرفتهم باسمائهم أكثر مما عرفتهم بتنظيماتهم واحترمت من عرفت وصانقت البعض. فهم في أغلبيتهم على صدق طوية قومية. عرفت بينهم عبد الرحيم مراك ومصطفى سعد وسمير صباغ وسنان براج وسمير صبح ومنير الصياد وكمال يونس وعمر حرب وآخرين كثر، جميعهم عملوا بصدق واندفاع وحملوا للقضيتين الوطنية والقومية بتضحية وإتقان.

ومن الآخرين، كثرة من الشخصيات التي حَمَلَت الهم الوطني بصدق وبثقت في سبيله تضحية وعمرأ. صانقت لبعض ورافقت الآخرين، فؤاد شبقلو وعصام نعمان ومحمد قباني واسامة فاخوري وعزت حرب وسليم شاتيل ورفيق البلعة وهاني فاخوري وغيرهم.

بقات من الأسماء لذكرها وفاء وتقديراً وصدقاً، واعتزازاً برفقة درب ومشاركة هدف ونضال وسعي.

هذه هي الحركة الوطنية برموزها ويمن حمل أمانتها وبما حملت من مشروع وبرنامج، وبما عليها ولها، انتسبت إليها، درب نضال وتاريخ وطنية، ولو تكرر العمر لأعدت الانتساب عيه.

د. النضال الوطني بعد الحركة الوطنية

بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢ أعلن وليد جنبلاط حل للحركة الوطنية. فتهدم الموقع وهام للنور الوطني، فحملته الأحزاب منفردة، كل بقدر ما يستطيع. في السلس عشر من ايلول ١٩٨٢ وفي عز الاحتلال الإسرائيلي للعاصمة بيروت، أعلن للشيوخ الموقومة الوطنية المسلحة للاحتلال ودعوا إليها. وكان سبق لهم وللقوميين السوريين ان نظموا عمليات ضد المحتل شكلت بالكرة اعمال المقاومة. وبعد الانسحاب الإسرائيلي من العاصمة انتقلت اعمال المقاومة إلى الجبل والجنوب. في الجبل قام الشيوعيون بعملية كبيرة ضد العدو في عاليه، ثم اوقفوا عملياتهم في الجبل وانتقلوا مع الأحزاب الوطنية الأخرى إلى الجنوب. وفي الجنوب قامت مقاومة أخرى رقيقة واعلنت مقاومة إسلامية.

بعد حرب الجبل وانتفاضة السلس من شباط ٨٤ وحرب السيطرة المذهبية على العاصمة ولحياتها، تبدد للعمل الوطني وتحول إلى صراع طائفي مذهبي مسلح على امتداد ساحة الصراع. فاقترسام السيطرة المذهبية على العاصمة قلص دور الأحزاب الوطنية وبرز اطراف الصراع المذهبيين، فتلاشى العمل الوطني وحل محله للعمل الطائفي المذهبي، وتفتتت الساحة الوطنية. ثم، ومع ظهور اطراف الصراع المذهبي على حقيقتهم ككواكب في يد الأنظمة الإقليمية، تحولت ساحة الصراع إلى ساحة تابعة. عندما تقلص العمل الوطني إلى حده الأدنى، واصبح شائعاً شبه فردي تقوم به بعض الأحزاب الوطنية التي ضائق نطاق حركتها حتى اصبح اقرب إلى العمل التنظيمي الداخلي منه إلى العمل العام.

ساحة صراع بطبيعة طائفية ومذهبية. ساحة صراع محكومة بالتبعية (أي ان قوى الصراع العاملة فيها هي قوى فلتنة لاستقلاليتها) وبعض جزر وطنية

منعزلة. هكذا بدت سلطة العمل الوطني بعد حرب الجبل وانتفاضة الساناس من شباط.

جرت محاولات عدة للملمة للقوى الوطنية، غير ان التبعية المضطربة او شبه المعلنه، وغلبة الصفة الطائفية على طبيعة هذه القوى، كلتا تفقدانها للمصلقية. فلم تقم بعد الحركة الوطنية جبهة، ولن تقوم برأيي إلا على قاعدة من القوى الوطنية غير الطائفية وغير التابعة، وبهدف استعادة السيادة والاستقلال الوطنيين، وبدهج سنه ولحمته استقلالية القرار والمحافظة على الشخصية الوطنية. إنها عملية مصالحة عقلانية وسياسية (أي فكرية وعملية)، صعبة وإنما غير مستحيلة، بين العلاقات المميزة والسيادة، وبين الهوية العربية والكيان اللبناني المستقل.

الفصل الثالث

انهيار الدولة

١ - مميزات الحرب: المميزات المجتمعية

أ - مسألة الهوية

ب - مسألة الهوية

ج - مسألة المشاركة الديمقراطية في الحكم

د - مسألة الاجتماعية

٢ - أسباب الحرب: الأسباب السياسية للحرب اللبنانية

أ - الوجود الفلسطيني المقاوم على أرض لبنان وحده. قرار المقاومة بالدخول عن نفسها وعن مكتسباتها. تعديت الثورة على حدود الدولة وحقوقها

ب - القرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة وعلى صيغة العيش المشترك في لبنان والتورط اليليشوي بتنفيذ هذا القرار عبر محاولة القضاء على المقاومة عسكرياً

ج - القرار السوري بتولي القضية الفلسطينية في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي

د - القرار السوري بمواجهة الاسرائيليين في لبنان وبالسيطرة على الوضع فيه لاجابة المواجهة

هـ - قرار الجبهة اللبنانية بتكريس الهيمنة والأهالتقسيم والقرار الوطني بإلغاء الهيمنة ومواجهة التقسيم

و - تفاعل المهنات والأسباب والسماح الدولي

٢ - مراحل الحرب والانهيار

أ - مرحلة السيطرة الفلسطينية، نيسان ١٩٧٥ - نهاية ١٩٧٦

ب - مرحلة السيطرة السورية، كانون الثاني ١٩٧٧ - آذار ١٩٧٨

ج - مرحلة لقتسام السيطرة بين سوريا واسرائيل والفلسطينيين، نيسان ١٩٧٨ - حزيران ١٩٨٢

د - مرحلة السيطرة الاسرائيلية، حزيران ١٩٨٢ - نهاية ١٩٨٣

هـ - مرحلة القوات اطلنسية والانسحاب الاسرائيلي

و - مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات، شباط ١٩٨٤ - ايلول ١٩٨٨

١ - مهنات الحرب: المهنات المجتمعية

التمييز بين مهنات الحرب واسبابها، تمييز واجب الإيضاح منعا لسوء الفهم والخلط في مستويات البحث والتحليل. تشكل المهنات وضعية النسيج المجتمعي ساعة اتخاذ القرارات السياسية، إنها الأطر المجتمعية للقرارات السياسية وللعمل السياسي. إنها، في لغة علم الاجتماع السياسي، المعطيات (والبعض يقول الأسباب) للسوسيولوجية التي يحصل للفعل في إطارها وضمن معطياتها، إنها الدروب التي يحيكها النسيج المجتمعي في تركيبته والتي يسلكها عادة الفعل السياسي في منحى السهولة والانسحاق، الدروب والمسالك التي تتخذها الأعمال السياسية بصورة طبيعية إذا تركت إلى الأهواء والصدف. فقد يعتبرها البعض حتميات لا مهرب للفعل السياسي من اتباعها وسلوكها، كما يعتبر البعض الآخر اعتمادها نكاءً وواقعية، ويسمى السياسة التي تسلكها السياسة الواقعية. إنها معطيات الواقع التي لا يستطيع القرار السياسي تجاهلها، إلا أنها ليست حتميات، وقد يمكن تحويلها إلى إمكانات لشق دروب، وحياسة مسالك غير تلك التي رسمتها وحاکتها قوى الواقع وثقلها السوسيولوجية، بصورة عقوية عشوائية، في النسيج المجتمعي.

إما الأسباب السياسية فهي نتيجة القرارات المعنية لهادفة، والمشاريع السياسية التي يُعمل على تنفيذها بوعي وتخطيط. وقلع النسيج المجتمعي تُسقيها «مهنات» للفعل، والقرارات والمشاريع والخطط السياسية تُسقيها «اسباب» للفعل، المهنات المجتمعية (السوسيولوجية) والاسباب السياسية.

تميّز بين المهنات والأسباب للتأكيد على خصوصية العامل السيلسي بالنسبة للعوامل المجتمعية، وعلى أن المجتمعي (السوسيولوجي) لا يستند السيلسي، للسياسة مستوى أسلبي وهام من مستويات المجتمع لا تُستند فيه، ولا هو قادر على استيعابها بأكملها ولا على تفسيرها بجوهرها. السيلسي قيمة مُضافة إلى المجتمعي تُبذل في طبيعته وتكوينه وتنظيمه ومساره العام، وقد تُفسره أكثر مما هي تُفسّر به.

مهنات لبنانية محلية أربعة وممهد إقليمي، شكّل تقاطعها وتفاقم نتاجها التمهيد الأساسي للحرب اللبنانية، مسألة الهوية، ومسألة الهيمنة الطائفية، ومسألة الديمقراطية والمشاركة في الحكم، والمسألة الاجتماعية، ومسألة الوجود الفلسطيني المقاوم وانحصاره في لبنان وحده.

١ - مسألة الهوية

لبنان عربي، لبنان سوري، لبنان لبناني. اتجاهات ثلاثة تنازعت سياسة الوطن الصغير منذ بدايات النضال التحرري من الحكم العثماني وحتى اتفاق الطائف، وما تزال رواسيها حتى اليوم تتفاعل في بعض الأوساط الشعبية المعاندة التي تشكل في استمرارية عنائها ترجيحاً لعصبيات ومكابرات وافدة من بنية أخرى وزمن آخر، بنية الهيمنة الطائفية وزمن حكم التفرد والثنائية. تقوّضت مؤسسة الهيمنة وقضت، وبقيت العصبيات حية، كترجيح ذكرى أو استعارة حلم ضائع. فبالرغم من انهيار مؤسسة الهيمنة الطائفية نتيجة اتفاق الطائف، ما تزال بعض القوى الراضة له وبعض القوى القليلة به تعملان، في استمرار هوس وقلة فهم، على محاولة ترجيع الماضي وإحياء مولده من خلال عمل سيلسي لا يعي ما يفعل ولا يدرك إلى أين يسير.

قد يكون لصراع الهوية التاريخي هذا ركائزه للبنانية في نسيج المجتمع وتركيبه. اللبنانية جذورها في تاريخ الملجأ والإمارة وفي جغرافيا الجبل. والسورية جذورها في جغرافيا المدن والسهل وفي تاريخ الأمويين (مرحلة التوحيد السيلسي الشاملة الوحيدة) وفي تعدد صراعات الدول على مر العصور. أما العربية فجذورها في اللغة الواحدة والتاريخ الممتلخل والتركيب الحضاري

المشترك وفي الالتباس الناجم عن عدم تمييزها عن الإسلام كمين.

حملت هذه الهويات قوى اجتماعية وسياسية مختلطة واستعملتها كاسلحة في صراع إيديولوجي داعم. حملت للهويات كاقنلر واقعة، أو استخدمت كاسلحة في صراع سياسي من حيث هي عصبية وسلبية وانتماطت تمييزية تمييزية، لا من حيث هي خيارات سياسية هادفة إلى بناء وتوحيد. والهوية قليل من قَدَرٍ وكثير من اختيار. فمن يتعامل معها على أنها قدر محض (أي درب رسمته في النسيج المجتمعي للتنتاج العفوية التركمية لفعل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة) يغرق في عصبية التمايز عن الآخر والكراهية له، ومن يتعامل معها على أنها اختيار محض (أي قرار سياسي إرادي محض) يغرق في سطحية الانتساب، وهشاشة العلاقة، وفي مخاطر التبدلات السياسية السريعة الناجمة عن انعدام العصبية التي يحتاجها الاختيار الإرادي لتمامه وتأمين استمراريته.

فمن حيث الرسوخ في النسيج المجتمعي، للهويات الثلاث لها فيه مرتكزات لكيدة ثابتة، والسبب الحقيقي لرسوخ الهويات الثلاث في النسيج المجتمعي وتجذرها فيه، طبيعتها المكونة للوحدة. فاللثلاث، إن أحسن وصفها بالعقل والعلم والسياسة على ما هي عليه بحكم طبيعتها، تتكامل في ما بينها قاعدةً وأساساً، ويضحي التصارعُ بها شذوذاً عصبيةً وانسياقاً هوساً. اللبنانية هوية وطن، والعربية هوية لغة وحضارة، والسورية هوية مدي، والوطن والحضارة والمدي يكمل بعضها البعض. غير أن ما بُني عليها من إيديولوجيات شوه طبيعتها وألحق بها مترتبات راكمت حولها الهولجس وأثارت العصبية. فالسورية ألحق بها مترتب الانضمام والانتماء وإلغاء الوطن، والعربية ألحقت بها مترتبات التماثل الديني وحلم الوحدة وهولجس السيطرة الدينية وانتفاء الحرية، واللبنانية تحولت إلى فينقة وألحق بها مترتب الانعزال عن المدي ومعاناة العروبة وسوريا والعرب. فلو جُرِئت هذه الهويات من مترتباتها الوهمية الناجمة عن سوء فهم طبيعتها والملحقة بها ككلمات صراع إيديولوجية، تصبح مع مترتباتها الواقعية هويات متكاملة متجانسة على الصعيد كافة من فكرية

وعملية. فإن جُرئت العروبة من وهم المعاملة بالدين وحلم الوحدة، واعتمدت على حقيقتها حضارةً ولغةً وتواصلًا، أصبحت إطاراً واقعياً مكملًا ومغنياً للوطن وموحيته. فإن لا يكون لبنان العربي لبنانً مسلماً (وغير معالج طبعاً لا للإسلام ولا لأي دين آخر) أو غارقاً في وهم دولة واحدة من المحيط إلى الخليج، تتحول العروبة من عامل تفرقة وشقاق إلى عامل توحد ووفاق. وإن لا يكون لبنان السوري لبنان الضياع في وحدة انتمائية، تتحول السورية من عامل إنكار وإلغاء إلى مدى حياة وانتعاش. وإن لا يكون لبنان اللبناني معاداةً وانعزلاً، تتحول للبنانية إلى غنى للعروبة وللسورية معاً، غنى بالعيش السيلسي المشترك وتجربة الديمقراطية المانصافية المركبة (Démocratie paritaire complexe)، وغنى للسورية في تجربة الحريات العامة ومناهل العلم والخبرات الفنية.

فلبنان الدولة والوطن الدهانين، السوري المدى والعربي الهوية، هو لبنان التاريخ المعادل والجغرافيا الواقعية والانتماء الصحيح والمصالح الحقيقية. ولكل من هذه الأوصاف مترتبات واقعية بعيدة عن المترتبات الوهمية ومتناقضة معها. وهي مترتبات تجني أكثر مما تنفق، وتحمي أكثر مما تؤذي، وتصور أكثر مما تُعرض. فمعد نهاية الانتداب الفرنسي إلى اليوم حمت العروبة سورياً أكثر مما أضرتها، وصلات وحياتها وكيانها ونظامها وأعطتها أكثر مما تكبدت في حروبها مع إسرائيل. أما الفينقة فمزقت لبنان وبعثته شرانم وطوائف ومذاهب، ونفّخته ممناً للابتعاد عن العروبة والتذكر لها لم تدفعه الأنظمة العربية في مجموع حروبها مع إسرائيل.

لم يبع أهل النظام إبعاد الانتماءات ولا أهميتها، ولا أرادوا أن يفسحوا للعقل كي يتغلب على العاطفة والعصبية العمياء. جرفهم تيه السيطرة والهيمنة، فوقعوا لسرى تمييز واقع للهيمنة الزلهم، وغفلوا عن التحوّل لمستلزمات المستقبل ومقتضياته. غرقوا في الفينقة خوفاً من العروبة، وفي الانعزال خوفاً من السورية، وتسّيجوا بهما في وجه للمتغبرات والتحديثات المستجدة، وحادروا بهما الصراع العربي الإسرائيلي، فإذا بهم يدفعون ثمن الصراع لوحدهم، وإذا

بالوطن الذي ارادوا حياله يغرق في الصراع سلاحاً له وورقة في مهب تسوياته. العربوية وحدها، بمستلزماتها الواقعية، كانت قلادة على حملة لبنان الوطن والدولة وصيانتها. فلو دفع لبنان، بمقتضيات العربوية، جزءاً من ارضه كسافر الأنظمة العربية لمواجهة لإسرائيل، لاستطاع ان يمنع عن نفسه، كغيره من الأنظمة، أيّ اعتلاء على دولته باسم الثورة والمقاومة، (اعتداءات «المقاومة» المتعددة والمتعقبة)، وأيّ اعتلاء على جيشه باسم التبرع لحملة الدولة والقيام مقامها، (اعتداءات الميليشيات)، وأيّ اعتلاء على شعبه باسم ردع المقاومة وضربها، (الاعتداءات الإسرائيلية).

اضاع اهل النظام لبنان فيما غفلوا عن تأمين نيمومة استقلاله بقواه الذاتية. لم يسعوا لتحصيله، بما يقتضي التحصين من مقومات وجود ذاتية حضارية وسياسية ونظامية وعسكرية، كما لم يسعوا لإيجاد العلاج المُطْلَ لرفضه، ولا سعوا لتحويله إلى ضرورة وحاجة. لم يُحصّن لبنان بنظرية وجود تحمي وحدته وانصهاره وتماسكه، وتجعله مقبولاً في محيطه، نظرية تحمي استمراره وتصونه. لقد ابتدعوا نظرية انفصالية عن المحيط، (الفينقة)، كان مؤنباها النزاع والتفكيك للداخلين، والصراع مع المحيط والانعزال عنه. ان النظرية التي وضعوها لتأمين استمرار الهيمنة، هي تماماً عكس ما يقتضيه الوعي والمصلحة. لم يعرف اهل النظم ان الحملة الاساسية هي، قبل كل شيء، حملة ذاتية، وان الحملة الذاتية للفاعلة هي، أولاً وقبل أي شيء آخر، الحماية السياسية التي تجد ركائزها في الوعي السيلسي الوطني للداخل وفي الوجلان.

شكل الصراع على الهوية، وما خلفه من انقسامات، التصدّع الأول والأهم في البنين المجتمعي اللبناني، وانعكس ضعفاً وانتهياراً في بنين الدولة والجيش. لم يكن من الأفضل للوطن ومستقبله ان يهزم جيشه في مواجهة العدو الإسرائيلي على ان يهزم على يد «جيش لبنان العربي»، (أي للمسلم)، في انقسام طائفي؟ وان يخسر جيشه في حرب مع إسرائيل قسماً من الجنوب على ان يخسر عين للرمانة في وجه ميليشيا «القوات» او يخسر الضاحية للجنوبية

وبعوت الغربية في وجه ميليشيا امل والاشتركي؟ لو عرف اهل الحكم ان يعوا مستقبلهم فيحسموا لنتماء لبنان العربي ويشاركوا بتحمل مستلزماته، ان في حرب ١٩٦٧ او في حرب ١٩٧٢، لما تحوّل لبنان إلى سلحة صراع، ولما تجرّأ عليه طامع ولا فتّته طغفي، ولا اعتدى على دولته مقاوم او ثائر. العروبة وحدها كانت قادرة على حماية لبنان وصونه، والعروبة وحدها ما تزال قادرة على إنقاذه وإنقاذ وحدته الوطنية وعيشه المشترك وعلى استعادة استقلاله وسيادته وقراره المستقل، وكل شطط آخر في أي منحى من مناحي الانحلال او للفتنة او ما شابههما مؤذنه، برلي، إلى المصير المُقَتَّت المُتَمَرّ نفسه.

كان الصراع على الهوية في لبنان احد اهم الممّهّنات للحرب، واحد اهم المذللقات التي سلكتها انهيار الدولة، ان عدم الحسم في مسألة الهوية، وبقاء الصراع حولها مفتوحاً منذ مطلع الاستقلال، وإقبال ملفها على زغل الحلول الكلامية (عروبة الوجه)، جعلت عوامل الانهيار تتسرب إلى البنانيان المجتمعي، ولفسحت لمشاريع الفتنة والسيطرة بأن تنجح وتبلغ اهدافها، فبين لبنانيين عربيين يريدون لبنان منخرطاً في الصراع العربي الإسرائيلي يقوم بواجبه ودوره، وبين لبنانيين يرون «قوّته في ضعفه» ويبتنعون الحيل العقلانية والعملية للتخلص من موجبات الصراع ومستلزماته، تصنّع البنانيان وتسرّبت من التصدع عوامل للفتنة.

ب- مسألة الهيمنة

الهيمنة سيطرةً على مؤسسات الحكم وتحكّم بإدارات الدولة. هيمن المسيحيون المواردة على الحكم ومؤسساته منذ مطلع عهد الانتخاب الفرنسي على لبنان. بذات هيمنتهم باستلام رئاسة الجمهورية وبتعزيز صلاحياتها، ثم انتقلت إلى السيطرة على مؤسسة المجلس النيابي باعتماد توزيع للمقاعد النيابية لهم فيه اغلبية وللمسيحيين فيه لكثيرة مطلقة نائمة تبعاً لقاعدة التوزيع المعروفة بستة نواب مسيحيين مقابل خمسة نواب مسلمين. ثم انتقلت للهيمنة إلى الجيش والإدارة، فاحتل المواردة فيها المراكز الرئيسية وخاصة تلك التي تمزّ فيها قرارات الحكم الأساسية إما تنفيذاً وإما تحضيراً،

الموقع العسكري في قيادة الجيش والأغلبية المطلقة من ضباطه، الموقع الأمني في الأمن العام ومخابرات الجيش، الموقع المالي في المديرية العامة للمالية وبعدها في حاكمية مصرف لبنان، الموقع القضائي في الرئاسة الأولى ورئاسة الشورى والدبلة العامة التمييزية والعسكرية، الموقع الإعلامي في المديرية العامة للإعلام وإدارة التلفزيون، الموقع التربوي والتوجيهي في رئاسة الجامعة اللبنانية والمديرية العامة للتربية، أما مواقع الخدمات فارتضوا فيها بعض المشاركة. توسعت الهيمنة مع انكماش المسلمين عن المشاركة في بناء الدولة، وتركزت في إطار من التحجر الطائفي يوم بدأ ضغط للمطالبة بإلغائها. فالمناصفة في المقاعد الإدارية واعتماد طائفية الوظيفة جُمد الهيمنة في وضعها وحملها. فاضحى ثقلها علقاً كبيراً أمام كل تقدم وطموح، وشعر اللبنانيون بوطاة ظلمها يوم ضاقت حتى عن استيعاب المتطوعين في الجيش والدرك بسبب وهم التوازن، ويوم اُضحت مهازل الامتحانات والمباريات الإدارية تحجب الوظيفة العلية عن لولل الناجحين لتمنحها، بحكم التوزيع الطائفي، إلى راسبين أو إلى الآخرين في لوائح النجاح.

الهيمنة هذه، بمظاهرها كافة، شكلت التصنع الثاني الكبير الذي تسربت منه الفتنة إلى البنيان المجتمعي. فالهيمنة قلصت المواطنة إلى مرتبة الطائفية، واصابت الانتماء الوطني بشلها، فاضحى الكثيرون من اللبنانيين مواطنين من درجة ثانية، إن لم يكن بالفعل الحام، فبالشعور بالظلم وبالإحساس بقلة العدالة. شابت الهيمنة المساواة وعطلتها وخلقت عنصرية في المجتمع اللبناني حيال النظام وإهله قاربت في بعض جوانبها ومظاهرها العنصرية العنصرية. ولم تقتصر العنصرية نحو النظام وإهله على المسلمين وحدهم، فالكثيرون من أبناء الطوائف المسيحية غير المارونية وبعض موارنة الأطراف ولنت فيهم المشاعر نفسها التي تملكها المسلمين، من الإحساس بالظلم وعدم للمساواة إلى الشعور بتقلص حدود الوطن إلى حدود الطائفة والمذهب.

ج. مسألة المشاركة الديموقراطية في الحكم

العهد الأول الذي حاول تجاوز احتكار الحكم من قبل ما كان يسمى

بـ «الإقطاع السيلسي» هو عهد كميل شمعون. قبله كانت الطبقة السياسية التي تكونت في عهد الانتداب، متمثلة بتحالف اللبوريوزاوية للمسيحية المتحيرة من نظام المتصرفية، (وجهاء المال والعلم)، مع زعماء المناطق من أبناء المقاطعات السليسيين. خليط لبوريوزاوي إقطاعي يمثل حقيقة ما كان عليه المجتمع اللبناني في تلك الحقبة. القيادة للبورجوازية المسيحية وحصة المشاركة للإقطاع السيلسي الإسلامي. حاول كميل شمعون استبدال فئة الإقطاع السيلسي بالبورجوازية الإسلامية للمتمثلة بتجار المدن، وإشراكها في الحكم كبديل عنها، سبب الرغبة بالاستبدال يعود أولاً إلى واقع صعود هذه الفئة الاجتماعية الجديدة وإقبالها على طلب المشاركة بالحكم بعد فترة انكماش دامت طيلة عهد الانتداب (تقريباً)، والسبب الثاني المباشر هو أن كميل شمعون حاول أن يجد فيها حليفاً في وجه فئة الإقطاع السيلسي التي كانت على تحالف مع لخصامه، بشاره الخوري وإميل إيه، متوزعة بينهما. حاول كميل شمعون إجراء التبديل غير قانون الانتخاب الذي فضله على قاعدة التمثيل الكثرتي بدورة واحدة وفي لفرة فريدة. اللخرة الغربية تحدت من نفوذ الإقطاع السيلسي وتجزئته قواه الانتخابية وتساعد في المقابل سلطة المال والمرشحين الميسوريين على التحكم بالناخبين. فصفر الدلالة وقلة عند الناخبين يسهل عمل الإمكانيات المالية ويجعلها أكثر فعالية. نجحت المحاولة نجاحاً مؤقتاً لأن القوى السياسية التي هُزمت في الانتخابات، اعانت تجميع صفوفها وتحالفت مع للتيار الحري الجديد للساعد في المنطقة، (التيار النصري)، وعالوت انتصارها من جديد من خلال ما أُسمي بثورة ١٩٥٨.

مع العهد الشهابي أعيد للتحالف بين اللبوريوزاوية للمسيحية المتمثلة بحزبي الكتلة الوطنية وحزب الكتلة، وفئة «الإقطاع السيلسي» التي اعانت لحكم سيطرتها على المناطق في البقاع والجنوب والشمال وبعض الجبل.

كانت المشاركة في الحكم تقتصر على أبناء هذه للفئات، وللتجدد لا يحصل فعلياً إلا في صفوف اللبوريوزاوية المسيحية، وعن طريق الأحزاب السياسية التي كانت تجند محازبيها من خلال لفتحاتها على فئات بورجوازية صغيرة قريبة

من الفئات الشعبية. أما في صفوف المسلمين فالإطباق كان شبه تام في عملية توالد للفئة للمشاركة في الحكم دون تجديدها أو انفتاحها.

فإلى جانب الشقاق في امر الهوية وانسلاخ لبنان بنتيجته عن الصراع العربي الإسرائيلي، وإلى جانب الهيمنة الطائفية وما رافقها من انغلاق وظلم، تسلط سيسي من فئة محتكرة مقفلة، بعث شعوراً بالغرابة عن الحكم ولابعد عن امله. ولعبت ممارسات الحكم دوراً هاماً في تصعيد للشعور المعادي له ولأمله. فسياسة التسلط الفردي والمغلي التي رافقت اغلب لليهود، وما رافقها من محاولات استغلال السلطة بقصد الإثراء، ساهمت مساهمة كبرى في تصنيح اللبناني للمجتمعي.

وزاد في وهن الدولة والحظام ان اهل النظام انفسهم تخلوا عن الثقة به وتحولوا إلى بناء مؤسسات رديفة. فبناء الميليشيات كبريف للجيش وعلى حسابه اضعف النظام وفشخ بنيانه وشجع على تهديمه. فإن كان امله هكذا فاعلى، فما حال المنبذين منه، المبعدين عن اية مشاركة في حكمه، والمحرومين من منفعه وخيراته.

إن انعدام المشاركة الديمقراطية في الحكم، وانغلاق الفئة السياسية الحاكمة، وخاصة في الجنوب والشمال والبقاع وبعض الجبل، وإقفال ابواب التغيير السيسي والإصلاح، خلقت كلها تصنعاً بديوياً أساسياً في هيكل النظام اللبناني تسببت منه عناصر الفتنة إلى الدخل، مضيفة إلى عوامل للتفشخ وللتصنع الأخرى عاملاً حاسماً في تقبل للتغيير الوافد، ولو من باب التعامل مع قوى خارجية.

د. المسألة الاجتماعية

عرف لبنان، خلال الحرب العالمية الثانية، نشوء صناعات حديثة حوّلت من بلد تجاري محض إلى بلد تجاري صناعي. ومع نشوء الصناعات تكوّنت طبقة عمال ومستخدمين لم يعرفها لبنان سابقاً، إذ كانت فئاته الاجتماعية تقتصر على الفلاحين والحرفيين والتجار واصحاب بعض المهن. وبعد نشوء

دولة إسرائيل وإغلاق البلاد العربية في وجه المرفأء الفلسطينيين نتيجة للمقاطعة العربية لإسرائيل، ويعد هروب رؤوس الأموال من سوريا والعراق ومصر نتيجة عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانقلابات العسكرية، وما استتبعها من تغيير في الأنظمة، عرف لبنان ازدهاراً ضخماً كبيراً لم ينقطع إلا مرتين ولفترات وجيزة، الأولى في سنة ١٩٥٨ لسبب سياسي، (ثورة ١٩٥٨)، والثانية في سنة ١٩٦٤ لسبب مالي اقتصادي، (إفلاس بنك انترا).

وُلد الزدهار الاقتصادي، وتركيز الصناعات في بيروت وضواحيها، تحولات سريعة في البنية الاجتماعية اللبنانية. اول التحولات كان نشوء «أرياف مدنية» في ضواحي المدن، وخاصة في ضواحي العاصمة بيروت. وثاني تلك التحولات كان نشوء طبقة كبيرة من الأجراء معززة بفئة كبيرة من الموظفين. ثالثها انتشار العلم في الأوساط الشعبية وانتقال جزء من الزدهار إلى الأرياف نتيجة خطة التعليم والإقامة التي رعاها المعهد الشهابي، موصلاً الكهرياء والطراقات والمياه والمدرسة الرسمية إلى أغلبية القرى اللبنانية، وكذلك انتشار التعليم العالي نتيجة إنشاء الجامعة اللبنانية. و «الأرياف المدنية» تراكمت بشريحة تشبه، من حيث الكثافة والعدد والعلم والوعي السياسي، المدن، وتشبه، من حيث النمو الاقتصادي والخدمي، تخلف القرى. فالضواحي التي اسميت حزام البؤس كانت تجمع في ممشاة وتجاور، حاجات المدينة إلى ضعف إمكانات القرية، ومظاهر تطور المدينة وغناها إلى فقر الريف وبؤس أهله، تراكم لكواخ وفقر وبطالة وتشرد وإجرام في جوار للفندق اللفخرة والبنائيات الشاهقة ومظاهر للثنى والبجوحة والعيش للزغيد.

بقي للتطور الهائى يحكم العلاقات الاجتماعية في لبنان حتى مطلع السبعينات وانفجار أزمة التضخم العالمية سنة ١٩٧٢، نتيجة للصدمة البترولية الأولى كما أُسميت في حينه. فارتفاع الأسعار الكبير الذي رافق الأزمة العالمية انعكس في لبنان بصورة مأساوية نظراً للتفاوت الأصلي في الأوضاع الاجتماعية. فكان من نتائجه انهيار الطبقة الوسطى، طبقة الموظفين والمستخدمين وبعض اصحاب المهنة، التي كانت تشكل عامل الاستقرار في العلاقات

الاجتماعية. اما صمام الأمان الثاني الذي كان يحمي العلاقات الاجتماعية في لبنان، أي الهجرة، فقد عرف ركوباً في مطلع السبعينات نتيجة للأزمة العالمية. فتقاطعت الغلاء والبطالة ونهيار الطبقة الوسطى، اتنيا إلى توليد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وشعور عام بالحرمان تجلّى في مظاهر عديدة أهمها حركة المحرومين التي انشأها ورعاها الإمام موسى الصدر، والتي لعبت دوراً كبيراً على طريق تصدّع البنيان المجتمعي اللبناني بما أقامته من مهرجانات شعبية مسلحة شكلت إيلاناً يندو ساعة النظم. ومع هذا التآزم في العلاقات الاجتماعية، كانت الممهنات الأخرى للحرب قد عملت على تقزيم انوار النظم من جيش وقوى امن بسبب قاعدة المساواة والتوازن اللطفي وإقفال باب التطوع امام العديدين من أبناء المناطق المحرومة، مما زاد في تآزم البطالة وسوء الوضع الاجتماعي. بينما كان بالإمكان استيعاب العديدين من العاطلين عن العمل وزيادة فعالية قوى الأمن والتعويض بالهجرة الداخلية عن ضيق أفاق الهجرة الخارجية. والهجرة الداخلية صمّام امان أستخسّمه النظم في مرحلة الستينات للتعويض عن ضيق الهجرة الخارجية، فاستوعب في الجيش وقوى الأمن وفي «جيش» أجراء القطاع العام اعداداً غفيرة من العاطلين عن العمل لنزلهم منزلة نصفية بين العمالة والبطالة، فالغى نعمتهم واستخدمهم في حماية النظم. إلا ان ضيق الأفق السيلسي والتحرّج الطائفي عطل هذا للصمام الذي ابتدعته الشهابية، صمام الهجرة الداخلية إلى الجيش والإجارة في القطاع العلم، فعَمّ الضيق وتعمّق الشعور بالحرمان وتنلمى الوعي الاجتماعي في مواجهة النظم وإهله.

أضيف هذا للتصدع الاجتماعي إلى عوامل التصدع السابقة، الشَّقاق بسبب الهوية، والظلم بسبب الهيمنة، والغربة بسبب البعد عن الحكم، تقاطعت كلها لتحلق الظاروف الموضوعية التي مهدت للحرب وجعلتها ممكنة الحصول. المُمهنات هذه كلها جعلت الحرب ممكنة لكنها لم تجعلها حتمية، للمُمهنات تُمكن و لا تُوجب، للفعل والقرار الهائف وحدهما يُوجبان. والفعل لو القرار اسباب سياسية، والأسباب السياسية هي التي أوجبت الحرب وحتمتها.

ممهّد خامس هو اقرب إلى السبب السيلسي منه إلى المُعطى، نبخته مع الأسباب السياسية لقربه منها وتكامله معها، هو الوجود الفلسطيني المقاوم وانحصاره في لبنان وحده.

٢ - أسباب الحرب: الأسباب السياسية للحرب اللبنانية

الأسباب السياسية التي أدت إلى إشعال نار الحرب في لبنان هي القرارات السياسية التي اتخذها طرفا الصراع الرئيسيان في المنطقة، إسرائيل وسوريا، وسعيهما لمصالحهما، ومحاولات أطراف الصراع اللخنويين، من لبنانيين وفلسطينيين، مولجة تلك القرارات بالسعي للحفاظ على وجودهما ولإنقاذ خصوصية كل منهما. السعي وراء المصالح من ضمن الصراع الإقليمي أشعل الحرب اللبنانية.

١- الوجود الفلسطيني المقاوم على أرض لبنان وحده، قرار المقاومة بالدفاع عن نفسها وعن مكتسباتها، تمليات الثورة على حدود الدولة وحقوقها بدأت المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ تتنظم وتتسلح في جميع أماكن تولد للفلسطينيين، أي في الأردن وسوريا ولبنان.

في سوريا لقيت المقاومة دعماً رسمياً من الدولة والحكم، (حزب البعث يحكم سوريا منذ سنة ١٩٦٦)، ولُفُضت لتنظيم صارم وبقية من قبل السلطات العسكرية وُضع بموجب مذكرة صافرة عن وزير الدفاع في حينه الفريق حافظ الأسد، ضُبطت العمل المقاوم في إطار الأمن السوري وأمن الجيش والشعب، ولُفُضت جميع العمليات والتحرك لرقابة السلطات العسكرية.

أما في الأردن فقد تفلحت المقاومة من كل رقبة وسلُحت للمخيمات فاصطدمت بالدولة، وكان أيلول الأسود سنة ١٩٧٠، كما أُسمي في حينه، حيث جُرُئت فيه المخيمات من السلاح وهرب المقاومون إلى لبنان فاضحى مركزهم وملجأهم الوحيد.

في لبنان، يوم اصطدمت المقاومة بالدولة والجيش، (سنة ١٩٦٩)، أفادت

من تصدعات البنيان والتناقضات السياسية المحلية، فانتزعت اتفاقاً بينها وبين الدولة اللبنانية عُرف باتفاق القاهرة. سمح الاتفاق للمقاومة ان تتواجد مسلحة في المخيمات وبعض مناطق الجنوب للقيام بعمليات ضد إسرائيل، (منطقة العرقوب)، كما سمح لها بنقل السلاح والمقاتلين إلى تلك المنطقة عبر طريق عسكرية جبلية. بقي الاتفاق سرياً بطلب من الحكومة اللبنانية تلافياً لندع إسرائيل به وخوفاً من إنكارها لاتفاق الهدنة الذي يتمسك لبنان به. تدرعت المقاومة باتفاق القاهرة لتوسع نشاطها المسلح في جميع المخيمات الفلسطينية ومحيطها ولتكديس السلاح فيها، بما يتجاوز جميع الاتفاقات والقوانين. ثم امتد نشاطها إلى خارج حدود للمخيمات، وبدأت تظهر معالم السلاح وما أُنمي بالتجاوزات والتحديات على القوانين اللبنانية والتعاطي السياسي في الشأن الداخلي اللبناني دعماً لقوى او استنصاراً بها، مما أعطى الميليشيات الحزبية نريعة بررت بها لجوعها إلى التدريب العسكري والتسلح وإنشاء جيش رديف إلى جانب الجيش اللبناني.

ساهم انحصار الوجود المقاوم في لبنان وحده، دون سواه من دول المواجهة مع إسرائيل، في تحويل لبنان إلى ساحة صراع بين المقاومة وجميع أعدائها، مضافاً إلى تصدع البنيان الداخلي اللبناني سبباً إضافياً لمفاقمة التصدعات والإسراع بإشعال الحرب والانهيال. فمن أراد القضاء على المقاومة سعى إلى تحقيق ذلك في لبنان حيث هي، ومن أراد التحكم بقرارها سعى إلى ذلك في لبنان، ومن أراد تصفية حساب معها او مع احد اطرافها سعى إليها أيضاً في لبنان. لما للدولة اللبنانية فقد عطلت موقفها وشلته التناقضات السياسية الداخلية الناجمة عن تصدعات البنيان المجتمعي التي ولدتها الخلافات حول المسائل الكبرى، مسائل الهوية والهيمنة والمشاركة في الحكم والمسئلة الاجتماعية. وزاد في تفاقم الوضع وإشعال نار الحرب قراراً للمقاومة الدفاع عن نفسها في مواجهة جميع محاولات القضاء عليها وجميع محاولات وضع اليد عليها او الإمساك بقرارها. وفي غمرة تنفيذ قرار الدفاع عن النفس، عمد العديد من فصائل المقاومة إلى التعتدي على حدود الدولة وسيادتها وعلى

القوانين اللبنانية، مستثنين أهل النظام واللبنانيين عامة. ومعلوم أن العديد من تلك التعديلات كان يدبر من قبل أصحاب مشاريع التصفية أو الهيمنة لتحقيق اغراضهم فيها، ولاتخاذها ذريعة إما للتصفية وإما للتدخل ووضع اليد، فشكلت هذه الأسباب مجتمعةً للمجموعة الأولى من اسباب الحرب اللبنانية، وهي في مجموعها واحد يلخص بقرار المقاومة الفلسطينية المتمركز في لبنان والدفاع عن نفسها في وجه جميع محاولات التصفية ووضع اليد، غير آبهة لما نجم عن هذا القرار من تجاوزات وتعديلات على الدولة وعلى سيادتها، وما لحقه من اضرار بلبنان وأرضه وشعبه ومؤسسته.

ب- القرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة وعلى صيغة العيش المشترك في لبنان، التورط الميليشيوي بتنفيذ هذا القرار عبر محاولة القضاء على المقاومة عسكرياً

سعت إسرائيل أولاً إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية بالوسيلة، وإدبار سعيها الأول هذا هو استنتاج من سعيها الثاني الذي اعتمد الوسيلة المباشرة، أي وسيلة الحرب المباشرة بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة، بعد أن فشلت جميع محاولات الإبادة غير المباشرة. فالحروب التي قامت بها إسرائيل في سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ للقضاء المباشر على المقاومة الفلسطينية أثبتت، بما لا يقبل الشك، سعيها السابق، وبوسائل أخرى، لتحقيق الغرض عينه. إن الرابطة بين مساعي إسرائيل السابقة للقضاء على المقاومة والوسائل التي استخدمت في تلك المساعي، ليس رابطاً عذياً ولا يمكن إثباته إلا استنتاجاً على طريقة الاستدلال في إثبات الجرائم بطرح التساؤل عن هوية المستفيد من الجريمة وتحديدها لنطلائاً من تحديد هويته. المستفيد الأول من جميع محاولات القضاء على المقاومة الفلسطينية هو إسرائيل، وإسرائيل سعت بيدها إلى ذلك بعد فشل جميع المحاولات التي تمت بالوسيلة، فإن تُتهم بالقيام بذلك المحاولات هو، برأيي، اتهام منطقي ومشروع ومحق.

تم السعي الإسرائيلي الأول عن طريق تشجيع بعض أهل الحكم والنظام في لبنان على القيام بالمحاولة الأولى. فبعد أحداث المخيمات في سنة ١٩٧٣،

عمدت الدولة بولسطة الأجهزة المعروفة، (مخابرات الجيش)، إلى تشجيع بعض الأحزاب على إنشاء ميليشيات مسلحة لمساندة الجيش أو للحلول محله في مهلم قد لا تسمح له التناقضات السياسية للقيام بها. فلانشا حزب الكتائب ميليشيا، ونشأت تنظيمات عسكرية أخرى كالتنظيم وحراس الأرز. كان للثور ب «مخطط ماء» للقضاء على المقاومة الفلسطينية من قبل هذه الأحزاب بانياً للعيان، خاصة لجهة تنمّلها العلني والمثابر على استتارة حماية الدولة لمنع التجاوزات، وتبرّعها شبه اللذم بإمكان الحلول محلها، والقيام عنها بالمهمة إن هي لجمعت أو عجزت. إن يكون هذا الاستعداد من قبل الميليشيات اندفاعاً أو تحسباً وبراية فامر ممكن، وإن يكون استغلال إسرائيل لهذا الاندفاع أو ذلك التحسب وبغعه في اتجاه اغراضها قد بدا وكأنه تورط في خطة مرسومة فهو أيضاً امر ممكن. غير أن التحليلين لا يغتران في الواقع وتسلسل احداثه إلا لجهة تحميل المسؤوليات، ولست بصدده ولا أنا بساغ إليه. المهم أن الميليشيات المسماة مسيحية بنت في حينه وكانها تحاول القضاء على المقاومة الفلسطينية على غرار ما حصل في الأردن في ايلول سنة ١٩٧٠ متورطة بمخطط ما بتشجيع من إسرائيل أو بالتواطؤ معها. وما شجع على تبدي نظرية للتواطؤ مع إسرائيل ما ظهر في الفترة اللاحقة، (فترة حرب ٨٢ وما سبقها وما تلاها)، من تعامل وتنسيق معلن معها. قناعتي أن إسرائيل استخدمت الميليشيات في محاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية محاولة تحقيق هدفين دفعة واحدة، القضاء على المقاومة والقضاء على لبنان. القضاء على المقاومة بالفعل إن نجحت الميليشيات، وبالحزل إن فشلت، والقضاء على لبنان في حالي الفشل وللدجاج بإثارة الاقتتال الطائفي وتهديم صيغة العيش المشترك. حاولت إسرائيل تنفيذ قرارها بالقضاء على المقاومة، بالواسطة عبر الميليشيات، ومن ثم بالتسبب في التدخل السوري في لبنان وتنفيذ اتفاقي الرياض والقاهرة، ومن بعده بالاجتياح والتدخل المباشر في آذار ١٩٧٨ وفي حرب ١٩٨٢، وهذه المحاولة شكلت السبب الأول للحرب اللبنانية.

ج - القرار السوري بتولي القضية الفلسطينية في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي

من أجل فهم معنى القرار السوري بتولي القضية الفلسطينية في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، لا بد من الانطلاق من الفهم البعني للشان القومي. فالقومية في التعاطي البعني قومية كُلية قَدَرِيَّة، قومية للعصبية الجبرية ذات المنحى الكلي، وليست قومية مركبة مبدئية، قومية للمواطنة الحرة ذات المنحى الديموقراطي. فهي لا تقيم اعتباراً للحلقات والمكونات الوسيطة ولا تحسب لها حقوقاً. فالفرد والمواطن والوطن مراتب ثانوية بعد المرتبة القومية، حقوقها تلي وتتبع، ولا تُستحق إلا بعد استنفاد الحقوق القومية. أما الفكر القومي ذو المنحى الديموقراطي فيضع في ترتيب الأولويات الحقوق الوطنية والمواطنة والفردية أولاً وقبل الحقوق القومية، لو على الأقل من ضمنها، جاعلاً منها حدوداً لا يجوز للحقوق القومية أن تتجاوزها وإن تعدى عليها وتتجاهلها. فالحق القومي مُكْمَل للحق الوطني (الذي منبعه في الحقوق للمواطنة الفردية) وليس له أن يتخطاه، وألا أصبح في حكم المتعدي والمتجاوز. وللمدى القومي في الفكر القومي ذي المنحى الديموقراطي، مدى تحتاجه للشخصية الفردية والوطنية لاستكمال نموها. أما في الفكر القومي الكلي فالشخصية الوطنية والفردية تتبعان من الشخصية القومية وليستا سوى تجسيد وانعكاس لها. في الفكر القومي الكلي الشخصية الجماعية المستقلة هي شخصية الأمة التي لها وجودها المستقل لقائم بذاته وبمعزل عن وجود الأفراد. أما في الفكر القومي ذي المنحى الديموقراطي فلا وجود لشخصية جماعية مستقلة بمعزل عن الشخصية الفردية التي هي الأساس والمصدر لتكوّن جميع الشخصيات المجتمعية. وظهور للشخصية الجماعية هو نتيجة للفعل السيلسي، (المضاف إلى فعل العوامل المجتمعية)، الذي يحول الفرد إلى مواطن، والأمة في هذا الفهم مجموع مواطنين، ليس لها بمعزل عن المواطنين أي وجود مستقل قائم بذاته، ولا لية حقوق مستقلة عن حقوق المواطنين والوطن. الأمة في الفكر القومي ذي المنحى الديموقراطي هي آلية إعادة إنتاج للمواطنة والية حفظها ونقلها من جيل إلى جيل، (الاية حفظ ونقل

الهوية والاستمرارية الجماعية)، ومن وظيفة هذه الكلية ينبع الالتباس ووهم الوجود المستقل (للأمة والقوم) عن الوجود للفرد. الفرد والمواطن هما الأساس في الفكر القومي المبني المركب ذي المنحى الديموقراطي، بينما الأمة والقوم هما الأساس في الفكر القومي القدرى العصبوي ذي المنحى الكلي، ومن الأسس ينطلق ترتيب الحقوق وأولوياتها.

فمن منطلق الفكر القومي الكلي، لا أولوية للحق الوطني على سواه، بل هنالك مشروعية لمصارعة الحق الوطني لصالح الحق القومي ومصادرة القرار الوطني لصالح القرار القومي. فالقومي العربي من منظور بعثي، (أو قومي اجتماعي)، له أن يتصرف بآية قضية وطنية عربية كما صاحبها، وهو ليس في ذلك في موقع المتعني بل في موقع صاحب الحق. فعندما يتصدى البعثي السوري للقضية الفلسطينية فهو صاحب حق فيها مثله كمثل الفلسطيني، بل وربما أكثر منه لاعتقاده أنه أكثر إخلاصاً في القضية من سواه، بل وأكثر من صاحبها نفسه. فعندما قرر النظام البعثي في سوريا تولي القضية الفلسطينية، فمن موقع صاحب الحق ومن موقع الأكثر إخلاصاً فيه، فهو من موقعه على حق مطلق، وله أن يستغرب استغراب الآخرين بشأن تعامله، وله أن يستنكر اتهامه بوضع اليد على القرار الفلسطيني، وطالما أنه في نظر نفسه صاحب الحق فيه، فما الخرابة إن هو حاول أن يتسلمه ويتصرف به، خاصة وفي اعتقاده أنه سيحسن التصرف به أكثر من أصحابه الأصليين أو ممن يعتقدون أنهم أصحابه الأصليون.

إن التمييز هذا لمحاولة تولي القرار الوطني الفلسطيني من قبل السوريين، وإن كان لا يشكك بمصداقية لتولاي السورية، لا يعفي السوريين من مسؤولية السعي، وبوسائل كافة، للسيطرة على المقاومة الفلسطينية وعلى قراراتها، وقد بنا في غمرة الصراع وكله محاولة للقضاء عليها. والقرار السوري هذا كان من بين أهم أسباب الحرب اللبنانية لأنه لقي مقاومة فلسطينية شرسة تُرجمت صراعاً مسلحاً مع السوريين على أرض لبنان. واللقاء الذي بنا وكأنه تحالف بين السوريين والجبهة اللبنانية في سنة ١٩٧٦، ليس سوى تقاطع

مصالح عفوي وإني نتيجة سعي كل منهما لمصالحه ولمشاريعه واغراضه. (ربما كان الفهم البعني الأصلي للقومية مغايراً لهذا التعاطي إلا أن المهم هو التعاطي وليس الفكر الأصلي لأن التعاطي هو الذي طُبِّق وترك بصماته في الواقع والتنفيذ).

د - القرار السوري بمواجهة الإسرائيليين في لبنان وبالسيطرة على الوضع فيه لحاجة المواجهة

قرر السوريون، بعد حرب ١٩٧٣ ووقف إطلاق النار الذي ترتب بنتيجتها، مواجهة الإسرائيليين في لبنان.

عمل السوريون بنجية من خلال المقاومة الفلسطينية وتحت شعار حملتها. سلّحوها ونشأوا في صفوفها فصائل تابعة لهم مباشرة، وكان تدخلهم المعلن الأول في لبنان يوم إقفلوا الحدود معه على إثر الأحداث بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في سنة ١٩٧٣. منذ ذلك التاريخ بدأ التدخل السوري للمعلن في لبنان.

إن قرار وقف النار الذي ترتب إثر حرب تشرين سنة ١٩٧٣ وما أوجب من ضبط للحدود المشتركة بين سوريا وإسرائيل، وقرار سوريا بتولي القضية الفلسطينية وما استتبعه من حاجة إلى تولي قرار المقاومة، أوجبا على سوريا مواجهة إسرائيل انطلاقاً من لبنان. للمواجهة من الأردن لم تكن ممكنة، فلم يبقَ إلا الأرض اللبنانية التي فتحها على الصراع العربي الإسرائيلي من بابها المسلح اتفاق القاهرة. إقتضت مواجهة إسرائيل في لبنان العمل على ضبط الوضع اللبناني والإمساك به. فلم يوفر السوريون جهداً إلا وبذلوه، ولا وسيلة إلا ولستخدموها، لتحقيق غرضهم، حتى بدأ في بعض الأحيان، وفي غمرة الصراع، وكان الإمساك بالوضع اللبناني اضحى هو الغاية. والوسيلة الأفضل التي استخدمها السوريون لضبط الوضع في لبنان هي الجيش السوري الذي لحاطوه بالأناتل للالزمة الأخرى من ميليشيات حليفة وتابعة ومن جهاز امن ومخابرات واصدقاء كثر. وقد شكل الصراع حول دخول الجيش السوري إلى لبنان، وبقله فيه، وانتشاره في بعض المناطق، والتحضير لإدخاله أو لإعانة إدخاله بعد

خروجه، ومحاولات إخراجه من بعض المناطق أو من كل لبنان، جزءاً أساسياً من الحرب اللبنانية. لقد شكل الصراع المبلّغ بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية في سنة ١٩٧٦، ثم الصراع بين القوات اللبنانية والجيش السوري في سنة ١٩٧٨، ثم الصراع بين المقاومة الفلسطينية والجيش السوري في طرابلس سنة ١٩٨٢، ثم صراع الميليشيات الحليفة في سنة ١٩٨٦، ثم الصراع الذي أشيعَ حرب التحرير في سنة ١٩٨٩، جزءاً أساسياً من الحرب اللبنانية وربما كان الجزء الأكثر ليونة وإيلاًماً.

لعب القرار السوري بمواجهة إسرائيل في لبنان وغيره دوراً أساسياً في الحرب اللبنانية، وهو يحتل الحيز الأكبر في باب اسباب الحرب.

هـ - قرار الجبهة اللبنانية بتكريس الهيمنة وألا فالتقسيم. القرار الوطني بإلغاء الهيمنة ومنع التقسيم

بنا التورط الميليشيوي الجبهوي في عملية القضاء على المقاومة لفلسطينية، مع بداية الأحداث، ذا أهمية كبرى لجهة تحمل المسؤولية في إشعال نار الحرب اللبنانية، كما بدت أهمية موازية لقرار القوى الوطنية بمواجهة هذا التورط.

أما الواقع فإن مجموع الأسباب الداخلية المحلية، من تورط الميليشيات «القواتية» في مخطط القضاء على المقاومة إلى تنخل الأحزاب الوطنية تصدياً لهذا القرار، لا يشكل، في باب الترتيب والأهمية، سوى أسباب ثانوية وتابعة للأسباب الحقيقية التي أشعلت الحرب في لبنان. طُرحت المسألة الداخلية للبنانية بنائية في معرض الصراع العربي الإسرائيلي العام، كقضية رديفة بقصد إعطاء الصراع بعداً محلياً وطنياً يبرر التورط الميليشيوي في عملية تصفية المقاومة من جهة، ويبرر تصدي القوى الوطنية للدفاع عن المقاومة من جهة ثانية. إلا أن البعد الداخلي للثأوي هذا للصراع تطور مع تطور الأحداث وتضخم نتيجة التغذية المستمرة من قِبَل أطراف الصراع الإقليميين والمحليين حتى غداً بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ والقضاء على المقاومة الفلسطينية، الذريعة الرئيسية لاستمرار الحرب. فبعد سنة ١٩٨٢ أصبح الصراع الإسرائيلي

السوري على الساحة اللبنانية صراعاً مجرباً إذ انفتحت ذريعته الأولى للمتعاقبة بالمقاومة الفلسطينية، إن من جهة إسرائيل أو من جهة سوريا، فالأولى حققت غرضها بإبعاد المقاومة إلى تونس وبيتشيتيها في عدد من الدول العربية البعيدة عن دول الطوق، والثانية انفتحت غرضها لجهة وضع اليد على القرار الفلسطيني. وبقي الصراع، وكان لا بد له من ذراع أخرى تدير استمراره على أرض لبنان. فاعتمدت سوريا قضية الإصلاح السياسي للنظام اللبناني واعتمدت إسرائيل قضية حماية حدودها الشمالية وأمن الجليل. وقد شجع الطرفان القوى الحاملة لتلك الذراع، فانتشرت بسحر ساحر الميليشيات الطائفية المذهبية والصراعات المذهبية والإيديولوجيات الدينية وأصبحت الحالة العامة حالة صهيونية سبها ولحمتها التمحور اللبني والطنفي والمذهبي، ونهجها العام السائد نهج الاقتتال الموجب للتدخل أو نهج الاعتباطات المبرر لاستمرار الصراع في الساحة الوحيدة المحتلة، (ساحة لبنان)، بانتظار إتمام صالح الآخرين وإنجاز تسوياتهم.

تضخم الشأن اللبناني الداخلي بعد سنة ٨٢ وأصبح الأساس في كل بحث، وتمحورت حوله جميع للصراعات حتى كاد اللبنانيون ينسون أسباب الحرب الأولى ومنشأها، ويفرقون في مواضع الإصلاح وتطوير النظام. تحول البعد الداخلي بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان إلى المرتبة الأولى في باب أسباب استمرار الحرب وذرائعه. وما يزال الجدل قائماً اليوم حول الحرب، أي حرب الآخرين على أرض لبنان لم هي أيضاً حرب لبنانية داخلية؟ وواضح مما يتبين أن أسباب الحرب تحولت خلال الصراع من عربية إسرائيلية مع بعض الأسباب الداخلية المحلية الملونة، إلى حرب لبنانية أضحت فيها مطالب الإصلاح ونتائج الفكر الصهيوني من تقسيم وتمحور ديني مذهبي، الذريعة الأولى لاستمرار الصراع السوري الإسرائيلي على أرض لبنان.

جرت محاولات منفردة متفرقة لإنهاء الصراع لمصلحة أحد الأطراف المتصارعة فلم تنجح حتى تمت التسوية لمصلحة الجميع. حاولت إسرائيل أولاً إنهاء الصراع في محاولة صلح وسلام منفرد مع لبنان، (اتفاق السليح عشر

من ايار)، فلم تفلح، وحاولت سوريا إنهاؤه بالاتفاق الثلاثي ولم تفلح، فاستمر الصراع حتى انتهى بالمبادرة العربية المرحية لمعركياً والمرضي عندها سوريا وإسرائيلياً، على وعد للجميع بنيل المبتغى، وعد إسرائيل بضبط أمن حدودها الشمالية في إطار اتفاق الهدنة وتنفيذ القرار ٢٤٥؛ بانتظار الصلح، ووعد لسوريا بعلاقات مميزة مع لبنان وبقائه جيشها في البقاع الغربي لحين انتهاء المفاوضات مع إسرائيل وإقرار الصلح، ووعد للبنانيين بإمكان إعادة بناء دولتهم ومؤسساتهم واستعادة استقلالهم وسيانهم واستلحاق ما فاتهم خلال فترة للحرب من تخلف اقتصادي.

و - تفاعل الممهنات والأسباب، والسماح الدولي

لم تكن الأسباب وحدها قادرة على إشعال الحرب ولا الممهنات وحدها كافية. تفاعل الممهنات والأسباب مكن من إشعالها. فتحت «الممهنات ... المسائل» ثغرات وتصدعات في البنيان المجتمعي والسيلسي اللبناني، نفذت من خلالها الأسباب ونخل حاملوها أشعلوها فالتسعت وكبرت حتى كانت تخطط بدخائها وضجيجها مسببها وضحاياها.

فلولا التصدع الناجم عن الشقاق في شأن الهوية والانتماء القومي، لما كان من عنائية بين المقاومة والدولة، ولما كان من مير لاتفاق القاهرة، وكان التنسيق بينهما هو الأساس كما حصل في سوريا، وما كان سماع للمقاومة بأن تنطلق من لبنان بعملياتها إلا من ضمن تنسيقها مع الدولة، ولما استطاع السوريون للتدخل في هذا الأمر، ولما امكن لأحد ان يتدرب بالصراع العربي الإسرائيلي لتحويل لبنان إلى ساحة صراع، وان يزايد عليه في الوطنية والموقف القومي. ولولا الهيمنة من جهة، ولنعلم للمشاركة السياسية من جهة ثانية، لما انقسم اللبنانيون، ولما كان بوسع لية قوة ان تنفذ إلى لبنان وتجذب فيه حلفاء ومؤيدين، ولما تعامل اللبنانيون مع دولتهم وكأنها لا تعنيهم، ولما استعانوا عليها بالخارج، حتى ولو كان شقيقاً، لتغيير نظام وإلغاء هيمنة. ولولا بعض البطالة وبعض التفاوت الاجتماعي وبعض الحرمان والفقر لما لقيت للحرب وقوداً، ولما استعرت نارها وطال امدها، ولما

انخرطت في صفوف احزابها وميليشياتها هذه الاعداد الغفيرة من المقاتلين. ان التلاقي والتفاعل بين الممهدات والاسباب هو الذي مكن من إشعال الحرب، كما ساهم في تلجيح نارها التفاعل في ما بين اسبابها. فالقرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة واجهه قرار للمقاومة بالندفاع عن نفسها، وقرار سوريا بدعمها والندفاع عنها، والقرار السوري بتولي الشأن الفلسطيني في مجرى الصراع واجهه التصدي الفلسطيني، والقرار للميليشيوي بمحاولة تصفية للمقاومة، والعمل على تركيز الهيمنة او محاولة التقسيم واجهه قرار القوى الوطنية بالتصدي، وقرار سوريا باستخدام للساحة اللبنانية لمواجهة إسرائيل وسعيها بالتالي لضبط الوضع اللبناني ووضع اليد على لبنان واجهه تصدي جميع القوى اللبنانية كل بدورها ووفقاً لمجريات الصراع. ومع تفاعل الاسباب هذا، استحال الأمر الوحيد الذي كان يمكنه إنقاذ لبنان دون ثمن، اي تلاقي اللبنانيين وتوافقهم على مشروع وطني موحد، واستحال بالتالي اي دعم خارجي للبنان لإنقاذه حتى بدت السياسة الدولية سامحة باستمرار الصراع على أرضه.

ولكن بعض ظروف السماح الدولية بتفاعل وتلاقي الممهدات والاسباب، واستغلتها اطراف الصراع الإقليمية الرئيسية، فبدا وكأنه سماح دولي مقصود. بدت الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من تدخل ومناسبة وكأنها تؤيد تصرف هذا وذلك من اطراف الصراع. فقد بدت مشجعة للميليشيات في محاولتها القضاء على المقاومة الفلسطينية، كما بدت مؤيدة للموقف السوري في تأييد انتخاب الرئيس إلياس سركيس للرئاسة الأولى، ومؤيدة لدخول الجيش السوري إلى لبنان في سنة ١٩٧٦. وللمقابل لبنت دعماً للاحتياج الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار ١٩٧٨، كما لعبت دور الشريك الملتف للأحداث في اجتياح حزيران ١٩٨٢، ورعت اتفاق السابغ عشر من ايار ولم تقف ضد الاتفاق الثلاثي، ولما حسمت في ضرورة إقتال الملف اللبناني العسكري نجحت في إرضاء طرفي الصراع او في فرض الرضى عليهما. كانت السياسة الأمريكية خلال الحرب اللبنانية سياسة مشجعة على ثنائية الاستقطاب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا مع تصرف ظاهر يوحي بتأييد الطرفين في مشاريعهما. وقد تُذكر هذه السياسة بكلام

لكيسنجر في منكراته حول دولتين لازمتين في الشرق الأوسط هما إسرائيل وسوريا وعدم لزوم النول للباقية. وقد تكون حقيقة الأمر في النهج البراغماتيكي للسياسة الأميركية للقاضي بالتعامل مع الواقع وقواه الموجودة. والقوتان الموجودتان في المنطقة هما إسرائيل وسوريا، فتعاملت معهما على هذا الأساس. فبدا للمراقب انها تدعمهما وانها في صدد فرض استقطاب ثنائي مصطنع. اما الواقع فقد لا يتجاوز كون الاستقطاب بين إسرائيل وسوريا هو نتيجة لموازين القوى الفعلية في المنطقة، والسياسة الأميركية تحسن التعامل مع الواقع بما هو عليه.

الاتحاد السوفياتي كان يدعم سوريا ويعمل على حفظ للمقاومة الفلسطينية، ولم يكن لبنان موجوداً في حسابه إلا بقدر ما يخضع لحلفائه السوريين والفلسطينيين. فهو يوضح سوريا ويعطيها المعلومات ويدعمها في نهجها وفي ما تقرر، لأنها اصبحت بعد حرب ١٩٧٣ بابه الوحيد على منطقة الشرق الأوسط. وإن ظهر بعض التردد والحرص في موقف الاتحاد السوفياتي بالنسبة لسوريا، ففي مرة واحدة بتيمة، يوم تصادمت مصالح الحليفين السوري والفلسطيني بشكل مباشر بمناسبة دخول الجيش السوري إلى لبنان، وكان أقصى ما فعله ان تدخل بكثير من المرونة لإنقاذ المقاومة.

تضافرت الممهنات والسماح الدولي لجعل الحرب اللبنانية ممكنة، واشعلت نارها الأسباب والقرارات والمشايخ، ومع اشتعال الحرب بدأ الانهيار وبدأت مراحل الطويلة المضنية والمدمرة.

٣ - مراحل الحرب والانهيار

إنهار لبنان ودولته وحكمه على مراحل تسع، تميزت الست الأول منها بتبادل السيطرة بين اطراف الصراع، والثلاث الباقيات تميزت باحتلالها المعيرة عن واقعها الحقيقي أكثر مما تعبر عنه القوى المسيطرة فيها. المراحل الست الأول هي على التوالي،

— مرحلة السيطرة الفلسطينية (من نيسان ١٩٧٥ إلى آخر سنة ١٩٧٦).

– مرحلة السيطرة السورية الأولى (من مؤتمر الرياض والقاهرة في نهاية سنة ١٩٧١ إلى الاجتياح الإسرائيلي الأول في آذار سنة ١٩٧٨).

– مرحلة اقتسام للسيطرة بين السوريين والإسرائيليين (من آذار ١٩٧٨ إلى الاجتياح الإسرائيلي الثاني في حزيران ١٩٨٢).

– مرحلة السيطرة الإسرائيلية (من الاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ إلى الانسحاب الإسرائيلي في نهاية ١٩٨٣).

– مرحلة القوات الأطلسية والانسحاب الإسرائيلي، ومرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات (من شباط ١٩٨٤ إلى أيلول سنة ١٩٨٨).

وللمراحل الثلاث الأخرى، مرحلة الضياع ومنع انتخابات رئاسة للجمهورية، ومرحلة الهوس أو مرحلة حرب التحرير (من تشرين الأول ١٩٨٨ إلى أيلول ١٩٨٩)، ومرحلة الانتحار أو مرحلة حرب الإلغاء ومكابرة التمرد.

١. مرحلة السيطرة الفلسطينية: نيسان ١٩٧٥ - نهاية ١٩٧٦

تميزت هذه المرحلة بانتهاء للدنالية في صيغة الحكم، وبانهيار مؤسسة الجيش، وبتصدع صيغة العيش المشترك. كما عرفت نقاشاً سياسياً كبيراً حول موضوع استخدام الجيش في القضايا الداخلية وموضوع الإصلاحات السياسية والوثيقة الدستورية.

إن الطابع للطفني الذي اتخذته الأحداث منذ بدايتها، وحرص الأطراف المتصارعة على تعميقه، (من خلال عمليات الخطف والقتل على الهوية)، للاحتماء بالاستقطاب الشعبي الناجم عنه، ساهما إلى حد كبير في الغرز والتهجير الطائفين اللذين تجسدا بعمليات للكرنتينا والنمور والنبعة وسبنيه وحارة الخوارنة والقاع ودير الأحمر وبيت ملات وعمليات المخيمات في ضبيه وتل الزعتر، وسائر عمليات للتهجير الطائف و «تنظيف للمناطق» طائفياً. وقد أدى هذا الغرز الطائف إلى تصديق صيغة العيش للمشارك، محققاً رغبة إسرائيل في إثبات استحالة العيش الإسلامي المسيحي السياسي المشترك، وصولاً إلى

رفض وتسفيه الدعوة الفلسطينية لإقامة دولة علمانية في فلسطين، وإلى إقناع الرأي العام الغربي بصوابية الفكر الصهيوني القلغم على فكرة الدولة الدينية، في محاولة لخلق غيتو مسيحي تحقيقاً لوطن مسيحي في لبنان أو لوهام مثل هذا الوطن!

والانتهيار الثاني الذي تحقق بنتيجة هذه المرحلة هو سقوط الشكل الذي اتخذته الصيغة في تحجّرها، شكّل الثنائية في الحكم بين الرئيس الماروني ورئيس الحكومة السني، بسبب استحالة قيامها بوظيفة الحكم في المراحل الدقيقة والحساسة. ترجع البداية في سقوط الصيغة الثنائية المتحجرة إلى عهد التحول، أي عهد شارل حلو، الذي بلغت فيه الهيمنة حدّ التحجّر، وسقطت الصيغة في خطيئة الثنائية. وبدا التعثر في تطبيق شكل الحكم (شكل الثنائية المتحجرة) منذ سنة ١٩٦٩، وبقائه للرئيس رشيد كرامي مُعطّلاً إمكان تشكيل الحكومة (أي معطّلاً نظرياً وظيفة الحكم التي أمّنها عملياً، ومن خارج حكم المؤسسات، حكم الهيمنة الموازي والمرتبط مباشرة برئيس الجمهورية) مدة تسعة أشهر وحتى إنجاز اتفاق القاهرة. منذ ذلك التاريخ، تصدعت صيغة الحكم، ثم انهارت في مرحلة الحرب الأولى، حين استحال، في ظل الانقسام الطائفي المفتعل والمرعي، استمرار شكل الثنائية والحكم الفعلي البديل من خارج المؤسسات. وقد تمثل هذا الانتهيار بانقسام الحكومة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، وممارسة كل منهما الحكم، على قدر ما بقي من حكم يمارس، متفرداً ويتناقض مع الآخر.

أما الانتهيار الثالث الذي تحقق في تلك المرحلة فهو انهيار المؤسسة العسكرية. بدأ الانتهيار في الجيش مع محاولات للشرمنة والاستقطاب التي مارسها جميع الأطراف بعد أن حالت الثنائية دون إمكانية استخيلمه. الفلسطينيون بوسطة انقلاب عزيز الأحنب، والقوات اللبنانية باستعارة ضباط لتدريب الميليشيات وتاطيرها، ومن ثم بالتحاق البعض منهم مع جنودهم وعائلهم بها، والسوريون في محاولة للتلانح، والفلسطينيون بوسطة ما أُسمي بجيش لبنان العربي، وهو محاولة فرز طائفية، نعمتها ومولتها المقاومة

الفلسطينية ببلية ثم تعددت مصادر دعمها في ما بعد، تُوج انهيار المؤسسة العسكرية باحتلال الذكنات العسكرية وسرقتها ونهبها. فما كانت سنة ١٩٧٦ تنصف حتى كان الجيش اللبناني قد تفتت وتشرّد جنوده وتبعثر عتاده ولجا ضباطه إلى منازلهم ينتظرون عوبة الحكم الشرعي. من الثابت أن عدم استخدام للجيش لحفظ الأمن من قبل للسلطات الشرعية انى إلى انفراط عقده وشرنمته. والإنبات نتيجة الواقع الذي حصل، فالجيش لم يُستخدم في حفظ الأمن وأُبقى عليه في ذكناته، ومع ذلك تشرّد وانفرط عقده. وفي المقابل لم تثبت الوقف، ولا للمنطق امكنه إن يثبت، حتمية تشرّد الجيش وانفراط عقده لو أُخرج من ذكناته واستُخدم في حفظ الأمن، النقاش هذا حول الجيش ملا الساحة السياسية في تلك المرحلة وشكّل، إلى جنب قضية الإصلاح، أهم مواضيع النقاش. لقد عطلت الهيمنة، بما رتبت من لرباط مباشر بين قيادة الجيش ورناسة الجمهورية، كل إمكانيّة في حسن استخدام الجيش. إن ممارسة الحكم من خارج للمؤسسات، كالارتباط المباشرة بين قيادة الجيش والرئيس، والتي لعقد أنها صمام الأمان لأهل النظام، شكلت نقطة الضعف الأساسية، وسرعت في انهيار النظام الذي أرادت أن تحمي كما ثبت أنها لم تكن الية حفظ نظام بقدر ما كانت الية لاستغلال السلطة من قبل الرئيس الحاكم ولأغراض الحكم الخاصة. أما النقاش حول الإصلاح فاختمت في تلك المرحلة على وثيقة للإصلاح تم التوافق عليها بين الرئيسين السوري واللبناني اسميت الوثيقة الدستورية، وأبرز إصلاحاتها إقرار المناصفة في التمثيل النيابي بين المسيحيين والمسلمين مقابل تكريس طائفية الرئاسات.

اختتمت تلك المرحلة بدخول الجيش السوري إلى لبنان في إطار قوات رعب عربية، وبنتيجة مؤتمر عربي عقد في القاهرة في خريف سنة ١٩٧٦، إثر لقاء مصغرّ تم في الرياض وتصلح فيه الرئيسان السوري والمصري ووفقاً بنتيجته الصراع بينهما، وأبى فيه الرئيس المصري أنور السادات ترجعاً لم تظهر معانيه إلا بعد مرور سنة كاملة، يوم فاجأ العرب والعالم بزيارة القدس وبالصالح المدفرد مع إسرائيل.

ب - مرحلة السيطرة السورية: كانون الثاني ١٩٧٧ - آذار ١٩٧٨

تميزت هذه المرحلة بإنهيار جزء من السيادة المتعلقة بالقوى الذاتية، (حلول قوات الردع محلها)، وإنهيار الحدود (مع سوريا وإسرائيل)، كما تميز بالانهيار الأول لاستقلالية القرار الوطني وبغياب أو استشهاد بعض الشخصيات الوطنية الحريصة على هذه الاستقلالية (ريمون إيه وكمال جنبلاط) وبهزيمة أولى للمشروع الوطني، وإنهيار جزء من السيادة المتعلقة بالسيطرة على كامل الأرض (الاحتلال في الجنوب)، وبتحقيق أحد أهداف المشروع الإسرائيلي وهو عزل مصر عن المشرق العربي (زيارة للقدس وللصلح المنفرد).

بدأ انهيار السيادة منذ اللحظة التي وافقت فيها الشرعية اللبنانية على الاستعانة بقوات غير لبنانية لحفظ الأمن وإعادة الاستقرار، وزاد في انهيارها انتساب هذه القوى الرادعة إلى دولة واحدة. فلو كانت متعنية الجنبسيات وبإعداد متوازنة لأمكن التخفيف من وقع الانقراض من السيادة بمطوعية تلك القوات وخضوعها فعلياً لقيادة الشرعية اللبنانية. أما وإنها باغلبية ساحقة من دولة واحدة فكان من البين أنها ستتحصر بأمرة قيادتها الوطنية، (القيادة السورية)، دون أي اعتبار آخر. فالشرعية اللبنانية المتمثلة بالرئيس المنتخب، الياس سركيس، لم تنتبه لهذا الأمر وإن تنبهت فلم تعترض (في مؤتمر الرياض والقاهرة). وتقديرى أنها لو اعترضت لأمكنها الحصول على ما تريد، ولكن بإمكانها فرض التوازن اللازم منذ البداية على قوات الردع وطريقة تشكيلها. هذا برأيي الخطأ الأول في عهد الرئيس سركيس. أما الخطأ الثاني فهو وقوعه في فخ تولي إمرة قوات الردع بشخصه، وخارج إطار المؤسسات، مما جعله يحمل مباشرة مسؤولية تصرفات تلك القوات، وأضعف هامش مناورته، وضيق نطاق تحركه حيالها. فلو وُضعت قوات الردع بتصرف الحكومة، كما تقتضي الأصول، لأمكن رئيس الجمهورية محاسبة الحكومة على تصرفات هذه القوات أولاً، وكان استطلاع أن يُبقي بينه وبينها مسافة تمنع الصنم المباشر وتسهّل التعاطي وإفاء المهمات. أما خطاه الثالث فاعتقاده، بعد أن وُضعت قوات الردع بتصرفه، بإمكان إلغاء شكل اللندنية الذي اتخذته

صيغة الحكم والانتقال إلى حكم الفرد وحكم الرأس الواحد كما أسماه بعض مستشاريه، مما ساهم في تلجيب مطلب الإصلاح وإلغاء الهيمنة.

ومع الانهيار الأول هذا في السيادة الوطنية من حيث انتفاء وجود القوى الثنائية الحامية لها، انهارت الحدود المولوية في جانبها اللبناني (واقعيّاً لا قانوناً) بين سوريا ولبنان، والتغى مظهر آخر من مظاهر السيادة الوطنية، فاندثمت السلطة اللبنانية على الحدود وأصبحت حدوداً من جانب واحد هي أقرب إلى حاجز أمني بلخمي في الأراضي السورية منها إلى حدود بين دولتين.

ومع دخول قوات الربيع بكثافة سورية حاسمة وقيادة سورية فعلية، بدا التدخل السوري المعلن في القرار الوطني اللبناني، وأصبح القرار السياسي اللبناني مرتبطاً بالقرار السوري. فالذي يملك قوة التحديد هو سيد القرار الفعلي. وساعدهم في التدخل والتأثير في القرار الوطني اللبناني غياب أركان استقلاليين أساسيين كانوا يشكلون عقبة نكمة في وجه التدخل، ففي آذار ١٩٧٧ استشهد كمال جنبلاط، وكان ريمون إيه قد غادر إلى فرنسا في نهاية سنة ١٩٧٦ بعد تعرضه لمحاولتي اغتيال. ورافق ذلك الاستشهاد ذلك الغياب انهزام المشروع الوطني، مشروع للتوحيد على أساس إلغاء الهيمنة واعتماد النهج الديموقراطي في الإصلاح. هزم التدخل السوري في لبنان المشروعين اللخليين وبقى إلى حين المشروع الثاني، إنتكس مشروع الحركة الوطنية مع غياب قائدها ودخول قوات الربيع وبقي للمشروع الآخر، مشروع للتوحيد على أساس الهيمنة، وبدا لنا في حينه منتصباً. وفي الواقع، كان التحالف الظاهر هذا بين قوات الربيع والجبهة اللبنانية يخفي تناقضاً كبيراً وعميقاً بين مشروعين متناقضين في جوهرهما، لم يطل به الزمن حتى انفجر صراعاً مسلحاً.

وبالرغم من بعض الانتقاص للظاهر في استقلالية القرار في عهد الرئيس سركيس، إلا أن الإنصاف يقضي بأن نعترف له بأنه حاول المحافظة ما استطاع على استقلالية القرار اللبناني، ولم يسمح للسوريين بارتثانه، وحصر تدخلهم فيه بالقرار الذي يقتضيه التنسيق بين بلدين شقيقتين، كما لم يسمح

لهم بالتعاطي بالشأن الداخلي اللبناني بالرغم من وجود ثلاثين ألف جندي سوري في لبنان، ولم يسمح لمن في موقع السلطة من اللبنانيين أن يبني علاقات خاصة بهم تنتقص من الكرامة والاستقلال الوطني، كما لم يستخدم العلاقة بهم استقوله على خصوم الداخل ولا استدرجهم كي يكونوا طرفاً في السياسة الداخلية اللبنانية.

تلقى الانهيار الأكبر في السيادة الوطنية عن احتلال إسرائيل لقسم من الجنوب اللبناني في اجتياح أيار ١٩٧٨، وإنشائها حزاماً أمنياً من الأراضي المحتلة وإقامتها فيه فصلاً متعاملاً بحجة حماية القرى المسيحية والشيعية من اعتداءات المقاومة الفلسطينية، وبحجة حملة جنوبها الشمالية ومنع إطلاق الكتيوشا على مستوطنات الجليل. وقد أتى هذا الاجتياح يتوج انتصاراً إسرائيلياً كبيراً بتحقيق أحد الأهداف الإسرائيلية، أي عزل مصر عن المشرق العربي. ففي أواخر سنة ١٩٧٧ قام السانل بزيارته المشهورة للقدس فانعزل وعزل مصر عن المشرق والعالم العربيين بأسرها محققاً لإسرائيل أول انتصار في مشروعها المثلث الأهداف والذي قوامه، عزل مصر عن المشرق العربي، تحقيق سلام المنتصر مع دول هذا المشرق كل على انفراد، وتفتيته، بعد الصلح والسلام وفي غمرتهما إلى دويلات طائفية ومنمهيبة، أو تثبيت الحكم في كل دولة على قاعدة الحكم لدينه وإذا أمكن على قاعدة الحكم الطائفي أو المنمهي، بحيث تبقى جميعها قلقة المصير وعلى عداء دائم مع شعوبها. ومع الاجتياح الإسرائيلي في أيار ١٩٧٨ بنات مرحلة اقتسام السيطرة بين سوريا وإسرائيل والفلسطينيين في لبنان.

ج - مرحلة اقتسام السيطرة بين سوريا وإسرائيل والفلسطينيين، نيسان ١٩٧٨ - حزيران ١٩٨٢

تميزت هذه المرحلة بالحوار الميلاشيوي الثاني في مسار الخطة الإسرائيلية، (الصراع للمسلح السوري - الكتفي، الفياضية والأشرفية وزحلة)، وبالانهيار الثاني للجيش اللبناني، (عين الرمانة)، في مواجهة سيطرة مشروع التوحيد على أساس لهيمنة، وببلى انهيار الجبهة اللبنانية والحلف الملروي

(مجزرة إهدن ومقتل طوني فرنجية وانشقاق مولرنة الشمال ومجزرة الصفرا والشرح بلخل مناطق الجبهة).

بين مؤتمر القاهرة الذي انعقد في خريف ١٩٧٦ وزيارة السادات للقدس في اواخر سنة ١٩٧٧ سنة كاملة كان من المفترض ان تقوم خلالها قوات الردع العربية تحت الاغلبية السورية بمساعدة الشرعية اللبنانية على تطبيق القوانين اللبنانية والاتفاقات المعقودة مع المقاومة. إلا ان موقف السلطة الشرعية المتمثل بالامتناع عن تطبيق القوانين بحق اللبنانيين قبل تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة، ألزم القيام بالعمليتين في آن واحد. كان تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة يقتضي، وفقاً لمقررات مؤتمر الرياض والقاهرة، تفسيراً لاتفاق القاهرة من قبل لجنة رباعية عربية مؤلفة من مصر وسوريا والسعودية والكويت. لم تستطع اللجنة للتوصل إلى اتفاق حول التفسير المطلوب، لا في المهلة المحددة من قبل المؤتمرين في القاهرة ولا بعدها بسبب المساعي الفلسطينية الحديثة واستغلالها للتناقضات العربية. وقد وأد التاخير تكريساً للوضع القائم ولبأساً ثبته نهائياً للرئيس السادات بزيارته للقدس. فبعد تلك الزيارة لم تعد سوريا متحمسة لتنفيذ الاتفاقات مع المقاومة، ولخذت تنصح بالتروّي، وتتهرب من الالتزامات التي فرضتها عليها مهمتها الأصلية، تاركة الشرعية اللبنانية في عجز ويلس. ومع حصول زيارة السادات إلى القدس قبل تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة في لبنان وتجريدها من سلاحها من قَبَل قوات الردع، فالت الفرصة والغاية التي كان ينتظرها الأميركيون والإسرائيليون عندما سهّلوا للسوريين عملية الدخول بجيشهم إلى لبنان. لذلك اضطرت إسرائيل ان تقوم هي بنفسها بالعمل المطلوب لو الذي كان متوقّعا من قوات الردع القيام به، أي محاولة تجريد المقاومة من السلاح وألا فليعاندوا عن حدودها الشمالية. في إثر فشل ميليشيات الجبهة اللبنانية في المهمة، وفي إثر تباطؤ ومن ثم استنكاف قوات الردع العربية عن القيام بالمهمة التي اعتقد الأميركيون والإسرائيليون انها ستقوم بها، اضطرت إسرائيل ان تقوم بها مباشرة فاجتاحت لبنان في أيار ١٩٧٨، ووصلت في عملية اجتياحها إلى حدود نهر الليطاني. ثم

تقرّر إرسال قوات طولوى دولية. وطلب مجلس الأمن من إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية نون قيد أو شرط بموجب القرار ٢٥ الذي ما يزال حتى اليوم موضع مطالبة وعدم تنفيذ.

سبق الاجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨ حادث غريب مشبوه وقع في شباط من السنة نفسها بين الجيش اللبناني الذي كان في طور الإنشاء وبين الجيش السوري. وقع الحادث في منطقة الفياضية، ثم ما لبث أن امتد بسرعة مدمشة إلى مناطق عدة، من تلك التي تسيطر عليها القوات اللبنانية، وقد اغتيل فيها عدد كبير من الجنود السوريين. زرع الحادث بذور الشقاق بين السوريين والقوات اللبنانية وخلق جواً من الحذر والريبة، وكان بداية الطلاق بين السوريين والجهة اللبنانية، وسقوط الحلف الذي قام بينهما في حزيران ١٩٧١ إثر حرب الجبل وتدخل السوريين لوقفها ومناصرتهم لقوات الجبهة في وجه التحالف الوطني الفلسطيني. إضحت معالم حادث الفياضية يوم أستؤنف القتال في نيسان بين القوات اللبنانية والسوريين، فبنا وكنه تكملة لاجتياح آذار من قبل إسرائيل، أو محاولة للإفادة منه، كما بنا حدث شباط في الفياضية وكأنه استباق وتمهيد للاجتياح واللاحداث اللاحقة، التي كان مؤبها تورطاً ميليشيوياً جديداً في خطة إسرائيلية ما، ترمي إلى مقاتلة السوريين كما كانت الأولى بالأمس ترمي إلى مقاتلة الفلسطينيين. في نيسان ١٩٧٨ بنا صراع مسلح بين القوات اللبنانية والجيش السوري تحت شعار المطالبة بإخراج السوريين من المناطق المسيحية، لأنهم لم يفوا بتعهداتهم لجهة تجريد المقاومة من السلاح وتنفيذ الاتفاقات المعقودة معها. وكان الصراع المسلح بهذا ويعنف تبعاً لتطور مسار المفاوضات الجارية في المنطقة بين مصر وإسرائيل. وكان واضحاً من مساره أنه يرمي إلى لحد امرين، أولاً إشغال السوريين في لبنان وإبعانهم عن عرقلة المفاوضات الجارية، وثانياً محاولة الجبهة اللبنانية الإفادة من الصراع الإقليمي بين مصر وإسرائيل والسوريين لتحقيق مشروع توحيد لبنان على أساس الهيمنة وإحكام السيطرة وإخراج الجيش السوري، لأنه اضحى العقبة الكبرى أمام تحقيق هذا المشروع. وبلغت

دروة هذا القتال في حرب الأشرفية التي استمرت أكثر من مئة يوم من القصف المدفعي المستمر والتي ولنت حقناً كبيراً بين السوريين والمسيحيين من سكان تلك المناطق.

وفي خلال هذا الصراع مع الجيش السوري، كان المشروع «البشيري» الذي قوامه توحيد لبنان وحكمه على قاعدة الهيمنة الطائفية، يزداد قوة ويُغذي خصومه في الداخل الواحد تلو الآخر، ويولد بذور ضعفه وإنهزامه ويزرع بذور الهزيمة المستقبلية الكبرى للمبنية على انشقاق الصف الماروني وتفتت قواه، فـ «الانتصار» الذي حققه بشير الجميل في قتل طوني فرنجية والذي عزله عن موارد الشمال، و «الانتصار» الذي حققه على الأحرار في الصفراء وتوحيده البندقية المسيحية بالقوة، كلها انتصارات أدنية لا ثبات لها ولا استمرار، إلا إذا نجح المشروع الأصلي أي مشروع التوحيد على أساس حكم هيمنة محكم الضبط والأداء، أما وقد تعدر المشروع وهُزم أمام المشاريع الإقليمية، فكانت نتائج تلك الانتصارات مدمرة، لأنها مزقت اللبنانيين ومزقت للمسيحيين، بحيث هانت للتبعية عليهم، كما هانت عليهم مصادرة القرار الوطني، وهان الانتقاص من السيادة، ولم يعد للوفاق يعرف إليهم سبيلاً. فمعد الاعتداء على ريمون إله في أيار ١٩٧١ ولغتيال طوني فرنجية في مجزرة إهدن ونجح نمور الأحرار في الصفراء، زُرعت الفتنة بين الموارنة ولخلت تكبر حتى تتوحد في حرب الإلغاء المدمرة بين جيش عون وبين ميليشيا القوات اللبنانية. فقضى الموارنة على أنفسهم في مجازر ثلاث، إهدن والصفراء وحرب الإلغاء.

استكملت حرب الأشرفية بحرب زحلة. وكان المشروع «البشيري» خلال تلك الحروب يستكمل قواعده للولادة تلو الأخرى، همه الأول خلق قاعدة جغرافية صافية للولاء يُحكمُ منها لبنان الموحد للملحق بها على أساس من التبعية والهيمنة المحكمة. جاءت معركة زحلة في هذا الإطار من للتصفية الجغرافية، والرغبة في أن تشمل قاعدة الهيمنة الأساسية زحلة بسبب ثقلها المسيحي الصافي. وكانت معركة زحلة إيلاً وتمهيداً لما هو أكبر وإعم على صعيد المنطقة بكاملها، أي الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران سنة ١٩٨٢.

د . مرحلة السيطرة الإسرائيلية: حزيران ١٩٨٢ - نهاية ١٩٨٣

تميزت هذه المرحلة بانتهاء المقاومة الفلسطينية في لبنان ومعها اتفاق القاهرة، وبانهيار الحركة الوطنية اللبنانية وخروجها من دائرة الصراع، وتحول ساحة الصراع إلى ساحة صهيونية لبنانية. كما تميزت بانتهاء المشروع «البشيري»، مشروع التوحيد على أساس للهيمنة، وانكفاء «القول» نحو مشروع الحد الأدنى، وتميزت أخيراً بإعلان المقاومة الوطنية للاحتلال وبالانسحاب الإسرائيلي وسقوط اتفاق السابغ عشر من أيار ١٩٨٣، وافتعال حرب الجبل التهجيرية للتقسيمية.

في نهاية سنة ١٩٨١ قررت إسرائيل للتخلص من المقاومة الفلسطينية بعملية مبلشرة، واعتدت العدة لذلك، ونسقت للتتاج مع حلفائها، ومذهب بعض أطراف الجبهة اللبنانية، وعلى رأسهم بشير الجميل. كان بشير الجميل قد قطع شوطاً كبيراً على طريق تحقيق مشروعه الخاص، لبنان موحد يحكمه بواسطة قاعدة أساسية هي «القول اللبنانية»، قاعدته منطقة صافية الولاء هي تلك الواقعة بين جسر المنفون وطريق الشام، حكم هيمنة يستند إلى قوة عسكرية مركزية صافية الولاء. لم يكن ينقص بشير الجميل سوى شرعية رئاسة الجمهورية، فسعى إليها متحالفاً مع من كان على استعداد لتلبية حلمه، فالتقى مع المشروع الإسرائيلي واستقوى به واعتمد عليه. كان بشير الجميل على علم مسبق بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، واعتمد في تحضير رئاسته على معرفته بالاجتياح، وربما على مساهمته في اقتراح توقيته. جاء الاجتياح ليحقق غرضين في آن، القضاء على المقاومة الفلسطينية وإخراج السوريين من بيروت ومناطق الجبل، وتركيز حكم حليف في لبنان متصالح مع إسرائيل.

بدا الاجتياح الإسرائيلي في الرابع من حزيران ١٩٨٢ بقصف مواقع الفلسطينيين في محيط المدينة الرياضية في بيروت، وبدا الغزو الليزي فجر الخامس منه. وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف العاصمة بيروت بعد حوالي أسبوعين من القتال، وبدا حصاراً لها استمر أكثر من ثمانين يوماً، جرت خلاله الانتخابات الرئاسية اللبنانية، ورحلت المقاومة الفلسطينية إلى تونس،

وانسحبت وحلت لجيش السوري، واغتيل الرئيس المنتخب، وسُخِلت القوات الإسرائيلية للعاصمة وقامت بمجزرتي صبرا وشاتيلا، وأعلنت الأحزاب الوطنية المقاومة الوطنية للاحتلال، وقام بعضها بعمليات عسكرية ضد قواته في العاصمة نفسها بعد قتل من ثمان وأربعين ساعة على احتلال العاصمة.

بقيت طيلة أيام الحصار في العاصمة بيروت، بصحبة بعض قيادات الحركة الوطنية (جورج حاوي ومحسن إبراهيم وفؤاد شبقلو وسمير صباغ ومدير الصياد وإنعام رعد وآخرين كثير)، وبعض المسؤولين من الوزراء، وبعض القيادات الوطنية وعلى رأسهم صائب سلام الذي تحولت دارته إلى مقر للقاءات السياسية الأساسية. ولم يبقَ مكان يومي يُلجأ إليه في بيروت كلها سوى مكتب وزير السياحة مروان حمادة في الطابق السفلي من مبنى وزارة الإعلام، وقد تحول إلى مركز لقاء، حين كان القصف يسمح بالوصول إلى المبنى. وقد غاب عن بيروت في تلك الأيام العنصرية وهرب منها العديد من المواطنين وكذلك العديد من «الوطنيين ومن القوميين ومن الثوريين» ناكرين الوطنية والقومية والثورية وأهلها. وقد عاد بعضهم بعد الانسحاب شامخ الرأس بلا حياة يزايد في المواقف القومية – المقاومة للعدو الصهيوني. هكنا الانتهازيون يظنّون يوم للشدة والتضحية، ويتنملحون يوم لا ثمن يُدفع ولا خطر يُهتد.

صُغِبَت الحياة في بيروت للمحاصرة وقست، حتى جاورت في بعض أيامها الرعب والموت. ففي يوم القصف المتفجعي للطويل، وفي يوم الغارات الجوية المرعبة، جاورنا للموت مراراً في اليوم الواحد وعرفنا الهلع الشديد. أما الجدل السياسي الذي استحوذ على ساعات الأيام الصعبة هذه، فكان حول مغادرة أم عدم مغادرة المقاومة لبيروت. ويوم حسم أمر المغادرة إيجاباً تحول للنقاش إلى أين يذهبون؟ مع اشتداد وطأة الحصار والدمار، وتحت ضغط عموم أهل بيروت وقياداتها، وخاصة فقراهما اللذين لم يتمكنوا من المغادرة، وتحت ضغط الدول العربية والأوروبية، وبعد الضمانات التي أعطيت، قررت المقاومة الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير، مغادرة بيروت. إقترح المفاوض الأمريكي السيد فيليب حبيب أن تخلي المقاومة بيروت باتجاه اللباق كمرحلة أولى، ثم

يُبحث بالمرحلة الأخرى لاحقاً وعلى البارد. رفضنا الاقتراح، حسين الحسيني وجوزف السكاف وسليم معلوف وأنا، بصفتنا الديبلوماسية عن منطقة البقاع، وطلبنا مقابلة حبيب وبلغناه رفضنا هذا. ثم طلبنا من الرئيس سركيس والحكومة أن يرفضوا الاقتراح وأن يساعدونا مع الأميركيين ففعلوا. وكانت النتيجة أن اخلت المقاومة بيروت إلى تونس عن طريق البحر وبحماية دولية.

مع انسحاب المقاومة من لبنان، قضى شكلها الأول وتلاشى، أي شكل للمقاومة من خارج الأرض المحتلة، وسقط اتفاق القاهرة وأصبح حرفاً ميتاً، كما مُزِم الموقع الوطني وقضى مشروع توحيد لبنان على قاعدة إلغاء الهيمنة والإصلاح النيموقراطي وتبخرت إمكانيته.

حدد الرئيس كامل الأسعد انتخابات رئاسة للجمهورية خلال الحصار. مع تحديد الموعد بدأت الضغوط لتأمين انتخاب بشير الجميل. إلتقيت بشير الجميل ثلاث مرات، اثنتين بناء لطلب الحركة الوطنية، وواحدة على غير موعد ويطلب منه. المرة الأولى التقيته بحضور النائبين الزميلين للكتور جورج سعادة والياس الهراري في منزل الأخير. حاولنا التفاهم على حد أدنى من مشروع وطني، فكان همه الوحيد تأمين انتخابه لرئاسة للجمهورية، فلم يعط اللقاء أية نتيجة ولم يتبعه أي اتصال. المرة الثانية التقيته برفقة مروان حمادة، وبتكليف من الحركة الوطنية، لبحث موضوع نهاب «القوات اللبنانية» إلى الجبل، والنصح بعدم إرساله، والتصرف بما لا يؤدي إلى حزازات خطيرة. وبعدها علمت، دون أن أشارك، أن للقاطات استمرت بين حمادة والجميل وكان من ثمارها لقاء وليد جنبلاط وبشير الجميل في إطار لجنة الحوار السياسية التي عينها الرئيس سركيس، والتي كانت الغاية للوحيدة منها، كما تبين لاحقاً، تأمين اللقاء بين الجميل وجنبلاط بناء لرغبة بشير الجميل. حصل اللقاء الثنائي فعلاً بمسعى من الرئيس سركيس وبتهيئة من مروان حمادة. وقد حاول فيه الجميل كسب تحالف جنبلاط معه وتأييده، كما رشح من أوساط بعض المطلعين. غير أني لم استطع الحصول على معلومات دقيقة حول حقيقة ما تم التوصل إليه في ذلك اللقاء، بالرغم من أن اللقاء لم

يؤدّ إلى تفاهم. أما المرة الثالثة التي التقيت فيها بشير الجميل فكانت بمناسبة انتخاب رئاسة الجمهورية. حدد رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد تاريخ الانتخاب، وأصدر اجتهاداً لمتبر بموجبه أن للنصاب القانوني لانتخاب الرئيس هو ثلثا أعضاء المجلس النيابي الموجودين على قيد الحياة وليس ثلثي عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، مما جعل للنصاب المطلوب ٦٢ نائباً بدلاً من ٦٦. اجتمع نواب البقاع وقرروا تكليفني مع الزميلين سليم المعلوف وميشال المعلولي الاتصال بالرئيس الأسعد والطلب إليه تأجيل الانتخاب، كي يتمكن النواب من إجراء المشاورات اللازمة عسى أن يُتفق على مرشح إجماع. قصصنا منزل الرئيس الأسعد في الحازمية، وفيما نحن مجتمعون به وصل بشير الجميل وطلب الاجتماع بي، وكان معه إدمون رزق. ألحّ بشير الجميل عليّ كي أحضر جلسة الانتخاب المقررة في الغد. رفضت الطلب وقلت إننا بصدد تأجيل الانتخاب. عندها تدخل إدمون رزق موحياً بإمكانية خطفي واحتجازي إما تواطؤاً وإما فعلاً، فاجبت أن الأمر لا يليق بهم ولا بي، وأنه لو أمكن خطف البعض فانا من النوع الذي لا يمكن خطفه أو للضغط عليه. عندها طلب بشير أن يفتلي بي وعرض مغريات سياسية هامة إن أنا وافقت على حضور للجلسة، فرفضت بحزم ولياقة، فقطع الأمل مني، وقرر تأجيل الانتخاب لمزيد من السعي في تأمين النصاب المطلوب. عندها دخل علينا الرئيس الأسعد وقال لي، «إنكل على الله يا البير، واحضر للجلسة غداً، وإن كنت تخشى السوريين فالذين يخيفون فعلاً هم هؤلاء»، وأشار إلى بشير، فانتفض بشير وقال، «أرجوك نولة للرئيس ليست هذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع الدكتور البير. للنصاب غير مؤمن للغد، فأعمل معروفاً ولجلّ الجلسة ثماني وأربعين ساعة». وتأجلت الانتخابات وكان الاجتهاد الذي تبناه الرئيس الأسعد بالنسبة للكثيرة للثلاثين أشبه بفتوى تحلّ سم النواب. فالنصاب كان ينقص واحداً كلما مات نائب. ففي معرض السعي لتأمين النصاب، وقعت محاولات لاغتيال بعض النواب من المقيمين خارج منطقة سيطرة «القوات» كانت إحداها محاولة لاغتيال النائب حسن الرفاعي وقد نجا

منها باعجوبة. كان الليل قد خيم ولما ما أزال في الحازمية، وكان زميلاي المملوف والمعلولي قد غادرا منزل للرئيس الأسعد بعد أن طال اللقاء بيني وبين الشيخ بشير. أمضيت تلك الليلة في منزل شقيق زوجتي، واتفقت مع الرئيس الحسيني أن نغادر المنطقة الشرقية في الغد إلى المنطقة الغربية. أحسست خلال نقلي مع بشير الجميل وادمون رزق أن «القوات» لن تتورع عن الإقدام على أي تدبير يؤدي إلى تأمين للنصاب في الموعد الثاني، بما في ذلك منع الخواب من مغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم. غدوت مع الفجر وركبت سيارتي وكنت وحدي بدون سائق ولا مرافق، واتجهت نحو الحازمية بعد أن أوحيت عبر اتصالات هاتفية (مراقبة) أنني اتجه إلى منزل أحد الزملاء الساكنين فيها. ولما وصلت إلى مستديرة الصيد، اتجهت شطر المنطقة الغربية وطلقت للسيارة العنان غر أبه بحاجز الجيش اللبناني هناك، وبالرغم من وجود الإسرائيليين بالقرب منه. وشاهدت في المرة ارتباك جندي الحاجز الذي تردد في إطلاق النار على السيارة بعد أن شاهد لوحتها النيابية الزرقاء، فتعديت مدى رمايته، ووصلت إلى الساتر الثاني الكبير أمام مار مخايل - الشياح واحتميت به. ومن هناك قصدت منزل الرئيس سلام، بانتظار وصول السيد حسين الحسيني. تأخر السيد حسين الحسيني في الوصول، فاتصلت به وكان في السيارة، وبنا لي قلقاً وصوته غمر طبيعي، وقال لي إنه محتجز على حاجز الجيش على مستديرة الصيد من قبل عناصر من «القوات اللبنانية»، وهو الحاجز إياه الذي اجتزته في الصباح دون استئذان. أبلغت الرئيس سلام بالأمر فاجرى اتصالاً فورياً بالرئيس سركيس محتجاً على منع الخواب من مغادرة المنطقة. تدخل الرئيس سركيس وسمح للسيد حسين بمغادرة المنطقة الشرقية وكان لآخر من غادرها. إذ أقفلت بعده المعابر وقطعت الاتصالات الهاتفية حتى يوم الانتخاب.

تامن نصاب جلسة الانتخاب بجهود كبير بيلته «القوات اللبنانية» مدعومة من الوجود الإسرائيلي أولاً، ومن الرئيس سركيس ثانياً، ومن بعض الممولين اللبنانيين، ومنهم ميشال المر الذي كان وزيراً للهاتف والذي استخدم إمكاناته

العلماء والخاصة كلها لتأمين انتخاب بشير الجميل. انتُخب بشير الجميل، وكنا في منزل الرئيس سلام نتابع من على شاشة التلفزيون مجريات الجلسة، أملين حتى اللحظة الأخيرة بفشلها وبإمكان التمديد للرئيس سركيس سنة أو سنتين، وبتحالف حكومة برئاسة الرئيس سلام يشارك فيها بشير الجميل ووليد جنبلاط، يُعمل من خلالها على مصالحه وطنية عامة وعلى تأمين إجماع على رئيس وفاق وتسوية، لا على رئيس لتكريس القهر في صيغة غالب ومغلوب.

كانت اجتماعات المعارضة تعقد في منزل الرئيس سلام، وكان يحضرها، بالإضافة إليه، نواب كتلته والعديد من الشخصيات الإسلامية الليبرالية، وكذلك حسين الحسيني ووليد جنبلاط ونبيه بري ومنير أبو فاضل وأنا. وبعد انتخاب بشير الجميل، غادر وليد جنبلاط بيروت برفقة السفير الأمريكي إلى دمشق ومنها إلى الخارج، وكنا نتفقنا معه أن نعمل في غيابه مع الرئيس سلام ونندعم مواقفه لتوحيد الصفوف، بقصد التخفيف ما أمكن من نتائج الهزيمة.

بعد انتخاب بشير الجميل، تهاافت القوى وكلّ زلزالاً وقع. فكنت ترى السياسيين يزحفون إليه جماعات جماعات، ومن لم يسحّ علناً حاول بالواسطة. أما من عارض انتخابه مثلي فبدا يبحث عن ملجأ (الهجرة مثلاً)، يمضي فيه أيامه للصعبة القادمة بأقل ضرر ممكن حتى يقضي الله أمراً...

توقعنا الأسوأ أن يصيبنا، فلما به يصيب سولنا، فاغتيل بشير واغتيل معه مشروعه، مشروع التوحيد في دولة مركزية قوية على أساس الهيمنة الطائفية.

في أقل من شهرين، اغتيل المشروعان اللخليان الأصليون، ولم يبقَ في ساحة الصراع إلا اللبخل المحلية والمشاريع الإقليمية، بقي المشروعان الإقليميان السوري والإسرائيلي وادواتهما الميليشيوية، والمشروعان المحليان لبديلان. المشروع السوري حملته القوات السورية والميليشيات المتحالفة معها والمشروع الإسرائيلي حملته الإسرائيليون، وحملت القوات اللبنانية منه الجزء

المتعلق بها، أي مشروع الانكفاء نحو أي شكل من أشكال التقسيم، وهو المشروع البديل لمشروع الهيمنة الأصلي. بقي مشروع الحد الأدنى الوطني، حملته قوى وطنية مبعثرة، وقوامه منع التقسيم، وتحقيق المشاركة المتوازنة في الحكم، وحفظ العيش المشترك، ومحاربة الحالة الصهيونية المتجسدة في الأحزاب النينية والميليشيات الطائفية المذهبية، وكذلك الحالة التابعة للمتعلقة في بعض الأحزاب والميليشيات.

في الرابع عشر من أيلول ١٩٨٢ أغتيل بشير الجميل. عقدنا في صباح اليوم التالي لاجتماعاً في منزل الرئيس سلام وقررنا المشاركة في المظلم في بكفيا. إلتقيت في المظلم بقلائد الجيش العماد فكتور خوري الذي أبلغني أن الإسرائيليين سيدخلون صباح الغد إلى بيروت من موار ثلاثة، محور المتحف للهيبر، ومحور المرفأ برج المر على خطين، الحمرا وخط طلعة ايوب مار اليس، والمحور الثالث من البسما الجسر الجديد الكوككولا. ومعلوم أنه بعد انتخاب بشير الجميل، قامت جرافات «أوجيه لبيان»، بمبارة سريعة من السيد رفيق الحريري لمساعدة الحكم الجديد واهل بيروت، بزالة جميع الأسوار والحوجز والمعوقات التي كانت المقاومة قد أقامتها في وجه الجيش الإسرائيلي خلال حصار بيروت، فاضحت مناخل العاصمة مكشوفة سهلة الاقتحام، وكان متوقعا أن يدخلها الجيش اللبناني يوم استلام الرئيس الجديد مهامه. فقلت لدى سماعي معلومات العماد فكتور الجميل، فسرعت بالعودة إلى بيروت مع الرئيس سلام وكان الليل قد بنا يلقي ظلاله، فشهدنا بعض تحركات الجيش الإسرائيلي الذي كان يحاول إقفال جميع معابر الدخول إلى المنطقة الغربية من العاصمة. جهنا حتى استطعنا التسلل من احد معابر رأس النبع. وفي منزل الرئيس سلام التقينا الزميل نجاح واكيم الذي جاء مستفسراً عن الموقف حيال الدخول الإسرائيلي في الغد، هل ستكون هناك مقاومة أم لا؟ لجاب الرئيس سلام، «ليس لي أن أعلم الناس واجباتهم، فالجميع راشدون ويعلمون كيف التصرف، فليصرف كل بموجب قناعاته». وبعد ذهاب الزميل واكيم، سألت الرئيس سلام عن سبب تيممه واجابته بتلك

الطريقة فقال لي: «نجاح لا يريد مني جواباً إنه يتشاطر للمزايدة». لم لكن من رأي الرئيس سلام لإحساسي بأن نجاح كان قلقاً ويسعى إلى موقف موحد، وللرئيس سلام رايه الخالص ولم تكن للعلاقة حسنة بيده وبين نجاح. اعنت طرح سؤال للزميل نجاح ولكيم على الرئيس سلام فقال: «انت تعلم رايي، هل يعقل ان يدخل الإسرائيلي إلى بيروت دون ان نقاوم؟ ولكن وسالنا محدودة وقلبي على هؤلاء الشبان الذين سيقاومون، لا بد من مقاومة ولا بد من حكمة، مقاومة دون تهور»، اجبته: «إن الشباب، ممثلي واحزاب الحركة الوطنية، مدعوون الآن إلى الاجتماع لاتخاذ القرار بشأن المقاومة وكيفيةها، ورايى انه لا بد من المقاومة، إذ لا يعقل ان يدخل الإسرائيلي إلى بيروت دون ان يلقي مقاومة، ولا بد من إنقاذ شرف العاصمة بقدر الإمكانيات المتوافرة». وافق الرئيس سلام على كلامي. قصصت الاجتماع برفقة الصديق فؤاد شبقلو، وكان ممثلو الأحزاب الوطنية قد اكتمل عقدهم، اطلعهم على المعلومات المتوافرة لدي عن الدخول الإسرائيلي إلى العاصمة وعن المحاور التي سيدخل منها العدو، وابديت رايي بوجود المقاومة وكيفيةها. لقي كلامي ترحاباً، لما معلوماتي عن محاور الاقتحام فلم يقتنع بها «القادة العسكريون» الحاضرون، واجمعوا ان العدو سيدخل من ناحية المدينة الرياضية، وركزوا عناصر المقاومة الأساسية على هذا الأساس، ووزعوا المهام على المندخل والمعاير الأخرى بين الأحزاب المجتمعة. وتفارقنا على أمل اللقاء في الغد، بعد ان اجمع الحاضرون على «المقاومة نفاعاً عن شرف العاصمة بالوسائل المتاحة كافة». وكان ذلك الاجتماع هو الأخير الذي عقته للحركة الوطنية، إذ لم يكن له ما بعده.

حاولت إقناع صنيقي فؤاد شبقلو بالذهاب إلى مدزلي قرب الكارلوتون، فرفض بحجة ان مدزلي مولجه للرملة البيضاء والمنجبة الرياضية، وان الإسرائيليين سيدخلون من هناك، ولا موجب لأن نكون في الواجهة، واصر عليّ بالذهاب معه إلى منزل لمل زوجته في طلعة ايوب - كركول الدروز باعتبار انه أكثر أماناً، ومجهز بيئر ماء وبمولد كهربائي وملجأ مجهز. ذهبنا إلى المنزل ورافقنا الدكتور سمير صباغ، مع طلوع الفجر، سمعنا مكبرات الصوت تدع من

ناحية برج العز لمُعلم اهالي بهوت بدخول الجيش الإسرائيلي وتحذّر من المقاومة. غادر سمير صباغ مسرعاً إلى مركز المرابطون ونزلنا، فؤاد شبقلو وانا، إلى ملجأ البناية. وفي هذه الأثناء كانت مجموعة من الشبلاب المقاوم اتخذت مركز لها في مواجهة طلعة ايوب على الزوايا الأربع لتقاطع الطرق، وكان عناصرهما مجهزين بأسلحة خفيفة من نوع القناصات المضادة للدروع والرشاشات والقنابل اليدوية. سمعنا تقدّم الدبابات واصوات المتفجرات والقنائف المضادة للدروع، وشهدنا مقاومة شرسة، استشهد فيها آثنان من الأبطال المقاومين وجرح بعض الآخرين. كان المقاومون ينطلقون من الملجأ مزوّيين بالقنائف، وبعد إطلاقها يرجعون إليه فيتنشرون ويعاونون الكرة. وفي أثناء القتال أصابت إحدى القنائف مدخل البناية وجانباً من الملجأ الذي نحن فيه. كان الملجأ، سلة نزلنا، فؤاد وانا، يعج بالأطفال والنساء وبعض الرجال من سكان البناية واللبنانيات المجاورة، وفي طليعتهم ناطورة البناية «خضراء»، وهي تحمل طفلها الرضيع وتهتم بجمع الأطفال وتركيزهم في أماكن وزوايا آمنة خلف عواميد الملجأ. هرعت «خضراء» عندما أصيب الطابق الأول من الملجأ حيث نحن، فلقفت الباب الحديد المطل على الطريق العام ونزلنا جميعنا إلى الطابق السفلي الثاني من الملجأ، حيث مخازن المازوت ومحركات التدفئة. جلس الجميع إلى الأرض يلقّهم صمت مطبق، واصوات الانفجارات على إشدّها تقترب وتندو شيئاً فشيئاً. اصوات الأطفال خطفها الرعب، رعب الانفجارات التي كانت تدوي وكأنها معنا في الملجأ. انسحبت المجموعة المقاومة ولخّدت معها جرحاها وما تبقى من ذخائر، وعرض قانداها علينا، فؤاد وانا، أن ننسحب معهم فرفضنا. ولما اشتد إطلاق النار واقترب، قال لي فؤاد، «البير دعنا نرحل من الباب الخلفي للملجأ، بعد معنا وقت، باتجاه المنطقة السكنية في الظريف». كانت «خضراء» ناطورة البناية جالسة أمامنا ترضع طفلها وعيناها علينا، لما سمعت كلام فؤاد شحب لون وجهها وعلقت نظراتها على شفّتي تنتظر جوابي. في تلك اللحظة، خلّت العالم كله ينظر إلي. قلت لفؤاد بصوت خافت، «وهل يعقل أن ننسحب نحن ونترك جميع هؤلاء

الأطفال والنساء؟ رأيي ان نبقى معهم وما يصيبهم يصيبنا. تنبه فؤاد فوراً للأمر ووافقني الرأي، ثم سكنت الانفجارات، فسمعنا صوت هدير محركات الدبابات وقرقعة جنازيرها تقترب مناء فنظرت إلى فؤاد وقلت له: «ربما مضت ساعة الموت، غير ان ساعة اصعب وامرؤ قد نلت، هي ساعة البهلثة والذل». سمعت «خضرا» ما قلت، وسمعنا في اللحظة عينها طرقات قوية على الباب الحديد، باب مدخل البناية الذي سبق «لخضرا» ان اقفلته، وسمعنا صوتاً يصرخ، «افتحوا الباب والا ضربناه بالمبغ». وقفت «خضرا» وهي تحمل رضيعها، وطلبت مني ومن فؤاد ان نقف إلى الوراء ونابت على الأولاد والأطفال وطلبت إليهم ان يقفوا امامنا وان يصرخوا ويكواء وصعدت لتفتح الباب وهي تصرخ بوجه الإسرائيلي، «مالذا تريدون؟ لتريدون قتل الأطفال في الملاجئ؟». «هل يوجد مخربون؟» سأل الإسرائيلي، ونزل إلى الملجأ و «خضرا» من وراءه تصرخ وتولول كأنها تنذر الأطفال كي يفعلوا مثلها. فعلا صراخ الأطفال حتى كاد وحده يكفي لإخفاء وجونا. فغادر الإسرائيلي والصراخ يلاحقه، و «خضراء» وراءه، رضيعها على ذراع، وكأنها بالذراع الآخر تدفع بالإسرائيلي نحو الباب. «اقفلي الباب ورأيي» قال لها، ففعلت وعادت إلى الملجأ وهي منفرجة الأسارير.

غادرنا الملجأ وصعدنا إلى المنزل في الطابق الأول، وما كنا ندخل حتى دوى انفجار كبير وأطلقت بعده لآلار بغزارة، احد المقاومين اطلق قذيفة على نبالة إسرائيلية فاعطبها واستشهد. وكان آخر من شامت وما شهدت من معركة للنضال عن شرف العاصمة. فقد افتدى هؤلاء الأبطال شرف بيوت والعرب وسطروا بدمائهم لجنة الأنظمة وتخللها.

في المساء عاد إلينا سمير صباغ متسللاً عبر الظلام واخبرنا عن المقاومة على محور العيبير كورنيش المزرعة، وكيف اخلى، هو والمرابطون، مكتبيهم متكرين بثيل مسعفين صحيحين بعد ان احتل الإسرائيليون المنطقة. وكذلك اطل علينا قواز طرابلسي ليخبرنا عن ولقع مقاومة الجيش الإسرائيلي في احياء بيروت وكان فؤاد قد حلق شاربيه للتكر. وفي صباح اليوم التالي تسلمت مشياً على الأقدام إلى منزل الرئيس سلام، وكان الإسرائيليون يحيطون به دون ان

يدخلوه، وكان الرئيس سلام في منزله يحاول الاتصال بالرئيس سركيس ليطالب منه التدخل لمنع وقوع انتقامات ومجازر بعد ان سرت إشاعات عن وجود عناصر من جماعة سعد حداد في مناطق صبرا وشاتيلا تقتل وتذبح وهي باتجاهها نحو العاصمة. تبين فيما بعد ان المجزرة التي ارتكبت بحق الفلسطينيين واللبنانيين الذين يقطنون احياءهم، رعتها وبربتها لقوات الإسرائيلية بواسطة أدوات محلية.

مساء السادس عشر من ايلول ١٩٨٢ لالتقى في منزلي جورج حاوي ومحسن إبراهيم وفؤاد شبقلو وتناولنا بمقتضيات المرحلة القادمة في ظل الاحتلال، واستقر الرأي على وجوب تنظيم مقاومة وطنية مسلحة للاحتلال. وبعد ظهر اليوم التالي اعلن حاوي وإبراهيم باسم تنظييميهما المقاومة الوطنية. وترافق اعلان المقاومة مع بعض العمليات ضد العدو المحتل قام بها الشيوعيون والقوميون الاجتماعيون. ولم يُقَمَّ الإسرائيليون طويلاً في بيروت، فبعد مجزرة صبرا وشاتيلا ونشرها بواسطة الإعلام الأثري على العالم انسحبوا الى خارج العاصمة.

بعد اغتيال الرئيس المنتخب، عاد موضوع انتخاب رئيس الجمهورية الى الواجهة السياسية، فرشح حزب الكتائب امين الجميل، ودعا رئيس مجلس النواب الى جلسة انتخاب جديدة حُتِدَ موعدها في الالحد والعشرين من ايلول. اجتمعنا في منزل الرئيس سلام للتداول وكان بين الحضور: الرئيس سلام واعضاء كتلته، ومن الشخصيات الرئيس تقي الدين الصلح ونبيه بري وسواهم، ومن النواب البير مخير ومنير ابو فاضل وحسين الحسيني وعلي الخليل ومحمد يوسف بيجزون وجميل كبي ونجاح ولكيم وانا، واقر المجتمعون بالأكثريّة لانتخاب امين الجميل لرئاسة الجمهورية بعد ان انسحب الرئيس شمعون لصالحه ولم يبقَ من ينافسه عليها. عقدت جلسة الانتخاب وحضرها جميع النواب وأنتُخب امين الجميل بأكثريّة إجماعية لولا بعض الأوراق البيضاء.

هـ - مرحلة القوات الأطلسية والانسحاب الإسرائيلي

كان لمجزرة صبرا وشاتيلا وقعٌ كبيرٌ في الرأي العام، بعد ان تناقلت اخبارها وفلذعتها للصحف العالمية، وكان من نتيجها ان ارسلت الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا قوات عسكرية لحملة المدنيين الفلسطينيين ومساعدة الدولة على حفظ الأمن لحين استعادة الجيش وقوات الأمن قواهما. فالقوات نفسها التي كانت تواكب بحراً للقوات الفلسطينية المنسحبة من بيروت عادت لتنفيد المهمة الجديدة.

تسلم الرئيس أمين الجميل مهامه وشكل حكومة برئاسة شفيق الوزان وعين قائداً جديداً للجيش، (أعماد طنوس)، واستحصل من المجلس النيابي على سلطات وصلاحيات استثنائية، ثم بشر بمفاوضات مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة من الاتصالات للتمهيدية الصعبة، إذ كان الإسرائيليون يصرون على معاهدة صلح وسلام والرئيس الجميل يرفض. (وتجدر الإشارة إلى ان الرئيس بشير الجميل نفسه كان قد رفض في اجتماع دهاريا للطلب الإسرائيلي).

تميز عهد أمين الجميل بمرحلتين أساسيتين، حاول في الأولى حلاً مع الإسرائيليين ففشل، وحاول في الثانية حلاً مع السوريين ففشل. تميزت المرحلة الأولى بعملية غدر إسرائيلية انتجت اسوأ عملية تهجير طائفي في تاريخ الحرب كلها، وتميزت الثانية بوقوع الدولة في قبضة الميليشيات وتحت سيطرتها.

عقد أمين الجميل اتفاقاً مع الإسرائيليين في السابع عشر من ايار سنة ١٩٨٢ وحاله على المجلس النيابي للمصادقة عليه. في جلسة اللجان التمهيدية دافع وزير الخارجية إيلي سالم عن الاتفاق، وعرض امام النواب ثلاثة شروط إسرائيلية لا يعتبر الاتفاق من الجهة الإسرائيلية قابلاً للتصديق إلا بعد تنفيذها. والشروط هي،

... الحصول على معلومات وافية عن الجنود الإسرائيليين الذين فقدوا اثناء

العملية الإسرائيلية في لبنان، وإعادة الجنود الأسرى الذين تحتفظ بهم سوريا وكذلك منظمة التحرير (وهم أسرى حرب)، واستعادة رفات الجنود الذين سقطوا منذ الرابع من حزيران من العام ١٩٨٢، كشرط أولية لانسحاب إسرائيلي من الأرض اللبنانية كما نصت عليه المعاهدة.

— إنسحاب جميع العناصر الفلسطينية المسلحة من لبنان، وكذلك انسحاب القوات السورية في شكل متزامن مع انسحاب للقوات الإسرائيلية.

تجدر الإشارة إلى أن انسحاب العناصر الفلسطينية المسلحة من لبنان، يتوافق مع الإشارات التي وردت في هذا الشأن في البند ٢٠٤ من المعاهدة.

في حال لم تتم عملية إعادة الجنود الأسرى والانسحابات وفق الزمن المحدد، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في تعليق تنفيذها للبيود الواردة في هذه المعاهدة. وفي هذه الحال أيضاً، فإن إسرائيل ولبنان والولايات المتحدة الأميركية يتشاورون على أساس الظروف المستجدة أو الطارئة، وإذا ظلت المسألة من دون حل، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في إعلان المعاهدة ملغاة، وتتابع إسرائيل حماية أمنها بطرقها الخاصة.

تبدو الشروط كلها تعجيزية، وأهمها طبعاً ذلك المتعلق بالانسحاب المتزامن بين القوات السورية والإسرائيلية من لبنان. فهو يعني وجوب أخذ موافقة سوريا على الاتفاق أو فرضه عليها فرضاً. بناً لنا الاتفاق مع شروطه عملية مستحيلة ومشبوهة، إن من حيث بعض محتواه (خاصة ما كان يفرض من ترتيبات أمنية تعطي إسرائيل بعض الحقوق في التدخل عبر الحدود، وما كان يفرض من قيود على سيادة الدولة في الشريط الحدودي)، وإن من حيث الشروط التي وضعتها إسرائيل للمقبول به، وأعجبها ربط الاتفاق ومصيره كله بالموافقة السورية عليه. ومعلوم أن ربط العقد بإرادة الغير، (غير الأطراف المتعاقدة)، عيب مبطل للعقد. فإن تضع إسرائيل شرطاً كهذا، فمعنى ذلك أنها غير راضية عن الاتفاق أو أنها غير راضية فيه، وهي تحاول تعطيله بالشروط التي تخطط. لمانا وافقت على الاتفاق ولمانا تحاول تعطيله؟

هل وقعت به بضغط اميركي وتحاول التخلص منه باختلاق الشروط؟ هل طلب منها الأميركيون ذلك بناء لرغبة لبنانية يربط الانسحاب الإسرائيلي بالانسحاب السوري وتحقيق الانسحابين معاً، فيكون الشرط الموضوع طلباً للزيادة اوقع اللبنانيين في الدقسان؟ لم ان إسرائيل اعترفته مكسباً قد تحقق وارادت ان تحاول الابتزاز به للحصول على اكثر منه؟ يجيب الرئيس الجميل على التساؤل، سنداً لمعلومات زوده بها وزير خارجية فرنسا كلود شيسون قبل توقيع الاتفاق ببضعة ايام، بما يلي، كانت إسرائيل راغبة في التوقيع على الاتفاق وغير راغبة في تنفيذه، رغبته في التوقيع على الاتفاق وإبرامه متاتية عن حاجتها لاسترضاء الكونغرس الأميركي ورفع الحظر الذي كان قد فرضه على جميع العقود المبرمة بينها وبين الإنارة الأميركية (وخاصة عقد صنع طائرة اللاني) بسبب حرب لبنان وتجاوز المتفق عليه مع الأميركيين بشأنها، أي تجاوز حدود الأربعين كيلومتراً الملاون بها اميركياً كحد أقصى لمدى الاجتياح. واما الرغبة في عدم للتنفيذ فلان إسرائيل لن تنسحب من لبنان دون عقد معاملة صلح وسلام معه، واتفاق السابح عشر من ايار لا يحقق لها هذا الغرض، اما الأميركيون وخاصة وزير خارجيتهم شولتز فكان بحاجة إلى الاتفاق لتحقيق كسب شخصي، وسيان عنده نُفذ الاتفاق لم لم ينفذ، لذا مارس الأميركيون ضغوطاً كبيرة من اجل التوقيع راضين بالشروط الإسرائيلية وبالشروط اللبنانية المضادة، فحيال هذا الضغط الكبير وخوفاً من خسارة التأييد الأميركي اضطر للحكم لتوقيع الاتفاق دون إبرامه. ان مصافحة الكونغرس الأميركي في الخامن والعشرين من ايار، أي بعد توقيع الاتفاق بلسبوعين، على رفع الحظر عن تنفيذ العقود المبرمة مع إسرائيل يعطي هذا للتفسير بعض المصداقية.

إنه تفسير يقرأ التاريخ بعد حصوله، اما في حينه فاتفقنا مع بعض الزملاء على مقاطعة التصويت على الاتفاق ثم تبين لنا ان النصاب سيكتمل وسيصبح الغياب عن الجلسة غير ذي فائدة او ذكر، وان عدد الذين سيوافقون عليه قد يكون كبيراً بحيث يقر الاتفاق بأغلبية ساحقة. سعيذا مع بعض الزملاء الذين كانوا سيوافقون على الاتفاق ان نمتنع عن التصويت وإن نطلب

من الحكومة أن تحصل أولاً على الموافقة السورية ثم تعود فتطلب موافقة المجلس الدياني طالما أن الطرف الثاني في الاتفاق (إي إسرائيل) لن يوقعه إذا لم توافق سوريا عليه، واعتبرنا أن موافقتنا لا قيمة لها طالما أن الاتفاق مروهون بالموافقة السورية عليه. كان عند الذين اتفقنا معهم على الامتناع إثني عشر نائباً. كانت مقاعدنا، حسين الحسيني وأنا، في الصف الأمامي، وعندما بدأت عملية الاقتراع لمتنعنا كما سبق أن اتفقنا، لما الآخرون فمورست عليهم ضغوط خلال الجلسة حولت أصولهم إلى الموافقة، فكانت النتيجة ثلاثة معتنعين، حسين الحسيني وعبد المجيد الرافعي وأنا، ومُخالفين، نجاح واكيم وزاهر الخطيب، وموافقة الباقين. لم يوقع الرئيس أمين الجميل الاتفاق بالرغم من الضغوط التي مارسها للحصول على موافقة النواب. لماذا لم يوقع الرئيس الجميل الاتفاق؟ البعض يزعم أن الأميركيين طلبوا منه ذلك بضغط من الإسرائيليين الذين كانوا غير راغبين فيه، والبعض يزعم أن الرئيس الجميل لما ثبت له أن السوريين لن يوافقوا على الانسحاب دون التفاوض والاتفاق معهم، امتنع عن التوقيع وفضل الاتفاق مع سوريا على الاتفاق مع إسرائيل. والأرجح هو شعور الرئيس الجميل أن الاتفاق لن يطبق لاستحالة تنفيذ الشروط التي وضعتها إسرائيل من جهة، ومن جهة ثانية لأن الظروف الدولية والإقليمية قد تغيرت. فقد نشط «الحلف» السوفييتي الإيراني السوري الجديد في مواجهة الولايات المتحدة وأعاد ميزان القوى إلى التبادل مع فرض الانسحاب على القوات الأطلسية. وفي إسرائيل نفسها تعاضمت للنقمة على الوجود الإسرائيلي في لبنان بعد الإعلان عن مجزرتي صبرا وشاتيلا ونشر نتائج تقرير لجنة كاهان، واضطر شارون إلى الاستقالة، وطرح حزب العمل شعار الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط، خاصة وأن منظمة التحرير قد رحلت عنه. ولخيراً فإن تصدي سوريا للاتفاق ورفضها له، وإعادة تركيز جبهة المواجهة اللبنانية للخلية للحكم، وإعادة ضخ السلاح إلى أمل والحزب الاشتراكي، وإخخال مقاتلين جدد من انصار الثورة الإيرانية وتمركزهم في الضاحية الجنوبية لبيروت، والاحتكاك النائم، المرعي إسرائيلياً، بين القوات

اللبنانية والحزب الاشتراكي في الجبل، ساهمت كلها في حمل الرئيس على الامتناع عن إبرام الاتفاق وابت بالتالي إلى سقوطه.

وفي المقابل، ولما فقدت إسرائيل الأمل من إمكانية تحقيق صلح مع لبنان وعزله عن محيطه العربي، عادت إلى تدميره وفق المخطط الصهيوني الأصلي، أي تدمير عيشه المشترك، فكانت حرب الجبل.

هيات إسرائيل خلال صيف ١٩٨٢ لفئة كبيرة في الجبل بين المسيحيين والدروز. ويزعم بعض الأراء أنها كانت منذ البداية تُحَضَّر لتُهجَر المسيحيين من الجبل، تمهيداً لإنشاء بقعة درزية صافية تُشكّل، برعايتها ويتعاون معها، قاعدة لاستقلالية درزية مستقبلية تضم الشوف وعاليه ووادي التيم وراشيا وحاصبيا وجبل العرب، (جبل الدروز)، بما فيه الجولان، متصلة بإسرائيل ومتفتحة على المتوسط من خلال مرفأ صيدا الذي يُمكن لإحاطة بها كامتداد لإقليم الخروب. إنها من ضمن المشروع الصهيوني الرامي إلى تفتيت المشرق العربي إلى دويلات طائفية، أو إلى دويلات محكومة من إقلبات طائفية، تبقى على تناقض مع شعوبها وعلى حال من عدم الاستقرار الدائم، مهتدة بالسقوط الدائم، ومهتدة في حال سقوطها بإنشاء دول طائفية على قياسها.

ويلاحظ في هذا السياق أن الجبل لم يعرف المقاومة خلال فترة الاحتلال الأول. لم تطلق النار على جندي إسرائيلي واحد طيلة مدة بقاء الجيش الإسرائيلي في الجبل، (بإستثناء عملية ولحة يتيمة قام بها الشيوعيون في منطقة عاليه في صيف ١٩٨٢)، ولم يتعرض إسرائيلي واحد للانداء طيلة سنة وثلاثة أشهر من الاحتلال. هل يعتبر انعدام المقاومة مؤشراً على علاقة ما مع المحتل؟ لا اعتقد أن الاستنتاج صحيح. المقاومة وليدة مناخ وتربية شعبية معينة، المقاومة وليدة الحرية وممارستها. واللبليل أن شعوباً عربية أحطت أرضها ولم تعرف المقاومة الشعبية. لبنان وحده عرقها. والسبب يرجع إلى مناخ الحرية السياسية التي تمتع بها لبنان، والتي نشأ المواطنون في ظلها. الحرية السياسية هي التي أنبتت في لبنان مقاومة شعبية. أما حيث الأنظمة رابضة على صدور المواطنين، مانعة عنهم الحريات، فلم تذشأ مقاومات

شعبية، بالرغم من الاحتلال والسيطرة والقهر. فمن لم يثق طمع الحرية لا يقتل عفويًا من أجلها. ومن لم يَعتد للمشاركة في صنع القرار السياسي المتعلق به ويمارسها، تنعدم لديه المبادرة، فلا يتحرك إلا كما نشأ وتربى ونُجِن، أي بقرار سلطوي. والقرار في الجبل، منذ أن سيطر وليد جنبلاط، قرار فريدي. فعدم المقاومة في الجبل، ليس دليل تعامل أو تواطؤ، إنه فقط دليل انعدام القرار القيادي السلطوي. وعصب القرار ومحركه عند قيادات الجبل، (الدرزية والمسيحية على السواء)، هو الحقد الفريزي الأعمى على الخصم المحلي. والحقد وليد الضعف، فهو يُدسي العدو الحقيقي خاصة إذا كان قويًا، ويُركز على الخصم المحلي خاصة إذا كان ضعيفًا، وسيان فيه إكان العدو الخارجي محتلاً أو كان الخصم المحلي لئلاً.

مهنت إسرائيل للفتنة من خلال دعمها ورعايتها لطرفي الصراع؛ القوات اللبنانية التي كانت قد تمركزت في الجبل منذ الاجتياح في صيف ١٩٨٢، وقوات الحزب الاشتراكي التي كانت تنتهيا، بدعم فلسطيني سوري، للعودة إلى احتلال المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي. انسحب الإسرائيليون واطلقوا العنان للفتنة فوقعت، وكانت اسوأ ما عرفتة الحرب اللبنانية تهجيراً وقتلاً وتهنيئاً.

انسحب العدو الإسرائيلي، مانعاً الجيش اللبناني من الحلول مكانه، مفسحاً للفتنة أن تفعل فعلها ففعلت. قامت قوات وليد جنبلاط، بمشاركة بعض الفصائل الفلسطينية وبدعم سوري مدفعي ولوجستي، بالهجوم على القوات اللبنانية التي كانت تحتل المنطقة منذ الاجتياح بدافع وتوجيه إسرائيليين. شجع الإسرائيليون الاقتتال وساهموا في تزويد الطرفين بالمعلومات والتحريض، كما أنذروا للطرفين بتمرير السلاح والمسلحين تحضيراً للمعركة قبل انسحابهم. ثم انسحبوا بعد أن أطمأنوا إلى سير الحرب. تراجعت القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع وانحصرت في دير القمر ثم اخلتها بحماية إسرائيلية بعد حصار لم بضعة أيام، وتمررت قوات وليد جنبلاط في نشوة النصر والانتقام جميع القرى المسيحية، وهدمت منازلها وكنائسها وقتلت جميع من لم يستطع الهرب.

تابع السوريون خطة إعادة انتشارهم للوسع في لبدان والإمسك به والإفلاة من الحالة الإسرائيلية وتحويلها إلى مصلحتهم. بدلوا الإعداء لإسقاط الحكم اللبناني من اللدخل بواسطة الميليشيات الحليفة. وساعدهم في ذلك نهج الحكم نفسه وسياسة الانحياز التي اعتمدها. فمعد البندية تصرف الحكم وكأنه يميز بين المناطق، معتبراً المنطقة الواقعة تحت سيطرة القوات اللبنانية منطقة شرعية محمية، والمنطقة التي كانت تحت سيطرة القوى الوطنية منطقة خارجة على الشرعية. طبق القانون اللبناني في بهوت الغربية وحدها، وبقي قانون القوات اللبنانية (وربما لعجز الحكم) هو المطبق في المناطق الشرقية. لا سلطة للجيش ولحكومة الوزان إلا في بهوت الغربية، لما المناطق الشرقية فبقيت تحت سلطة القوات اللبنانية الفعلية. وقد أطلقت على حكومة الرئيس الوزان، في إحدى جلسات النقاش في المجلس النيابي، تسمية «حكومة كورنيش المزرعة» لأنها لم تمارس حكمها إلا على كورنيش المزرعة ومحيطه. إن مظاهر التمييز هذه في بليات نهج الحكم ولدت جواً من ردة الفعل والانتقمة في الأوساط الشعبية، حتى تلك التي كانت على عداء مع الحركة الوطنية في مرحلة ما قبل الاجتياح. إن نهج التعتت الذي اتبعته القوات اللبنانية في فرضها على الحكم واقع الانحياز شكّل الخطا الاول في ممارسة الرئيس الجميل.

استفاد السوريون وحلفاؤهم من ممارسات التمييز، فاعتوا، منذ احتلال الجبل، لخطة استعادة بهوت الغربية. كانت استعادة بهوت الغربية تتطلب إخراج القوات الأمريكية والفرنسية منها. تكفلت بعض الأطراف بالعمل، فنقلت ثلاث عمليات انتحارية ضد الأميركيين، دمرت واحدة منها مركز السفارة في راس بهوت، ودمرت الثانية مركز المارينز على طريق المطار، وفشلت الثالثة في تدمير مركز السفارة في عوكر، ونفذت عملية ضد القوات الفرنسية دمرت مركزها في الرملة البيضاء. على إثر هذه العمليات الانتحارية انسحبت للقوات الأطلسية تاركة ورأها عشرات القتلى، معتزة بهدير بعض القنابل الضخمة التي أطلقتها المدمرة نيوجرسي على إحراج الجبل، في عملية استعراضية.

بعد إخلاء القوات الأطلسية لبيروت، أصبح الجيش اللبناني وحده في الواجهة، والسبيل للتغلب على الجيش اللبناني معروف، السعي لقسمته طغافياً، إفاد الساعون من عملية قصف الضاحية الجنوبية بسبب بعض الأحداث المفتعلة فيها بين الجيش وبعض العنصر الإيرانية، فخلقوا جواً من التوتر بلخله، وإثاروا الحقد على تصرفاته، إمتد للعنف إلى بيروت الغربية، وقامت الميليشيات بعملية انقلابية بواسطة مسلميها مستفيدة من الكراهية التي ولما نهج الانحياز ضد ما أُسمي في حينه بجيش السلطة، فكانت انتفاضة السادس من شباط ١٩٨٤، التي إعادت الحرب إلى لبنان وإعادت إدخاله في دوامة العنف والنمار. وبدأت معها مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات، أي مرحلة اقتسام السيطرة بين السوريين والإسرائيليين وممارستها بواسطة الميليشيات، «Domination par milices interposées».

و. مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات: من شباط ١٩٨٤ إلى أيلول ١٩٨٨

تميّزت هذه المرحلة بالمنحى الميليشيائي في التعاطي السياسي، وبانهيار جميع القيم التي قامت عليها الدولة. كما تميزت بمحاولات الوفاق التي جرت عبر مؤتمرات جديف ولوزان وشرعت حكم الميليشيات، ومحاولة الاتفاق الثلاثي بين الميليشيات وسوريا لإنهاء الصراع في لبنان، على قاعدة التحالف مع سوريا وتسليم الحكم البلدي للميليشيات، وما نتج عن فشله من مقاطعة بين أركان الحكم. وتميزت أخيراً بعودة الجيش السوري إلى الشطر الغربي من العاصمة إثر الاقتتال بين الميليشيات، وبتشجيع المقاومة الإسلامية وإنزال العامل الإيراني طرفاً في الصراع.

في السادس من شباط ١٩٨٤ سقطت الدولة بين أيدي الميليشيات، في كانون الثاني وقّع صدام بين الجيش اللبناني وعناصر مسلحة في الضاحية الجنوبية تطوّر إلى قصف منفعي مركزاً للضاحية من قبل الجيش، اتخذ طابع القمع والصنام الطائفين، وعلت على إثره أصوات تنه المشاعر وتستنفّر في وجه الجيش موقفاً طغافياً، مصورة قصف الضاحية لاعتداء على الطائفة الشيعية. مهدت حرب الضاحية لانقلاب السادس من شباط في بيروت الغربية،

ولانتقاسم للجيش على اساس طائفي، ولهيمنة ميليشيات لمل والحزب الاشتراكي على الشطر الغربي من العاصمة، بعد ان تم وصلها بالشوف وعاليه إثر احتلال مناطق الإقليم وصولاً إلى خلد، في عملية انقلابية مماثلة قسمت الجيش طائفيًا وشككته، ومكنت ميليشيا الحزب الاشتراكي من السيطرة على المنطقة، وعاد الصراع بين شطري العاصمة والقصف المنفعي العشوائي وإقتال المعابر بين اللبنانيين، وعالت للحرب بأسوا معالمها. اسياذ الحرب الجدد امراء الميليشيات، وليد جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكي والميليشيا الدرزية، نبيه بري زعيم حركة لمل والميليشيا الشيعية الأولى، وفي المقابل إيلي حبيقة وسمير جعجع زعماء للقوات اللبنانية إي للميليشيا المارونية.

لعمل الأول الذي قامت به ميليشيا لمل والحزب الاشتراكي المتحالفتين مع السوريين هو القضاء على الميليشيا السنية المرتبطة بالمقاومة الفلسطينية، المرابطون، منعاً لكل خلل وإمكانية انحراف عن الخط السوري. واستتبع هذا العمل من قبل حركة لمل الشيعية بضرب بقايا المقاومة الفلسطينية في المخيمات، منعاً لأية إمكانية خروج مستقبلية عن خط السياسة السورية، فلسطينياً كان هذا الخروج لم لبنانياً متعاملاً مع الفلسطينيين. وهكذا صفت الساحة الخاضعة للقرار السوري، بالولسطة الميليشيوية، من إي عامل خلل راهن او مستقبلي محتمل. ومن ثم انتقلت هذه الميليشيات إلى استباحة بيروت الغربية وصولاً إلى الاقتتال المخيف في ما بينها معرضة الأهالي والمواطنين إلى هلاك كيد. وقع الاقتتال نتيجة الصراع على النفوذ والسيطرة، متخذاً ذريعة له ما أسمى في حينه «حرب العلم». إستفاد نبيه بري من نزوة إنزال وإسقاط العلم اللبناني التي انتابت وليد جنبلاط في حينه ليشترك معه في قتال لم يعد له من حل سوى عودة الجيش السوري مجدداً إلى العاصمة. وقع الاقتتال وزوّغ أهالي بيروت، فلستفادوا بالسوريين لإرسال جيشهم وإنقاذ العاصمة من بربرية الميليشيات. الجيش اللبناني «الطائفي» مرفوض من الميليشيات، ولا بد من الجيش السوري لوقف القتال، وهكذا كان. إستجابات سوريا لخداء الاستغاثة الذي شاركت فيه لصوات رسمية، (صوت رئيس

الحكومة رشيد كرامي وصوت رئيس المجلس اللبناني حسين الحسيني وصوت للتجمع الإسلامي الذي يضم العديد من الشخصيات الإسلامية السنّة)، وبخل الجيش السوري وأوقف الاقتتال وطرد زعماء الأزرقة من أرباب الميليشيات الذين رُوعوا لهالي بيروت.

فُكِرَتْ بيروت في أيار ١٩٨٥ بعد أن تسلط «زقاقيون» محسوبون على ميليشيا الحزب الاشتراكي على الحي الذي كنت أسكنه مع عائلتي منذ بداية الأحداث، (حي الكارلتون)، ولمعنوا فيه إرهاباً وفساداً، حتى إننا لم نعد نجرؤ على مغادرة المنزل، وباتت إقامتنا فيه خطراً على حياتنا وعلى أغراضنا، وليس من مخرج ولا رادع. قررت الرحيل وهاجرت إلى فرنسا بانتظار جلاء قبضيات الأزرقة عن العاصمة. ولما طُلِّد الجلاء عدت إلى المنطقة الشرقية من العاصمة وكنت قد أصبحت رئيساً للجنة الدفاع وعلى علاقة جيدة بالجيش اللبناني الذي كان يقتسم السيطرة مع القوات اللبنانية في تلك المناطق، أما من حيث تلامي محل السكن على الموقف السياسي فلم يكن من فرق البتة أن يقيم المرء بين ملّفين لياً كان شكل انتمائهم الديني.

بعد السادس من شباط ١٩٨٤ وسيطرة الميليشيات على الدولة، والانهيار الدائم للجيش اللبناني، (الانهيار الأول كان خلال حرب السنتين وانقسام الجيش طائفياً بتبني فلسطيني عبر إنشاء جيش لبنان العربي، والانهيار الثاني كان في أيام الرئيس سركيس في موقعة عين الرمانة في مواجهة القوات اللبنانية، والانهيار الثالث في عهد الرئيس أمين الجميل وانقسام الجيش طائفياً بعد موقعة الضاحية الجنوبية وحركة السادس من شباط ١٩٨٤)، اتجه الرئيس الجميل إلى محاولة الاتفاق مع السوريين. فبعد رفضه إبرام اتفاق السابيع عشر من أيار، اتفق الرئيس الجميل مع السوريين على محاولة وفاق داخلي في مؤتمرين عقدا في جنيف ولوزان. تمثل المسيحيون، إلزاماً ودون استشارة، باركان الجبهة اللبنانية، وتمثل المسلمون، إلزاماً أيضاً، بأمراء الميليشيات الإسلامية وبعض الزعماء المسلمين. تمخض المؤتمران عن هدنة ومحاولة جديدة لإعادة بناء الدولة تمثلت بتشكيل حكومة برئاسة الرئيس رشيد

كرامي. لهم ميزات تلك الحكومة انها ضمت ارباب الميليشيات إلى صفوفها في محاولة لإخلائهم في الدولة، فدخلوا واستولوا على مؤسساتها وشعبيتها وظلّوا متمسكين بميليشياتهم وممارستهم وتجاوزاتهم وتعتيقاتهم، إيلناً وإعلاماً علنياً بان مؤتمرى جديد ولوزان لم يشكلا الحل الذي يريدون.

الحل الذي يريدون هو ذلك الذي حاولوا لاحقاً في كانون الأول ١٩٨٥ عبر تفاهم للميليشيات الكبرى الثلاث، للقوات اللبنانية وحركة أمل والحزب الاشتراكي وما أسمى بـ «الاتفاق الثلاثي» نسبة إلى ثلاثية الميليشيات المتفاهمة، كان الاتفاق الثلاثي يرمي إلى إنهاء الصراع والحرب اللبنانية على قاعدة ربط مصير البلدين بقيادة سوريا، لقاء تسليم الحكم البلدي إلى الميليشيات. إن النص الوارد في الاتفاق الثلاثي لجهة العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا يعبر بدقة عما يجري تنفيذه حالياً في ظل الانقلاب على الطائف وتحوير تطبيقه،

إن التعبير الأبرز لمروية لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط بها. من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهم المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا، مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات.

ونرى أن يكون التمييز في العلاقات بين لبنان وسوريا تمييزاً حقيقياً، بحيث يتكرس كلّ ما يجري التفاهم حوله بين البلدين في اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أيّ فريق سياسي من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية.

إن مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة:

أولاً، في مجال السياسة الخارجية

إن التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية وإقليمية ودولية، على أن يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تبعاً

وحسب القضايا والمواضيع المطروحة، لاتخاذ المواقف منها أو معالجتها؛ ولا بد في هذا المجال من أن تكون وسائل الاتصال المباشر والمضمونة السريّة مؤمنة بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.

ثانياً، في مجال للعلاقات العسكرية

إن الصراع المصيري الذي تخوضه سوريا مع إسرائيل في سعيها لإقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة، منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لإرباك سوريا سياسياً وأمنياً وعسكرياً، يقتضي ألا يكون لها الباب الذي تتمكّن من خلاله إسرائيل من تسليد أية ضربة إلى سوريا أو تهديدها. لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحفلات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحدها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ربما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي، وتندمج مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية. وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، من خلال دوره على أرضه اللبنانية.

ثالثاً، في مجال للعلاقات الأمنية

إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة، ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني - سوري يمرر عنه الآتي:

أ - تحديد النظرة إلى هذه الأخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جذرية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة، وتتولاها الأجهزة الأمنية المختصة في كل من البلدين.

ج - إقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية، كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

رابعاً: في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال، على رغم تباین الأنظمة، أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحددها لجنة خبراء من البلدين، تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

خامساً: في مجال العلاقات التربوية

إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالمة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته؛ ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة. وفي هذا الإطار، ووفقاً لمبادئ الإصلاح التربوي في لبنان، يحافظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد، على منع هذه الحرية من التحول إلى بكرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

سادساً: في المجال الإعلامي

إن ضمان استمرار العلاقات الميزة بعيداً عن التخريب يمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات الطلاقاً من لبنان. ويفتضي ذلك ارتفاع الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه بالمبادئ والأهداف المقررة في إطار التوجه الوطني المتفق عليه والمكرس دستورياً وقانونياً، مع احترام مبدأ حرية التعبير عن الرأي.

وُقّع الاتفاق الثلاثي في دمشق بحضور نواب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام وحشد من الشخصيات اللبنانية للقريبة من المييليشيات، ووقعه السادة ليلى حبيقة (بصفته رئيسة الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية) ونبية بري (بصفته رئيسة حركة أمل) ووليد جنبلاط (بصفته رئيس الحزب الاشتراكي). أثار الاتفاق اعتراض مجموعة كبيرة من السياسيين، منهم من عارض بسبب رفضه تسليم الحكم إلى المييليشيات، ومنهم من عارض بسبب رفضه إلحاق لبنان بسوريا على الشكل الذي رسمه الاتفاق. في العموم كانت

المعارضة كعبرة وتشمل مختلف الاتجاهات. أعلن الرئيس الجميل رفضه للاتفاق وشجع سمر جعجع على الإطاحة بإيلي حبيقة، فسقط الاتفاق الثلاثي. ردت سوريا بمقاطعة الحكم، قاطع الرؤساء والوزراء المسلمون الرئيس الجميل ومجلس الوزراء، ويلات شؤون الحكم تمارس بواسطة ما أسمى في حينه «المراسيم الجوالّة» ، أي توقيع المراسيم بالهيد والمراسلة. ونظراً لتعطيل مؤسسة مجلس الوزراء، اضطر المجلس النيابي إلى تولي بعض المهام نيابةً عن الحكومة، وتلبية لحاجات ومقتضيات المصلحة العامة. فعرفت تلك المرحلة بمرحلة الحكم للمجلسي. اضطر المجلس النيابي إلى تعاطي الشأن التنفيذي اليومي (كموضوع الترقيات مثلاً) أو ما أسمى بعمليات إنصاف الموظفين) مما أدى إلى تجاوز حدود التعاطي اللمماني المتعارف عليها، وأساه بعض الشيء إلى معاني وأصول التشريع، وخلق بعض العادات السيئة التي انعكست سلباً في ممارسات المجلس النيابي والنظام اللمماني بصورة عامة، ولدت إلى إضعاف هيبة مجلس الوزراء، والتصرف وكان للحكومة مجرد أدلة تنفيذ لا إرادة حكم وتقرير.

استمرت المقاطعة بين أركان الحكم حتى نهاية عهد الرئيس الجميل. وقد حاول البعض، عن طريق اغتيال الرئيس رشيد كرامي، وضع حد لحالة الشلل التي يعيشها الحكم، فلما به يقطع الطريق على محاولة للحد من كُعد لها الرئيس كرامي مع بعض أركان الجبهة اللبنانية، ويعيد إغراق البلاد في جو من الانقسام العميق، ويفقد البلاد زعيماً وطنياً كبيراً. اغتيل الرئيس كرامي في طوافه عسكرياً، فالقى اغتياله ظلالاً من الشك حول المؤسسة العسكرية، وثأمت القوات اللبنانية باغتياله فتضاعف العنل لها. إثر الاغتيال كلف الرئيس أمين الجميل الرئيس سليم الحص رئاسة الحكومة عينها التي كان يرأسها الرئيس كرامي، فاستمرت حكومة الميليشيات وبقي الانقسام والمقاطعة على حالهما وزادت الفارقة بين أطراف الصراع.

أمور إضافية ثلاثة تميزت بها هذه المرحلة، إعادة تأسيس الجيش اللبناني على قاعدة شبه ميليشيوية، دخول العامل الإيراني، برعاية سورية، طرفاً

اساسياً في الصراع البكر على ارض لبنان وحوله، ولتهدئة النقود والوضع الاقتصادي.

فور تسلمه الحكم بلاشر الرئيس الجميل إعادة بناء الجيش؛ عين قائداً جديداً (العماد إبراهيم طنوس)، واعاد تسليح وتجهيز الجيش برعاية اميركية، فاشترى سلاحاً وعتاداً بكميات كبيرة وبمبالغ ضخمة. اعاد إبراهيم طنوس بناء الجيش على الطريقة اللوحيدية المعروفة، أي على اساس هيمنة مستمرة ومشاركة مقبولة. إلا ان الصراع للسياسي عاود الإطلحة بوحدة الجيش واسقطه مجدداً، إثر حرب الضاحية وانتفاضة السادس من شباط، في الانقسام الطائفي. بقي السلاح والعتاد بلغليته مع الوحدات التي كانت تاتمر بقيادة البرزة، وبقيت شرعية المؤسسة بيد تلك للقيادة. وبعد مؤتمري جنيف ولوزان عينت حكومة الرئيس كرامي العماد ميشال عون قائداً جديداً للجيش، فعاد بنامه، وكانت هي المرة الرابعة منذ بداية الأحداث التي يعاد فيها بناء الجيش. تميزت عملية البناء الرابعة بتمحورها حول الولاء الشخصي للقائد بما يتجاوز الولاء للمؤسسة، ويضيف إليه ولاء جنياً شخصياً يربط بين قادة وضباط الوحدات المقاتلة والقائد، عمل ميشال عون منذ توليه القيادة على تجاوز العلاقات المؤسسية المحضة، وبنى لنفسه شبكة من الولاء الشخصي في صفوف الضباط العاملين من قادة كتائب وسرايا، ظهرت نتائجها في مراحل الصراع اللاحقة يوم استطاع ان يحافظ على ولاء قادة الوحدات هؤلاء، بالرغم من فقدان شرعية وقانونية الإمرة على المؤسسة، محولاً المؤسسة العسكرية من جيش مؤسسي نظامي إلى جيش ميليشيوي. وقد كان لعملية البناء هذه، بتجاوزها للأصول المؤسسية وتركيزها للعلاقات العسكرية على الولاء الشخصي، لسوا الأثر في الحرب اللبنانية، لأنها منعت الولاء عن الرئيس المنتخب رينه معروض وحالت دون استلامه السلطة، كما أدت بصورة غير مباشرة إلى حرب الإلغاء المنمرة.

وقد رافق عملية إعادة بناء الجيش إنفاق مالي ضخم تجاوز طاقات تحمل الخزينة اللبنانية، وأهدر الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي الذي شحت

مواربه نتيجة توقف تدفق الأموال من المغتربين اللبنانيين، وتوقف الإنفاق الفلسطيني بعد مغادرة منظمة التحرير بيروت، فبدأ التضخم ينفش الاقتصاد اللبناني، وبدأ النقد اللبناني يذهار نتيجة تركم الدين العام وهرب الراسمالي. وخوفاً من انهيار الاحتياطي الذهبي، على إثر اقتراحات تسجيل الذهب إلى نقد نادر والإفادة من مربود فوائده، سارع المجلس النيابي، بمبادرة مشتركة من الرئيس الحسيني ومنّي، إلى وضع قانون يمنع التصرف بالاحتياطي الذهبي بدون موافقة المجلس النيابي. وقد ساهم هذا القانون، برأيه، في المحافظة على وحدة الوطن، لأن العملة اللبنانية كانت قد أضحت الرابط التوحيدي بين اللبنانيين، بعد أن عمت بؤابر التقسيم وتركزت مؤسساته وأضحى لكل ميليشيا بنية مؤسسية ونواة دولة ولم تعد تنقصها إلا البنية النقدية والظرف السياسي الملزم لإعلان استقلالها عن الوطن.

الميزة الأخيرة لتلك المرحلة المحورية في حياة الجمهورية الأولى هي استيراد العامل الإيراني وإدخاله كطرف في الصراع اللابر على السلطة اللبنانية. ترجع العلاقات بين الثورة الفلسطينية والمعارضة الإيرانية إلى بدايات الحرب اللبنانية. فقد تدرت في المخيمات الفلسطينية عناصر من المعارضة الإيرانية، وكان لبعضها دور هام إثر إعلان الثورة الخمينية في إيران، وقد عرف اللبنانيون بعضهم كالسيد مصطفى شمران وسواه من قيادات الثورة الإيرانية. وفي إثر زيارة السادات للقدس والاحتياح الإسرائيلي للبنان في ١٩٧٨ ولتفقات كمب دافيد وانهيار الاتفاق الأمريكي السوفياتي حول المؤتمر الدولي، شعر الاتحاد السوفياتي برغبة تفرد أمريكية بالحل ويسعي لإخراجه من المنطقة، فسلّب موقفه وقاد حملة مضادة بقصد إسقاط اتفاق كمب دافيد لو مدح لامتداده. فنعّم جبهة الرفض العربية المتمثلة بتحالف سوريا والعراق وليبيا، كما نعم جبهة رفض فلسطينية، ودعم الحركة الوطنية اللبنانية وخاصة الحزب الاشتراكي، وأرسل السلاح بكثرة وسخاء، وطلب إلى حلفائه، وخاصة ليبيا، دعم جميع فصائل الرفض مالياً وعسكرياً، وفتح كلياته الحربية لتدريب المقاتلين. وإلى ذلك كله أقام حلفاً مع الثورة الإيرانية ودعمها في مواجهة

«الشيخان الأميري» وشجع على توطيد العلاقة بينها وبين سوريا. وفي غمرة ذلك النشاط الرافض لاتفاقات كمب نافيد، تم استبعاد العامل الإيراني إلى لبنان، وبدأ تدخله في الشأن اللبناني، وتم إنشاء فرع لحزب الله في الضاحية الجنوبية، وبوشر باعتماد الطريقة الإيرانية في خطف الرهائن الأوروبيين بعد نجاح عملية احتجاز رهائن السفارة الأميركية في طهران. وبعد الاجتياح الإسرائيلي الثاني في صيف ١٩٨٢، وقّع اتفاق عسكري بين إيران وسوريا أرسلت إيران بموجبه عير سوريا وحدات من حرس الثورة الإيرانيين إلى لبنان، تمركزوا في منطقة بعلبك وفي منطقة الضاحية الجنوبية وبعض مناطق الجنوب والبقاع الغربي. ومع الحرس الثوري وفي كنفه، نشأت المقاومة الإسلامية وتبعم حزب الله، وبنيت نطج للدعم المالي الإيراني تظهر عير انتشار مؤسسات حزب الله العسكرية والاجتماعية، وعير الرواتب التي يدفعها للمتسبين وللمتفرغين في صفوفه في جميع القرى الشيعية في البقاع والجنوب وضاحية بيروت الجنوبية.

إن الصدام الأول الذي وقع مع الجيش اللبناني في نهاية سنة ١٩٨٢ وادى إلى السداس من شباط، كان من عناصر الحرس الثوري الإيراني المتمركزة في الضاحية الجنوبية.

ومنذ ذلك التاريخ والعامل الإيراني يستعمل لخدمة استمرار الصراع المسلح مع إسرائيل في الجنوب اللبناني وحده دون سواه من الأرض العربية المحتلة، وكعامل تخويف في الشأن الداخلي اللبناني مما يستلزم استمرار الحماية لمنع الانهيار الأمني.

موت الجمهورية

١ - مرحلة الضياع: تعذر انتخاب رئيس للجمهورية

أ - محاولة انتخاب رئيس للجمهورية

ب - اتفاق رموري - الأسد: الحكومة العسكرية

ج - الاجتماع ضد الجميل

٢ - مرحلة الهوس: الحكومة العسكرية وحرب التحرير

أ - الحكومة العسكرية

ب - حرب التحرير

٣ - مرحلة الانتحار: التمرد وحرب الالفاء

٤ - نتائج الأمس وواقع اليوم

أ - تهديم العيش المشترك

ب - تهديم البنية الاقتصادية

ج - تهديم البنية الاجتماعية

د - تهديم البنية السياسية

هـ - تهديم المرجعيات وتطويرها

ماتت الجمهورية الأولى يوم تعرّض انتخاب رئيس لها. وكانت يوم حاول أهلها الانتحار، (في حرب الإلغاء)، أن تنحصر معها جمهورية اللطاف التي ما تزال في غرفة العنلية الفلانة عالقة بين حياة وموت، معلقةً معها مصير الوطن كله.

١ - مرحلة الضياع: تعرّض انتخاب رئيس للجمهورية

١ - محاولة انتخاب رئيس للجمهورية

بنات معركة رئاسة الجمهورية في جؤ من التصانم الوطني العام وفي جؤ من الخلافات المارونية العنيفة. كانت القوات اللبنانية تنصرف من موقع للسيطرة التامة على المناطق الشرقية، وفي المقابل كان الجيش اللبناني بقيادة ميشال عون يُؤدّ العدة هو الآخر للسيطرة على تلك المناطق، مع محافظته التامة على جميع مظاهر الشرعية والتصرف الشرعي، ومع قدر محسوب من للنراية، تجنّباً لعنافية الرئيس الجميل من جهة وخوفاً من كشف الأوراق قبل الألوان من جهة ثانية.

المرشحون للرئاسة كُثُر أهمهم ثلاثة: ريمون إنه وسليمان فرنجية وميشال عون. وبعدهم جميع السياسيين المولونة مرشحو، رينه معوض، فؤاد نفاع، بطرس حرب، إلياس الهراوي، ميخائيل الضاهر، إدمون رزق، جان عبيد، ميشال إنه، ميشال الخوري، مانويل يونس، وغيرهم للكثيرون.

بنات المعركة بـ «فيتوات» ثلاثة وضعتها القوات اللبنانية على المرشحين الأساسيين فاعلنت بلسان ناطقها الرسمي في حينه، السيد كريم بقرابوني، إنها

ترفض ترشيح سليمان فرنجية وريمون إده وميشال عون وتضع فيتو على ترشيحهم وستمنح بكافة الوسائل وصول أي منهم إلى سدة الرئاسة.

في هذه الأثناء كان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام يستدرج عروض المرشحين، يستقبلهم ويدرس ملفاتهم ويطلب من «الجديين» بينهم مشاريع برامج في حال انتخابهم للرئاسة. وكان من الطبيعي أن يسعى المرشحون إلى التفاهم مع السوريين إذ لا انتخاب بدون مساعدتهم. فهم يسيطرون على القسم الأكبر من المناطق اللبنانية وتتبع لهم وتلتزم بهم قوى الميليشيوية الأساسية قادرة بقوة السلاح أن تمنع أي انتخاب أو حل. تماماً كما كانت القوات اللبنانية في مناطق سيطرتها.

في غمرة البحث عن حل للحرب اللبنانية، وبعد هزيمة الموقع الوطني وحل الحركة الوطنية، وبعد سيطرة العصر الصهيوني وهيمنة القوى الميليشيوية الطائفية المنهية في ظله، وتهدمها لقيم الدولة والمجتمع، وبعد ثبوت استحالة الحل عن طريق المجلس الديني والشرعية دون قوة رابعة وقادرة على التنفيذ بالقوة، اتجه بي التفكير إلى التجربة الشهابية وحلمت بإمكان استعادتها شكلاً ومحتوى. سعت في سنة ١٩٨٧ إلى رئاسة لجنة الدفاع وتسلمتها في أواخر من العام نفسه. ومن موقع لجنة الدفاع بنيت علاقة متينة بقلاد الجيش العماد ميشال عون. تعرفت إليه في نيسان ١٩٨٧ على اثر تعرض عسكريين لبعض الزملاء الدواب بحجة مطالبتهم بالإسراع بالتصديق على اعتمادات للجيش (اعتمادات تغذية العسكر وصيانة الآليات والعتاد). كان الدواب قد صدقوا الاعتمادات غير أن الوزير جنبلاط احتجز للمرسوم ورفض التوقيع فتأخر صرف الاعتمادات، فضايق العماد ذراعاً ولوعز إلى بعض العسكريين بالتعرض على الطرقات العامة لسيارات الدواب وتوقيفهم والطلب إليهم تحريك الموضوع. استغرينا طريقة التعاطي تلك ونسبناها يومها إلى سوء التصرف وملحاحية الحاجة. وفي مساء اليوم عينه جاني صديقان، فايز قزّي وسمير عون، وتمتياً علي لقاء قلاد الجيش لبحث الموضوع معه. تم اللقاء بيننا وأوضح له ما اعتمدنا من أسلوب لتجاوز اعتراض ولید جنبلاط،

وإن القضية في طريقها إلى الحل ولم يكن من باع للتصرفات المنافية للأصول التي حصلت. انكر العماد معرفته بالأمر ووعد بالتحقيق. من يومها بدأت بيني وبينه علاقة سياسية تطورت إلى تفاهم حول مجمل الأمور المطروحة. كانت نظرتنا، أو هكذا تها لي، متقاربة في الأمور الأساسية، إن لجهة انتماء لبنان العربي وضرورة إقامة علاقات جيدة وتضامنية بينه وبين جيرانه وخاصة مع سوريا، وإن لجهة الحرص على سيادة واستقلال لبنان وعيش أبنائه المشترك، وإن لجهة بعدنا المشترك عن الطائفية وفهمنا العلماني لشؤون الدولة، وإن لجاننا المشتركة للميليشيات ولممارساتها وضرورة إعادة بناء المؤسسات وتطبيق أحكام القانون، وإن لجهة الحس الاجتماعي المشترك والعطف على قضايا الطبقات الفقيرة والمعوزة، وإن لجهة الحرص على الحريات العامة، وإن أخيراً لجهة الاعتقاد المشترك بوجود التقيد بالقيم الأخلاقية في التعامل السياسي ولحتم الانتهازيين والفاستين من أهل السياسة والحكم. كلها أمور مشتركة بيني وبينه بنيت على أساسها حلماً كبيراً ملخصه إنقاذ لبنان بواسطة الجيش وفقاً لما حصل في أحداث لبنانية سابقة، أحداث ١٩٥٨، وبولسطة قلند للجيش متفهم لحقيقة السياسة اللبنانية، وصاحب نظرة في أصول الحكم والوفاء للوطني والعيش المشترك والبعد الاجتماعي، وصاحب اندفاع على المحيط العربي. توهمت أن اتفاقاً كمثل الذي حصل بين عبد الناصر وفؤاد شهاب يمكن أن يحصل بين حافظ الأسد وميشال عون، وإن قد استطيع القيام بدور ما لجهة بلورة هذا الحلم. حلم ووهم، فلا حافظ الأسد هو عبد الناصر من حيث تطلعاته وأهدافه بالنسبة للبنان ولا ميشال عون هو فؤاد شهاب ولا الظروف التي ولكت عبد الناصر وفؤاد شهاب متوافرة في موكبة ميشال عون ومخططاتي الواهمة.

سعت بصديق إلى التفاهم مع السوريين لتأمين انتخاب ميشال عون لرئاسة الجمهورية وتمكين الجيش اللبناني من القيام بإفقاد الوطن وبناء تحالف مع سوريا على القواعد عيدها التي قلم عليها حلف عبد الناصر – فؤاد شهاب. لم يقبل السوريون، وكان ما يرينونه من لبنان أكثر من ذلك الذي

أخلته سوريا - الوحدة وعبد الناصر. إنهم يريدون ما سبق وإعلنوا عنه ولم نعه كثير لنتباه في حينه، ربما بسبب سقوطه السريع، الاتفاق الثلاثي ومحتواه في العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان.

حدد رئيس المجلس اللبناني جلسة الانتخاب في الموعد الدستوري، وبما الدواب إلى الانتخاب في مقر المجلس اللبناني المؤقت، في قصر منصور. كان المرشح الوحيد الرئيس سليمان فرنجية، تنعنه سوريا وتعارضه القوات اللبنانية. وكانت المعركة تدور حول اكتمال أو عدم اكتمال النصاب، أي حضور ثلثي الدواب للجلسة. تحسبت للأمر وقصدت بيهوت الغربية قبل يومين من الانتخاب كي لا تقع في علق الحواجز المانعة. واعتبرت أن حضوري الجلسة يخدم مصلحة ترشيح ميشال عون، لأنني سأحافظ بحضوري على صناعتي في أوساط الدواب المؤيدين للرئيس فرنجية وخاصة الرئيس الحسيني، وفي حال عدم اكتمال النصاب، سيُفكنا معاودة المساعي مع السوريين ومن موقع أقرب إلى التفاهم معهم. لم يكتمل النصاب إذ سعت الولايات المتحدة لمنع اكتماله وكذلك القوات اللبنانية. فأنكشفت أطراف الصراع وبن النخبون الكبار، وبات انتخاب الرئيس معلقاً على تفاهم سوريا والولايات المتحدة الأمريكية. عندها قرر الرئيس الحسيني نقل الانتخاب إلى مقر المجلس الأصلي في ساحة النجمة في ما بدا وكأنه قرار سوري، وفي ما بدا وكان السوريين سيعملون هم أيضاً على استغلال ورقة تعطيل الانتخاب، فإن كان الموارنة غير مهتمين بانتخاب رئيس في الموعد الدستوري المحدد فلماذا يهجم السوريون؟

ب - اتفاق «موري - الأسد» الحكومة العسكرية

تعددت الانتخابات الرئاسية تلبية للدعوة الأولى التي لم يترشح لها إلا الرئيس سليمان فرنجية مدعوماً من سوريا، فتصدت للولايات المتحدة بتدخل ظاهر من ممثلها في بيروت السيد سمسون لمنع اكتمال النصاب والحؤول دون انتخابه. ساهمت الأقوات اللبنانية بفعالية في عملية منع الانتخاب كما لم يُبذو العماد عون حماساً زائداً لتأمين إجرائها. وبدا أن الانتخاب لن يتم إلا

بإتفاق الولايات المتحدة وسوريا. بدلت المسلماني لتأمين مرشح اتفاق، ولعبت بركبي دوراً هاماً في العملية عبر اجتماعات عقدتها للدواب للمقيمين في المناطق غير الخاضعة للسيطرة السورية، واستخلص غبطة البطريرك، بنتيجة التفلول مع النواب، بضعة أسماء عرفت منها، ريمون إله، ميشال عون، رينه معوض، فؤاد نقاع، بيار حلو، زود بها المتعاطلين بشأن الانتخاب معتبراً أنها جميعها أسماء مقبولة من الأطراف المسيحية المقيمة في المناطق غير الخاضعة للسيطرة السورية.

للخروج من أزمة الانتخاب أرسلت الولايات المتحدة مساعد وزير خارجيتها السيد ريتشارد مورفي إلى المنطقة للبحث مع السوريين والتفاهم معهم على مرشح وفاق. بنتيجة مفاوضات قليل عن مناوراتها للكثير، توافق الطرفان السوري والأمريكي على ترشيح الزميل النائب ميخائيل الضاهر، نواب عكار، أوفد مورفي مساعده السيد نيوتن إلى بيروت لإبلاغ الأطراف المسيحية بالاتفاق وطلب تأييدها له.

بنا الاتفاق السوري الأمريكي في حينه وكأنه عملية تعيين فوقية خارجية لرئيس الجمهورية اللبنانية. وأعطى إعلانه وإلغائه انطباعاً مُحبطاً من كرامة اللبنانيين، يظهرهم بمظهر التابع القاصر، ويفقد مؤسساتهم وخاصة المجلس النيابي، كل مصداقية. بنا الانفعال على الأطراف جميعها وخاصة المرشحين للرئاسة. وكثير المنفعلين كان العماد عون، الذي لم يستطع ضبط انفعاله، فاصدر بياناً ضد الاتفاق استبق فيه اجتماع النواب في بركبي (ومعلوم أنه كقائد للجيش لا يحق له تعليلي الشأن السيلسي ولا إصدار البيانات). رفض النواب للمجتمعون في بركبي الاتفاق، وقد اسماء بعضهم «إتفاق الإنعان» بعد ان أطلق ممثل الولايات المتحدة السيد سمسون عبارته المشهورة: «الانتخاب أو الفوضى» (L'élection ou le chaos). وبخلت البلاد في حال من الضياع وبنا وكأنها تسير نحو مجهول لا نهاية له أو تهبط في هوة لا قعر لها.

ريما كان من الخطأ السيلسي رفض الاتفاق يومها. لقد كانت الشرعية،

على علّات مظاهر الغرض والتبعية، خيراً من المجهول الذي دخلنا فيه.

شكلت زيارة نيوتن إلى بيروت، لإبلاغ القيادات المسيحية نتائج الاتفاق تاريخاً محورياً أساسياً. فمنذ اجتماعه بالعماد ميشال عون وإبلاغه ان المرشح الأمريكي للرئاسة هو ميخائيل الضاهر وليس هو، تغيرت تصرفات العماد عون وتوجهاته. منذ ذلك التاريخ غلب شبق السلطة عليه واسترهن تصرفاته، كما غلبت عليه عسكريته ولانتعشت شعبيّته. فحيث تناقضت في المعارك الأساسية مقتضيات السلطة مع مقتضيات الوطنية، غلبت عنده مقتضيات السلطة، فلما اقتضت الوطنية الوفاق، غلبته رغبة الاستمرار في السلطة فرفض الوفاق، ولما اقتضت الوطنية تسليم الشرعية للرئيس المنتخب جمع نحو التمرد.

ج - الاجتماع ضد الجميل

حاول الرئيس الجميل في آخر يوم من عهده الاتفاق مع السوريين على انتخاب رئيس. رتب لقاء مع الرئيس حافظ الأسد بالاتفاق بينه وبين غسان تويني وإيلي سالم وحسين الحسيني في العشرين من أيلول ١٩٨٨، خلال اجتماع الجميل بالأسد في دمشق أبلغا أنه صدر عن اجتماع عُقد في مكتب قائد الجيش في اليرزة بين سمير جمعة وميشال عون وباني شمعون، موقف يرفض مسبقاً نتائج اللقاء بين الرئيسين.

بنا الرئيس الجميل غير متمكن من الأرض في بيروت، فاضمى للقاء بلا هدف ولنقضى بالنيابات والمجاملات.

أبلغ لحُهم (١١١) المجتمعين في اليرزة، ان اللقاء في دمشق إنما تمّ لعزل ميشال عون من قيادة الجيش. صنّق ميشال عون الخير، الذي تبين لاحقاً ان لا أساس له من الصحة، بسبب سابقتين حاول الرئيس الجميل ان يُقيله فيهما وافشلهما التناقض السليبي بين الرؤساء وتكبُّه الرئيسين الحص والحسيني. فاستنفر قواه ليمنع صدور القرار وليؤمّن التغطية السياسية اللازمة للتمرد عليه في حال حصوله. وضع بعض قطع الجيش في حال تاهب

وقصد بكركي مستجناً بها وبالذواب للمجتمعين فيها. أنجده البطريك ووعده برفض قرار الإقالة في حال حصوله وكذلك فعل النواب الحاضرون. غادر العماد عون بكركي ولم يتبدد قلقه بصورة كاملة إلا بعد عودة الرئيس الجميل ولجتماعه بالنواب وثبوت فشل اللقاء في دمشق.

بلغ الرئيس الجميل الذواب المجتمعين في بكركي بعزمه على تشكيل حكومة يسلمها مهام الرئاسة ويوكل إليها مهمة إجراء انتخابات رئاسية.

جرت محاولتان لتشكيل حكومة انتقالية، واحدة برئاسة بيار حلو وأخرى برئاسة ناني شمعون. رفض السياسيون المسلمون الاشتراك في التشكيلتين المقترحتين واصرروا على رئاسة سليم الحص لآلية حكومة تُشكّل. عندها شكّل الرئيس الجميل حكومة عسكرية من أعضاء المجلس العسكري برئاسة العماد ميشال عون. عرفت الحكومة العسكرية مرحلتين أساسيتين، مرحلة الهُوس وفيها حقبتان، حقبة حكم العسكر وحقبة حرب التحرير، ومرحلة الانتحار وفيها أيضاً حقبتان، حقبة التمرد وحقبة حرب الإلغاء.

٢ - مرحلة الهُوس: الحكومة العسكرية وحرب التحرير

تميزت هذه المرحلة بهُوس الحكم سلماً وحرباً. والهوس من الهوى في منه الأبعد. ففي السلم حكم تفرد شعبي، أمرُ فطاعة وقرارُ فتصفيق، وفي الحرب حكمُ تفرد عسكري، أمرُ فقصْفُ وقرارُ فتتفيذ.

١. الحكومة العسكرية

من خلاص الحكم الذي عرفنا في حقبة الحكم العسكري، (من ٢٣ أيلول ١٩٨٨ لغاية ١٤ آذار ١٩٨٩)، انعدام المعرفة، والتفرد بالقيادة، والية التفتيد العسكرية، وشعبوية العلاقة بالمواطن والوطن. إن الحقبة هذه من تاريخ الجمهورية الأولى، (حقبة «الجيش هو الحل»)، حقبة غنية بدروسها السياسية، خاصة تلك التي قد يُستكَلُّ بها ويُستهدى للتعريف بطبيعة وطباع الحكم للعسكري، وبطبيعة وطباع العسكر قبل استلام الحكم وبعد استلامه.

وقد ينالُ الثَّناءُ من الممارسة الديمقراطية بعضُنا، فيراوده القبول من بلب للرجاء، باستدعاء العسكر إلى الحكم، وليس أسوا من الحكم العسكري سوى حكم للعسكر.

إن الثقة العسكرية التي يتلقاها الضباط في الكليات الحربية، بما فيها من شمولية وتعدد، وبما تفرضه من ملامسة للمسائل دون التحقق فيها، تولد عند بعضهم، وهُمُ الأسوا من بينهم، اكتفاء معرفياً على اتعاء كمال، فيتصرفون من موقع العارف بكل شيء وهم في الواقع يجهلون معظم الأشياء. وليس أجهل من قليل المعرفة ودعيتها، فالتواضع والشك وما يميز عقل العالم والمنقذ، لا مكان له في عقول اتعاء المعرفة للمنجزة للكاملة للامة. وبعض قادة العسكر، وخاصة المهووسين منهم بالسلطة، هم من هؤلاء الاتعاء. هكذا بدوا لنا في حقبة حكمهم. فما واجهوا مسألة واستشاروا في حلها. الحل عندهم جاهز ينبع من تمام معرفتهم وكمالها. وقد تصرفوا خلال الحقبة الصغيرة التي تولوا فيها معالجة الشأن العام، من موقع الاتعاء هذه، موقع للمعرفة للشمولية المكثفة بللتها.

أما التعاطي السياسي فغلب فيه نهج الشعبوية والتفرد. والشعبوية نهج في التعاطي السياسي قوله إلغاء الحلقات السياسية الوسيطة بين الشعب والحكم، وإلغاء مراتب الحكم وتقليصه في شخص القائد، ثم التعاطي المباشر بين القائد والشعب. والشعبوية تباين للهوى بين القائد والشعب وتحريك للفرائز كمدرك أول للعمل السياسي. فالقائد يدغدغ العواطف والفرائز الشعبية للامة والشعب يصفق للقائد ويحرضه. ولما الحلقات الوسيطة من ممثلين ونواب ومؤسسات وهيئات، فتهُمُّش ويُحْطُّ من قدرها ويُستعاض عنها بمظاهر شعبية خالصة من مهرجانات ومظاهرات وسولها من الأعمال الجماعية المثيرة للتضامن الأعمى والجماعية التصرف، وصولاً إلى إلغاء الفرد وحريته وعقله. فيصبح الشعب حالة من الجماعية المسيطرة الجامحة، تطغى على العقل، وتُحَكِّم الفرائز والعواطف، وتُضيف إلى قبضة الدكتاتورية الحاكمة قبضة الإطباق للشعبوي الأعمى. والقبضة الشعبوية أشد خطراً على الحرية الفردية

من القبضة العسكرية لأنها تنازل من النازل عن الحرية وإلغاء لها، بينما تلك قمع من الخارج قد تُمكن مقاومته.

وبالإضافة إلى هذه الشعبية فقد مارست الحكومة العسكرية السلطة بتفرد شبه مطلق لم يُشَبَّه إلا اضطرابها إلى بعض التقاسم بسبب تلازم قانونية حكمها مع انتفاء تلك القانونية إن هي فقدت واحداً من بين اعضائها أو هو استتكتف. إعتادوا في الحياة العسكرية قاعدة «الأمر فالطاعة» فنقلوها إلى الحياة السياسية. وأما آلية التنفيذ التي اعتمدوا فالآلية العسكرية، نشروا الضباط في الوزارات وأطروا بهم الموظفين المدنيين، وأصبحت الإنارات أقرب إلى الوحدات العسكرية منها إلى إدارات مدنية. وقد وُجد نهج استخدام الآلة العسكرية في عمل الإدارة تسابقاً وحسناً بين الضباط انعكس سلباً على المؤسسة العسكرية. وقد تجلى التفرد بأسوأ مظاهره وفي أخطر قرار اتُخذ في تاريخ الحرب اللبنانية، قرار إعلان «حرب التحرير». إعلان حربٍ لتحرير لبنان، لم يُستَشَر فيها لبناني واحد، القلاد وحده قرر وأعلن ونفذ!

بـ. حرب التحرير

بدأت حرب التحرير من منطلق فهم خاطيء لمهمة الحكومة العسكرية المؤقتة، تنحصر مهمة الحكومة العسكرية المؤقتة التي عينها الرئيس الجميل بتأمين إجراء انتخابات رئاسية، وما عدا ذلك من مهام فتعد على الدستور والإعراف العلمانية وعلى منطق الأمور. وبسببي أن الفهم الخاطيء للمهام ليس نابجاً من قلة فهم للمكلف بالمهام وإنما من رغبته في عدم الفهم ومحاولته استخدام المهمة التي كُلف بها لأغراض أخرى تتعلق بطموحات شخصية ووطنية. أما الطموحات للشخصية فلا حاجة لإثبات عدم شرعيتها لأنها استغلالٌ للوظيفة العامة من أجل المنفعة الخاصة. فليس من حق العماد عون استغلال تعيينه رئيساً لحكومة انتقالية لتأمين إجراء انتخابات رئاسية، كي يسعى إلى تأمين انتخابه هو لرئاسة الجمهورية. أما المطامح الوطنية، وفي حال صحتها، كالرغبة في تحرير الوطن من الاحتلال وإنقاذه من هيمنة الميليشيات، فهي مطامح ومهام مشروعة ولكنها غير قانونية بالنسبة لحكومة

العماد عون المؤقتة ذات المهمة المحددة حصراً، لأنها مهام أساسية لا تستطيع أي حكومة القيام بها دون حصولها على ثقة المجلس النيابي، وحكومة عون لم تحصل على تلك الثقة. وبالرغم من تلك المعوقات الشرعية والقانونية اقترنت حكومة العماد عون على التصرف وكأنها حكومة لبنان الأبدية، ولا حاجة بها لأيّة شرعية أخرى غير شرعية تلك اللوريقة التي وقعها الرئيس الجميل قبل ساعتين من انتهاء ولايته وورّط بها مستقبل لبنان لسنوات طوال.

فبذل السعي لتأمين انتخاب رئيس للجمهورية، تصرف العماد عون على أنه حاكم لبنان إلى أجل غير مسمى، وحتى يحين أجل انتخابه هو لسنة الرئاسة. قرر أولاً، وبعد عودته من تونس واجتماعه إلى اللجنة العربية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية وفشل التوصل إلى حل، وضع حد لتصرف الميليشيات وتسلسلها على مراءى الدولة، بدأ بإعلان حرب على القوات اللبنانية في شباط ١٩٨١ ثم أوقفها دون أن يُنهيها، مولداً لدى القوات حذراً دائماً تحسباً لاحتمال تكرار العملية ضدها، فكان لهذا الحذر وما استتبع من تحسب اثره السيئ في إنكفاء نار حرب الإلغاء وعدم التحكم من الحؤول دون وقوعها. ثم، وفي خطوة مفاجئة ثانية، قرر إقفال المراءى غير الشرعية في لبنان كله وليس فقط في منطقة سيطرة الجيش اللبناني، وبالشّر حصاراً بحرياً على تلك المراءى. فانقلب حصاره للآخرين حصاراً له وللمناطق التي يسيطر عليها. ولما كانت وسائل وإمكانات إخضاعه الميليشيات بالقوة معنومة، كانت النتيجة الوحيدة لقرار حصار المراءى غير الشرعية إشعال نار الحرب من جديد والعودة إلى القصف المنفعي والقصف المضاد، وربما كان للسلاح الذي زوّد به العراق القوات اللبنانية والجيش اللبناني نوراً في تسريع تلك الحرب، لما ولد من وهم حول للفتنرات والإمكانات.

ربأً على حصار مرافئها قصفت الميليشيات المراءى التابعة لميشال عون بقصد إقفالها هي الأخرى، وفرض حصار مضاد مقابل الحصار الذي تتعرض له. وفي عملية تصعيد للقصف المنفعي المتبادل عالت البلاد إلى دوامة

القصف المدفعي العشوائي وإلى دفع المواطنين إلى الملاجئ والأقبية أو إلى الهرب والهجرة. وفي غمرة هذا القصف المجنون قصف السوريون والميليشيات المتحالفة معهم، مبنى وزارة الدفاع فأصيب مكتب ميشال عون وثُمّر، ونجا هو من موت محتم لعدم وجوده في المكتب ساعة القصف. إثر ذلك للقصف المتبادل المشهود أعلن ميشال عون حرب التحرير ضد سوريا، مساء الرابع عشر من شهر آذار ١٩٨١.

كانت حرب التحرير حرب تبالل قنائف وراجلات صواريخ وزجليات ومرابجل إناعية، وكل في موقعه ومكانه، تهديم وقتل، ابرياء يرؤعون ويُقتلون ولا رأي لهم ولا نور، مسلسل عنف جهنمي لا سبيل لمواجهته إلا بالحد الملجلين، إما تحت الأرض كالفتران وإما بعيداً عنها في هجرة وغربة وشقاء.

في السابع عشر من آذار عُقد اجتماع في بركي حضره النواب والسياسيون المقيمون في منطقة سيطرة الجيش اللبناني والقوات اللبنانية.

لجمع الحاضرون على التخلص من إعلان حرب التحرير وتخوفوا من نتائجها. كنت لعنف المهاجمين (وربما الوحيد) لحرب التحرير، التي شكلت، برأيي، بداية المسار الانحداري للسياسة اللبنانية المناضلة من أجل بقاء لبنان الوطن والاستقلال والدولة والسيادة، وببداية نهاية الوجود المسيحي في لبنان.

لبيت في اجتماع بركي حول حرب التحرير الملاحظات التالية،

● التحرير شأن وطني عام وليس عمل انفراد وتفرد. وساخله متعددة، متدرجة، متنوعة بحسب ظروف الاحتلال وإمكانات المقاوم المحرّر. وليس بمطلق حال رد فعل انفعالي وقصفاً عشوائياً من منفع.

● إن إعلان حرب التحرير هو قرار منفرد اتخذته مسؤول متفرد لم يُستمرّ لحدّ أصلاً بتسليمه المسؤولية.

● إنه قرار متسرع انفعالي يعرض الوطن لانهى المخاطر.

● إن الوسيلة المعتمدة هي أسوأ الوسائل للتحريض.

● إن نتيجة هذا العمل المغامر ستكون تهديم الوطن وتهجير أهله وتحضيره للخضوع والاستسلام.

● يجب السعي لإيقاف ما يجري بالسرعة القصوى، خاصة وأن لا سند لعمل كهذا من أي مرجع ذي شأن أو فعالية، دولي لم إقليمي لم محلي.

شكل المجتمعون لجنة لمراجعة العماد عون ومحاولة تدارك الأمر. لم تدجح اللجنة في مهمتها، واستمرت المأساة، وشرد الشعب اللبناني إلى الملاجئ والمهاجر وغرقت البلاد، نتيجة للتحريض بالمدفع، في الفوضى التي وعد بها القادح بالأعمال الأميكي يوم سعى لتسويق اتفاق مورني - الأسد وتأمين انتخاب ميخائيل الضاهر.

استمر هوس حرب التحريض وضجيجها حتى اتفاق الطائف وتحول بعدها، وفي المرحلة اللاحقة، إلى تصعيد انتحاري تُوّج في التمرد وحرب الإلغاء.

٣ - مرحلة الانتحار: التمرد وحرب الإلغاء

مساء الجمعة في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٩٠ وقع ميشال عون وثيقة من تسعة بنود يعترف في أحدها برئاسة إلياس الهراوي وبشرعيته، (يرجع نص للرسالة في ملاحق الكتاب). إعتز ميشال عون في حديث مع جريدة **الهيئة** نشر في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٢ بصحة الوثيقة وبصحة توقيعه عليها. سلّمت الوثيقة بعد أن وقعها عون إلى السفير الفرنسي في بيروت السيد آل الذي كان يقوم بوساطة بين العماد عون والرئيس الهراوي. هل سلم آل الرسالة إلى الهراوي؟ وإن كان لم يفعل فلماذا احتفظ بها؟ وإن كان فعل فلماذا فعل بها الرئيس الهراوي؟ ولماذا لم يبلغ بها مجلس الوزراء؟ ويطيني أنه لو جمع مجلس الوزراء عشية الثالث عشر من أيلول وأبلغه الوثيقة لما كان حصل هجوم الثالث عشر من تشرين، وكانت أنهيت حالة التمرد سلماً مدعماً بوفائق وطني شامل. للجواب عند آل والرئيس الهراوي، وتقديري أن ما حصل في الثالث عشر من أيلول ويعده يستاهل من الرئيس الهراوي إيضاحاً وتبريراً

علنيين. فهو متهم، إن كان قد بُلِّغَ بالوثيقة من قبل الآ، وحتى إثبات العكس، بإخفاء أمر هام عن مجلس الوزراء كان من شأنه، لو عُرف في حينه، أن يغير مجرى الأحداث ونتائجها كلها.

لما حسبَ العماد عون مع ما ترتَّبَ على رفضه لشرعية الرئيس معوض من إيذاء ودمار للوطن، فلشدَّ عسراً ولكن ملامة.

فمن تصل به الحكمة والرؤية والواقعية السياسية إلى الاعتراف بشرعية الرئيس الهرلوي، وهي شرعية ثانية تابعة لشرعية الرئيس معوض، كان أولى به أن يُسلم بشرعية الرئيس معوض ويوفر كل تلك للملبي على الوطن. سنة كاملة من استنفاد القوى ومهدرها ومن الإمعان في تمزيق الوفاق الوطني ومن الاستدراج للتدخل السوري، فرضتها مكابرة للتمرد على الشرعية بعد رفض الاعتراف بشرعية الرئيس معوض.

وما هو أشدَّ وأدهى من ضرر سنة التمرد، وأهم مأساة عاشها الوطن لجهة تدمير توازنه السيلبي، هي مأساة حرب الإلغاء التي لغت التوازن الداخلي اللبناني بإلغائها ركيزتين أساسيتين من ركائزه الأربع. قام اتفاق لطائف على توازن داخلي لبناني قولمه الجيش السوري والميليشيات المتحالفة معه من جهة والجيش اللبناني والقوات اللبنانية من جهة ثانية. إن حسن تنفيذ الاتفاق وفق روحه الحقيقية ومحتواه الفعلي كان يقضي ببقاء الجيش اللبناني أداة أساسية لبسط سيادة الدولة بقولها الذاتية مؤزراً من قِبَل الجيش السوري عند الاقتضاء كما نص عليه اتفاق الطائف، ولكن يقتضي بقاء القوات اللبنانية لا إلغائها، وحلّها والغائها بالتوازن مع إلغاء وحلّ الميليشيات الأخرى، أي إمل والاشتراكي 'حزب الله'، فما فعلته حرب الإلغاء أنها دمرت الجيش اللبناني معطلة إمكانات الدولة بقولها الذاتية وبالتالي اضطرتها إلى الاعتماد كلياً على القوات السورية، فتحوّلت هذه للقوات إلى قوات أساسية في حفظ الأمن بدل أن تكون قوات مؤزرة ومساندة، وبمرت حرب الإلغاء من جهة ثانية القوات اللبنانية وإمكان موازنتها للميليشيات المتحالفة مع سوريا، فجاء الحل الفعلي

مُغنياً ومُجلاً للقوات اللبنانية ومُبقياً عملياً على الميليشيات الحليفة لسوريا، بدل أن يؤدي التوازن إلى حل جميع الميليشيات.

إن الضرر الذي لحقته حرب الإلغاء بما نجم عنها من خلل في البنية السياسية، لا يوازيه إلا الضرر للمتالي عن حرب التحرير بما نجم عنها من خلل في البنية الديموغرافية.

هَجَرَت حرب التحرير للبنانيين وخلصه المسيحيين منهم، وبفرت اقتصادهم وافقدت الكثيرين منهم الأمل، فرتبوا لوضعهم على أساس هجرة دائمة، الحق بالبنية المجتمعية اللبنانية كبر وفتح الأضرار. وخطر ما في تلك الهجرة فقتل الوطن لجيل كامل من المهارات والكفاءات يصعب تعويضه. واتت حالة التمرد لتفرقهم في حالة من الهستيريا الجماعية عطّلت العقل فيهم ورجحت كفة الغرائز ولفرقتهم في أحقاد مدمرة. ثم تُوّج للتمرد بانتحار جماعي في اقتتال لم تعرف للحرب مثله ضراوة وشراسة، تَمَرَّ قولهم ودَمَّرَ معها التوازن السياسي اللبناني، إنه الانتحار الجماعي الذي يكاد، بما تَمَرَّ من توازنات سياسية وديموغرافية، يجرف في سبيله محاولة الإنقاذ التي قامت عليها الجمهورية الثانية.

٤ - نتائج الأوس وواقع اليوم

ماتت للجمهورية الأولى في عملية هَوَس تُوّجت في مسار انتحاري، تاركَةً وراءها مجتمعاً مدمراً ووطناً محطماً. فالحرب التي قضت فيها الجمهورية الأولى والتي استمرت سبع عشرة سنة تركت بصماتها واثماً على البندين الوطني بمختلف بُناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما في تطويع مرجعياته وتهديمها.

أ - تهديم العيش المشترك

داب بعض أطراف الصراع، وبصورة خاصة أولئك المتورطون في مشاريع تقسيم أو في تنفيذ مشاريع إقليمية، إلى الفتك الدؤوب بالعيش المشترك وبجميع مظاهره وتجلياته. فمدد بدايات الحرب عملوا على إنكاء نار الفتنة

الطائفية، إما تسعيّاً للصراع وإما احتماً بالتمحور الطائفي، وإما تهديماً للعيش المشترك بصورة مباشرة. فالبعض استخدم التهديم الطائفي كي يتدّرع بحماية الأقليات المضطهدة، والبعض بقصد تهديم صيغة لبنان وإثبات استحالة العيش السياسي (أي المساواة السياسية) بين المسلمين والمسيحيين ليثبت استحالة العيش المشترك اليهودي - للمسلم أو لليهودي - المسيحي وليسقط شعار الدولة العلمانية، والبعض الآخر استخدم التهديم الطائفي ليستثمر العصبية ويستقطب مقاتلين وحماة. أما وسائل التهديم التي استخدمت فمتعددة أهمها ثلاث: الخطف والتهجير والقصف. بنوا بخطف الأبرياء من الناس العاديين وقتلهم لمجرد اختلاف الدين، وأسمي ذلك في مسار الحرب «القتل على الهوية»؛ ثم استُتبع الخطف بالتهجير الطائفي، أي بعمليات تهجير الأقليات المحلية بحيث تصفو المناطق طائفيّاً؛ والتهجير الطائفي من مهمات التقسيم وإنشاء الدويلات الطائفية، ويندل في باب وضع الأسس المستقبلية للبناء الصهيوني في المشرق العربي، ولقيام الدويلات الدينية في سائر بلدان العرب المحيطة بإسرائيل، عملية لإسرائيل في نشر نظامها. فيقدر ما تعمّ الدول الدينية والطائفية بقدر ما يُعطى الوجود الإسرائيلي تبريراً نظريّاً وإيديولوجياً يُنبئ لوجود الفعلي ويُحصّنه بالميراث النظرية والفكرية؛ واستخدم القصف المنفعي العشوائي المتبادل لإنكاء نار الحقد والضغينة وتغذية للفرز والتهجير الطائفيين.

لقد تركت وسائل تهديم العيش المشترك الوحشية أثراً عميقة في بنية المجتمع اللبناني. فالفرز المناطقي ما زال مستمراً، والحدود الطائفي ما زال يشوب التصرفات، والخوف من الاقتتال وتجده الدوري يشغل النفوس. لقد نجحت محاولة التهديم الطائفي في ترك آثار بيّنة في البنية اللبنانية، لكنها لم تنجح في تهديم صيغة العيش المشترك. لقد ثبت أن لبنان يقوم، في ما يقوم عليه، بالعيش المشترك، وإن وحدته أكثر متانة مما ظنّ أعداؤه وإن هذه الوحدة، وإن تجلت في الهيمنة للطائفية وفي تبادل مواقعها وممارستها، وحدة معينة صلبة ودالة صلابتها في متانة بنية الهيمنة التي ما إن حاولت تجربة

الإصلاح والانقلاذ إلغائهما حتى انقلبت هيمنة معكوسة واستمرت في المحافظة على طبيعتها مبثلة في المهيمنين لا في اسس الهيمنة. والهيمنة دليل وحدة وإن كانت غير عابلة. فالعنالة تؤصل للوحدة وتمتدنها والخصال في سبيلها توحيدي بناء. العيش المشترك حقيقة راسخة في اللبنانيان المجتمعي اللبناني وقناعة راسخة لدى اللبنانيين وفي ضمائرهم بحيث تحولت إلى إحدى مكونات وجودهم الوطني الأساسية. فلا تصور ممكناً للبنان بدون عيش مشترك سياسي بين المسلمين والمسيحيين فيه على اختلاف مذاهبهم، وهذا واقع قيمته الحضارية في ذاته، وهو ريمًا شكل في عصر الانفتاح العالمي الزاهن، لبيل الحضارة الأول.

ب. تهديم البنية الاقتصادية

عملت الحرب على تدمير قطاعات الإنتاج وقواه. فمن حيث القطاعات قضت الحرب بشبه قصد وتخطيط على قطاع السياحة قضاء تاماً، بديّة واستهلاكاً. لوقفت للحرب الإنتاج السياحي، ومرت الميليشيات ومن وراءها معظم الفئائق والمؤسسات والبنية الأساسية لقطاع السياحة. فتحول لبنان من البلد الأول من حيث إمكاناته السياحية والفندقية إلى البلد الأخير في المنطقة السياحية للممتدة من مصر إلى فلسطين والأردن وسوريا.

وفي الزراعة تَمَرَّت الحدودُ السالبة، أي المفتوحة من جانب واحد، طاقات الإنتاج اللبناني بالمزاحمة غير المشروعة وغير المتكافئة، كما نمرت الحرب المؤسسات للقاهرة على المنافسة بالرغم من تسييب الحدود. فالإنتاج الزراعي الإسرائيلي الممكن تتربب عن تسييب الحدود الجنوبية، والإنتاج السوري تتربب عن حدود البقاع والشمال، فلم يبقَ مستمراً حياً من قطاع الزراعة إلا ما حفظته قوة الاستمرار وقوة التمسك بالأرض إذ ما من مورٍ سواه بالرغم من شخه.

إما الصناعة فقد حمى ما تبقى منها بعد موجة التهديم الأولى، انهيارُ النقد اللبناني وتدني الأجور اللذين مكّناها أن تعوض باستغلال اليد العاملة تسييب

لحدود وفوضى الاستيراد. وبالرغم من حملة اليد العاملة الرخيصة، لم تستطع الصناعة اللبنانية سوى المحافظة على مستواها السابق للحرب دون أي تطور أو تقدم لو أي استثمار جدير، ما جعلها، نسبة إلى صناعات المنطقة المحيطة، صناعةً متخلفة غير قادرة على المنافسة.

قطاع المصارف والتأمين عانى من هرب رؤوس الأموال وتحولها، بالرغم من محافظته على تقنيته ومهارته وخدماته. إنه قطاع ضَمُرَ بتحوّل المولود عنه إلى المصارف الأجنبية في أوروبا وسواها، أضربته انتشار الخيرات المصرفية في العالم العربي كله وفي الخليج بصورة خاصة. فلخذت البحرين بعضاً من دور سوق بيروت المالية، والبعث الآخر تحول إلى خارج المنطقة. وزاد في هذا التحول انفتاح الممولين العرب على الأسواق المالية العالمية، وتحوّلهم الاستغناء عن القطاع المصرفي اللبناني، وقد اضطر هذا القطاع للمُحاق برؤوس الأموال الهاربة، وإن يتبعها إلى أماكن لجونها الجديدة في أوروبا والخليج. فانتشرت الخيرات المصرفية اللبنانية في العالم اجمع، وتبعثرت محققّة نجاحات فزنية هامة يُعْتَز بها، إلا أنها تبقى نجاحات فزنية لا مردود وطنياً لها، لا من حيث الإنتاج رافعاً ولا من حيث التطوير والبناء مستقبلاً.

أما قطاعات الخدمات الأخرى فقد قضت في انهيار مريع. الخدمات العامة المرتبطة بالدولة انهارت بشكل تام. الكهرباء تلخر قطاع الإنتاج فيها عن ركب الحاجات بما يزيد على عشر سنوات، وتلخر قطاع التوزيع بما يزيد عن العشرين، وأصبح التفاوت بين العرود والاستهلاك كبيراً إلى حدّ لم تعد معه شركة الكهرباء مؤسسة إنتاجية، وتحولت إلى مؤسسة خيرية توزع الطاقة بتمويل من الخزينة وعلى حساب المكلف، أي من حساب النقد وقروش الفقراء. الهاتف انقطعت خدماته تقريباً وتوقّف تطوّره ومُنُمت مراكزه. فالعزلة الهاتفية بين المناطق وتأخّر لاجنان عن ركب التطور العام وعن مستويات المنطقة المحيطة، يزيد على العشر سنوات من حاجات البناء والاستثمار. أما قطاع المواصلات فقد تحول، منذ بداية الحرب، من التطور والتقنم والاستثمار الجيد إلى مستوى الصيانة للسينة التي لم تستطع المحافظة على

مستوى شبكة الطرقات التي بنتها اليهود المتتالية، وخاصة العهد الشهابي في الجمهورية الأولى. البنية التحتية كلها نُمرت معينة لبنان إلى عصر التخلف، مغرقة إياه في العالم الثالث، ملقية به في لخر مصاف الدول النامية في المنطقة.

أما قوى الإنتاج فقد أصابت الحرب منها مقاتل، الرساميل تحولت عن لبنان وليس من أمل في الأمد المنظور بعودتها إليه، لا من حيث الثقة بوضعه السياسي واستقراره، ولا من حيث الإحساس بإمكان استعادته لقراره وسيادته. ويدهي أنه ما من راسمال هرب من بلد ما ويعود إليه إلا بقدر ما فيه من استقلالية قرار وإمكانات سيادة. فمصداقية النظام الاقتصادي تتبع من مصداقية النظام السياسي وليس العكس كما يتوهم البعض. فحيث لا سيادة ولا قرار سياسياً مستقلاً، لا مصداقية لأي نظام اقتصادي ولا ثمة مغريات اقتصادية. ويبقى أن النزف الأهم بالنسبة للاقتصاد اللبناني هو نزف المهارات والكفاءات. هُجرت الحرب في مختلف مراحلها أجيالاً متتالية لا تعوض من المهارات اللبنانية والأمنفة العلمية. فكم من جيل من الأطباء والمهندسين والإناريين والاقتصاديين والفنيين على اختلافهم هاجروا وفُجروا إلى غير رجعة. هنا مقتل لبنان، فقلته لثروته الدماغية البشرية. إنه فقلن لا يعوض بغير الزمن، وليس الزمن بعد للحرب من إمكانات لبنان ولا من استخاراته.

ملخص النتائج في الاقتصاد اللبناني يعبر عنها الوضع النقدي. فمن معاملة قوامها دولار لكل ليرتين ونصف الليرة، اضحى الدولار يولزي الفأ وسبعمائة ليرة، أي تضخماً يقارب ثماني مئة ضعف. إنهيار نقدي يدفع به دين الدولة الكبير والذي يقارب في رقامه كامل احتياطي الذهب والنقد في مصرف لبنان. دين كبير ورساميل في ترقب، وبنية اقتصادية متخلفة، وتضخم ينهش المناخيل، هي الصورة بخطوطها العريضة للاقتصاد اللبناني كما خلفته الحرب.

ج - تهديم البنية الاجتماعية

اصاب التهديم البنية الاجتماعية في مواقع اربعة، الديموغرافي بالهجرة، والهرمي بالفقر، والأقوي بالتهجير، والنفائي بالسيطرة للميليشيوية.

صنعت الهجرة البنية الديموغرافية ونزفت منها خيرة شبابها وقواها الحية. عرفت الحرب هجرتين كبيرتين ونزفاً صغيراً لثماً، الهجرة الأولى في حرب الستين، حرب الخلف والقتل على الهوية، هاجر خلالها ما يزيد على منتي ألف لبناني من مختلف الفئات لغلبتهم من اهل الاختصاص والكفاءة. الهجرة الكبيرة الثانية في حرب التحرير وبنيتها، هاجر خلالها اكثر من ثلاث مئة ألف لغلبتهم من المسيحيين. ونزف مستمر نتيجة الضيق وسوء العيش وانسداد ابواب الرزق وأفاق الخلاص، هاجر بنتيجته ويهاجر يوماً ما يقارب معدل للنمو السكاني.

الفئات التي هاجرت هي من قوى للوطن الحية الخلاقة. ارباب مهن وارباب حرف واصحاب رساميل وكفايات تجارية وصناعية وخبرات اقتصادية، هاجر غني المال والكفاءة وبقي فقيرهما.

بالإضافة إلى نزف المال والكفاءة انتجت الحرب تغييرات هامة في معالم التركيبة المجتمعية. فنشأت من بين ركامها طبقة من الأثرياء الجدد من ارباب الميليشيات والمنتفعين بها. طبقة من اثرياء الحرب تاجرت بحاجات الناس ليلى الضيق فافترت. وفئة من قبضيات الأحياء نهبت مخدرات العللات واثرت. وارباب ميليشيات تاجروا بأرواح العباد واثروا. ولمرء ميليشيات تسلموا مرافق الدولة ومرافقتها فاثروا. وازلام وعملاء مخابرات واركاب مافيات وشبكات تهريب تاجروا بالممنوعات واثروا. طبقة من الأثرياء الجدد ومن الوجاهة الجدد تجندت بهم البنية المجتمعية فحلوا من البنين المجتمعي في مراتب القدوة والتوجيه. مناطق بكملها تغت في معالم البناء والعمران. مناطق لم تعرف قراها سوى بيوت التراب والطين تراها تنبت بين الحين والآخر قصراً فخماً أو مجمع ثراء يتجاوزان في عملية إزال قهر مع بيوت الأمس القريب والفقير

المدقق، القصر قصر ميليشيوي أو قصر ذري حرب، والفقر المستمر فقر من زالت الحرب في «تعتيرهم» ويؤسهم.

والى اهل المال الجديد اضافت الحرب اهل العلم الجديد اولئك الذين اتوا الجامعة بالعمشات، اساتذة جهل وفنيين من احضان الميليشيات ورعايتها، فحولوها إلى مدرسة ثانوية وخزجوا منها جيشاً من الأمتين. وجيش الأمتين هذا هو ما يفرض اليوم على الإنارة لملء مراتبها وشوارعها، باسم شهائد «الكفاءة والاستحقاق» الموزعة على الاتباع والأنصار بنحيجة الامتحانات للميليشيوية جنأ. والامتحانات والشهائد كانت في اغلبها أيام الحرب امتحانات وشهائد ميليشيوية جنأ. قد يكون الانهيار الثقافي الحاجم عن تسلط الميليشيات على الجامعة من كبر الأضرار التي الحقها هذه الميليشيات بالمجتمع اللبناني، وقد يفوق بسوء نتاجه الانية والمستقبلية ضرر التسلط على الدولة وضرب مؤسساتها وضرر التسلط على السياسة والفن.

د - تهديم البنية السياسية

افدح اضرار الحرب هي تلك التي اصابت البنية السياسية. اهمها تهديم البنية الانرية وتهديم الأحزاب للسياسية وتهديم الطبقة السياسية وصولاً إلى شبه إلغاء الحياة السياسية.

بدا انهيار الإنارة بفعل تجمّد تطورها، واستكمل بتلكم شوارعها نتيجة وفاة أو بلوغ سن التقاعد لدى اغلبيّة موظفيها. والذين بلغوا سن التقاعد خلال الحرب هم خيرة خيرة الإنارة وخيرة أطرها. شغرت مراكز الإنارة ولم تُملأ تبليغاً، فتراكم العجز حتى غدت، نهاية الحرب، في شبه عجز وشلل. وتدنّج لملء الشوارع وسد العجز صغار الموظفين، فاضحت الإنارة بهم عديمة الوزن والخبرة والمعرفة، يباساً وتحجراً حول تقاليد متوارثة ومساك عمل بالية. وفي إثر تشكيل حكومة ما بعد جنيف ولوزان، عيش النفود للميليشيوي في الإنارة، فتضاعف الجهل في العمل الإناري وتضاعف الادعاء والغرور، وقُرّنا، إضافة، بالأخلاق للميليشيوية المختلفة، ففسدت الإنارة حتى

راسها وتحولت إلى جسم طفيلي وعبه مرقى.

الأحزاب السياسية افقنتها الحرب الكثير من المصداقية، إما بسبب التبعية وفقدان العصب، وإما لتحولها في الحرب إلى تنظيمات شبه عسكرية وإلى ميليشيات. الأحزاب التي تحولت إلى ميليشيات فقدت معناها السياسي وعلاقتها السياسية واستعاضت عنها بعلاقات استعلاء و «سلبطة وتشبيح» حطمت كل علاقة بينها وبين المواطنين، حتى غدت، وما تزال، العامل الأول لاستقطاب للنقمة والحقد، والاستثارة مطالب الحل والتصفية. إن العلاقات للسنة التي بنت عليها الميليشيات تعاطيها مع المواطنين انحلت بالأحزاب السياسية ضرراً عميقاً شملها جميعها، رغم محاولات البعض للتميز عن الميليشيات والمحافظة على العلاقات السياسية مع المواطنين. غير أن عامل التبعية الذي طبع الأحزاب التي حاولت التميز عن الميليشيات افقنها الكثير من المصداقية الوطنية، إذ اعتبرها المواطنون أدوات تنجس وادوات تبعية سياسية، كما اعتبروا الميليشيات أدوات تطويع وتخويف وادوات إلحاق عسكرية.

الطبقة السياسية التي لاقها اللبنانيون، والتي اعتادوا تلييدها أو انتقادها، وإنما عرفوا بدقة حدود تصرفها وتطرفها واطمأنوا إلى تلك الحدود، استهلكتها للحرب نون تجديده، وقضت عليها، بواسطة الميليشيات المسلحة، مطمئناً للهيمنة، فغدا لبنان بدون طبقة سياسية وبدون ممثلين سياسيين، يحكمه وكلاء عنهم هم أقرب إلى إنكشارية السلطان منهم إلى ممثلين سياسيين لشعب وبشر. قلت فيهم (في كتاب الانقلاب على الطائف صفحة ١٢٢)، واجدد القول «تغير جذري في الطبقة السياسية الحاكمة أدى إلى تركيب طبقة من مُستأصلي الجذور والذكورة هم شبه طبقة الإنكشارية نسبة لعلاقتهم بتاريخ الوطن ونظامه وخصوصيته... ولو كلن التمثيل الجديد متجاوزاً للتمثيل المسيحي والإسلامي من موقع وطني لكننا رحبنا أشد التحبيب. أما المأساة ففي كون التمثيل الجديد أبعد ما يكون عن الالتزام الوطني من زاويتي التعبير وعدم ارتباطه بالجذور، فالوطنية كما نعلم هي انتماء للوطن كل الوطن

وللوطن وحده. فمن يندك إلى ما دون الوطن من طلائفة أو مذهب فليس وطنياً ومن يعمل بانتفاء يتعدى الوطن فهو غير وطني. هذا للوطنية حينها الأدنى ان يكون المواطن غير طائفي أو مذهبي، وان يكون غير تابع للخارج، وقياساً على هذين الحدين فالتمثيل السيليالي اليوم في لبنان ليس تمثيلاً وطنياً... وما هو اشد خطراً من عدم تمثيل هذه الطبقة السياسية الجديدة لطفلة أو وطن أي ما هو اشد خطراً من تبعيتها، هو انها مُستأصلة للجنور من ذاكرة وتاريخ. ان تبعيتها استئصال لها من ارضها، اما ان تكون بدون ذاكرة فاستئصال لها من التاريخ والانتساب. ما رُكِب اليوم من سياسيين اكثرهم السامقة لا علاقة لهم بتاريخ لبنان الحديث فكيف بالتاريخ الأبعد والجذور الأصلية. ليس بينهم من يستطيع ان يشهد على حقيقة وثيقة الوفاق الوطني وصيغة الحكم التي رُسمت والكيان الذي سيبحث. فكيف بمن يجب ان يشهد لنظام الحريات الأسبق وللعيش بمعناه الأصلي وللتجربة الغريبة في العالم والتي تجسد للقاء بين المسيحية والإسلام، لقاء سيليالي من العمق وليس مجرد لقاء تعاليشي تجاوري. لم يُبقِ التمثيل الجديد في الطبقة السياسية الجديدة مَنْ يستذكر، ولو بالمشاهدات او حتى بالعناء، لبنان ما قبل الحرب في فورة حرياته السياسية والعمامة ونشوة ازدهاره الاقتصادي والعالي، قُضي بباب على جميع السياسيين لصحاب الذاكرة والحنين. موت لا طبقة بل لنموذج وطن ضلقت بحرياته ولإدهاره انظمة الكبت والتخلف. طبقة من السياسيين المحدثين، مستأصلي للذاكرة مبتوري الجذور، انتقلوا من غريبتهم عن الوطن إلى حكمه بقدرة التبعية وسطوة السلطان». هذه هي الطبقة السياسية الجديدة التي هدموا بها الطبقة السياسية السابقة والتي هدموا بولسيتها التمثيل السيليالي والمسرح السيليالي نفسه. فالحياة السياسية تُغيث والمسرح السيليالي تحول إلى مسرح نُمي. لم يبق سوى اليأس والتحول إلى الحياة الاستهلاكية اليومية يغرق فيها للمواطن. مُدّمت للبنية السياسية وتهدم للمسرح بمن وما فيه من دولة وإلارة ولحزب وطبقة حكمة، وكادت الحياة السياسية نفسها تُكفى، وتبذنت الأخلاق السياسية وتبليت.

هـ - تهديم المرجعيات وتطويعها

حاولت الحرب ضرب المرجعيات الدينية بقصد تطويعها، المرجعية الإسلامية الشيعية حولتها للحرب، منذ اختفاء الإمام موسى الصدر، إلى إشغال في مراكز المرجعية الأول، إعاقه قانونية لجهة الخلافة الرسمية وإعاقه فعلية لجهة تعدد المرجعيات الفعلية. ولما للمرجعية الإسلامية السنية فقد افقدتها الحرب رأسها لغتيالاً في عملية ترويع، مع تعدد تعيين الخلف لصاله، محاولة تطويع بالرعب والإعاقه القانونية، مضافة إلى محاولات الميليشيات يوم تسلطها للمباشر (لغتيال المفتي الشيخ خالد والشيخ صبحي الصالح). أما المرجعيات المسيحية فقد حاولت الحرب تطويعها بالأسلوب عينه. محاولة لاغتيال بطريرك الروم الكاثوليك أربعته وضبطت مولفه على إيقاع أهل الحبل والربط، ومحاولة لتطويع البطريركية المارونية في محاولة تجرؤ شعبية زقاقية، (اقتحام مقام بركي أيام العماد عون وبعد انتخاب معوض)، بقصد الحط من قدرها وهيبته وتمهيداً لإلغاء دورها. لخطر ما في تلك المحاولات نافعها الفعلي، أي رغبة التطويع بهدف استخدام المرجعيات كوسائل في خدمة أهل الهيمنة والتسلط، وقيمة المرجعيات وعظمتها أنها تشكل في النظام اللبناني قلاعاً لصون الحريات وحمايتها.

أصاب للقضلة ما أصاب الإنلرة اللبنانية من بلاء، فهاجر ومات وتقاعد كبارهم وتسرب للفقر إلى صفوف أهله مع ما يحمل الفقر من إدلال للنفس وهدر للكلمة. فتسرب الفساد إلى بعضهم، وتسربت إلى بعضهم الآخر اللواحات لاطلافية المعنوية والميليشيوية، فتحوّلت المرجعية في بعض وجوهها من مقام حماية إلى وسيلة قمع، وتحوّلت في بعضها الآخر إلى ... ما لا يليق بمقننٍ ومحِبٍّ أن يستفي ويقول.

أما الإعلام فقد رمته الحرب بين ناري القمع والتطويع، إرهاباً علينا واعتداءات ومحاولات لاغتيال، وترهيباً مخيفاً هو أشد خطورة وفعلأً وترغيباً هو أكثر فتكاً من القمع والقتل لأنه قتل باخلى للنفس وإدلال لها. فبين كمّ الأفواه الصحفية بالرعب للصامت وبين مرغها بالحلاوة للمستتره، افتقدنا رائحة

الحرب في الأقالام واشتقنا لها بعد أن حلت محلها راحة البخور، ولم يبق كبير إلا القليل القليل.

مرجعيات الحرية أنتها للحرب، كما أنت جميع البنى، إلا أن الحرب لم تُمت للوطن وإن كانت امتت للجمهورية الأولى التي ساهمت في بئانه وتدعيمه. فالصامدون من أهل السياسة، (أهل الطائف وأهل معارضته من موقع المزيدة في الاستقلال والسيادة)، وللصامدون في المرجعيات الدينية والقضائية والإعلامية (بعض الرؤساء الروحيين وبعض القضاة وبعض الصحفيين)، والبنى التي عصت على التهديم الكلي (بنية العيش المشترك، وبنية نظام الحريات، وبنية الكيان، وجديد الصيغة وقديمها الحي)، ما يزالون جميعهم واعين باستعادة الوطن (الاستقلال) والدولة (السيادة).

مصير الوطن

- ١ - محاولة الإنقاذ ومصيرها
- ٢ - العلاقات اللبنانية - السورية
- ٣ - مصير الوطن

الفصل الأول

محاولة الإنقاذ ومصيرها

١ . اتفاق الطائف محاولة الإنقاذ الوحيدة الممكنة

أ . المكان، الهوية، والمجتمع في اتفاق الطائف

١ - المكان والهوية في اتفاق الطائف

II - المجتمع في اتفاق الطائف

ب . النظام السياسي في اتفاق الطائف

١ - الأسس العامة

II - في مبادئ النظام

III - في المؤسسات

« - رئيس الجمهورية ورئاسة الجمهورية

٢ - مجلس النواب، السلطة التشريعية

٣ - مجلس الوزراء، السلطة التنفيذية

٤ - الحكومة والوزراء ورئيس مجلس الوزراء

٥ - توزيع السلطات، الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات

٦ - ضوابط العمل المؤسسي

ج . السيادة والاستقلال في اتفاق الطائف

د - خطة تنفيذ اتفاق الطائف

هـ - هل كان من حل سواء وهل كان بالإمكان تحسين شروطه؟

و - في بعض المؤلفات من الاتفاق

٢ - الاعاقة والخطر والمواجهة: تمرد عون وعهد الهرابي

أ - تمرد عون وإعاقه الحل

ب - خطر ضياع اتفاق الطائف وعهد الرئيس الهرابي

I - نتائج عهد الرئيس الهرابي

II - في مسؤولية الرئيس الهرابي

ج - في مواجهة خطر الضياع

I - هل بإمكان الرئيس مواجهة خطر الضياع والتحول دونه؟

II - في معالجة موقف أهل الإحياء، إحياء أم أحقاد؟

III - في المعارضة الوطنية

١. إتفاق الطائف محاولة الإنقاذ الوحيدة الممكنة

بين مؤس التحرير بالمنفع وعملية الانتحار الجماعي التي شهدتها الحرب اللبنانية في آخر ليامها، جرت محاولة جادة لإنقاذ للكيان والوطن والدولة والنظام انطلاقاً من تعديل الصيغة وتطويرها في منحى المساواة والعدالة. محاولة جسدها اتفاقُ الطائف.

الاتفاق محاولة مزدوجة الأهداف، هدفها الأول إنقاذ لبنان الوطن والنظام واستعادة الدولة والسيادة، وهدفها الثاني محاولة مصالحية نهائية بين لبنان المستعاد إلى سيادته واستقلاله وبين محيطه العربي، لاسيما سوريا.

لركان الاتفاق السياسية ثلاثة،

□ الاتفاق حول الكيان والهوية ونظام الحكم.

□ الاتفاق حول السيادة والاستقلال.

□ الاتفاق على قواعد وخطة تنفيذ الاتفاق وتحقيق أهدافه.

وفي محاولة لاختصار كلية يمكن تلخيص محتواه كله في امرين اثنين، صيغة حكم داخلية قوامها نقل السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مع كل ما تستتبعه من ترتيبات في سائر المؤسسات، وتنظيم للعلاقات بين لبنان وسوريا بما يضمن استقلال لبنان وسيادته على أرضه ولتمتياز للعلاقة بينه وبين سوريا.

كان إنهاء حال الحرب المطلب الأساسي للمؤتمرين في الطائف، ولتحقيق هذا الهدف اقتضى للبحث بينائين، بناء الإصلاح الداخلي وبناء العلاقات اللبنانية السورية، لذا تمحور الاتفاق حول امرين أساسيين، الإصلاح والعلاقات مع سوريا أي السلام والمجتمع والكيان والنظام من جهة، والدولة والسيادة والاستقلال من جهة ثالثة. محورون أساسيان مبنيان على قاعدة إنهاء الحرب، ومرتبطان بشبكة وثيقة متلازمة، لا سيادة من دون إعادة نظر أساسية في النظام تثبيتاً للمساواة والمشاركة، وبالمقابل لا تعديل في النظام إلا بشرط تأمين استعادة الاستقلال والسيادة، معاملة وتلازم فرضتهما الأطراف اللبنانية والسورية المتداخلة والمتشابكة في التعامل بحيث أصبح التلازم هذا نسج المشروع الذي قُسم أساساً للمناقشة وذلك الذي تم الاتفاق عليه في الطائف، أي ان العرب الذين تعهدوا الحل لم يقدروا على إقناع سوريا او إقناع لخصامها بغير فرض التلازم بين الإصلاح والانسحاب، بين للنظام السياسي وسيادة للدولة.

١. الكيان والهوية والمجتمع في اتفاق الطائف

I - الكيان والهوية في اتفاق الطائف

«لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه...».

لبنان دولة في وطن. وللوطن كيان بذاته شعباً وارضاً. كيان ثابت نهائي. لا زيادة عليه ولا نقصان. لا وحدة اوسع ولا اجتزاء لضيق. للمرة الأولى في تاريخه يعطى لبنان باتفاق ابنائه - لا سيما المسلمون منهم - وموافقة العرب اجمعين والعالم بأسره، اعترافاً بنهائيته ككيان ووطن.

«لبنان عربي للهوية والانتماء...».

لبنان ينتمي الى عالم لغته العربية. تاريخه متداخل مع تاريخ الشعوب العربية وارضه متصلة بارضها. هوية وانتماء الى بنيان حضاري متلازم متقارب الى حد المشاركة والتوحد، إنها المرة الأولى التي يقر فيها لبنان بإجماع ابنائه، وبخاصة مسيحييه، عروبيته وانتماءه العربي.

تسوية تاريخية حققها ولتجزها مؤتمر الطائف وانتهى بها صراعاً عقائدياً سياسياً رافق لبنان منذ تأسيس دولته المستقلة. صراع مستمر بين تيار يدعو إلى الوحدة العربية أو السورية منكرأ على الكيان اللبناني أصالته معتبرأ وجوده اصطناعاً واختراعاً استعماريأ، وتيار ينفي لية صلة للبنان بالعروبة، يرجعه تاريخاً إلى الفينيقيين الكنعانيين، ويفتحه جغرافياً كحلقة وصل بين الشرق والغرب؛ جسر تواصل صلته بالغرب على قدر صلته بالشرق، مصلحة وثقافة وحضارة ولتنام.

ولكل تيار حاملوه. ولسوا ما يحمله الحاملون توزعهم الطائفي. اغلبية العروبيين إسلامية واغلبية الفينيقيين مسيحية. كل يبني إيديولوجية ويعكسها في التربية والتعليم. وتتولد الأجيال منقسمة الولاء والوطنية. وبديهي ان مكابرة اصحاب التيار للمعاني للعروبة إنما كانت تنبع من تلازم العروبة مع ندوة اللبنة ودعوة الوحدة السياسية والتذكر للكيان والدولة.

الإقرار بنهائية الوطن اعاد لبنان إلى العروبة ولحناً موحداً. عروبة واضحة المعالم السياسية، لا وحدة تليها ولا اندماج. إلتزام حضاري وثقافي مبني على خصوصية وطنية. قضية السياسة في الكيان حكمتها خصوصية الوطن وليس عمومية الانتماء الحضاري والقومي. وخصوصية الوطن إنه البلد الوحيد في العالم العربي الذي يتعيش ابنأؤه، للمسلمون والمسيحيون، على قاعدة المساواة السياسية، وقاعدة القانون الواحد لجميع المواطنين، وإن تعذر، فلكل قانون في الأحوال الشخصية تبعاً لدينه ومعتقده، وحرية شخصية تامة في ممارسة الدين أو عدم ممارسته، في السر كما للعلن، دونما تحسس أو خوف أو إكراه أو مناراة مفروضة أو مراعاة كاذبة. وهو البلد الوحيد في العالم العربي الذي يتمتع الإعلام فيه بحرية تضاهي حريته في اعرق البلدان واشدها ديموقراطية.

خصوصية العيش المشترك ضمن المساواة السياسية الحقوقية، وضمن المساواة السياسية الفعلية في التطلع إلى الشأن العام وفي ممارسته طموحاً

وحكماً ومعارضةً، وضمن الحريات العامة، أعطت لبنان الحق بأن يكون وطناً نهائياً لجميع أبنائه، واغتتت العربية التي ينتمي إليها بفردة تجربة قد تصلح أساساً لمعالجة ما يعانيه الغرب من صعوبة لقاء مع الإسلام في التعايش المجتمعي والعلاقات المجتمعية، كما تصلح لمعالجة ما يعانيه العالم العربي من صعوبة لقاء مع الحريات العلة الوافنة من الغرب.

وخصوصية التعايش هذه على أساس المساواة السياسية وحرية العيش اثار احقاد للصهيونية على لبنان لأنها تمثل نقض الفكر الصهيوني، ولخطر ما يهدد لبنان الوطن تهديم خصوصيته بانتشار الفكر الصهيوني فيه، والصهيوني نسبة للبنان هو تحدياً كل فكر او تنظيم يقوم على أساس ديني او طائفي او مذهبي، وكل دعوة سياسية تقوم على أساس ديني او طائفي او مذهبي، وكل دعوة سياسية للتمييز بين المواطنين من منطلق ديني او طائفي او ينتج عنها تمييز واقعي بين المواطنين على أساس ديني.

اما خصوصية إطلاق الحريات العامة فقد اثار، وما تزال، غضب واحقاد الانظمة العربية، لأنها تمحل نموذج الانعتاق لشعوبها. وتهدد كيائها واستمرارها، فعملت كلها على إنكاء نار الفتنة في لبنان ليدبح الحريات فيه. ولخطر ما يهدد لبنان الوطن تهديم خصوصيته بتعميم الإطباق العربي عليه ومنع الحريات العلة تحت ستار منع القوضى.

II. المجتمع في اتفاق الملائف

المجتمع الذي رسمه المؤتمرون في اللائف هو مجتمع وحدة، فيه تَنَدُّ طولاف وحرية عيش، مجتمع وحدة وحرية. حرية عيش في العلن والسر، وحرية ممارسة للمعتقدات في العلن والسر، وحرية تجاوز على قبول ورضى بين معارس للفروض وممتنع، وبين متتَين ولا مبالٍ. ومع حرية العيش الحريات الاقتصادية كلها، حرية تملك ومبادرة وعمل وتَجَوُّل على ان توكبها، بما لا يؤذي الإنتاج، عدالة توزيع تصون كرامة المواطن وتحميها من جوع ومرض. وفي خصوصيات هذا للمجتمع ايضاً حرية التعليم وصون حرية

التعليم الخاص، وإطلاق حرية الإعلام في إطار المسؤولية حيال أساسيات النظام من وفاق وعيش مشترك وحرية عامة وخاصة.

ب ـ النظام السياسي في اتفاق الطائف (منا البحث مثبت في كتابي الانقلاب على الطائف، وأسفلت عليه تعديلات طفيفة).

١ ـ النظم العامة

لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية. الشعب مصدر السلطات. النظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها. هكذا تصف مقدمة الدستور النظام السياسي اللبناني.

وصفٌ قانوني لا بد من إيضاحه كي لا نقع في التباسات ومماحكات دستورية نظرية. الخوف في أن نصديق النص على منطلقاته النظرية التي تعلمناها في الكتب فنقع في لجهلالت هي اقرب إلى السخافات منها إلى البحث القانوني والدستوري.

جمهورية، صحيح نحن في نظام جمهوري. الحكم شأن عام وملك للجمهور يعطيه نظرياً بالانتخاب إلى من يريد، وليس ملكاً خاصاً يتداول بالورثة ولا حكرأ على فئة أو عائلة أو جماعة. ديموقراطية برلمانية، صحيح أيضاً وإنما بعد إيضاحات كثيرة. للحكم ملك الشعب وهو مصدر السلطات. تحديد صحيح ألا أنه يقتضي بعض التتقيق بسبب الالتباس، المقصود والمتفاهم عليه، حول مفهوم المواطنين الذين يؤلفون الشعب اللبناني. ليس كل لبناني مواطناً وفي جميع الأمور بالتساوي. ففي أمور الحكم أو تمثيل الشعب يصبح المواطن تعدد مواطنين بتعدد طوائف لبنان اللبنيّة. للمثّلون موزعون على مناطق كما في بلاد العالم ولكن على طوائف دينية أيضاً وهو واقع لا يعرفه أي بلد في العالم، وهم يمثلون الشعب في البرلمان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وليس للشعب أن يختار من يشاء خارج إطار المناصفة. إنه ملزم بها، كما هو ملزم لدخل إطار المناصفة باختيار ممثلين ينتمون إلى طوائف معينة. ليس في أي نظام ديموقراطي برلماني مناصفة بين

اعضاء البرلمان تبعاً لنيّهم أو تنسيباً لعديهم تبعاً لطوائفهم. فالديموقراطية اللبنانية ديموقراطية تمثيلية صحيحة من حيث السلطات، إلا أنها، من حيث توليها، ديموقراطية برلمانية اصطلاحية تناصفية مركبة وليست عينية بسيطة كما في سائر أنظمة بلدان العالم المعترف عنها بالديموقراطية البرلمانية. والسلطات في لبنان لها خصوصيتها الفريدة إذ إن رئاستها موزعة بين الطوائف بما لا مثيل له في أي بلد آخر. بعض البلاد (غير الديموقراطية) تحصر الرئاسة بطلقة أو بين، أما في لبنان فالرئاسات الثلاث (جمهورية، حكومة، مجلس نواب) محصورة في طوائف معينة ونيابات الرئاسات أيضاً، وهذا للتوزيع يرمي بثقله أيضاً على مبدأ الفصل بين السلطات ليعطيه معنى آخر بعيداً كل البعد عما نتعلمه في كتب المدرسة في باب فصل السلطات في النظم «الديموقراطية الغربية».

الديموقراطية البرلمانية هي ديموقراطية اصطلاحية تناصفية مركبة، (Démocratie conventionnelle paritaire complexe). وليس في الأمر ما يعيب؛ فالديموقراطية، كمرتبة سياسية متقدمة، اصطلاح على قواعد ليست بالضرورة أفضل مما نحن، في لبنان، مصطلحون ومتفقون عليه، إن يُمنح الأميون حق الانتخاب أو يحجب عنهم، إن يُمنح للنساء أو لا يُمنح، للمكلف الذي يؤدي تكليفه والذي لا يؤدي، لمن بلغ الثامنة عشرة أو لمن بلغ الحادية والعشرين، إن تُجرى الانتخابات سنوياً أو كل سنتين، إن يكون التمثيل نسبياً أو أكثرى، على درجة واحدة أو لثنتين... جميعها قواعد اصطلاحية تهدف إلى مقاربة الواقع المرغوب في تمثيله. وربما تكن الطريقة المركبة المعتمدة في لبنان بتمثيل طائفي، هي أقرب إلى واقع الحال الذي يعيشه الشعب فعلياً من أية طريقة أخرى يُحكى عنها نظرياً في الكتب وهي بعيدة عن واقع الناس وعلاقاتهم الفعلية. المهم في كل قاعدة توضع للعمل السياسي (والتمثيل الديموقراطي مجموعة قواعد)، أن تقارب الواقع وتوازيه وأن لا تُفرض عليه قوالب قسرية تتحول في النهاية إلى قيود يضطر معها للعودة إلى العنف كي يغيرها. على قاعدة هذا الاصطلاح الذي تمسك به مؤتمر الطائف،

وُضع النظم السياسي الجديد في لبنان، مبادئ للنظام الأساسية، مؤسسات النظم ودور كل منها، عمل المؤسسات المتكامل وتوزيع المهام، ضوابط النظم وانفتاحه.

II - في مبادئ النظم

من حكم الهيمنة المطوّز بالدنانية إلى حكم المشاركة الجماعية والغاء الهيمنة، من حكم القهر الممكن إلى حكم التفهم والقهر للمستحيل، هذا ملخص مبادئ للنظام السياسي الذي صاغه مؤتمر الطائف. المبدأ الأول إلغاء الهيمنة التي كانت تتمتع بها طائفة بولسطة ممثلها على الطوائف الأخرى. هيمنة الطائفة المارونية بولسطة رئيس الجمهورية الماروني، السلطة الإجزائية كانت بيد رئيس الجمهورية وهو حكماً ماروني. فنسبت الهيمنة إلى الطائفة المارونية خاصة وقد عززها الممارسة من خلال احتكار رئاسة الجمهورية للسلطات الأساسية كلفة خارج إطار المسؤولية والمؤسسات، من السلطة السياسية (في مجلس الوزراء) إلى السلطة العسكرية (بولسطة قائد الجيش) إلى السلطة الأمنية (بولسطة منجري الأمن العام والمخابرات) إلى السلطة المالية (حاكم مصرف لبنان) إلى السلطة القضائية (منعي عام التمييز والرئيس الأول ورئيس مجلس الشورى) إلى السلطة التوجيهية والإعلامية (رئيس الجامعة ومنير الإعلام).

لغت وثيقة الوفاق هذه الهيمنة على نحو إعادة السلطات كلها إلى المؤسسات وخضاع المؤسسات كلها لمجلس الوزراء، ومجلس الوزراء للجميع.

مع إلغاء الهيمنة تقررت المشاركة وفقاً لأسس وفاقية وقواعد عمل تحفظ الوفاق والوحدة.

مناصفة في الحكم بين المسلمين والمسيحيين. مناصفة في المجلس الديني ومناصفة في مجلس الوزراء، لبنان الوطن هو وطن العيش المسيحي الإسلامي المشترك. هو لمسيحييه ومسلميه بالساوي والمساواة، ولا حاجة

بنا إلى العَدَ التّفصيليّ لأنّه لا يفيد الوفاق، ولا العيش المشترك. ديموقراطية (بمعنى المساواة) من غير عَدَ ولا حساب، هذا هو الوفاق والعقد الذي بنينا عليه لبنان الوطن النهائي. ندخل المناصفة تمثيل نسبي للطوائف في كل من النصفين، وتمثيل للطوائف النسبي مشاركة بعدالة، لأن النسبية بين المتلاعب لا تحيق العيش المشترك بل تحقق عدالة في التمثيل تقارب الواقع وتضع أساساً مقبولة للمشاركة الجماعية أي مشاركة للجميع، جميع الطوائف، في السلطتين التشريعية والإجرائية.

مناصفة ومشاركة جماعية في الحكم، والأهم من ذلك احترام الأقلية وإعطائها دوراً مُعْطَلاً وحق النقض. الحكم الإجرائي يتم بأكثرية ثلثي مجلس الوزراء. والحكومة ترحل أو يقف عملها بقرار ثلث أعضائها. مناصفة وثلث معطّل، تلك هي قاعدة الأكثرية والأقلية التي رسمها مؤتمر الطائف عن قناعة تامة لأن الأكثرية المطلوبة في لبنان هي أكثرية مركّبة، وكل حكم بأكثرية بسيطة عادية يؤذي إلى قهر وتحكم وإلى تهديد للوفاق والعيش المشترك، أي إلى تهديد للوطن.

إلغاء الهيمنة، تثبيت المشاركة، إقرار المناصفة في مجلسي الوزراء وال النواب وفي رأس هرم الإدارة، حكم الجماعة، الأكثرية المركبة بطلب الثلثين والثلث المعطّل، هذه هي الأسس التي بنى عليها مؤتمر الطائف المؤسسات وصلاحياتها.

III - في المؤسسات

• رئيس الجمهورية ورئيسة الجمهورية

من رئيس للسلطة التنفيذية، السلطة الإجرائية، تحول رئيس الجمهورية إلى رئيس للدولة. الدولة باراضها وشعبها ومؤسساتها، كل مؤسساتها (السياسية طبعاً). وبسبب هذه الشمولية في الدور يصبح أيضاً رمزاً لوحدة الوطن. غلبة هذه الرئاسة محدّدة بأربعة أمور أساسية،

السهر على احترام الدستور، المحافظة على استقلال لبنان، المحافظة على وحدة لبنان، المحافظة على سلامة أرضه. يعمل على تحقيق هذه الغاية وفقاً

لاحكام الدستور بممارسة صلاحيات محددة فضلها الاتفاق، ومن ثم الدستور الجديد، منعاً لكل التباس ومنعاً لكل حنين إلى مهام سابقة او دور سابق.

ولكل من هذه الصفات (رئاسة الدولة ورمز وحدة الوطن) وهذه الخليات محتوى محدد أعطي رئيس الجمهورية صلاحيات لتطبيقه. رئاسة الدولة ليست كلمة مجردة. رئاسة الدولة تعطي رئيس الجمهورية رئاسة المؤسساتين الأساسيتين، مجلس النواب ومجلس الوزراء، لجهة ضبط تناسق عملهما، وبحكم هذه المهمة فإن رئيس الجمهورية مسؤول عن علاقتهما، فهما جناحا الدولة، وتناغمهما ولجب وفقاً للأصول، وهو مسؤول عن هذا التناغم، والمهمة تأتي تحت باب احترام الدستور، رئاسة الدولة، معززة بواجب السهر على احترام الدستور، تعطي رئيس الجمهورية دوراً أساسياً إن لم يكن الدور الأساسي، وتعطيه للقيام بهذا الدور صلاحيات محددة.

فهو يُصدر القوانين وله أن يطلب إعادة النظر فيها متفرناً دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء. يُطلع مجلس الوزراء فقط. وهذا الانفراد ينسجم مع كونه رئيس الدولة وراعي المؤسساتين الأساسيتين، مجلس الوزراء ومجلس النواب. وهو في ممارسته رعايته على مجلس النواب يمارسها متفرناً، طبعاً تتم إعادة النظر وفقاً لأصول وقواعد دستورية. فإذا اصر المجلس وجب على رئيس الجمهورية إصدار التشريع. ألا أنه بممارسة الصلاحية أعطي أن يقوم بنور رئاسة الدولة الراعية لجميع المؤسسات رعية كاملة، إذ إن الأصول الدستورية تفرض عند إعادة النظر لكثيراتٍ ونصاً معينين يطمئن معهما رئيس الجمهورية إلى حسن التعبير المتخذ.

واضافة إلى رد القوانين نتيجة رعايته للمجلس النيابي، أعطي رئيس الجمهورية صلاحية مقابلة تتعلق برعايته لمجلس الوزراء، صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء، جميع قراراته، في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها. مما يعني أولاً أن قرارات مجلس الوزراء يجب أن تبلغ إلى رئيس الجمهورية وفقاً لأصول معينة، ولرئيس الجمهورية بعد تبليغها مهلة خمسة عشر يوماً

لرد أي قرار منها يرى ان فيه تعارضاً مع مصلحة الدولة (كونه رئيسها) او مع احكام الدستور (كونه الساهر على احترامه) او مع القوانين (كونه راعي الدولة والساهر على الدستور إذ إن تنفيذ احكام القوانين والتصرف وفقاً لها ولجِبِ دستورياً).

ورئاسة رئيس الجمهورية للدولة ورعايته بالتالي لمؤسستي مجلس الوزراء والمجلس النيابي تجعله الوسيط للحكمي لإحالة مشاريع القوانين المقررة في مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها.

ولعمارة هاتين الرعايتين على مجلس النواب والوزراء، أُعطي رئيس الجمهورية، إضافة إلى الصلاحيات السلبية الشديدة للفعالية في رد القوانين وردّ القرارات، أُعطي إمكانية توجيه رسائل إلى المجلس النيابي.

فإذا اقتضت الضرورة، له ان يوجه رسائل إلى مجلس النواب يلفته فيها إلى الأصول الدستورية إذا لُحِل بها او قارب الإخلال، او يلفته فيها إلى مصلحة الدولة العليا إذا قارب إينها، وإلى مصلحة المواطنين إذا قارب إغفالها، وإلى اصول التعاون مع السلطة الإجرائية إذا قارب الإنبار عنها او الانزعاج منها، او التشجيع على حسن عمل او كبير جهد إذا قارب التلبية والعمل الجاد السريع بما تقتضي مصلحة الدولة وحسن إدارتها ودفْع عجلة الحكم وتسهيل عمل السلطة الإجرائية.

مقابل هذه الصلاحيات بتوجيه الرسائل إلى المجلس النيابي، أُعطي رئيس الجمهورية صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها وإبداء الرأي والملاحظات بكل امر يُطرح والمشاركة بالنتقاش دون حقّ التصويت في المجلس لأنه ليس منه بل هو فوقه. إنه رئيس الجمهورية، رئيس الدولة وليس رئيس السلطة الإجرائية. لم يعد كذلك. هذا هو جوهر التعديل الذي حصل في اللوائح على نظام الحكم في لبنان. رئيس الدولة هو رئيس لمجلس الوزراء كما هو رئيس لمجلس النواب ولكن بصفته رئيساً للدولة وليس رئيساً مباشراً لهذه المؤسسات لأن لها رؤساء مباشرين. له رئاسة رعاية لا رئاسة

إمرة، ورئيسة عامة لا رئاسة مباشرة والرئاسات الأول أهم من الثانويات تُطل على المصلحة العامة من حيث ارتباطها بالدستور بينما لا تُطل الثانويات على المصلحة للعامة إلا من حيث ارتباطها بالقرارات التطبيقية.

ورئاسة الرعية هذه لمجلس الوزراء اعطت رئيس الجمهورية للحق والصلاحيات بدعوة مجلس الوزراء استثنائياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وله عرض أي طارئ على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال، فعرض الأمر الطارئ على مجلس الوزراء، وإن جاء في بند مستقل، إلا أنه، برأيي، مرتبط بعدم موافقة رئيس مجلس الوزراء على دعوة المجلس لجلسة استثنائية بناء لطلب رئيس الجمهورية. عندها يأتي رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء العادي، وي طرح، من خارج جدول الأعمال، ما كان يريد طرحه في الجلسة الاستثنائية. والدعوة الاستثنائية كما للطرح الطارئ من خارج جدول الأعمال كلها صلاحيات رئاسة رعية لا صلاحيات رئاسة مباشرة لأنها أعطيت له ولم تعط للرئيس المباشر. فـ رئيس الحكومة، أي الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، لا يستطيع أن يعرض أمراً طارئاً من خارج جدول الأعمال على مجلس الوزراء لأنه من ضمن مجلس الوزراء وشريك حكم مباشر في السلطة الإجرائية، لذا رئيس الجمهورية فيستطيع ذلك لأنه من خارج مجلس الوزراء وليس شريكاً فيه، وليس معنياً مباشرة بالسلطة الإجرائية بل هو رئيس لها، وإنما رئيس رعية، وهذا الدور في رئاسة الدولة ورعية للمؤسستين الأساسيتين رعية متوازنة في ضبط علاقاتهما وحسن سيرهما وحسن قيامهما بولجياتهما، اعطى رئيس الجمهورية صلاحية تسمية رئيس الحكومة للمكلف وأصل مرسوم تعيينه منفرداً. لم يعد لرئيس الجمهورية أن يسمي رئيس الحكومة كما يشاء إذ لم تعد له رئاسة السلطة الإجرائية. ولم يعد رئيس الحكومة معاوناً أول له كما كان في السابق.

أصبح مجلس الوزراء مجتمعاً هو السلطة الإجرائية، ورئيس الحكومة هو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء. إن هذا التحول في الصلاحيات فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة يشهد على نتائجها رئيس المجلس

النياي. يُسمي رئيس الجمهورية بنتيجتها رئيس الحكومة ويصدر مرسوم تعيينه منفرداً. وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، يصدر مراسيم تشكيل الحكومة. في السابق كان رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي من بينهم رئيساً بصفته رئيساً مباشراً للسلطة الإجرائية المناطة به وحده. كان يعين معاونين له في الحكم؛ أما اليوم فهو ينفذ رغبة المجلس النياي (أي رغبة الشعب) في تسمية واختيار شركاء حكم في مجلس جماعي لا معاونين أو منفذين كما كان الحال قبل اتفاق الطائف وقبل التعديلات الدستورية التي تمت تنفيذاً له.

وبصفة رئاسة الدولة أعطي رئيس الجمهورية الصلاحيات التي يقتضي تنفيذها تمثيل الدولة كل الدولة. فاعتماد السفراء وتولي المفاوضات في المعاهدات الدولية ومنح العفو الخاص والأوسمة، جميعها مهام يقتضي للقيام بها حق تمثيل الدولة كلها وليس من له هذا الحق سوى رئيس الجمهورية. وبسبب المشاركة والديموقراطية الاصطلاحية للتناصفية المركبة أعطي رئيس الحكومة ان يشارك رئيس الدولة في إبرام الاتفاق الذي يقاوض رئيس الدولة بشانه منفرداً. وينتهي ان لا يصبح الاتفاق نافذاً إلا بعد موافقة السلطة الإجرائية أي مجلس الوزراء.

أما المهمة التي اناطت برئيس الجمهورية مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه فاعطته صلاحية محدّدة هي ان يرأس المجلس الأعلى للدفاع الذي يقتضي لاجتماعه تهديد لاستقلال لبنان او وحدته او سلامة لراضيه. أما القيادة العليا للقوات المسلحة فنتيجة لرئاسة الدولة ورمزية الوطن وهي تماماً كرئاسته لمؤسسة مجلس النواب، رئاسة رعية كون للقوات المسلحة من مؤسسات الدولة. وإن كان قد كُصّ عليها صراحة فلو لوجب الحماية والتشريفات المفروضة ان تقوم بها هذه المؤسسات مباشرة حيال رئاسة الدولة. على القوات المسلحة (من جيش وقوى امن، والاختيار بينهما يعود لقرار مجلس الوزراء) ولجب حماية رئيس الدولة وتقديم التشريفات له ولضيفه وفقاً للأصول. وهذا الواجب المترتب على القوات المسلحة لا يعطي

رئيس الجمهورية أئمة سلطة مباشرة على هذه القوات. فسلطة القرار بالنسبة لها تعود إلى مجلس الوزراء (لأنها تخضع لسلطته بحكم الدستور) وسلطة تنفيذ القرار تعود إلى الوزراء المختصين والموظفين الآخرين في نطاق القوانين.

هكذا رسم اتفاق الطائف دور رئيس الجمهورية ومهامه وصلاحياته. فهو رئيس الدولة. رئيس جميع مؤسساتها. ورئاسته هي رئاسة رعاية وتنسيق وتصويب لا رئاسة مباشرة. حَكَمَ بين المؤسساتين الرئيسيتين، مجلس النواب ومجلس الوزراء. يُصَوِّبُ، بما يراه مصلحة للدولة واحترام الدستور والقوانين، مسارهما وعملهما، بموجب صلاحيات محددة هي، رد القوانين ورد القرارات وتوجيه الرسائل وحضور جلسات مجلس الوزراء وعرض أمور طارئة من خارج جدول أعماله. وأهم هذه الصلاحيات جميعها تلك التي تفوّه رعاية للتوازن عند تأليف مجلس الوزراء فضلاً عن حقه ولجبه في منع الاكثريّة للقررة والاكثريّة المُعْطَلّة عن أئمة جهة من الجهات.

هو حامي للحدود والأرض والاستقلال، يرأس المجلس الأعلى للدفاع ويدعو استثنائياً مجلس الوزراء للانعقاد ويرأس جلساته. ممثّل الدولة بكاملها وله وحده ان يمثلها بكاملها، يعتمد السفراء ويفوض النول ويمنح العفو الخاص.

رئيس الجمهورية هو إنّما رئيس الدولة، يمثلها، يرأس مؤسساتها رئاسة رعاية، يحكم بينها، ويسهر على احترام دستور الدولة واستقلالها ووحدةها وسلامة أراضيها. دور امانة رئيسٍ لأمين. دور عام رئيسٍ لمن همه الشان العام، دور عالٍ رئيسٍ لمن يعرف ان يعلو. دور جوهري رئيسٍ لمن يعرف ان يميز بين الجوهري والقشوري في حياة ومسار النول. دور كبير رئيسٍ لكبير اسمه رئيس جمهورية لبنان.

١- مجلس النواب: السلطة التشريعية

هو متولي السلطة التشريعية او المشتركة يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

لم يُعَدَل اتفاق الطائف في مهام مجلس النواب. إلا انه اوضح ممارسة

بعضها زيادة في فعالية المجلس ونوره. فمنع إصدار القوانين للمعجلة إذا لم تعرض على الهيئة العامة في جدول أعمال عادي. كما منح إعطاء صلاحيات استثنائية للحكومة لإصدار مراسيم اشتراعية موجباً على المجلس التقييم بدوره التشريعي وحده وبالفعلية اللازمة لمقتضى حسن سير أمور الدولة.

ثم زيد عند الذواب لتحقيق المناصفة المطلوبة لإتباع قواعد الديمقراطية الاصطلاحية التناسفية المركبة.

وربما كانت التعديلات الأساسية هي تلك المتعلقة بمدة رئاسة المجلس وتحديد حالات حله وإنشاء مجلس للشيوخ.

التعديل الأول هدفه إعادة قدر من التوازن بين السلطات والرئاسات، خاصة وإنها في لبنان موزعة طلائفياً. فالمشاركة الفعلية في الحكم والتعاون المطلوب بين المؤسسات فرض إعطاء بعض الاستقرار لرئاسة المجلس، زيادة في التأكيد على إلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية والطلافة التي تمثل، عن رئاسة المجلس والطلافة التي تمثل. هل كان الأمر ضرورياً بعد أن نقلت الصلاحيات الإجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء؟

اعتقد، وفي قراءة للتاريخ من آخر، أن خطأ ما وقع في هذا الأمر أدى إلى المبالغة في استقلالية المجلس ودور رئيسه، وأنه يصعب تمييز الأمرين بعد أن أُلغيت الهيمنة ونُقِلت الصلاحيات من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، بل وإن في الأمرين خطراً مستجناً يهدد بتجديد الهيمنة وإنما بصورة معكوسة من منطلق رئاسة المجلس هذه المرة وليس من منطلق رئاسة الجمهورية.

أما التعديل الثاني فحدد حصراً للحالات التي يمكن فيها للسلطة الإجرائية طلب حل مجلس الذواب وحددت بثلاث حالات، عدم الاجتماع، رد الموازنة برمتها، والإصرار على تعديل الدستور. وفي ما خلا ذلك فلا يُكَلِّم مجلس الذواب، وعدم الحل يعزز دور المجلس وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية، لو هكذا اعتقد الذواب المؤتمرون في الطائف. ألا أي، وفي قراءة للتاريخ من آخر، اعتقد أننا بالغنا في حصر حالات الحل بما يهدد التوازن

بين السلطتين ويحرفه في مصلحة السلطة التشريعية، وبما يساعد في إمكان بعث الهيمنة من جديد، فالحصص هنا، معطوفاً على استقلالية المجلس، ودور رئيسه، قد يشجع على بعث هيمنة طائفية جديدة، هيمنة رئيس المجلس والطائفة التي ينتمي إليها.

لما التعديل الثالث فيرتبط بافئق السعي الجاد إلى انصهار وطني تلم يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط غير مركب، فتتقل خصوصية الوطن ومسؤولية المحافظة عليها إلى مجلس للشيوخ. وفي الأمر حكمة مزدوجة، حكمة حفظ خصوصيات الوطن، وحكمة مولكية التقدم والسعي إلى مواطنة تامة بسيطة، وتمثيل شعبي يقارب الحقيقة بتصويرها كما في الديمقراطية العليا. ويصبح شأن حفظ نظرية العيش المشترك وخصوصية تعدد الطوائف من مهام مجلس حكماء ربما حفظوا لذكره الوطن وشخصيته أكثر من ممثلين يخضعون للامزجة الشعبية الآنية والعبارة.

ما اقده المؤتمرون إذا هو، تعزيز للسلطة المشتركة، استقرار في رئاستها، مجلس تمثيلي يتحول إلى مجلس منتخب على أساس وطني لا طائفي، ومجلس شيوخ يحفظ لذكره الوطن وخصوصياته يمثل الطوائف وتنحصر صلاحياته في الأساسيات التي تهم الوطن والدولة بشؤونها العامة لا الحكم وشؤونه اليومية.

٧ - مجلس الوزراء: السلطة الإبرلية

هو سلطة القرار، تناط به السلطة الإبرلية وتتمثل فيه الطوائف بصورة علنية، صلاحياته،

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة.

- الإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات متدية

وعسكرية وامنية بلا استثناء وهو السلطة المقررة التي تخضع لقراراتها القوات المسلحة.

– أمر تعيين موظفي الدولة وصرهم وقبول استقالتهم.

وهو يعمل وفق قواعد واصول معينة، لاجتماعات دورية، جدول اعمال، ونصاب مطلوب للانعقاد ولاتخاذ للقرارات، ومحضر بالجلسات ينظم ويوقع قرارات تصاغ وتبلغ.

حدد مؤتمر الطوائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله بطريقة المشاركة بين الطوائف وفقاً لتمثيل عادل، فبعد مؤتمر الطوائف اصبح لزاماً تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء بشكل عادل. فلم يعد ممكناً تشكيل حكومة يقل عدد اعضائها عن اربعة عشر عضواً كي تمثل فيها الطائفة الارمنية. وقولعد التحالف معروفة عُرفاً، مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، مساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث: موارنة، سنة، شيعة مساواة بين طائفتي الدروز والروم الكاثوليك، تمثيل جميع الطوائف بمن فيهم الارمن.

حكم مشاركة متوازنة وحكم جماعة، هكذا اسم الحكم في الطوائف. فمجلس الوزراء هو سلطة القرار في الدولة. هو الحكم الفعلي وهو الذي يتحمل المسؤولية ويمارس الصلاحيات. لا صلاحية قرار لسواه في مستوى الحكم. يضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويقترح لها مشاريع القوانين، ويسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة ويشرف على جميع اجهزة الدولة إشرافاً تقريرياً، مباشراً، ويعين الموظفين ويقيهم ويقيّل الوزراء.

اهم إنجاز إصلاحي قام به مؤتمر الطوائف هو تقرير صيغة الحكم الجماعية هذه على قاعدة المشاركة والعدل. تقرير الانتقال من سلطة الفرد والشخص إلى سلطة المؤسسة، من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. وزيادة في الحرص على ان يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي، وضع مؤتمر الطوائف قواعد للحكم الجماعي تكفل تحوُّله إلى حكم مؤسسي. ففرض مقرأً خاصاً

لمجلس الوزراء وإمناً عاماً له. كما فرض وضع محضر اصولي لجلساته يُؤتعه رئيسه. كذلك وضع اصولاً لانتعاده لجلساته واتخاذ القرارات فيه، ضرورة وضع جدول أعمال مسبق ومحدد ولتعداد الجلسة بنصاب ثلثي أعضاء المجلس، واتخاذ القرارات بالتوافق، فبالنصويت الأكثري، وحيث الأمور أساسية وهامة فاتخاذ القرارات يتم بأكثرية الثلثين. وأكثرية الثلثين هي قاعدة صمام الأمان في حفظ التوازن والتوافق إذا ما أحسِنَ تأليف مجلس الوزراء وصلحت إدارة الحكم، لأن الأمور الأساسية والخلافية كلها تقتضي أكثرية الثلثين لإقرارها، إقالة الوزراء، تعيين موظفي الفئة الأولى، قوانين للجنسية والأحوال الشخصية، التقسيمات الإدارية، حل مجلس النواب، إقرار الموازنة العامة والخطط الإنمائية للشاملة، المعاهدات الدولية، للتحبنة العامة وإعلان الطوارئ وإعلان الحرب أو تقرير السلام.

رُس هذا للتعداد بعناية فائقة في مؤتمر الطائف، وعن قناعة بان مقتضيات التوافق واستمرار العيش المشترك والحفاظ على خصوصيات لبنان الوطن النهلي تقتضي كلها دعاية كبرى في تأليف الحكومات وفي ممارستها للحكم، وتقتضي احتراماً كلياً لقاعدة الثلث المعطل أو الثلثين للمقررين وانها قاعدة صمام الأمان في حكم جماعي للبنان. فإن كنا انتقلنا من حكم الفرد للمتحكم فليس للوصول إلى حكم الجماعة للمتحكمة، فكانت محكمة طائفياً كما الفرد، لم محكمة تبعياً كما الحال بعد الانقلاب على الطائف. ففي كلا الحالتين هو تحكم مخالف للمشاركة وللديموقراطية، وهو تحكم غير وطني إما بسبب طائفية وإما بسبب تبعيته، وكل منهما أسوأ من الآخر.

٥ - الحكومة والوزراء ورئيس مجلس الوزراء

التمييز بين مجلس الوزراء والحكومة أساسي في اتفاق الطائف. فمجلس الوزراء هو سلطة القرار تناط به السلطة الإجرائية، والحكومة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وهي تتألف من وزراء مسؤولين جماعياً يمثلهم كحكومة رئيسها، ومنفردين كل يمثل نفسه، وهاتان المسؤوليتان تجعلان من كل عضو في الحكومة مسؤولاً على قدم المساواة أمام المجلس، وباعتباره

وحده مسؤولاً عن إدارة وزارته. والوزير بهذه الصفة مسؤول باتجاهين: مسؤول امام مجلس النواب لجهة الثقة به التي يمكن نزعها منفرده ومسؤول امام مجلس الوزراء الذي يمكن ان يقيله بغلبية الثلثين. وقد اوجب اتفاق الطائف تعزيز سلطة الوزير فممنع إقالته إلا بقرار من مجلس الوزراء وبالأغلبية المطلوبة للأمور الكبرى والأساسية.

اما رئيس الحكومة فهو رئيس مجلس الوزراء. وهو رئيس مجلس الوزراء إذ لا بدّ لهذا المجلس من رئيس هو حكماً غير رئيس للجمهورية الذي أصبح رئيساً للدولة، أي رئيس كل مؤسسات الدولة، ولم تعد السلطة الإجرائية مناطة به. اما صلاحياته الفعلية فمستمدة من كونه رئيساً للحكومة وليس من كونه رئيساً لمجلس الوزراء.

فبصفته رئيساً لمجلس الوزراء يمارس مهام وصلاحيات هي اقرب إلى عدم الجوهريّة، فهو يرئس مجلس الوزراء بمعنى انه يرئس الجلسات، ويدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول الأعمال، ويوقع المراسيم جميعها كما يوقع المحضر الأصولي للجلسات. واهم هذه الصلاحيات اثنتان، توقيع المراسيم ودعوة المجلس إلى الانعقاد وتحديد جدول الأعمال، وهما تعطيلانه حدّاً ضيقاً من التحكم بمسار هذا المجلس. وهو حدّ ضيق لأن الدستور ينص على اجتماعات دورية للمجلس، ولأن جدول الأعمال يتخالف في الغالب مما يردّ من الوزارات من مشاريع واقتراحات ومواضيع للدرس والبت. على انه يبقى لرئيس المجلس سلطة استنساب لا يستهان بها لتوجيه الدعوة وإلراج موضوع ما على جدول الأعمال او عدم إرجاعه. اما صلاحية توقيع المراسيم، وإن كانت شكلية، لأن مضمون القرارات التي تحتويها المراسيم صادرة أصلاً عن مجلس الوزراء، فإنها تبقى لها اهميتها من حيث للتنفيذ والتحكم بتوقيته.

اما الصلاحيات الأخرى التي تتعلق بممارسة السلطة التنفيذية فهي مستمدة من كونه رئيساً للحكومة واهمها: إجراء الاستشارات النيابية لاختيار اعضاء حكومته وتشكيلها، تمثيل الحكومة امام المجلس النيابي، متابعة

أعمال الإنارات بصورة عامة والتنسيق بين الوزراء. إعطاء التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل، عقد جلسات عمل مع الجهات المختصة بحضور الوزير المختص، ترؤس وإدارة الأجهزة والمؤسسات التي لا تتبع دستورياً لوزير أو لمجلس الوزراء بحكم بعض القوانين الخاصة، كمجلس الجنوب ومجلس الإعمار والإحصاء المركزي...

وأهم هذه الصلاحيات، برأيي، هو تقرير مصير الحكومة. فاستقالته تعني حكماً استقالتها مما يعني أنه رئيسها الفعلي. إن الصلاحيات السياسية هذه هي التي تعطي للصلاحيات الإيجابية نفعها ومكانتها، فالتنسيق بين الوزراء وإعطاء التوجيهات يأخذان بعدهما للكامل من تلك الصلاحيات السلبية ومن ضمن حدودها، كما أن سلطة تعيين الوزراء تضيف على هذه الصلاحيات السلبية إيجابية تكملها معنوياً.

٤. توزيع الصلاحيات الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات

يعتمد النظام السياسي الذي رسمه اتفاق الطائف على عمل المؤسسات. إلا أن عمل المؤسسات يقتضي أولاً الاقتناع بضرورة وواجب العمل من خلالها، ويقتضي ثانياً استعداداً وفهماً لقواعد عملها.

الدور الأساسي والأهم في اتفاق الطائف هو الذي رسمه الاتفاق لرئيس الجمهورية، لا من حيث أهمية المنصب في ذاته بل من حيث دوره بالنسبة للسلطات الأخرى. فلن نعمل رئيساً للجمهورية وفق لقتناع صائب وفهم صحيح لاتفاق الطائف، نَحْجَ النظام ولن لم يَفْقَهُ دوره أو لم يرغب فيه فالفشَل حتمي مؤكّد.

تصور اتفاق الطائف رئيساً جمهورياً رئيساً للدولة بمؤسساتها ورتاساتها، يتولى دور الموجه والحاكم وضابط الإيقاع. همّ الأول أمور الدولة الأساسية وهمّ الأكبر محاربة الانغماس في شؤون الحكم اليومية. يحسن الترفع والعلو كي يتمكن من ممارسة دور الموجه والحاكم وضابط الإيقاع ومصمم الأداء. صفاء أمان وحارس للنظام وللدولة وللنستور وللقدون ولحمل المؤسسات.

يعاونه في هذا العمل رؤساء المؤسسات المبلشرون.

فرنيس المجلس حامي الأقلية اللبانية والنظام اللخلي، وعدم تعاطيه في شان الحكم إلا من باب للرقابة المجلسية شرط أساسي لنجاحه في مهمته. اما إذا اعتبر رئيس المجلس نفسه وصياً على حقوق أبناء طائفته، فمسير التوازن (الذي هو القدر الكافي من الفصل بين السلطات في صيغة اللديموقراطية المركبة اللبانية) يصبح في خطر شديد بما يُؤكّله إما إلى تواطؤ مع السلطة الإبرانية على حساب الرقابة للمجلسية وإما إلى عناءٍ معها على حساب للفعالية والتعاون.

اما رئيس الحكومة فشروط نجاحه في دوره محاذرة خطاين، الخطأ الأول تصّرفه بتفرد من موقع متولي السلطة الإبرانية على غرار ما كان عليه رئيس الجمهورية في الجمهورية الأولى واعتقاده ان للسلطة نقلت إليه منه، والخطأ الثاني في تصّرفه كمساعد لرئيس الجمهورية على غرار ما كان عليه رؤساء الحكومات في الجمهورية الأولى. فقد رسم لتفاق الطائف دوراً هاماً لرئيس الحكومة قوامه التصّرف على نحوين، الأول على انه رئيس لمجلس الوزراء وشريك في صلاحيات هذا المجلس مع الوزراء على قدم المساواة، والثاني التصرف كرئيس للحكومة، اي كمسؤول عن عملها ونشاطها وتضامدها وعن تنفيذ اعضائها لقرارات مجلس الوزراء.

ادوار ثلاثة يكمن في حسن انبائها سرّ نجاح او فشل صيغة الحكم اللجينية. غير ان المسؤول الأول عن النجاح او الفشل هو صاحب الدور الذي كرسه لتفاق الطائف كمخرج للصيغة وكضابط لإيقاع مختلف الأدوار فيها، إنه رئيس الجمهورية.

٢- ضوابط العمل المؤسسي

تحتسباً لتجاوز الحدود، وضع مؤتمر الطائف ضوابط ولحيا أخرى. ضوابط تجاوز للحدود إثنان، المجلس الدستوري والمجلس الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء.

المجلس الدستوري مهمته تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الانتخابية.

أهم هذه الصلاحيات مراقبة دستورية القوانين لأنها تحدّ من إطلاق صلاحية المجلس للنأي ومن إمكان تعشقه إصراراً على قولين غير دستورية لم يكف لإعالة النظر فيها زُدّ رئيس الجمهورية لها لو تغافله عنها. والمجلس للدستوري يقوم هنا بدور مكمل للدور اللوجب على رئيس الدولة القيام به وهو السهر على تطبيق الدستور.

أما المجلس الأعلى فقد نص عليه الدستور السابق وجاء مؤتمر الطائف يفرض إنشائه وسن القانون الناظم لأصول المحاكمات لديه توكيداً على الانتقال إلى دولة المؤسسات وسيادة القانون.

بهذه الضوابط لحدود السلطة تكتمل صورة الإصلاحات السياسية الأساسية التي انجزها مؤتمر الطائف وصاغتها وثيقة الوفاق وترجمها الدستور الجديد.

ج - السيادة والاستقلال في اتفاق الطائف

سيادة الدولة واستقلال الوطن كانا الهاجس الأساسي وربما الوحيد لأكثرية المؤتمرين في الطائف. إنطلقوا من رفض مطلق وتأمّ لأيّ انتقاص لسيادة الدولة. تساهلوا مرغمين في مُتَدَرِّج وسائل استعادة السيادة، لتحذر وجود سولها، إما في محتوى السيادة ومضمونها فقد رفضوا أي انتقاص لها وحيال أي كان.

أمور ثلاثة كانت تنتقص من السيادة الوطنية اللبنانية وتمنعها، الاحتلال الإسرائيلي لجزء من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، وجود القوات السورية في البقاع والشمال والشوف وعاليه وعالي المتنتين وبهوت الغربية، السيطرة الميلايشوية على المناطق اللبنانية. تلك كانت صورة السيادة الوطنية اللبنانية يوم مؤتمر الطائف.

الاتفاق على كيفية مواجهة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي تم بإجماع المؤتمرين ولعثمد خلّ قوله أمور ثلاثة،

□ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

□ التمسك بالشرعية الدولية ومطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراره رقم ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية مع مستلزماته من نشر لقوات الطوارئ الدولية وقوات الجيش اللبناني على طول الحدود المعترف بها دولياً.

□ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي المحتلة. وكان واضحاً من خلال النقاش ان اتخاذ الإجراءات اللازمة لكافة التحرير يعني مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل.

للسيادة اصول وشرعية مستمدة من الشرعية الدولية التي تعترف بسيادة الدول على اراضيها سيادة كاملة تامة. والشرعية الدولية هي السلاح الأول الذي حملة مؤتمر الطائف في وجه الاحتلال الإسرائيلي مصراً على اتفاق الهدنة والحدود المعترف بها دولياً وعلى تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، وعلى حقوق الشعب اللبناني في الدفاع عن ارضه بكافة الوسائل للمتلحة وواجب للدولة في تحرير الأرض كاملة.

ورفض مؤتمر الطائف الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحاب السوري والتزامين بين الانسحابين معتبراً الوجود الإسرائيلي احتلالاً للأرض يُعالَج بالجهود إلى الشرعية الدولية وألا فبالوسائل المعروفة للتحرير، والوجود السوري وجوناً له اصول وقواعد يتفق على معالجته بين الدولتين في الإطار العربي الذي يجمعهما، لانتفاء قومياً وتنظيماً سياسياً، في جامعة واحدة.

اما المانع الذاتي للسيادة وللمتمثل بالسيطرة الميلييشيوية فقد عولج أيضاً بإجماع من المؤتمرين من خلال خطة أمنية، منتهى سدة، هدفها بسط سيادة للدولة على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، محاورها اربعة، حل الميليشيات، تعزيز قوى الأمن، تعزيز للقوات المسلحة، حل مشكلة المهجرين. وبغية إنجاز هذه الخطوات رُسم للجيش السوري دور للمشاركة فيها، يعالج من خلاله ومعه الموضوع الثالث المانع للسيادة اللبنانية وهو

موضوع السيطرة السورية على قسم كبير من الأراضي اللبنانية.

على أساس الانتماء القومي، ومن ضمن الإطار العربي، عَمِلَ مؤتمر الطائف على معالجة العلاقات اللبنانية السورية والوجود السوري تدريجياً وفقاً لخطة مرحلية محدّنة.

المرحلة الأولى تقضي بانسحاب القوات السورية من جميع المناطق اللبنانية الموجودة فيها انسحاباً عسكرياً وأمنياً كلياً إلى منطقة البقاع ومنخل البقاع الغربي في ظهر البيدر، وعلى خط ممتد من عين ناره إلى المنديرج فحماتا. وتندسحب القوات السورية لمصلحة القوات الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن، مشكورة على مساعدتها لهذه القوات في بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. المرحلة الأولى تنتهي بعد مرور سنتين على إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. خلال السنتين تساعد القوات السورية الدولة اللبنانية في بسط سلطتها بقواتها الذاتية على المناطق اللبنانية كافة، وفي نهاية السنتين تندسحب وتعيد تجميع قواتها في منطقة البقاع «...» في فترة زمنية محدّنة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية الفترة تقرر للحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في «...». كان وضحاً في النقاشات وفي المحاضر وفي جميع للوعود والتصاريع الصادرة عن أعضاء اللجنة الثلاثية ومدنوبيهم أن المهلة، مهلة السنتين، مهلة قصوى تندسحب بنهايتها القوات السورية إلى المواقع المقررة. وكان من المتفق عليه أن إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية يعني إقرار الإصلاحات التي يقتضي إقرارها تعديلاً دستورياً. وهذا الأمر أصبح نافذاً منذ ٢١ أيلول ١٩٩٠ ومهلة السنتين تنتهي حتماً في ٢٣ أيلول ١٩٩٢.

لما للقول إن تجميع القوات مرهون باتفاق للحكومتين السورية واللبنانية فهو كلام غير دقيق، لا من حيث النص ولا من حيث روح الاتفاق المثبتة في

نقاشات المؤتمرين. فالنص يقول، «وفي نهاية هذه الفترة (أي فترة السنتين) تقرر للحكومتان... إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع...»، وصراحة للنص لا ليس فيها، فهو يعني وجوب التقرير، كونه شكلياً لأن الانسحاب بنهاية السنتين مقرر في النص السابق، إذ إن المهلة اقصاها سنتان. الانسحاب السوري من جميع المناطق (من الشمال والجنوب وبيروت والجبل) واجب بانتهاء السنتين أي في ٢٢/٩/١٩٩٢. وأي تفسير آخر يربط الانسحاب السوري بالاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، أو يربطه بوجوب حصول اتفاق مع الحكومة اللبنانية ويطلب منها ومفاوضة حول هذا الطلب، أو يربطه بأي أمر آخر، تفسير مغاير لتحقيق الاتفاق نصاً وروحاً. وفي مطلق حال يمكن للترفع بسبب كثرة لعدم تنفيذ جميع القوات وانسحابها إلا أنها كلها مخالفة لاتفاق الطائف نصاً وروحاً، وأياً كانت للفتاوى والاجتهادات فهي تَنَكَّرُ للاتفاق وللعهود التي قطعت. ولذا لم يتم الانسحاب وتجميع القوات فيكون لتفاق الطائف للطاقف وفق ما أقر وما اتفق عليه ساقطاً كله لأن التلازم بين موضوعي الإصلاحات السياسية والسيادة تلازم مطلق ونص الاتفاق نفسه يربط الانسحاب، أي إعادة تجميع القوات، بإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

المرحلة الثانية تبدأ بعد تجميع القوات السورية في المواقع الجديدة ووفقاً لاتفاق بين الحكومتين اللبنانية والسورية تحدد فيه المدة التي سيبقى فيها الجيش السوري في البقاع ومنخل البقاع الغربي، وحجم هذه القوات الباقية، وعلاقتها مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. وكان واضحاً في المؤتمر، وهو كذلك في المحاضر، أن القوات السورية للمتواجدة في البقاع لأسباب دفاعية في وجه إسرائيل سيكون وجودها عسكرياً محضاً ولا علاقة لها بالوضع الأمني اللبناني حتى في منطقة تولجدها في البقاع، لأن الشأن الأمني يصبح حصراً من مهام قوات للشرعية اللبنانية الدلتية. ومعلوم أنه في حال تحذر الاتفاق بين الحكومتين يمكن طلب مساعدة للجنة الثلاثية العربية العليا لإنجازه.

ولما العلاقات اللبنانية السورية فرسمها مؤتمر الطائف على قاعدة الصداقة للمميزة والأخوة والتعاون بين بلدين شقيقين وفي إطار سيادة واستقلال كل منهما، على أن تجسد في اتفاقات وفقاً للحاجة. وقد تخيل المؤتمر تصويراً لهذه العلاقات من خلال آلية وتنظيم، كان تُنشأ هيئة بين البلدين، وعلى مستوى عالٍ من المسؤولية السياسية، تعالج تبعاً ودوراً جميع الأمور التي يمكن أن تطرأ على العلاقات بين البلدين وتضع جانباً للخلافات المتراكمة السابقة لتحلها تدريجياً، أي أن مهمة الهيئة منع المشاكل حالياً ومستقبلياً ومعالجة المشاكل السابقة وتأمين التنسيق اللزم في العلاقات بحيث تُحفظ وتصلح علاقات الأخوة والتعاون والصداقة بين البلدين.

نظم اتفاق الطائف الانسحاب السوري على قاعدة الصداقة والتعاون بين دولتين شقيقتين سبيتين مستقلتين. فهو لهذه الجهة، تنظيم للانسحاب السوري على قاعدة الأخوة والصداقة.

د - خطة تنفيذ اتفاق الطائف

لم يستهن المجتمعون في الطائف بصعوبات تنفيذ الاتفاق، وإنما شجعهم على المضي في سعيهم وزاد في قناعتهم بإمكان تنفيذه ما وعدت به اللجنة العربية العليا باسم العرب، وما وضعوا هم من مخطط عملي لتنفيذ الاتفاق، وتأكيد للجنة العربية بأن سوريا موافقة وملتزمة، وأن العرب موافقون وملتزمون، وأن العالم بأسره، أمماً متحدة ودولاً عظمى، تؤيد هذا الاتفاق وستسعى لتنفيذه.

أما وعد للجنة العربية العليا فقد ورد في بيانها الصادر في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٨٩ وحرفيته: «وفيما يتعلق بالمهام الأمنية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق وتغاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية المتواجدة في لبنان مهامها الأمنية في مدة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل

من القوات السورية التي تقوم لذلك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تُحدّد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية وستكون للقمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق».

إن تعهد اللجنة العربية يقضي بانسحاب سوريا خلال سنتين وهي المدة التي لتفتت عليها للجنة مع سوريا، كما أن للجنة لم تر ضرورة لذكر أي شرط ترتبط به هذه المدة. الاتفاق بين سوريا واللجنة واضح ويقضي بالانسحاب السوري بعد سنتين إلى البقاع، كما تعهدت اللجنة بأن القمة العربية معنية بالاتفاق اللاحق أيضاً بين الحكومتين اللبنانية والسورية والقاضي بالانسحاب الكامل للسوريين من لبنان كما أنها معنية بتنفيذه.

وأما خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر للطائف فلم ترد مستقلة عن محتوى الحلول المقترحة، وإنما ورتت مبعثرة في النص على أنها تشكل تصوّراً متكاملأً يمكن تلخيصه على الشكل التالي،

بعد التصديق على الوثيقة التي تمّ التوافق على تسميتها بوثيقة الوفاق الوطني يتم السعي لتأمين الإجماع حولها، أولاً من قبل الأطراف وبخاصة العماد ميشال عون. لقد تمّ المسعى بناء لإصرار الدواب للمسيحيين ورغبة الدواب الآخرين بالوفاق التام، وقام به مندوب للجنة العربية السيد الأخضر الإبراهيمي، إلا أنه جوبه بالرفض. عندها كان لا بد من السعي لتأمين مكان آمن لانتعاش المجلس النيابي لاستكمال خطوات التنفيذ وعلى رأسها انتخاب رئيس للجمهورية، ثم تشكيل حكومة وفاق وطني تتولى وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

للخطوة الأولى في التنفيذ هي صياغة الإصلاحات التي يحتاج تطبيقها تعديلاً دستورياً وتصنيقها من قبل المجلس النيابي، ثم استكمال المجلس النيابي بالتعيين، فوضع خطة أمنية منتهى سنة تتسلم خلالها القوى المسلحة اللبنانية الأمن في جميع المناطق اللبنانية، فتُحل الميليشيات وتُسلم أسلحتها

إلى الدولة اللبنانية بحيث يستفاد منها لتعزيز القوات المسلحة، فيُفتح باب التطوع في قوات الأمن الداخلي لزيادة عددها بشكل ملحوظ وتُشكّل وحدات توزّع على المناطق وإن زاد فيها العدد نظراً لانتفاخ التطوع أمام عناصر الميليشيات أيضاً فتتشأ وحدات تُدخل وحرس حدود كما في بعض بلدان العالم وتوزّع على المناطق والحدود.

خلال هذه الفترة، ومولكةً لها، يتم توحيد الجيش وإعادة بنائه وتعزيزه عديداً وعدة بحيث يؤمن امرين أساسيين، الأول المساهمة في الدفاع الجنكي في مواجهة عدوان إسرائيلي على لبنان أو على سوريا، والثاني المساهمة في موازنة قوى الأمن في بسط سيادة الدولة بالقوى الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية، وفي كلا الأمرين تمكين للقوات السورية من عدم تحمل إعباء إضافية كبيرة للبقاء مدة أطول في منطقة البقاع تحسباً من عدوان إسرائيلي.

بعد حل الميليشيات، يبدأ العمل على إعادة للمهجرين إلى المناطق التي مُجبروا منها، ثم انسحاب القوات السورية إلى البقاع واقتصار دورها على وجود عسكري دفاعي محض، فإجراء تقسيمات إدارية، فإجراء انتخابات نيابية جديدة.

وبموازاة هذه الخطوات التوحيدية والأمنية توضع خطة إنمائية شاملة، خطة استلحاق اقتصادي اجتماعي لما فات لبنان خلال الحرب، تعهنت أيضاً للجنة الثلاثية باسم العرب لجمعين بدعمها والمساهمة في تمويلها، ثم يقوم المجلس الجديد بإنشاء الهيئة الوطنية للمناطق بها دراسة واقتراح الوسائل والأمور الآيلة إلى إلغاء الطائفية كما يتم إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي إلى جنب المجلس الديني لأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والعقالية وسائر قوى الإنتاج في مسيرة السلام وإعادة الإنماء.

هكذا تصور المجتمعون في اللطائف خطة تنفيذ الوثيقة، تحكمهم مخاوف من صعوبات وعقبات عملت اللجنة العليا، عبر مندوبيها وبالإحاح كبير، على تبديدها عبر تطمينات ووعود كان لها الأثر الفعال في تثبيت القناعة وحصول الاتفاق.

هـ - هل كان من حل سواء، وهل كان بالإمكان تحسين شروطه ومحتواه؟

كان اتفاق الطائف، يوم وقّع، الحلّ الوحيد الممكن للخروج من المأزق الذي أقحمت فيه البلاد. لم يكن استمرار الوضع نهاية سنة ١٩٨٩ مجرد استمرار للحرب التي نامت خمس عشرة سنة، ولا مجرد متابعة لصمود الوطن متغلباً على كل المآسي والصعاب. إن المأزق الناجم عن الفراغ في رئاسة الجمهورية بسبب منع إجراء انتخاباتها، وحالّ الإبلدة والتشمير التي سببتها حرب التحرير والتجهير التي اطلقتها العماد عون، لم يترك مجالاً لأي تسوية ولا أملاً بقي حل يستند إلى الانتظار. عدم الاتفاق في تشرين ١٩٨٩ كان يعني استمرار الحرب والقصف والتمار والهجرة الجماعية، واستمرار إفراغ لبنان من خيرة أبنائه، وتهديد وحدته ومصيره. لو تم انتخاب رئيس للجمهورية في الموعد المحدد لتمكن الانتظار كما حصل في السابق، وما كان ليكون ميخايل الضاهر بأسوا من الذين سبقوه إلى مقام الرئاسة الأولى ولا بالقل وطنية منهم، ولو لم تحصل حرب التحرير الانتحارية، وبالرغم من عدم انتخاب رئيس، لكان لمكن الانتظار كما حصل في السابق. أما وقد مُنِعَ الانتخاب وأُعلنت حرب التحرير وبخلفنا نفاق التمار والهجرة، فاضى الانتظار إمعاناً في الانتحار وهرباً من تحمل المسؤوليات. فإن كان من مسؤوليات تحقّل، ولست بصندماء فللذي منح الانتخاب يوم اتفاق موري - الأسد من باب الفلّو في السيادة والاستقلال وطلب الزيادة فيهما، وللذي لم يحسن أداء المهمة التي كُلف بها في رئاسة الحكومة الانتقالية فطلب للزيادة في الحكم والتحرير وإعلان الحروب الانتحارية التدميرية من أجلهما، أولئك الذين نفعوا بالأمور إلى نهائيتها ووضعوا للبلاد على حافة الهاوية؛ أولئك هم الذين، بإلحاح الماساة، جعلوا من الحل العربي المطروح للحلّ الوحيد الممكن.

كان اتفاق الطائف وما يزال، في ظروف تلك الحرب الانتحارية وظروف تلك الشرعية المخازع فيها، للحلّ الوحيد الممكن. وفي قراءة للتاريخ من آخره واستعادة للزمن بعد حصوله وانقضائه، أرائي اليوم، كما بالأمس، مكرراً ما

فعلت مُقيماً على الاتفاق إياه بالرغم مما يشهده من انقلاب عليه ونكول في العهود والتعهدات التي قطعت حياله.

يبقى ان اسأل نفسي من خلال إقناعها للمجدد على الاتفاق، بالرغم مما شابه من سوء تنفيذ وبالرغم من الانقلاب والتحليل على مضمونه ومحتواه والنكول بالتعهدات حيال تنفيذه نصاً وروحاً هل كان بالإمكان تحصين وتحسين النصوص التي عيّنت علينا عند إقرار الاتفاق وتلك التي يُحاول استغلالها لتزويره وللتهرب من تنفيذ مآثراته؟

إن النصوص المتعلقة بالإصلاح اللخلي وبصيغة الحكم التي رسمنا ما تزال برأيي أفضل ما أمكن للتوصل إليه وما يمكن في الوقت الراهن. العيب كل العيب في عدم استيعابها وعدم فهم أبعادها وأصولها العيب كل العيب في مَنْ تولى تطبيقها وتنفيذها. تحفة إقناع نقشها صلغة مهرة وقعت في يد حنّاد سمكري، هذا، ويقول كاريكاتوري، ما أصاب اتفاق اللطاف من حيث محتوى النظام السياسي الذي صاغ ورتب.

أما فيما يتعلق بأمر السيادة، فما تقرر من حل للميليشيات ومن كيفية مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، كان وما يزال أفضل الممكن وأفضل الحلول. العيب في عدم تنفيذ ما تقرر وفي التحايل على المبادئ والأسس التي وضعت للتنفيذ. للعيب مرتبط بالفعل لا بالقول. فما قاله اتفاق الملائف صحيح إما ما طبقه المنفذون فخطأً وتحايلٌ مرتبطٌ بالتحايل الأصلي النابع من عدم الرغبة في تنفيذ الاتفاق بعد ان تحولت موازين القوى، بفعل حربي الخليج والإغواء، لمصلحة عدم إمكانية المحاسبة على عدم تنفيذه.

أما النصوص المتعلقة بإعادة التمرکز، فكان برأيي ممكناً تحسينها لجهة زيادة إيضاحها. ففي عودة إلى أجواء المؤتمر اعتقد انه كان بالإمكان إيراد التعديلات الدستورية، التي يرتبط بإقرارها دستورياً إعادة تمرکز القوت إيرلاً صريحاً وتسميةً دقيقةً وتعملاً واضحاً منعاً لأي جنل محتمل ولو من باب حسن النية. إذ ربما كان من شأن هذا التعديل قطع بلير الاحتمالات وتفسيرات

سوء النية التي اثارها بعض المسؤولين حول ارتباط إعادة للتمركز بإلغاء الطائفية السياسية كون مطلب إلغائها ولبداً في باب الإصلاحات السياسية (علماً أن المحاضر تحتوي على هذا للتعليل).

غير ان الامانة وانصاف الذات يقتضيان قولاً هو ان التوضيحين للممكنين هذين هما من لزوم ما لا يلزم، لأن للعلاج الوحيد لسوء النية في السياسة هو في تعديل ميزان القوى لا في تعديل النصوص. ايأ كان النص الذي وضعنا كنا سنصل إلى النتيجة لياما في ظل ميزان القوى الذي تحقق بعد إتمام الاتفاق، وفي ظل القيادة التي تركبت وتولت تنفيذه، وبصورة خاصة تلك التي تركبت بعد المؤامرة التي حيكت ضد حكومة الرئيس سليم الحص، ومن ثم تلك التي حيكت ضد حكومة الرئيس عمر كرامي وبعد إقصاء اهل العصب الوطني والقرار الاستقلالي عن الحكم والمسرح السياسي. فالقرار المتعلق بحل الميليشيات هو من اكثر النصوص وضوحاً، ومع ذلك فقد تُقَدِّم المصلحة الميليشيات وعلى حساب مصلحة الدولة خلافاً لما هو منصوص عليه بوضوح مطلق في الاتفاق. فلم تُحَلَّ الميليشيات ولم تسلم اسلحتها للدولة كما قضى الاتفاق بل ابتُكر حل لاستيعاب عناصر بعضها في الدولة كما استندت ميليشيات ومناطق باكملها من تنفيذ الاتفاق، فبقيت مناطق باكملها كما في السابق، وما تزال، خاضعة لحكم ميليشيات مهيمنة لم تُحَلَّ ولم يُسحب سلاحها، والنص لياه لا يضاهيه في وضوحه نص. قيمة النص هي إنأ في تنفيذه، وتنفيذه يخضع لمولزين للقوى، لأننا في مجال السياسة ولسنا في مجال القانون والفضاء ولا في مجال المذهب والأخلاق.

و- في بعض المواقف من الاتفاق

قليلون هم من قرأوا الاتفاق. ومن القليل الذي قرأ قليلٌ قرأ بعقله. كثرة حكمت عليه ولم تقرأه. ومن حكم عليه بعد قراءة وَرَقَص، فقد قرأ بالعاطفة، وأما من شتم وتجنأ ولفترى فلغلب الظن انه لم يقرأ وإن قرأ فبالخرقة الهوجاء والحقن الأعمى.

البعض رفضه لرفضه أي اتفاق، أملاً في حل يأتي من غيب وإقلاذ يهبط بانعجوبة. وبعض رفضه لانتقاصه من حقوق رئاسة الجمهورية. وبعضهم رفضه لمساهله في شأن الانسحاب السوري من لبنان ولمبالغته في العلاقات المميزة، والأغلبية الرفضة لرفضه لأن كلهم مزولب العين رفضه. وهو رفضه لأن الاتفاق أتى بحل، والحل هذا لم يأت عن يديه، لذا هو راغب بزيادة ولو «بسلون» (epsilon) عليه، ليمهره بختمه، والحقيقة أن الاتفاق لم يُفصل على قدر اطماعه ومطامحه، فلا للرئاسة رست عليه بمقتضاه كما أمِل، ولا «للتحرير» حصل بسحر ساحر كما وعدواهم وأقل الناس.

إن لغرب وأعجب رتلت فعل الرافضين هي تلك التي تلتقي، وبمحاسن شديدة، مع موقف بعض المسؤولين السوريين، في مكابرة تفسير نصوص الاتفاق لمصلحة عدم إعادة للتمركز، فيبعضهم يتنطح، بتلك يقارب العهر، كي يعطي بعض المسؤولين الحق في تفسيرهم المكابر الخاطيء والقائد إن الموعد المحدد لإعادة للتمركز بموجب الاتفاق هو بعد إنجاز إلغاء الطائفية السياسية وليس بعد إجراء التعديلات الدستورية كما هو الاتفاق حقيقة وفعلاً. فهم بما يحملون من حقو اعمى، يفضلون تبني التفسير للخاطيء للاتفاق، على اعتماد تفسيره الصحيح الذي يضمن السيادة والاستقلال والالتقاء مع من وافق عليه. فهم يفضلون أن يبقى الجيش السوري حيث هو، (أو كما يقولون هم أن يبقى الوطن تحت الاحتلال)، وأن ينسبوا لأنفسهم فطنة الوقوف ضد الاتفاق بسبب توقعهم ما هي عليه لايوم نكتج تطبيقه، على الالتقاء بأهله وتفسيره لمصلحة لبنان وسياته واستقلاله. إن إثبات خطأ أهل الطائف أمر أكثر أهمية عند أهل الحق الأعمى من استقلال لبنان وسياته. هكذا تضيق الأوطان، عندما تغلب الغريزة والعاطفة على العقل، وعندما يغلب الحق على الوطنية.

للذين عارضوا الاتفاق بسبب تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية أؤكد لهم قناعتني وهي أن التنازل عن تلك الصلاحيات وعن الهيمنة التي كانت مرتبطة بها كان أمراً حتمياً. كلنت، وما تزال، الرغبة في استمرار الهيمنة والإبقاء على

صلاحيات رئيس الجمهورية تتعارض مع إرادة الأكثرية المسلحة من اللبنانيين، ولتتمسك بها كان وما زال يعني التمسك بالحرب الأهلية. لم تعد صيغة الحكم السابقة قابلة للعيش والاستمرار، وكان لا بدّ من ابتداء صيغة جديدة تؤمن المساواة والمشاركة في الحكم وتمنع إعادة احتكاره وتمنع إمكانية للحكم والتحكم من خارج المؤسسات ومن دون تبعية أو مسؤولية. إن من يحلم بالصيغة للديمقراطية، صيغة حكم رئيس الجمهورية الماروني، إنما يعيش في عالم آخر لم تعد له مقومات وجوده.

أما الذي رفض الاتفاق بسبب ما رأى فيه من تهاون بشأن انسحاب الجيش السوري من لبنان، فإني ما أزال أصرّ على أنه لم يحصل في الاتفاق أي تهاون، وإننا من منطلق حرصنا على علاقات جيدة مع سوريا ومن منطلق تأمين سيادة لبنانية ثابتة واستقلال منجز لا اعتراض عليهما، لا من لخل ولا من خارج، وضعنا نصوص الاتفاق كلها وليس فيها أي انتقاص لا من سيادة ولا من استقلال، إذ كلها حرص عليهما. إن ما تهاوننا فيه، ولأسباب عملية واقعية، هي المهمل الزمنية اللازمة لتحقيق تلك السيادة وتأمين ذلك الاستقلال. وهي مهمل واقعية عملية، تستحيل استعادة السيادة بأقل منها. فمن عايش الحرب ويتذكر ما كانت عليه الميليشيات أو ينظر اليوم ويرى ما هي عليه ميليشيا حزب الله في البقاع والجنوب، يعلم أنه كان يستحيل استعادة السيادة بأقل من السنة التي حدها اتفاق الطائف، كما أنه كان لا بدّ من سنة إضافية للأطمئنان إلى وضع قوى الأمن اللبنانية والجيش اللبناني في حفظ الأمن وضبط الأوضاع. وهذه المهمل هي المهمل التي اعتمدها اتفاق الطائف للتنفيذ واستعادة السيادة، سنة لحل الميليشيات وسنة بعدها لإعادة تمركز القوات السورية.

لما لمأنا القول بإعادة تمركز القوات السورية بدل القول بانسحابها؟

فلأن للتعبيرين معنيان الأمر عينه من حيث المضمون، ويختلفان من حيث الأسلوب والشكل. فتعبير إعادة للتمركز يحفظ علاقة الود والتفاهم أكثر

مما تحفظها عبارة انسحاب.

وأما لماذا حفظ الود والتفاهم؟ فلأنهما مطلوبان بذاتهما وهما من الأهداف التي سعيها إليها ووضعناها كما الوطنية تقضي، في إطار السيادة والاستقلال، وكما الانتماء العربي يقضي، في إطار العلاقات المميزة.

لم نخطئ لا في الدوايا ولا في المقاصد ولا في النصوص كما لم نخطئ بالتقدير. إن ما حصل من سوء تنفيذ ونكول بالتعهدات له أسباب كان يستحيل توقعها في حينه. إضافة إلى أن التعهدات التي قطعها العرب، ملوكهم ورؤسائهم، لم تترك مكاناً للشك بصديق الدوايا.

أما للذين ما زالوا يكابرون، بعد أن حملتهم الواقعية على الاعتراف برئاسة الرئيس الهراوي على إثر «خراب البصرة» الذي تسببوا به، أقول كفاكم إمعاناً في التحية وكفاكم إصراراً على الأوهام. إن غلوكم في طلب الزيادة يوقعكم في النقصان، فليس كمثلكم من يخدع السوريين وبقاء قواتهم وتحكم الميليشيات المتحالفة معهم، لندم أولاً ومن تتهمونهم بالتعامل ثانياً، فالعداء الأعمى الحاقد هو صنو للعملة الخائفة.

٢. الإعاقة والخطر والمواجهة: تمرد عون وعهد الهراوي

١. تمرد عون وإعاقة الحل

حملنا الاتفاق وكلنا أمل بوفاق شامل وسلام سريع، وباستعادة لكيدة للدولة سيادةً واستقلالاً. وإذا بنا أمام عند ورفض لم نزل لهما انقفاً سوى الانتحار.

الظروف السياسية كمثال كل ظروف لا تُستعد ولا تُهمل. كنا في ظرف سياسي مؤاتٍ لاستعادة لبنان وإتقانه، هدرته معاندة التمرد. كان العرب قلة على إتمام الوعود وكانوا قد وعدوا. وكلنت الدول الكبرى رغبة في إقفال الملف اللبناني على استعادة لبنان لنفسه ولنولته ولسيافته. رفض ميشال عون الحل معيداً لبنان إلى دائرة الصراع، فانقضى وقت الحل اللبناني ونقت

ساعة حرب الخليج، فاضعنا فرصتنا واضعنا الطرف الوحيد الذي كنا قانون منه على الخلاص. وانهيار الطرف المؤاتي جرف معه التوازنات التي قام عليها الاتفاق، فبات اتفاقاً لا حماية له سوى افتراض طيب للدول والعهد وهي في السياسة لا تحمي ولا تصون.

فلو عدنا إلى قراءة للتاريخ موازية لمجرى الأحداث وتخيّلنا تنفيذ الاتفاق مع رئيس كمثّل رينه معوض وفي ظل توازن كمثّل اللاتي، جيش لبناي بكامل عتاده وقواه، لعيد توحيد وجمعه، وإجماع لبناي على وفاق، ودعم عربي من دول قاهرة حاضرة ومولكة لا يشغلها سوى حسن وفاقها بتحتملها. الم نكن، بمثل حسن الاستغلال هذا للطرف للسياسي الذي عبر، قاسرين على إنقاذ لبناي قبل وقوع حرب الخليج، وقاسرين على استعادة سيادة الدولة قبل انهيار قوى الدعم وتبدل موازين القوى. مسؤولية للتمرد الأولى والأهم تكمن في إضاعة للفرصة التاريخية التي أتت لبناي لإنقاذ نفسه والخروج بأقل الأضرار من مأساة الحرب والدمار وضياع للسيادة والاستقلال.

ولكن إضاعة الفرصة التاريخية لانهيار في موازين القوى، فلما عبر الطرف المؤاتي، أطلقت حرب الإلغاء لتتدرج ميزان القوى للداخل الذي استند الاتفاق إلى وجوده، والذي كان يشكل إحدى الضمانات الرئيسية لحسن تنفيذه، فضاء تنفيذ كل اتفاق، هو في ميزان القوى الذي فرضه وفي ذلك الذي يحميه. نمرت حرب الإلغاء قاعدة استعادة الدولة لسيادتها بقواها للثانية عندما نمرت الجيش اللبناي ووحده وتجهيزاته الأساسية. ومع انهيار الجيش وعتاده وسلاحه انهارت إمكانية استعادة الدولة لسيادتها بقواها للثانية واضحت الاستعانة بالجيش السوري حتمية. وفي انهيار مواز تلعت الميليشيا القواتية واختل التوازن للقادم بينها وبين الميليشيات الأخرى والمفترض حلها بالتوازن معها.

ثم أتت حرب الخليج تحطّم التوازن العربي الإقليمي وتُخرج العراق من حلبة الصراع وتُفريق السعودية في شط العرب وتعزل المغرب العربي، فلانفردت سوريا بالحل في لبنان، ووقع الحكم اللبناي، صاحب المصلحة في استعادة

السيادة والاستقلال، وقع ضحية اغتيال الرئيس المنتخب ورسا على رئيس بديل لم يكن مهياً للقيام بالدور المطلوب والممكن.

اضلعت مكافحة للتمرد للفرصة التاريخية لتنفيذ الاتفاق تنفيذاً صحيحاً في ظل استمرار ميزان القوى الضامن له، وكلت، بما اضاعت من وقت بالتنفيذ، ان تضع جمهورية اللطاف.

بـ. خطر ضياع اتفاق الطائف وعهد الرئيس الهراوي

١. نتائج عهد الرئيس الهراوي

يمكن تلخيص النتائج الظاهرة لعهد الرئيس الهراوي بما يلي،

على صعيد السيادة، يتستر العهد على نقضين للاتفاق، نقضٍ سوري ونقضٍ ميليشيوي. فلا القوات السورية اعادت تمركزها في البقاع في الواحد والعشرين من ايلول ١٩٩٢، ولا الميليشيات حُلت وسلمت اسلحتها للدولة. فحزب الله بقي على وضعه السابق للاتفاق، غير معني به إلا من باب احتلال بعض المقاعد اللبنانية (هي حصته في الاقسام الميليشيوي للدولة اللبنانية). وحركة امل احتفظت بسلاحها، واحتلت حصتها من اقتسام الدولة، استيعاباً بالالاف لعناصرها في الجيش وقوى الأمن، وتعييناً لكتلة نيابية كاملة، وموقع رئاسة المجلس وحصّة ثابتة في مجلس الوزراء، والحصّة الأكبر في مواقع القرار في الإنارة العامة. اما الحزب الاشتراكي فهو أيضاً احتفظ ببعض سلاحه واحتل حصته في الجيش والوزارة والإنارة. ولما الجيش، الذي كان مقررأ له ان يكون، وفق الاتفاق، اداة استعادة للقرار الوطني واداة بسط سيادة للدولة على كامل الأرض، قد تحوّل، بحكم الممارسة وبنتيجة نقض الاتفاق، إلى إطار يعكس الخلل الحاصل في بنية مؤسسات الدولة.

وانعكس ذلك كله على صعيد الحكم الداخلي، فبديل ان يُركز حكم المشاركة وفقاً لنص الاتفاق وروحه، تركبت هيمنة طائفية معكوسة. فبديل «المارونية السياسية» تركزت اليوم «شيعية سياسية ميليشيوية» (حركة امل وحزب الله) و«سنية سياسية مالية» (رفيق الحريري ومجموعته) و «نرزية

سياسية ميليشيوية» (الحزب الاشتراكي)، تهيمن على مؤسسات الدولة وتتحكم بها بمثل ما كانت عليه المارونية السياسية، إن لم تكن أسوأ.

أما على صعيد العلاقات مع سوريا والانتماء العربي، فبذل تعميق هذه العلاقات وتجسيد هذا الانتماء في ضمائر اللبنانيين ووجعناهم كما هو الاتفاق، يُعاد إنتاج اللعنة لسوريا والعرب بأسوأ مما كان عليه خلال الحرب وقبلها. فمظاهر التبعية وظاهر الممارسات تبعت الأحقاد وتولدها وتعيد إنتاج لعنة الانعزالي لسوريا والعرب.

أما على صعيد الوقائع العملية، فقد جرت عملية انقلاب على الاتفاق وحدث نقضٌ كاملٌ لمحتواه ومضمونه وللغاية التي وُجد من أجلها. وقد تمت عملية الانقلاب تلك بتدبير انتخابات نيابية في صيف ١٩٩٢ تمت بموجبها عملية وضع اليد الكاملة على الدولة من لدخل مؤسساتها.

II - في مسؤولية الرئيس الهراوي

يُحسب للرئيس الهراوي إقلامه في طليعة الحاسمين لإزالة حالة تمرد العماد عون، كما تحسب له مواقفه الدابطة في ما تقتضيه المصلحة اللبنانية من معاملة لإسرائيل، ومن تعاون مع العرب ومصالحة لهم، ومن تمييز في شأني التعاون والمصالحة لسوريا.

يؤخذ عليه تساهله في الشؤون الأساسية التالية:

– يؤخذ عليه تعامله مع المسؤولين السوريين من موقع المُفجّم لهم في السياسة اللبنانية للداخلية وللتعامل بالشان الداخلي بما يبدو وكأنه تعطيل لاستقلالية القرار الوطني اللبناني وهيمنة للقرار السوري عليه وفي جميع شؤون الحكم، من السياسة الخارجية إلى السياسة الأمنية والعسكرية وحتى إلى إدارة شؤون الحكم للداخلية واليومية.

– يؤخذ عليه تساهله وتخاضيه عن عدم تنفيذ اتفاق الطائف لجهة إعادة تجميع القوات السورية في البقاع في الموعد المحدد لها دستورياً وعدم لفته

الحكومة إلى هذا الأمر والتغاضي عنه بدل الإصرار عليه، وكأنه غير معني به، علماً إنه المسؤول الأول عن حماية الدستور والسيادة.

- يؤخذ عليه تساهله وتغاضيه عن عدم تنفيذ اتفاق الطائف لجهة حل الميليشيات جميعها حالاً جدياً وتسليم أسلحتها للدولة، وعدم لفته الحكومة والإصرار عليها بشأن حل هذه الميليشيات التي ما تزال بكامل سلاحها وعتادها وسيطرتها على مناطق بكاملها والتي ما تزال تجري تدريبات بالذخائر الحية واستعراضات عسكرية مسلحة وتتصرف وكأنها لا علاقة لها بالدولة اللبنانية وتقيم علاقات علنية مع جهات أجنبية.

- يؤخذ عليه عدم رعايته للتوازن الوطني في تشكيل الحكومات بعد إزالة حالة التمرد، وعدم اهتمامه بمراجعة الثلث الوطني المعطل مما سهل تركيب هيمنة طائفية معكوسة على الحكم ومؤسساته.

- يؤخذ عليه عدم تنفيذه للدستور اللبناني لجهة ممارسة صلاحيات رئاسة الجمهورية الجنينة، فلم يبتعد عن مجلس الوزراء، ولم يراقب أعماله، ولم ينشئ العلاقات الدستورية معه. فلا تسلم قرارات هذا المجلس وترسبها لردّها خلال المهلة المحددة دستورياً ولا المجلس ببلغه قراراته، وهو متغاضٍ عن هذا الأمر الأساسي وعن ممارسته مكتفياً بالمشاركة والحضور الشخصي بعيداً عن العمل المؤسسي.

... تؤخذ عليه إضافة إلى ذلك أمور عديدة أخرى منها ممارسته الحكم من موقع الأحقاد والصلاقات الشخصية، اختلافه مع جميع رؤساء الوزارات والوزراء الذين مارسوا أدوارهم وفقاً للدستور لا وفقاً لتصوره الواهم عن أدوارهم كمساعدين ومنفذين له، تخاضيه عن التوازن الوطني في تاليف الحكومات، تعاطيه بشأن الحكم على غير ما يقتضيه موقع رئاسة الجمهورية، بدءاً بالمشاركة في أصغر النشاطات وصولاً إلى إبداء الرأي في جميع الشؤون اليومية من صغرها إلى كبرها دون إقامة أي اعتبار لمقام الرئاسة ودورها الكبير، تعاطيه مع الإعلام من موقع افتعال الحضور اليومي مما يؤدي إلى إضاعة

هية الحكم القليلة اصلاً ويعطي انطباعاً عن الاهتمامات الفعلية لأهله غير تلك التي يجب ان تكون عليه... وكلها أمور هي اقرب إلى التصرفات الشخصية منها إلى القضايا العامة، وإن كانت لها انعكاسات خطيرة عليها.

ج - في مواجهة خطر الضياع

٢ - هل بإمكان الرئيس مواجهة خطر الضياع والحوول دونة؟

للحوول دون الانهيار لا بدّ أولاً من الاعتراف بحصوله، والاعتراف ان الوضع الذي نحن فيه وضعٌ سيئ، ان لجهة السيادة والمشاركة في الحكم وإن لجهة التوازن والوفاق الوطني. لذا أركز السؤال حول رئيس الجمهورية ليا كان الرئيس.

هل كان بإمكان رئيس الجمهورية ان يواجه الخلل الحاصل في ميزان القوى العربي والخليقي ويفرض تنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لمقتضياته الفعلية؟

إعتقادي، ومن موقع العارف بالصلاحيات الجديدة لرئيس الجمهورية، ان أي رئيس للجمهورية مستوعب لمضمون الاتفاق ورغب فيه، كان بمقدوره ان ينفذه وفقاً لمقتضياته ومحتواه الفعلي بالرغم من الخلل الذي حصل في ميزان القوى، لو اراد وعرف ان يتعالى فوق تطلعاته الخاصة ويجمع اللبنانيين حوله ويوحدهم حول طرح الوفاق الوطني لمفهومي السيادة والمشاركة في الحكم. هذا يعني ان رئيس الجمهورية لم يُردّ ان يستوعب الاتفاق ولم يرغب في تنفيذه ولم يسعَ في جمع اللبنانيين ولا اهتم بما يوحدتهم. وعدم استيعابه الاتفاق ليس نابعاً من قصور في الفهم بل من عدم رغبة فيه. ان رغبة رئيس الجمهورية في المشاركة التفصيلية في الحكم اليومي، على غرار بعض الرؤساء في الجمهوريات السابقة، هي التي تحكمت برغبته في عدم استيعاب مضمون الاتفاق الفعلي وفي تجاهله للدور الكبير الذي رُسم له فيه. وهو يحاول استغلال رغبته هذه في عدم لعب دوره وفقاً لاتفاق الطائف، لاستمالة بعض اصحاب الحنين من الموارنة، وإيهامهم بأنه يمارس الرئاسة تماماً كما مارسها الرؤساء السلبقون. فعند الرغبة في فهم وتنفيذ الاتفاق وفقاً لدور الرئاسة الجديد، تحول لديه إلى موضع اعتزاز وفخر، وإلى محاولة إرضاء للذين رفضوا

الاتفاق تحسراً على صلاحيات كانت لرئيس الجمهورية ونقلت إلى مجلس الوزراء. قناعتني الراسخة هي ان رئيس الجمهورية ما يزال قادراً بموجب صلاحياته، وفي ندوة ما يبدو عليه من ضعف، ان يعدل في تركيبة الهيمنة الحالية، وان يفرض مجدداً تطبيقاً سليماً لاتفاق الطائف من حيث السيادة ومن حيث حل الميليشيات حلاً جدياً ومن حيث للمشاركة الفعلية في الحكم وحفظ التوازن الوطني في مؤسسته.

هل ما يزال بإمكان الرئيس مواجهة الخطر والتصدي له؟

اعتقادي ان رئيس الجمهورية هو لئماً بحكم موقعه، أكثر قدرة من سواه على تنفيذ الدستور ومتطلبات السيادة والاستقلال الوطنيين، لأنه الأكثر قدرة على جمع شمل اللبنانيين، والراغبون من اللبنانيين في ان يُجمع شملهم من أجل تنفيذ الاتفاق وفقاً لاصوله، وبخاصة أولئك الذين حملوا لوائه وتكبدوا الالاء في سبيله، او الراغبون منهم، وبمعزل عن الاتفاق، في استعادة القرار الوطني المستقل وبسط السيادة، هم الكثرة التي تقارب حد الغلبة الوطنية المطلقة. وإن كان رئيس الجمهورية لن يفعل فلا بد من معارضة تُقدم، مع العلم المسبق ان معوقات كثيرة تعترض قيام معارضة وطنية جادة.

وفي المعارضة بحثان، ولحدّ يتعلق بالذين يعارضون من موقع رفض الخضوع للهيمنة التي سبق وتخلوا عنها في سبيل اللوافق، فلألا بالبعض يحاول ممارستها عليهم باسم وفاق مزور، أي معارضة اهل الاحباط وهم في الغالب من المسيحيين. والبحث الآخر يتعلق بأهل المعارضة الوطنية الشاملة، النابعة من موقع الرفض للتزوير في ممارسة قواعد الاتفاق واصل تنفيذ.

II - في معالجة موقف أهل الإحباط، إحباط أو إحقاد؟

ليس الإحباط علّة المسيحيين، الإحباط نتيجة لجة. والعلّة في ما يحمله مجتمع الموارنة وقادتهم بصورة خاصة من إحقاد. وإحقادهم لا تتكلمهم وحدهم بل تتكلم معهم لبنان بما تنتج من إحباط وإحجام ولعتزال لدى المسيحيين خاصة وللبنانيين عامة.

إن الاختلال الحاصل في تركيبة الحكم توازنًا ومشاركة، والاختلال الحاصل في بديان الدولة سيادةً واستقلالاً، يهددان لبنان بالضيق. ولبنان المههد بالضيق هو لبنان للخصوصية والفراة، لبنان للعيش السليمي المشترك ولبنان الحرية.

وليس لإنقاذ لبنان من الضيق اليوم سوى ابنائه. فلن أحبطوا فاحجموا واعتزلوا، ضاع لبنان دون أمل لقاء، وانتصرت عليه الصهيونية ورنلها للدينة والطفية، وملت في ربوعه الحرية ليخيم الاستبداد والتحكم. وليس من بين ابنائه من هو لولى من مسيحيه لمصارعة للصهيونية، كما ليس كمثلهم انتصاراً للحرية، فلن أحبطوا واستثنى إحباطهم، فُقد الرجاء. ورجاء لبنان في وعي قادة المواردة لنورهم ودور مجتمعهم الانقلاي.

غير ان الاحقاد اعمت بصلارهم، فهم لا يرون من مستقبلهم إلا ساعة الماضي، ولا يرون من ماضيهم إلا ساعة الانتقام، ولا يرون من الصراعات إلا للكرس من حزازاتهم وحروبهم، ومن الأعداء إلا السابق من خصومهم، ومن الأخطار إلا السالف من ارتكبااتهم.

همهم محاسبة بعضهم البعض. مجدهم انهم «كانوا» على حق والآخرين من قادة بني قومهم على ضلال. لا اهمية عندهم لضيق الاستقلال ولتثار السيادة، المهم ان يجدوا من بين المواردة او المسيحيين او من بين خصومهم من يلقون عليه مسؤولية هنا الضيق او ذلك الانتثار.

السياسة كُتِلَ إلى المستقبل وتغليب للجماعي على الفردي وللعام على الخاص. وقد نسي بعض قادة المواردة اليوم انهم اهل السياسة، او نسيت السياسة انهم من اهلها، فاستسلموا للحقد، والحقد قتل للسياسة متعمد.

الأولوية في السياسة لربح للجماعة وللتوحيد وجمع الصفوف، وقادة المواردة باغليبيتهم يسعون إلى الربح الشخصي المعفرد ولو على حساب الجماعة وانهزامها.

السياسة علمُ ترتيب الأولويات، علم تحنيد الخطر لارئيسي والتركيز على مولجهته. وناب قادة المواردة باغليبيتهم الاستسلام للأحقاد ومحاسبة الآخرين

وإغفال الأولويات والأخطار، فكيف بالرئيسي منها.

فبئس استجماع القوى لتحرير الجنوب، تلكيراً لمن نعتقد أنه تسبب بإحلاله نتيجة موافقته على اتفاق القاهرة، ولو أضحى في القبر، وبئس جمع القوى لتأمين بسط سيادة الدولة بقواها الذاتية وحل جميع الميليشيات حلاً جدياً واستعادة القرار الوطني المستقل، إمعاناً في استئثار الأحقاد وتعميم الفتنة، فتنةً بين من كان مع الطائف ومن كان ضده، وبين من كان مع سوريا ومن كان ضدها، وبين من حمل السلاح ومن لم يحمل، وبين من وقف ضد عون ومن وقف معه، وبين من كان مع القوات ومن كان ضدها. فتنةً بين الكتائب والقوات، وبين تيار عون وتيار القوات، وبين تيار العميد إيه وتيار العماد عون. حرب الجميع ضد الجميع، ولا برامج واضحة لإزالة الاحتلال واستعادة السيادة يتم على أساسها الصراع والاختلاف والتوافق.

السياسة فن لملمة القوى ورصّها في مواجهة الخطر الرئيسي، ونابهم التشهير للنام بمآثر بعضهم البعض، ورفضهم الالتقاء فيما بينهم.

السياسة فن تغليب الوطنية على الأحقاد، وما زالت أحقادهم أكبر من وطنيتهم. والوطنية وطنيتان، وطنية الانتساب إلى الوطن دون ما عناه أو ما دونه، ووطنية ترجيح العام على الخاص والعقل على الغريزة والحكمة على العاطفة، وإمعانهم في تحكيم عواطفهم يغلب وطنيتهم.

والخيانة خيانتان، مقصودة وموضوعية، الذوليا الطيبات لا تكفي في السياسة، الأعمال ونتائجها هي الأساس والمحك. إغفال الأولويات وتغليب الصراعات الجانبية يوازى، في ساحة الصراع السياسي، الخيانة ونصرة العدو، ونتائج لحقادهم تضعهم في موقع الخيانة الموضوعية.

هذا هو النداء، ووصفه لا يكفي ولا يشفي. والشفاء واجب أو ضاع الوطن.

قد يبدو مستحيلاً تجاوز الأحقاد بين القادة الموارنة، والأمل بلقائهم الشخصي يبدو بعيداً، غير أن تغليب الشأن الوطني العام وبقاء حزازات النفوس كما هي ليسا بالأمر المستحيل.

ليس المطلوب التسامح الصعب ولا الغفران المستحيل، المطلوب ترتيب الأولويات السياسية وترتيب الصداقات والخصومات تبعاً لها.

المطلوب جمع أكبر عدد ممكن من القوى والشخصيات السياسية لتحقيق أهداف أربعة هي: تحرير الأرض واستعادة القرار الوطني المستقل وبسط سيادة الدولة على كامل أرض الوطن وإعانة التوازن الوطني إلى الحكم ومؤسساته.

المطلوب جمع كل الشخصيات والقوى التي تقر بأولوية هذه الأهداف، بغض النظر عن خلافاتها وبالرغم من هذه الخلافات، وبغض النظر عن الخطايا والأخطاء التي يمكن تحميلها للعديد من منهم، وبغض النظر المؤقت والمرحلي عن مقاييس الأخلاق ونوافذ الأحقاد. المطلوب، ولو لمرة، اعتماد المقياس السليبي الأوحده، مقياس الفعلية لبلوغ الأهداف الوطنية المتفق عليها.

المطلوب تأجيل الحساب بين المغلوبين إلى حين إعادة التوازن إلى الوطن، ومنع تمرير هيمنة من يتصرف على أساس انه غالب.

المطلوب تضامن وتوحيد جميع القوى التي جُرّدت من السلاح باسم القانون، أيّاً كانت الخلافات فيما بينها، لفرض تجريد جميع القوى بلا أي استثناء من السلاح لئلاّ كانت ابواب الاحتياال المتدفع بها لإبقائه.

المطلوب تضامن جميع الذين اخرجوا من مؤسسات الحكم، إيعاداً أو إسقاطاً أو مقاطعةً من أجل استعادة المشاركة في هذه المؤسسات ومن أجل استعادة القرار الوطني المستقل عبر إعانة المؤسسات إلى توازنها.

المطلوب اللقاء جميع اللبنانيين الذين وعوا عبر تجاربهم المبريرة ان لا إمكانية لإعمار أو إنماء أو حياة كريهة إن لم تحرر الأرض ويُستعد القرار وتُبسط السيادة.

ومطلوب قبل كل شيء ان لا يطلع علينا مُنْظَرُوّ ليس من أهل المعارضة الزجلية (الذين يجتروون، بالمنطق الشكلي، لكل حجة نقيضها غير أيهين

لمراما او غرضها السياسي)، وممتهنو الإحباط والانهمام المستترون بالمناقبية والأخلاق (الذين يهربون إلى ما بعد السياسة أو إلى فوقها، لتدوير الامتناع عن العمل والهروب من المواجهة وتحمل المسؤولية)، والبدلاء على السياسة من باب للشعبوية والضغرة (الذين يعتقدون ان عظمة القائد تحقق وحدها المعجزات فلا حاجة لأي قوى سواها، أو الذين ينفج بهم صغر اصولهم السياسية ولاشيدية نواتهم إلى تخوين الجميع وإلذتهم كي لا يبقى أحد سواهم ساعة النصر الكبير)، مطلوب ان لا يطلع علينا هؤلاء بما نعرف من خيبات ومواقف وان يحجبوا عنا عبقرياتهم.

مطلوب ان تحتجب العبقريات المتبرعة هذه، وتلك التي، خلف افتتاح سحر كفيف من التشدد في الأخلاق والتطرف في الوطنية، شغلها الشاغل خدمة أهل الهيمنة للرأسملة، والتي مؤنكى عملها للفعل تنبئت للخلل وتكريس الضياع، ان خير من خدم عدو، وفي كل قضية، هو من تطرف في رفع لولها، وتشد في شروط الانتساب إلى صفوف المنافعين عنها، وتتم بمناصريها لاستحقاق شرف الأختية في حمل رايها.

السياسة سياستان، سياسة المبادئ والمواقف، وسياسة الأشخاص والمواقف. الأولى سياسة مترفعة عن الأحقاد الشخصية وعن الانتقادات ذلت الطابع للشخصي وذات المنحى الأخلاقي، تأخذ بالاعتبار ثبات المبدأ والموقع وتغير الموقف والتحالفات، إنها سياسة العقل والفهم السياسيين، سياسة الحكمة وبعد للنظر والرؤية، إنها للسياسة، أما الثانية فهي تشبث بالمواقف على إنها مبادئ، وتركيز على الأشخاص على انهم مواقف، إنها سياسة الخلط بين المبدأ والموقف وبين الموقع والشخص. إنها سياسة الجهل والأحقاد والعصبيات، بدل سياسة الصناعات والتحالفات، إنها لسوء الحظ السياسة الغالبة، والتي ميزت للقادة السياسيين باغليبيتهم ولم يشد عنها سوى قلة. والمأساة ان للجهل السياسي السائد يصنف اصحاب السياسة الأولى في مصاف الانتهازيين واصحاب للسياسة الثانية في مصاف أهل المبدأ، قلباً للمقاييس راساً على عقب، ناشراً سياسة الجهل والأحقاد والضغائن وخطاب الشتيمة

والافتراء. المهم اليوم، إنقاذ لبنان، الارتفاع من سياسة المواقف والأشخاص إلى سياسة المبادئ والمواقع، من سياسة الأحقاد والعصبية والغرائز إلى سياسة الوعي والعقل.

قادة الموارنة ومناصروهم مدعوون إلى التحلي على إحقاقهم والشفاء منها، لأن مصابهم يصيب لبنان كله ويُضعف الأمل باستعادته ويبعث اللبس في ربوعه ومغربيته.

قادة الموارنة مدعوون إلى احتساب الأوليات بعقل الوطنية، ومواجهة المستقبل بانفتاح للشريك الرضي للسوي.

إنهم مدعوون إلى دور ريادية في القيام بولجب استعادة الأرض واستعادة القرار والسيادة وولجب إعادة التوازن إلى الحكم والمؤسسات، كي يسلم العيش المشترك وتسلم الحريات ويسلم لبنان.

شرط القيام بهذا الدور إعادة اللبنانيين إلى الحياة السياسية والوطنية. ومن شروط عودة اللبنانيين شرطان أساسيان، الأول شفاء قادة الموارنة وانصارهم من حزازاتهم وإحقاقهم، والثاني قيام معارضة وطنية هادئة شاملة.

III. في المعارضة الوطنية

إن الحكم المستسلم والفجور الظالم، وما يقابلهما من ياس وإحباط وما فوق الجميع من رعاية وسقف، تحول كلها اليوم دون قيام معارضة وطنية هادئة شاملة.

المعارضات للقائمة اليوم، على جدية وأهمية بعضها، تبقى غير كافية لبلوغ الأهداف الوطنية الفعلية بصورة كاملة. كما أن بعضها الآخر مؤيد للأهداف والغايات الوطنية من حيث لا يدري ولا يريد.

المعارضة «الجادة والنشطة اليوم»، هي المعارضة البلدية للداخلية. معارضة مسموحة وربما كانت مرغوباً فيها، تماماً كما هو الشأن البلدي متسامح فيه ومتساهل ضمن حدود عدم التعرض للأساسيات. انتقاد الحكومة

من حيث هي مجلس بلدي، قد يلقي بعض الترحاب والتشجيع من قبل بعض اهل الرعية، وقد يُسمح بالإعلام له بقدر ما يجرح ويقسو فيجذب انتباه الناس ويستقطب اهتمامهم ويحوّل غضبهم نحو الهامشي والمستباح عن الاساسي والمحظور، وكلما تحوّلت المعارضة إلى مبارزات شخصية، كلما أفسح لها وأبرزت، إذ ليس كالمبارزات الشخصية ما يشدّ الوعي عن الاهتمام بالخلل الاساسي، وليس كمثله ما يبند للنقمة الشعبية ويمنع تحولها إلى وعي وإدراك فمعارضة وطنية حقيقية. المعارضة القائمة هذه تقصّر، من حيث الموضوع، اهتمام الناس على شؤون الخدمات والحياة اليومية، وتُشغلهم، من حيث الأسلوب، بالمبارزات الشخصية والعنف الكلامي. فهي تبقى، بالرغم من جديّة حاملها، غير كافية للتعبير عن رغبات المواطنين الحقيقية بأكملها. فالشان الخدماتي قد يصبح الشان الاساسي، وربما الوحيد، في كل معارضة جديّة لو ان الوضع السياسي العلم طبيعي وسليم. اما وإن الوضع السياسي مشوب ومختل، فحصر عناوين المعارضة بهذا الشان وحده يحمل خطراً تحويل اهتمام الناس من الاساسي إلى الفرعي وخطر المساهمة في تثبيت الخلل السياسي الاساسي، لذلك، إذا استطاعت هذه المعارضة ان تُبقي خطابها منفتحاً على الاساسيات الوطنية وبصورة خاصة تلك المتعلقة بتنفيذ لاتفاق الطائف تنفيذاً كاملاً وصحيحاً، فقد يمكنها الإطلال من خلال معارضة الشان البلدي وغيرها على المعارضة الوطنية الحقيقية للمعيرة عن كامل رغبات المواطنين.

اما المعارضة الأخرى التي تحمل الرفض لكل شيء فهي معارضة مسموح لها ومرغوب فيها تماماً كما الرفض الشامل مسموح له ومرغوب فيه لعنم جدواه وعدم فعاليته. والمعارضة هذه ترفع شعار رفض لاتفاق الطائف وتطرح العودة المستحيلة إلى الوضع السابق وللنستور السابق. وهي مقرونة بجدلية غرلزية لسوريا والعرب والعروبة... على أنها بذلك التطرف الرفض وهذا العناء الغرلزي تخدم الوضع القائم خيرَ وأفضل خدمة. إن مطلب العودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل لاتفاق الطائف وطرح العودة إلى حوار جديد ومحاولة لاتفاق

جديد، إنما هو دعوة للخروج من العمل السياسي والبقاء خارج إطار التاريخ والجغرافيا والعالم والتمسك بيهلوسات وتخيلات تبني العالم حول دولتنا وحول اوهامنا. وهي، عدا أنها هروب إلى بطولات وهمية مفترضة ترضي العنوفون والهوس تاركة للوضع القائم أن يستمر ويتسخ، ذريعة لتعطيل كل عمل جبهوي جندي وكل معارضة سياسية حقيقية. وليس الطعن بهذه المعارضة وبعدم جدواها تقليل من أهمية الجذرية والرفض، وقد تكون مطلوبة في ظروف أخرى، إلا أن نتيجتها الوحيدة في الطرف الحالي هي المساهمة، من حيث لا يدري اصحابها، في تثبيت الخللين السيلسي والمعيشي.

اما المعارضة الوطنية فهي التي تُركّز، من حيث المحتوى، على الخلل السيلسي الفعلي والأساسي دون أن تغفل للخلل المعيشي والبلدي والإنباري، بل تحوسله للنفاد إلى الخلل السيلسي، وهي التي تعتمد من حيث الأسلوب مستلزمات العقلانية ومقتضيات الفعلية، والتي تُقيم على العمل أخذة بالاعتبار قدر للمغامرة الملزم لكل عمل سياسي حر وخلاق.

الخلل السيلسي الذي يعاني منه لبنان اليوم يتمحور حول أمور ثلاثة، الاحتلال المخل بالكيان الوطني، والتبعية للمخلة بالاستقلال الوطني، والهيمنة الطائفية للميليشيوية للمخلة بالوحدة والتوازن الوطنيين. والعمل المعارض الحقيقي هو الذي يعمل على تركيز الوعي السياسي حول سبل التصدي لهذه العوامل المخلة بالكيان وبالنبوة وبالنظام. معالجة الاحتلال بالتحريير، ومعالجة التبعية باستعادة الاستقلال والسيادة والقرار الوطني المستقل، ومعالجة الهيمنة الطائفية بالمشاركة المتوازنة في الحكم وفي سائر مؤسساته وبتعزيز حكم المؤسسات وحكم القانون وبإلغاء جميع الميليشيات إلغاءً جنياً وتحقيق مصالح وطنية شاملة.

وتعترض المعارضة هذه بعض العقبات المعيقة للقناعة والمحبطة للإقدام، واهمها أربع، القناعة بأولوية العامل الخارجي الحاسم، والتردد بالإقدام على عمل غير مضمون للتخلف سلفاً والاستسلام للعواطف والأحقاد وترسبات الصراعات

السياسية السابقة، مما يسهل للإعاقاة الرابعة، أي للوقوع فريسة سياسة العصا والجزرة المعتمدة من قبل الأطراف المُستمتعة بمُصادرة القرار خلافاً لكل مصلحة قومية ووطنية.

نظرية العامل الخارجي الحاسم هي الأكثر شيوعاً في الوسط السيلسي اللبناني علماً والمسيحي خاصةً. الحسم، بمقتضى هذه النظرية، هو دائماً نتيجة قرار خارجي، والعمل السيلسي اللخلي هو مجرد عمل انتظاري يتلقى للنتائج. اصحاب هذه النظرية عللوا النفس بالأمس بانتظار نتيجة الانتخابات الأمريكية، وهم يعللون النفس اليوم بانتظار مفاوضات السلام الجارية وبيان الحل مرهون بنتائجها، وبيان التحرير واستعادة السيادة وقعان بصورة آلية لمجرد حصول الصلح مع العدو الإسرائيلي. ورايي أن حصول الصلح في ظل توازن القوى الحالي، ومع اتعلم العامل اللخلي للضاغط، سيعيد فرض شروط اتفاق السلبع عشر من ايار مضافاً إليها التوطين. كما أنه سيفرق السيادة ويؤكد الإمعان في مصادرة لقرار السيلسي كضمان لحسن تنفيذ اتفاق الصلح المتوقع. الانتظار وتلقي للنتائج سيؤنيان إلى عكس ما يبشر به اصحاب نظرية العامل الخارجي الحاسم.

الحقيقة أنه ما من عامل خارجي، مهما عظم شأنه، يستطيع إجراء أي تغيير أو تبديل دون الاستعانة بالعامل اللخلي والارتكاز عليه. والقوى الخارجية نفسها، ومن منطلق علمها ان إمكانياتها مرهونة بمقدار تلقي العوامل اللخالية لها، هي بلزمة البحث عن عوامل لاخلية تتعاون معها وتشكل المراكز لتدخلها. العامل اللخلي والقوى اللخلية هما الأساس في أي تغيير سيلسي مطلوب أو مرتقب أو محتمل، والعوامل الخارجية هي غالباً عوامل مُفتولة مساعدة أو معيقة، وبمطلق حال، وحتى ولو كان للعكس هو الصحيح، وكان العامل اللخلي مجرد عامل مساعد أو معيق، فهو يبقى ضرورياً وأساسياً حتى يستطيع العامل الخارجي الاتكاء عليه كسند لازم لإجراء التغيير المطلوب. ورايي ان الأساس في أي عمل سيلسي، هو العمل اللخلي والقوى اللخلية، وباستطاعتها، لياً كانت القرارات الخارجية، ان نغورها ونبدلها ونحولها

لمصلحتنا بفعل تضافر قولنا اللاخلية ونضالها. لن نتحرر الأرض كما يرغب الوطنيون ولن تستعاد السيادة والقرار المستقل إلا بفعل تضافر القوى اللاخلية العاملة لتحقيقها. إن فعل القوى اللاخلية هو وحده القادر على تحويل مجرى المفاوضات وتوجيه فعل القوى الخارجية في مصلحة تحرير الوطن واستعادة سيادته.

أما نظرية عدم جدوى أي تحرك غير مضمون النتائج سلفاً، فهي نظرية مناقضة لمبدأ العمل السيلسي. العمل السيلسي، ككل عمل، يحمل قدراً من المغامرة المحسوبة الملائمة لكل عمل حر. للقدر هذا من المغامرة هو قدر الحرية. فمن لا يعمل إلا بقدر ما يضمن الريح ويؤكد، ليس جديراً بالحرية السياسية ولا بالقيادة السياسية. والعمل السيلسي عمل ريادة ونضال، أي عمل منامرة، لأنه في جوهره عمل حر. «الرأي قبل الشجاعة والإقدام قبل السلامة، والوطنية قبل الريح» هو الشعار اللوجب في كل عمل سيلسي وطني صادق.

أما الدلائل الأخرى لتعطيل العمل الجبهوي الوطني المعارض فغالباً ما يكون متبعها الحقد ودافعها تحكيم العواطف. والسياسة لا تستقيم إلا بتغليب الوطنية وتحكيم العقل. فعند إدراك ملهية للخطر الرئيسي وتحديده، يصبح التدرج برواسب الصراعات السابقة، للتهرب من توحيد الصفوف، خدمة الآخرين. فكل محاسبة راهنة قبل التحرير التام، وقبل استعادة السيادة والقرار الوطني المستقل، هي خدمة لا تُؤمن لمصلحة بقاء الاحتلال وغياب السيادة واستقلالية القرار، وهي تقع، إماً كان اللعي إليها، في موقع الخيانة الموضوعية.

وتفتيت المعارضة من باب الاحقاد وحسابات الصراعات السابقة يهدف وييسل لجحاح سياسة الحصا والجزرة للمعتمدة من قبل للمستمتعين بمصادرة القرار الوطني. فعندما تلقى بعض القوى الوافدة على المعارضة من مواقع مختلفة، شماتة غبية أو رفضاً حلقياً، أو تُستقبل بتشتت ويعثرة

وضياع، يصبح تصرفها الطبيعي العودة إلى تلقس سبل النجاة في خلاص فريي عبر القضم في الجزيرة الممدودة. كما ان تشتتت المعارضة إلى وحدات منعزلة لا لقاء في ما بينها ولا لمل لها بهكنا لقاء ينفخ لملها إلى الانصياع لسياسة طلب الحماية والدفع القريب الخاص، وإلى السعي لجذب مساوئ عدم الرضى وتجذب العصا وربما أحياناً لقضم في الجزيرة الممدودة. إن جميع الأطراف المعارضة، دون استثناء، تنطق بإشارات متكررة بالجزيرة الممدودة وبالعصا المرفوعة. وجميع الأطراف المعارضة، دون استثناء، تقع نتيجة عزلتها بعضها عن البعض الآخر، فريسة سهلة لسياسة التخدير هذه المعقدة لكل عمل سيليبي وطني معارض. إن تجاوز وضعية الجُزُر المنعزلة، والتعالي عن الحقد الرافض، وتجذب الغباء الشامت، والصحوة من تخدير سياسة العصا والجزيرة، واجب وطني، لا إمكانية لقيام معارضة وطنية، بنون تلبيته.

المعارضة، مُعارضٌ وبرنامج.

المعارضُ هو كل من يرغب ويستطيع حمل برنامج المعارضة الوطنية وحمل شعاراتها وأهانتها، وكل من يستغني عن تلبية الخدمات السياسية الصغية، ويوطد النفس على تحمل التجني وعلى مواجهة حملات التشكيك وتهبيط العزائم وعلى تجاوز العقبات المعيقة للقناعة والمحبطة للإقنام، ويفضل فعالية الموقف على أنية الميق الشعبي، ويمتنع عن القضم في الجزيرة الممدودة ويتحمل إرهاب العصا المرفوعة.

أما برنامجها فيمكن تلخيصه اقتراحاً بما يلي،

١ - **تحرير الوطن**، العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥، واستخدام وسائل التحرير المتحلة كلفة من ضمن برنامج موحد، ينسق الأولويات ويوزع المهام، ويُنفذ بقرار وإشراف محض وطنيين.

٢ - **استعادة استقلال الوطن وبسط سيادة الدولة**

١ - استكمال حل جميع الميليشيات حالاً جتياً وبسط سلطة الدولة

بقواها الختية على كامل الأرض اللبنانية وتسلم الأمن في جميع المناطق بما فيها منطقة البقاع.

ب - للتنسيق بين الجيشين اللباني والسوري بالنسبة للتمركز في مواجهة العدو الإسرائيلي، وتنفيذ اتفاق الطائف لجهة إعادة تمركز القوات السورية، وعقد اتفاق مع سوريا لتحديد حجم القوات المعاد تمركزها ومدة بقلها وبورها وعلاقتها بالجيش وقوى الأمن وبالمواطنين خلال مدة توليها.

٣ - إعادة التوازن إلى الحكم وتحقيق حكم المشاركة والمؤسسات

١ - إجراء مصالححة وطنية شاملة.

ب - تليف حكومة اتحاد وطني متوازنة، تتمثل فيها التيارات والقوى السياسية الوطنية وتتضمن من خلال تركيبها المشاركة الفعلية في الحكم.

ج - حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية ذرية بإشراف حكومة الاتحاد الوطني.

٤ - متابعة تنفيذ الإصلاحات الأخرى المقررة في اتفاق الوفاق الوطني خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الدستورية الواجب انشاؤها واللامركزية الإدارية الواجب تحقيقها ووضع البلاد على طريق إلغاء الطائفية وفقاً للخطة المقترحة في اتفاق الطائف...

٥ - إعادة الإعمار البعيد عن الاستئثار والاستغلال والهيمنتين الفئوية والغربية، والمبني على قواعد سياسية ثابتة وسليمة، أي الإعمار الحقيقي المبني على أسس التحرير والاستقلال والسيادة والوفاق الوطني والمشاركة المتوازنة في الحكم.

٦ - تعزيز التعاون والتنسيق مع سوريا في مواجهة احتمالات لسلام والمنافسة الإسرائيلية المرتقبة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.

إن جميع القوى السياسية التي تتبنى برنامجاً من هذا النوع، منوعة لتشكيل جبهة وطنية لبنانية موحدة.

تحرير الوطن، واستعادة السيادة والقرار الوطني المستقل، وبناء وفاق وطني فعلي يؤسس لحكم المؤسسات على قاعدة للمشاركة المتوازنة، ويؤسس لوضع البلاد على طريق المواطنة اللبنانية الموحدة، وعلى طريق إلغاء جميع التمايزات الطائفية، والتعاون والتسسيق الكامل مع الشقيقة سوريا في إطار العلاقات المميزة بين البلدين، هو البرنامج الوحيد القادر، برأيي، على إعادة لبنان إلى دوره الطبيعي الرائد في محيطه القومي والقادر على إعادة البناء والإعمار لأنه يصبح قاعدة البناء السياسية ويؤسس لإمكان المنافسة وللصمود في ظل سلام مطلوب وصلح محتمل ولو غير مرغوب فيه.

الاقتصاد السليم يقوم على أسس سليمة سليمة. فلن يستقيم إنماء وإعمار إذا لم يتحرر الوطن، ولم تَبْشَط الدولة سيادتها بقواها الذاتية، ولم يَسْتَوِد الحكم قراره الوطني المستقل، ولم تعمل السلطة من خلال المؤسسات على قاعدة الوفاق والمشاركة.

المعارضة المبدئية على هذه الأسس هي وحدها القادرة، برأيي، على تحرير الوطن وإنقاذ الدولة، وعلى تكريس وتدعيم انتماء الوطن إلى محيطه القومي، وعلى بناء علاقات الأخوة المميزة الصانقة الثابتة والكريمة مع سوريا، وعلى إعادة لبنان إلى عالم الحضارة، وطن الحرية وللعيش المشترك والراقي.

وسنعرض للمطلبين الآخرين، بناء العلاقات المميزة الصانقة الكريمة والثابتة مع سوريا، وإعادة لبنان إلى عالم الحضارة، في البحثين القادمين والإطلال من خلالهما على توقعات مصير الوطن.

الفصل الثاني

العلاقات اللبنانية - السورية

- ١ - تاريخ العلاقات وواقع الأمس: تباين أنظمة وتوتر علاقات
- ٢ - الأسس الإيديولوجية للعلاقات اللبنانية - السورية في واقعها القائم على تباين الأنظمة التاريخية وتوتر العلاقات
 - أ - نظرية المهاد
 - ب - نظرية التجاور والعلاقات الطبيعية
 - ج - نظريات التوحيد والاندماج
 - د - النظريات التي برر بها السوريون تدخلهم في الشأن الوطني اللبناني
- ٣ - واقع العلاقات اليوم بين سوريا ولبنان
 - أ - العلاقات السياسية الراهنة
 - ب - العلاقات اللبنانية - السورية من حيث تطلع اللبنانيين ونظرتهم إليها في واقعها الراهن اليوم
- ٤ - طبيعة العلاقات وأسسها الموضوعية: نتائجها الارتفاعية وفقاً لمنطق تكوينها ومنطق طبيعتها الراهنة
 - أ - في البنى الجغرافية والتاريخية والبشرية
 - ب - في البنى الاقتصادية والسياسية
- ٥ - مستقبل العلاقات ومقتضيات المصلحة الوطنية والقومية
 - أ - ما بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف
 - ب - التباين والاختلاف في فهم الهوية والكيان في كل من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

II - التباين والاختلاف في التعامل مع السيفنة بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

III - التباين والاختلاف في معنى السيادة الوطنية بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

IV - التباين والاختلاف في شأن التحرير وموقع المقاومة منه بين الاتفاق الثلاثي واتفاق

الطائف

V - التباين والاختلاف في موضوع الاستقلال والعلاقات مع سوريا والارتباط بينهما في كل

من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

VI - التباين والاختلاف بالنسبة للنظام السياسي وتركيب السلطات بين الاتفاق الثلاثي

واتفاق الطائف

« - الاختلاف بالنسبة لرئاسة الجمهورية

» - الاختلاف بالنسبة إلى مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري والوزراء

γ - الاختلاف بالنسبة للسلطة التشريعية

VII - التباين والاختلاف حول شؤون الحريات العامة وخاصة حرية التعليم والإعلام بين

الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

٦ - ما نحن مختلفون عليه مع السوريين وما نحن عليه متفقون

العلاقة المميزة مع سوريا فعل إرادة وقرار، كذلك هو للقرار الوطني اللبناني المستقل، شأن تصميم وإرادة. لا شيء مكتوباً في الجغرافيا، كما لا شيء يحتمه التاريخ، والمليحة كما الجغرافيا والتاريخ لا تقال يحملها القرار ويتجاوزها، أو يدوم تحتها ويسقط. والسياسة بجوهرها فعل إرادة وقرار يتجاوز الأفعال، كل الأفعال الجغرافية والتاريخية والاجتماعية، ويطل على الحرية والمعنى. إنه المعنى، معنى الوجود (للمجتمع)، المكون للحرية.

قد يبدو للوهلة الأولى ان العلاقات اللبنانية السورية مكتوبة في الجغرافيا إذ ان لبنان محاط بسوريا من كل الجهات وهي طريقه الوحيد إلى الداخل، بعد التحقيق يبدو ان الجغرافيا نفسها إنما هي كذلك بقرار سياسي واع قوامه قرار الحرب مع إسرائيل وإفقال الحدود معها، فإن تكون سوريا مدخل لبنان الوحيد على الداخل فنتيجة لقرار سياسي لبناني يجعلها كذلك، ويكتفي بها كحدود وحيدة له. فالذي اعطى الجغرافيا أهميتها ومظهر حتمية مسالكها هو القرار السياسي.

يقتضي فهم العلاقات مع سوريا البدء ببحث تاريخها وواقعها في الأمس، مروراً بأسسها الإيديولوجية وواقعها اليوم، ومن ثم الانتقال إلى تحليل أسسها الموضوعية وصولاً إلى المستقبلين، مستقبلها المرسوم في طبيعة الأمور وقلها، وذلك الوجب رسمه في ضوء مقتضيات المصلحة الوطنية والقومية لكل من البلدين الشقيقين.

١. تاريخ العلاقات وواقع الأمس: تباين أنظمة وتوتر علاقات

التاريخ المعني هو التاريخ السياسي، لأن أهم العلاقات بين بلدين هي العلاقات السياسية التي تحكم، في مجال العلاقات الدولية، العلاقات الأخرى، والتاريخ المعني هو التاريخ الحديث، بمعنى استمرارية النكسة الاجتماعية والنكسة السياسية المتمثلة في استمرارية البنى أو في استمرارية ميراثها. والحقوق ليست تاريخية بقدر ما هي وضعية راهنة. والحق التاريخي، كجعبة الساحر، يدر تحتوي على جميع الحجج والمعبررات والمبراهين. فما من حق مزعوم إلا وله سند تاريخي، إنا أحسن نبش للتاريخ وانتقاء الأحداث فيه. حتى الصهاينة قد يجدون في التاريخ ما يستطيعون به تبرير لاحتلالهم لفلسطين. إنه تعين تبرير لا قعر له ولا حدود، وغالباً ما يُستخدم كوسيلة ليدولوجية لإنكاس صراع أو تمييزه. فقد أضحي إحدى أدوات الصراع السياسي، للتاريخ الحديث، بما هو متلازم مع الحقوق في أنيتها ومع استمرارية البنى المجتمعية والسياسية والاقتصادية، هو الأكثر لملية لإيضاح الوقف والعلاقات في حقيقتها الموضوعية الفعلية، وهو المعين الأجنبي لتفسير وفهم البنى القائمة.

فواقع الأمس القريب بين لبنان وسوريا يرسم علاقات استقلالية تامة بين البلدين، هي استمرار لعلاقات الاستقلالية لكل منهما عن الآخر عبر التاريخ الحديث.

تميز تاريخ لبنان الحديث عن تاريخ سوريا، بكيانية بارزة، نشأت وترعرعت مع بداية الفتح العثماني واستمرت حتى يومنا هذا. لبنان اقتطع إمارة للمعنيين، تتمتع باستقلالية كافية، ولدت بُنى اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة به، ميّزته وإعطته فرادة وخصوصية لم يعرفها سواه من الأقطار المشرقية الواقعة تحت الحكم العثماني. ثم إن سوريا لم تعرف التوحد في إطار كيانيته الراهنة طيلة الحكم العثماني وما قبله، إذ بقيت مجزأة وباستمرار إلى ولايات متناحرة. والعلاقات بين لبنان وسوريا في إطار هذا الواقع التاريخي كانت علاقات تناحر مستمر بين الإمارة والولايات السورية، وبصورة

خاصة ولاية الشام، حتى وقعت في آخر عهد الإمارة الشهابية بين سندان ولى الشام ومطربة ولى عكا، وعانت بعضاً مما عرفه لبنان اليوم من حروب أهلية، استمرت عشرين سنة، أنتجت نظاماً للبنان، نظام المتصرفية، صَغُر حجمه وإعطاه بعض الاستقلالية الذاتية واتبعه لحكم يُعَيِّنُه الباب العالي.

أنتج نظام المتصرفية، على مدى خمسين سنة من الاستمرارية، انعزالية عن الداخل السوري والعربي وارتباطاً بمقولة المعبر وهمزة الوصل بين الشرق والغرب، التي وضعت لبنان، في تصور ابنه وقلته، على مسافة واحدة من البعد والقرب مع الغرب الأوروبي والشرق العربي.

تعزيزت هذه الصورة لدى اللبنانيين خلال الحرب العالمية الأولى وما رافقها من تعسف واستبداد وظلم من قبل العثمانيين، وما استتبعها من انقراض (١١) على يد فرنسا وبريطانيا (كما بنا في حينه)، وما ترتب عليه من انتداب لهما على لبنان وسوريا وفلسطين والعراق.

ربط الانتداب بين لبنان وسوريا كما فُزق بينهما، ربط بينهما في إخضاعهما لإنارة واحدة ومفوض سام وبما خلق بينهما من مصالح مشتركة في المجال الاقتصادي والمالي من سكك الحديد إلى الجمارك إلى النقود إلى سواها من المصالح العامة، وفُزق بينهما بتثبيت الكيانية السياسية لكل من الولايات العثمانية معبلة وفقاً لخطر جديدة نابعة من مصالح الانتداب، مع مراعاة ظاهرية لبعض الوقائع الكيانية التاريخية للموضوعية.

مع إعلان دولة لبنان الكبير اعترى البعض أن الدولة اللبنانية الجديدة اعتدت على سوريا بسلب الأفضية الأربعة ومدن الساحل عن ولاية الشام وضمها إلى دولة لبنان، بينما اعترى اللبنانيون أن الأفضية الأربعة والمدن الساحلية أُعيدت إلى لبنان لأنها سُلِخت عن الإمارة في سنة ١٨٦٠ وهي مدن وقضية لبنانية تم إلحاقها بولاية الشام بموجب تسوية بين السلطة العثمانية والأوروبيين سنة ١٨٦٤ حين وُضع نظام حكم المتصرفية.

مع الحُضال من أجل الاستقلال في ظل الصراع للبريطاني الفرنسي تكونت

طبقة من السياسيين الوطنيين في كل من لبنان وسوريا سعت إلى الاستقلال في ظل الدعوة العربية، ولما تمكنت منه سعت، كل في ما خصه، إلى إقامة دولة الاستقلال التي حصلت. فمع مطلع العهد الاستقلالي في البلدين بدأ التباعد على مشهد بينهما نتيجة خيارات سياسية متناقضة إن في الاقتصاد وإن في السياسية.

بعد إنشاء دولة إسرائيل عرف كل من لبنان وسوريا توجهاً مختلفاً في انظمتها ساهم إلى حد كبير في التباعد بينهما وفي تكوين علاقات تصادية متوترة طيلة عقدين من الزمن. عرفت سوريا الانقلابات العسكرية والحكم العسكري المتناوب تبعاً للظروف مع فسحات من الديمقراطية البرلمانية، أما في لبنان فتثبيتت للديموقراطية البرلمانية وعرف النظام نوعاً من الاستقرار الذي أدى إلى ازدهار اقتصادي وانتعاش ثقافي كبيرين. وعرفت سوريا مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاقتصادي، فبدأ وكان لبنان يحيا ويزدهر على حسابها وحساب الأنظمة العربية الأخرى التي عانت ما عانت منه سوريا من عدم استقرار وضمور. وزاد في تراكم سوء التفاهم احتواء لبنان واستقباله لجميع اللاجئين إليه من معارضي الأنظمة في سوريا والبلاد العربية حتى أصبح قلعة لنضالهم جميعهم ضد الأنظمة القائمة في بلدانهم. ولم يكن لبنان أو حكمه منحازاً في استضافته لمعارضي الأنظمة الهاربين إليه، مؤيداً لهم أو متخلاً في شؤونها، بقدر ما كان نظام حرياته يتسع للجميع على اختلافهم وعلى تناوب الأتوار من موقع المعارضة إلى مراكز الحكم والعكس. وزاد في تبليغ الأنظمة، حرية الصحافة في لبنان التي كانت تتسع لعمدتها للتعاطي بالشؤون السياسية لسائر البلدان المجاورة بما لم تعتده ولم تطلق حملته. فكانت الصحافة اللبنانية موضع شكوى لئمة من الأنظمة العربية ومن سوريا بصورة خاصة، بحكم الجوار وتأثير الصحافة اللبنانية فيها بالرغم من منعها في سوريا والحوول دون وصولها إلى القراء السوريين.

صراع مستمر بين نظم حريات وبين أنظمة اوحدية، استُخدمت فيه جميع الوسائل المبطلة على رغبة تدمير هذا النظام للمشاكس الفاضح لجميع

الممارسات، والذي لا سر فيه يحفظ ولا سر يغطي عورة أو شائبة. وزاد في حدة الصراع ضد النظام اللبناني قدر الانهيار الذي حققه نظامه الاقتصادي، وقدر البجوحة الظاهرة التي انتجتها حرياته، وصلابة صمود الديمقراطية فيه بالرغم من جميع المخاللات ومحاولات التهديم. كما زاد في حقيقته أيضاً خوف العلوى، فالحرية معنية، فكان لا بد من منع العلوى تحاليلاً وبلاستفادة منها لقمعها وتهديم مؤسساتها في غفلة من أهلها وهم في زهوة شكرهم بقرائنها ونجاحاتها متغافلين عن هتاتها.

واقف الأوس، صراعاً انظمة بين قمع سياسي وحريات سياسية، وبين توجيه اقتصادي وحريات اقتصادية، وبين حرية تملك وانتقال ومراقبة ملكية ومنع انتقال، بين نظام برلماني ديموقراطي وانظمة لوتوقراطية أكثرها تقدماً حكم عسكري يعطف على الضعيف من منطلق وحدة الطبقة غير أنه مسلو بالسوء لها جميعها من حيث كبت الحريات ومنعها.

على قاعدة هذا التباين والصراع في الانظمة تردبت علاقات بين لبنان وسوريا تميزت بالبرودة وتراكم الخلافات، ويقدر من علاقات الجوار اللبنانية التي كانت تكبر وتصغر تبعاً لارتياح الحاكم السوري أو عدم ارتياحه نسبة لذبات ومتانة قاعدة حكمه أو قلقها وضعفها. هذه هي القاعدة التي حكمت للعلاقات بين البلدين منذ القطيعة في سنة ١٩٥١، دون أن يحصل أي مسعى جني من أي طرف منهما لتحسينها أو تطويرها أو عقلنتها أو وضع أسس ثابتة لها تستند إلى طبيعة المصالح المشتركة المشروعة لكل منهما. محاولة يتيمة للقائه وتغامر تمت بين الرئيسين عبد الناصر وفؤاد شهاب ترتبت عليها علاقات استمرت ما استمرت الجمهورية العربية المتحدة، علقت بعدها العلاقات إلى طبيعة الصراع السابقة. وعلى قاعدة هذا الصراع وتلك للعلاقات تراكمت نظريات إيديولوجية مولكة بررت ذلك الصراع أو أعطته أسسه النظرية ومهدت للمراحل اللاحقة من التدخل والعلاقات التي تجاوزت أسس للصراع السابقة، خالقةً واقعاً جديداً يحاول، هو الآخر، أن يولد إيديولوجية تبريرية جديدة.

٢. الاسس الإيديولوجية للعلاقات اللبنانية - السورية في واقعها

القائم على تباين الأنظمة التاريخي وتوتر العلاقات

تدرجت تلك النظريات الإيديولوجية من تمييز العداء إلى تمييز للتوحد والتدخل إلى ما بينهما من تمييز ودعوة لعلاقات جوار عالية.

١ - نظرية العداء

ترسخت نظرية العداء في التيارات المعادية للعروبة، تلك الحاكمة بعلاقات خاصة مع الغرب وبخاصة مع فرنسا، نشأت قبل الانتداب في حركات التحرر المعادية للعثمانيين، وترسخت في عهد الانتداب مع ما أُضيف إليها من نوام حول فرنسا والغرب ورعايتهما للأقليات، وخاصة للمسيحيين منهم. وزاد في عداء هذه التيارات للعروبة التقدمية، الصعود القومي مع الموجة الخاصة ووقوف لبنان الرسمي ضدها متحالفاً مع تيار العروبة البيطانية التقليدية. تمثلت هذه التيارات في عقليات أهمها، الانتماء الفينيقي في مواجهة الانتماء العربي، والقومية اللبنانية في مواجهة القومية العربية والسورية. وقد غلبت الصفة الطائفية المسيحية على حملي هذه الإيديولوجيات.

انتشرت للفينقة في الأوساط اللبنانية انتشاراً موزياً للسيطرة السياسة للفنلت والقوى التي كانت تحملها. فغزت كتب التاريخ والتعليم والإعلام الرسمي والخاص، وبلات الأوصاف الاجتماعية تتخيل صفات للفينقيين وتلصقها بلبناني اليوم من مثل الشطارة الفلقة في للتجارة وكسب المال وسولما من الأوهام والتخيلات. وسعت لإحياء تاريخ قضى من آلاف السنين، قافزة من فوق آلاف السنين، متجاهلة الشعب والجغرافيا والتاريخ، مبتدعة أسطورات واهماً فرضتها على الواقع وأعلت تركيب واقع هابط من عليه الخيال على شاطئه لا صلة له بجوار ولا علاقة له بتاريخ ولا بشعب.

وعلى قاعدة الفينقة والتاريخ الغابر رست نظرية القومية اللبنانية ولبنان للوصوف بذلته، والذي لا حاجة به إلى أي انتماء خرج ذاته ولا إلى شيء خرج للفينقة لوصفه وتحديد هوية وانتماء وقومية. فالإنسان فينيقي، والأرض

لبنانية بـ «حدود طبيعية»، والقومية اللبنانية، والهوية اللبنانية، والتاريخ اللبناني، واللغة اللبنانية.

نظرية لنقطاع كلي عن المحيط والجوار تحمل بذور عناء وتعالٍ هي أقرب إلى العنصرية منها إلى الانعزال. وربما كان لتلك العنصرية أثرها في بعض مظاهر العنف والبربرية التي رافقت بعض أحداث ومجازر الحرب.

وفي تصارعها مع النظريات والإيديولوجيات المعملية تجسدت القومية اللبنانية عناء لكل ما هو عربي وسوري، وكرهاً غريزياً ترسخ من خلال عمليات الصراع والأحداث المتكررة من سنة ١٩٥٨ إلى سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ مروراً بجميع مراحل الحرب وبخاصة السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٦ و ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٨٣ - ١٩٨٤ و ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وزادت في نمو هذا العناء ورسوخه مظاهر التدخل السوري العسكرية والسياسية، في الشأن اللبناني على مدى مراحل الحرب وبعده.

بـ. نظرية التجاور والعلاقات الطبيعية

أما نظريات التعاون والتفاهم من موقع الجوار فقد حجبتها، لدى الطرفين، نظريات الصراع. فمطالب الانفتاح والتعاون، على أساس الحوار بين دولتين مستقلتين جارتين بينهما مصالح مشتركة تترتب عليها علاقات طبيعية كما يترتب عليها إنشاء مؤسسات موازية على غرار لية علاقات بين أي دولتين جارتين، لم تلقَ من يصغي إليها في أي من البلدين. فمطلب تبادل التمثيل الدبلوماسي ولجهته سوريا وما تزال بعثلية نابعة من إيديولوجية للتوحيد، ومطلب الانفتاح والتعامل الطبيعي مع السوريين كانت تولجه تيارات الفينقة والقومية اللبنانية بعناء نابع من إيديولوجية الانعزال. لم يستطع لبنان وسوريا، عبر خمسين سنة من الاستقلال والتجاور، أن يقيما بينهما علاقات طبيعية عالية كتلك التي أقامها لبنان مع الأردن مثلاً أو مع العراق. فانتفاء التمثيل الدبلوماسي قطع الحوار وأقفله في وجه التعاطي اليومي العادي. والتعاطي العادي اليومي هو الذي يخلق للعلاقات الطبيعية، عكس التعاطي بمعنسة الأزمات والخلافات الذي غالباً ما يكون صليماً وغالباً ما يولد التوتر

ويبعث للعداء. من إغفالات الجمهورية الأولى، جمهورية الميثاق والاستقلال - (وهي أولى لأنها أول جمهورية استقلال وإن كانت ثانية دستورياً، دستور ١٩٤٢، وجمهورية الانتخاب جمهورية دستور ١٩٦٦ هي جمهورية ما قبل الأولى وعدم استحقاقها للكنية لأنها بنون استقلال، وجمهورية الطائف ونستور ١٩٩٠ هي جمهورية ما بعد الأولى ولم تستحق الكنية بعد لعدم تمتعها بالسيادة والاستقلال التامين) - من إغفالاتها عدم سعيها لإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا. وقد يعود السبب في إغفال هذا الأمر الهام إلى أنه يوم كان ممكناً أي في العهد الشهابي، تمت الوحدة بين مصر وسوريا فكانت سفارة لبنان في مصر تقوم بالمهمتين معاً، ولما وقع الانفصال بقي الحكم للبناني على صلاته مع عبد الناصر راضياً تبادلاً التمثيل مع سوريا خشية اعتبار الخطوة اعترافاً بالانفصال وموقفاً معادياً لعبد الناصر. ففانت الفرصة التاريخية الوحيدة التي كان يمكن فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا وتحولت إلى عداء مضاعف بعد محاولة الانقلاب التي قام بها القوميون السوريون في لبنان والتي لقيت عطفاً من الانفصاليين في سوريا.

لم تعرف العلاقات اللبنانية السورية وضعاً عادياً هو الأقرب إلى العلاقات الطبيعية إلا في عهد الوحدة مع مصر أيام للجمهورية العربية المتحدة. وفي ما عدا تلك الفترة التاريخية القصيرة، شكل التوتر والجفاء والبعد أساس العلاقات بين البلدين غير متاثر بتعدد الأنظمة في سوريا وتقلبها من يمينية إلى يسارية ومن مدنية إلى عسكرية.

ج - نظريات التوحيد والانتماج

في مقابل نظريات العداء لسوريا والعرب، تمت تيارات عدة في لبنان تدعو إلى الوحدة والانتماج مع سوريا والعرب أو إلى إحدى الوحدتين السورية أو العربية. وقد حملت التيارات والإيديولوجيات الداعية إلى الوحدة العربية والوحدة السورية قوى تغلب عليها، شاعرياً، الصفة للتحالفية الإسلامية (للتيار الحزبي والتيار الناصري)، كما تغلب في قياستها ولحزبها الرئيسية وعقائديتها الصفة العلمانية (كحزب البعث الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب القومي السوري

الاجتماعي وحركة القوميين العرب).

والدعوات الحزبية هذه خصوصية تميزها عن الطابع الطائفي الذي صُغت به شائعاً. فالمسيحيون الذين وعوا عمق المشكل السياسي التعاليشي بين المسيحيين والمسلمين في لبدان والشرق، عملوا من خلال وعيهم هذا إلى إيجاد الحلول الجذرية والحضارية له، فاقبلوا على الدعوات القومية العربية والسورية، كما قبل بعضهم على الشيوعية. إنها دعوات خلاص وإنقاذ بالنسبة للمسيحيين لأنها تثبت، على قاعدة القومية أو الأممية، مساواتهم السياسية مع المسلمين، وتبعد عنهم ما عرفوه تاريخياً في نلر الإسلام من إبعاد عن الحياة السياسية أو من دونية فيها.

غير أن الطابع الطائفي الذي تسمت به دعوة الوحدة العربية، وسلوكها سياق الرغبة الإسلامية في التوحد من منطلق الانتماء الديني، خفتت من اندفاع المسيحيين نحوها ومنعت انتشارها شعبياً في صفوفهم. كما أن التركيز على مطلب الوحدة السياسية الانتمائية وتجاهل الخصوصيات الوطنية جعل الغالبية من اللبنانيين تردد في تلبية الدعوة وتحسب ألف حساب لمصير الخصوصيات في ظل الوحدة والاندماج، حتى فشلت وحدة الجمهورية العربية المتحدة فأعلنت للمترددين زخماً وحججاً ونعمت موقف العربيين المطالبين باحساب الخصوصيات الوطنية من ضمن الانتماء القومي واعتبارها المنطلق الأساسي له. الانتماء القومي الصحيح هو الذي ينطلق من احترام الخصوصيات الوطنية والاستقلال الوطني ويبني القسمة القومية على الاعتبارات المشتركة التي تتعدى الخصوصيات والاستقلال إلى التعاون والتوحد المطلوبين لإنماء وتعزيز المصالح الوطنية لا لإغلائها أو طمسها.

لعبت هذه الدعوات الحزبية دوراً أساسياً في العلاقات اللبنانية السورية وشكلت وجهة من أوجه الصراع والدور المستمرين في العلاقات. وقد اعتادت الحياة السياسية اللبنانية فيلت، بالرغم من ضعفها، تشكل جزءاً هماً منها. غير أنها تحولت في مراحل الحرب عن دورها السيلسي المعروف وعملت

كقواعد وإدواتٍ لنظريات التدخل السورية في الشأن الوطني اللبناني، مشكّلةً امتداداً عملياً للحكم السوري في لبنان.

د - النظريات التي يبرز بها السوريون تدخلهم في الشأن الوطني اللبناني

اندرجت نظريات التدخل في لبنان حول مقولتين أساسيتين، مقولة الحق القومي ومقولة أمن النظم والدفاع عن النفس. ففي باب الأولى اندرجت نظريات حملة المقاومة الفلسطينية، ونظريات حملة المسلمين والوطنيين والدفاع عن حقوقهما، ونظرية منع الاقتتال والمذابح في بلد شقيق، وتلبية دوافع الاستغاث من المواطنين أو بعض المسؤولين أو من الأهل في لبنان. وفي باب الثانية اندرجت نظريات منع العدوى والاقتتال الطائفي من الانتقال إلى سوريا، ومنع وصول الغوضى إلى سوريا، وحماية أمن النظم السوري باستباق الأمور وتلافيتها تدخلاً في لبنان، وقد طرحت لاحقاً نظرية حق الجار القوي في رعاية الجار الضعيف والتدخل بشؤونه على غرار رعاية الاتحاد السوفياتي لشؤون فنلندا ورعاية الولايات المتحدة الأميركية لشؤون بعض بلدان أمريكا اللاتينية، والذي اعطى الحق للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالتدخل والرعاية يعطي الحق عينه لسوريا في لبنان.

جميع هذه النظريات طرحت خلال مراحل الحرب، وفي كل مرحلة كانت لإحداها افضلية. بدأ التدخل السوري في لبنان تحت عنوان الحق القومي ورايته للدفاع عن المقاومة الفلسطينية. ثم تطور مع تطور الأحداث فشمل حق الدفاع عن الوطنيين والمسلمين في لبنان، ثم انتقل بعد رجحان كفة للفلسطينيين والوطنيين في الحرب إلى نظرية منع المذبح والاقتتال الطائفيين.

ما هو مقدار الصحة في هذه النظرية وهل هي نظرية حق لم نظرية قوة؟ لا وجود في ترتيب الحقوق لما يُسمى بالحق القومي فلا هو حق وضعي ولا هو حق طبيعي. وإن رغب البعض في اعتباره من الحقوق الطبيعية فهو ملك للشعوب وفي إطار حدودها الوطنية المحضة، أي في إطار الحدود التي يعطيها للقانون الوضعي (الامتوري والدولي) لسيادة الشعب، كل للشعب.

الحق المُؤَيَّر الوحيد للتدخل من باب نظرية الحق القومي هو ذلك الذي يستند إلى الحق الدولي الوضعي، وهو ما مارسه سوريا بتدخلها طبية لطلب الشرعية اللبنانية المشهود عليه عربياً وبولياً. وهو التدخل الذي حصل في إطار قوات الردع العربية، وقد انتهت شرعية هذا التدخل بداء لطلب السلطات الشرعية اللبنانية في سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣، يوم أبلغت حكومة شفيق الوزان مؤتمر القمة العربي استغلالها عن قوات الردع العربية وطلب سحبها وإنهاء مهمتها. فكل تدخل سابق لمؤتمري القاهرة والرياض وكل تدخل لاحق لمؤتمر القمة في فلس وسابق لاتفاق الطائف هو تدخل خارج إطار أي شرعية أو حق، وهو من باب القوة المحضة، إما الاستغاثات من بعض أطراف السلطة أو من بعض أطراف الشعب وفنائه فلا ترتب سنناً حقوقياً للتدخل ولا تعطي الحق فيه، إنها مجرد ذرائع لتمرير القوة وليست حقوقاً. التدخل المبرر الذاتي هو الذي حصل بنتيجة مؤتمر الطائف وطلب الشرعية اللبنانية من السوريين للتدخل وفقاً له. والتدخل هنا فقد شرعيته بعد الإخلال بالاتفاق وعدم تنفيذ بنوده ولحترام الدواير والمهل المحددة فيه، والسكوت الرسمي عنه لا يعطيه إية شرعية، علماً أن شرعته تستلزم خطوة ميسورة قولها التمديد الرسمي للمهل المحددة في اتفاق الطائف على أن يتم وفقاً للأصول الدستورية.

أما نظريات التدخل من باب الحماية والدفاع عن النفس فهي من أخطر النظريات لأنها تفتح الباب واسعاً لتدخل الجميع (بمن فيهم إسرائيل) وهي تشكل تدخلاً سنده الوحيد للقوة المجربة. فعملية أمن الفلث عن طريق استباحة أمن الغير ليست أمراً مشروعاً ولا مقبولاً إلا في منطلق القوة ومنطق هيمنة القوي على الضعيف، إنه تماماً منطلق الحمل والذنب. وإذ لكل قوي من هو أقوى منه، فهي سلسلة من التدخلات المستمرة التي تحوّل القانون الدولي إلى شريعة غاب والعلاقات الدولية إلى علاقات توتر دائم. إن حق التدخل خارج إطار الحدود الوطنية لا يمكن أن يُؤَيَّر إلا بشرعية أكبر من الشرعية الوطنية وأكثر أهمية منها في مراتب الشرعيات. للشرعية الدولية وحدها أن تتجاوز الشرعية الوطنية وضمن شروط محددة حصراً منعاً للتعسف والتجاوز.

العدو قد يستخدم هذا الحق (المزعوم). إسرائيل تستخدمه وتعتدي يومياً على الجنوب اللبناني بطيرانها ومنفيعيتها، كما تحتل جزءاً من الأرض اللبنانية بموجب النظرية إياها، نظرية عملية امنها تسخلاً في امن الآخرين وعلى حساب امن الآخرين. اما الصديق فليس له ان يستدبح امن صديقه تطبيقاً لهذه النظرية او لآية نظرية اخرى. للصديق يتعاون وينسق مع صديقه ويحترم سيادته واستقلاله وحرياته. وكل تصرف يتجاوز للتعاون المبني على احترام السيادة والاستقلال، يصبح تعدياً وتسلطاً.

ونظريات التدخل ليست كافية في ذاتها لتحقيقه، ولا بد لها من وسائل تبرر استصدارها وتستدعي غطائها. وقد استخدمت وسائل عدة على مدى امتداد الحرب لعطت ثمارها وما تزال.

٣ - واقع العلاقات اليوم بين سوريا ولبنان

ان بحث العلاقات في واقعها الراهن يقتضي وصفها من الداخليتين السيلسية والاقتصادية ومن حيث انعكاس نتائجها بين اللبنانيين.

والموضوعية المطلقة والحقيقة العارية مطلوبتان في البحث، خاصة وان الهدف منه ليس نقض العلاقات او تعكيرها بل تحويلها الى علاقات مميزة فعلية، وإنما على اساس الصديق والصديقة لا على اساس الرياء والتبعية. ان التبرير للبارد للعلاقات السورية اللبنانية رغبة حقيقية بعلاقات ممتازة مميزة اساسها في المودة والقربى المضافتين الى المصلحة. مودة للجوار وقربى الانتماء وكلاهما فعلي ومعايش. غير ان السياسة والوطنية تقتضيان الاخذ بالمصلحة اساساً الى جنب للعاطفة والعصبية. والبحث البارد مطلوب لتثبيت علاقات متينة، لا لنية ولا عابرة. ومثانة للعلاقات تقتضي وعياً كاملاً للمصلحة الوطنية مضافاً الى الشعور بالمودة وإلى الانحياز بالعصبية.

١ - العلاقات السياسية الراهنة

يبدو من حيث السياسة ان واقع العلاقات قد تحول بفعل الحرب الى غير نقيضه المنتظر. فبدل ان يتحول التوتر السابق في العلاقات إلى صقلية

وانسجام وتعاون، إننا به يتحول إلى السيطرة على المؤسسات وإلى تخليط شبكة من العلاقات الضابطة والضاخصة لاستمرار السيطرة.

للمؤسسات السياسية الأساسية ثلاث: مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.

تمت السيطرة المطلقة على مجلس النواب في عملية صيف ١٩٩٢. عملية شكلية، اسميت مكابرةً انتخابات، تمت بموجيها السيطرة على مؤسسة مجلس النواب، سيطرة بالجملة وسيطرة بالمفرق، ضبطاً للمؤسسة وضبطاً للكتل وضبطاً للنواب فرادى، مجلس مرعي القرار، مشلول العصب، الأنوار فيه مرسومة ولا أحد يخرج عنها للتحاطي في أساسيات الأمور أي في اصول تنفيذ اتفاق الطائف وفي استعادة السيادة والقرار الوطني للمستقل وفي التحرير وفقاً للمصلحة الوطنية الحقيقية.

أما مؤسسة مجلس الوزراء فقد بنات محاولات السيطرة عليها مد تقرر إقالة حكومة الرئيس سليم الحص التي أزالته حالة التمرد وأجرت الإصلاحات للدستورية ووُخِدت العاصمة وانتهت الحرب وبلشرت بتنفيذ اتفاق الطائف تنفيذاً جدياً. جرت أولى محاولات السيطرة على مجلس الوزراء عن طريق تأمين لكرتية الثلاثين فيه، مع تاليف الحكومة الثانية في عهد الرئيس اليرأوي، أي حكومة الرئيس عمر كرامي. وقد استُغِلَّت رغبة خاصة لدى الرئيس بتوزير بعض المقربين منه لفرض لكرتية معينة من ثلاثين، على مجلس الوزراء. إلا أنه وبالرغم من السيطرة على لكرتية ثلاثي أعضائها بقيت حكومة الرئيس كرامي تتمتع بحد أدنى من هامش الاستقلالية في اتخاذ القرارات. وقد يعود ذلك إلى وجود بعض الوزراء الذين يتمتعون باستقلالية في الرأي وبثبات في القناعات والمواقف الوطنية ومن الذين ساهموا عن قناعة في وضع اتفاق الطائف وكانوا من المتمسكين بتنفيذه وفقاً لأصوله، كما أن شخصية رئيسها وتاريخ شعبيته السياسية وما يترتب عليهما من احترام للثبات ومن تمسك بثبات العفلة الوطنية، أفسحت جميعها لإمكان النقل والجدل الديموقراطيين

وللتمسك بحد اني من الاستقلالية. اما الإطباق الكامل فوقع مع التامر على حكومة الرئيس كرامي وتعيين حكومة الرئيس رشيد الصلح التي استسلمت فاستخدمت لتمرير الانقلاب على الاتفاق، وقد اضحى مجلس الوزراء من يومها تحت السيطرة الكاملة التامة. وقد زك إطباق السيطرة مع حكومة الرئيس رفيق الحريري. فقد بلغت حكومة الحريري في الانحراف عن خط لتذاق الطائف واصول تاليف الحكومات فيه، إذ اعتمدت وتعقدت إبعاد القوى السياسية الممثلة للطوائف المسيحية، (فهي حكومة لا تمثيل فيها للمسيحيين من غير مسيحيي الشمال)، واعتمدت وتعقدت توزيع تكنوقراط بدلاً من السياسيين، أي توزيع مجموعة من النين لا موقع سياسياً لهم ولا مسؤولية ولا رصيد شعبياً يحافظ عليه، فاضحت السيطرة على مؤسسة مجلس الوزراء بهم وبزملائهم الوافدين من مجلس النواب المعين، اشد اطباقاً مما هي على مجلس النواب.

اما رئاسة الجمهورية فقد كانت المباشرة في طلب التدخل. ان الممارسة التي تميز بها عهد الرئيس الهراوي لجهة التعامل مع المسؤولين السوريين لم يعرفها أي عهد سابق بالتعاطي مع أي طرف خارجي، شقيق او صديق او عدو. ان الرئيس يستدرج التعاطي السوري في الشأن اللبناني استدرجاً استقوائياً ضد من يفترض انهم خصومه. فلم يكن السوريون راغبين بهذا القدر من التورط في الشأن الداخلي اللبناني، وإن كانوا راغبين فقد أُعطي القدر الكافي من الصلاحيات لإيقافهم وسواهم عند الحد الذي لا تسمح لوطنية والسيادة والاستقلال بجوازه. وتقديرى انهم ما كانوا ليضاموا لو منحو من التورط إلى هذا القدر في زوارب السياسة الداخلية اللبنانية، وفي توليتهم شؤون التحكم بها، لأن تامين المصالح السورية الاساسية لا يمر حتماً وبالضرورة عبر التحكم بالسياسة الداخلية اللبنانية. اما وقد امكن ان تمر عبرها فلم يرفضوا، وليس مطلوباً منهم ان يرفضوا، فالحرص على لبنان وسياته واستقلاله هو أولاً واخيراً شأن للمسؤولين اللبنانيين.

إلى جذب التحكم هذا في مؤسسات الحكم الرئيسية، اقام عدد من

المسؤولين السوريين شبكة من العلاقات المباشرة المعروفة مع العديد من الأطراف اللبنانيين (لحزباً وقوى وشخصيات) كردائف بديلة للعلاقات الرسمية وكوسائل ضغط غير مباشرة.

ب. العلاقات اللبنانية - السورية من حيث تطلع اللبنانيين ونظرتهم إليها في واقعها الراهن اليوم

يُقسم اللبنانيون من حيث تطلعهم إلى العلاقات اللبنانية السورية الراهنة إلى فئتين، فئة من هم ضدها عن كراهية، وفئة من هم ضدها عن ود. ولما فئة من هم معها، ففكرة انتهازية وقلة تابعة منفذة وهم في مطلق حال لا يحسبون عند العدّ الجدي.

تَمَيَّز في فئة من هم معها، قلة كانت سابقاً وقبل النفوذ السوري في لبنان، منحازة إلى الموقف السوري عن قلعة قومية وعن إيمان بمصير مشترك واحد للبلدين، تحولت بعد استئصال النفوذ السوري في لبنان إلى فئات منفذة ملتصقة بالموقف السوري إلى حد انتفاء تمايزها انتفاء مطلقاً. إنها قلة، صليقة في تعاملها مع السوريين وصداقة في تعاملها مع ذاتها، غير أن ظاهراً تبعيتها يفقدها كل وزن أو تمثيل شعبي لبناني. يضاف إلى هذه الفئة فئة المنفذين الميليشيويين، وهي قلة تابعة عن انتهازية مشفوعة ببعض العصبية، وهي إن لم تكن في مصاف الفئة الأولى من حيث الصلح إلا أنها تفوقها من حيث الفعالية والنفوذ والأنصياح، وقد استخدمت وما تزال أدوات في مسار الحرب وكالبوات في مسار السلام، وهي تشكل عمدة للعلاقات اليوم بين البلدين. يحيط بهذه الفئات جيش من الانتهازيين النجس انوا تباعاً للمواقع جميعها، يليهم الوحيد الأوحده في تطوافهم ذيل السلطان المنتصر. فقد التصقوا بالإسرائيليين يوم اجتاحت الإسرائيليون لبنان وكانوا طليعة من عمل لنصرتهم وفي خدمتهم، ولما انسحب الإسرائيليون تحولوا إلى حزن من انتصر بعدهم حتى استقروا اليوم في حزن المنتصر السوري بانتظار الانتقال إلى حزن آخر إن أعطاهم الله عمراً ليزامنوا مختصراً آخر. الفئات الثلاث هذه تعتمد في التعامل مع المسؤولين السوريين طريقة تلقي الأوامر والتنفيذ،

قرارها هو القرار السوري، نلتقيها منعقدة، وهي تمنع عن نفسها حتى حق العبارة خوفاً من الخطأ المؤذي للسمة العمارة.

فئات ثلاث يكرها اللبنانيون وإن كانوا يرهبون جانب اللغة الميليشيوية ويبيدي بعضهم ظاهراً للتحالف حولها. والواقع أن الفئات الميليشيوية، بحكم استمرار تحكمها بمؤسسات الدولة، ما تزال تجمع حولها، عن انتهازية أو عن خوف، جماعات من المؤيدين الرُّخُل التي تُخيم مؤقتاً في حماها.

أما فئات اللبنانيين المعارضين لسوريا وهم ضدها وضد العلاقات معها، فبعض من بقايا الانعزالية السليقة وكثرة يحركها عداء مستجد للعلاقات بسبب ما تنتجته هذه العلاقات من هيمنة ومصادرة للقرار الوطني. بعض هذه الفئات عارض اتفاق الطائف عن عصبية وحقد، ثم اتت تطورات الأحداث من حيث الذكول في تطبيقه فبدت وكأنها تعطيه الحق في معارضته. أغلبية المنتهين إلى هذه الفئات للمعارضة هم أبناء انتماء وطني شامل، باستثناء القلة للمعارضة من موقع الانعزالية المحضة والتي يغلب عليها طابع الانتماء الطائفي للمسيحي. إن المعارضة اللبنانية، لسوء تنفيذ اتفاق الطائف وللسكوت المذعن الذي أبدته السلطات اللبنانية حياله، تكاد تكون معارضة شاملة وإن غير موحدة. فهي تجمع المعارض من موقع العنء الأصلي لسوريا والمعارض من موقع للعنء لما توهم أنه اتفاق للطائف، والمعارض من موقع الاستقلالية اللبنانية، والمعارض من موقع للعروبى الوطنية معاً.

إن عارض هذا النمط الراجع اليوم من العلاقات اللبنانية السورية من موقع الحرص على عروبى لبنان ومن للموقع الوطني اللبناني ومن موقع الحرص على سوريا وعلى علاقات لبنان للمميزة بها.

اعارضه من موقع للعروبى، لاعتقادي الراسخ أن النمط الحالي من للعلاقات يبعد اللبنانيين عن للعروبى بدل أن يقربهم منها وبدل أن يخبث ما حسموا بشأنه في اتفاق الطائف. إن الإقرار بالانتماء العربى للبنان والهوية العربية كان وما يزال بحاجة إلى نموذج من العلاقات الحضارية التي تحترم كيانية لبنان،

التي أقر الاتفاق عيـنه بدهليتها، وتحتم سيادة اللبنانيين وقرارهم الوطني المستقل، أما العلاقات التي تبدو حلولاً للمسؤولين السوريين محل المسؤولين اللبنانيين في القرار وإدارة شؤون البلاد النخلة فهي علاقات مدمرة لكل شعور بالانتماء العربي، وتعطي مثلاً سينا للعلاقات التي يحلم اللبنانيون ببناها على قلعة وإساس هذا الانتماء العربي، علاقات إنماء وتطور ونفع للشعور الوطني، بينما يحكس الواقع المعاش علاقات معيقة للشعور الوطني ومقنة منه وغالباً ما تبدو قلعة ومثلة له.

وعارضه من موقع الوطنية اللبنانية، لإصراري على أن طريق الانتماء القومي الصحيح هو ذلك الذي يمر عبر الانتماء الوطني الصحيح، وعبر احترام المواثيق والاتفاقات المعيرة عن احترام الإرات الوطنية، وعبر استبراج لقلتها عن مصلحة ورغبة وعصبية لا عن قهر وفرض وتبعية. والكلام هذا ليس تشكيكاً بالعلاقات مع سوريا ولا هو دعوة لعزلها بل هو دعوة صريحة صادقة لعلاقات مميزة معها مبنية على قاعدتي العربية والوطنية.

يحاول بعض اللبنانيين، تبعاً عن سوريا وتعزيراً لمواقفهم لديها الذيل من موقع الوطنيين المطالبين بتنفيذ التمهات معها وبخاصة تلك الواردة في اتفاق المائف، يرددون كلاماً يعفي سوريا من تعهداتها حيال لبنان ويدم عن استسلام وتكرار للإرادة الوطنية ليس بأسوا منه للإضرار بالعلاقات مع سوريا وليس بأسوا منه لإنهاء العداء حيالها. وقد سمعنا بعضه في معرض الرد على مطالبتنا بتنفيذ اتفاق المائف وتذكير السوريين بمعترجاته.

لا ليس صحيحاً أن اتفاق المائف هو مسألة إصلاحات سياسية، إنه أيضاً وقبل كل شيء مسألة سيادة. وليس صحيحاً أن السؤال عن السيادة يعني إقناعاً للقة بين لبنان وسوريا، وليس صحيحاً أن سوريا معنية وحدها نون اللبنانيين بشأن السيادة اللبنانية كي يصبح سؤالها عن سيادة لبنان وتطبيق اتفاق المائف إقناعاً للقة بينها وبينه. وليس صحيحاً أن سوريا معنية بالشأن اللبناني بينها وبين ضميرها فقط بحيث يصبح سؤالها عن اتفاق المائف

غرضية وعداء. وليس صحيحاً أن سوريا معنية بالبقاء أو بالخروج من لبنان تبعاً لاطمئنانها إلى سلامة وضعه وشعورها بحاجته إلى رعايتها الأمنية. سوريا معنية بتنفيذ ما تعهدت بتنفيذه وليست وحدها طرفاً فيه. فمجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومجموعة الدول الأوروبية والدوليات المتحدة الأمريكية ودول اللجنة العربية الثلاثية للعليا، والشعب اللبناني والدولة اللبنانية، ولعل الطائف الذين وقّعوه نيابةً عن الشعب والدولة، جميعهم معنيون بتنفيذ الاتفاق وبالسؤال عن مصيره. وليس صحيحاً أن التبخر الدائم للسياسة السورية في لبنان هو تركيز للثقة بين البلدين، فالثقة لا تتركز إلا بالمكاشفة الصادقة، وبتنفيذ التعهدات، وبالإصرار على السيادة، وبالتنبية الدائم إلى اصول العلاقة ومركزها، لمنع تحولها، بحكم ضعف الطرف اللبناني وقوة لاطرف السوري، إلى علاقات هيمنة من القوي على اللضعيف وإلى علاقات تبعية من اللضعيف للقوي. والكلام هذا ليس زرعاً للشكوك بين لبنان وسوريا وليس استشارةً للعداء بل هو دعوة صادقة للثقة الحقيقية ولللاقات المميزة كما نص عليها الاتفاق. ليس التبرير الدائم للسياسة السورية في لبنان، أيأ كانت تلك السياسة، تركيزاً للثقة بين البلدين. والتبرع الدائم لإصدار التبرير على انه قناعة ناتية هو افضل طريقة لزرع الشكوك والتباعد والبغضاء، وهو افضل وسيلة لتضليل اللصديق وصرفه عن فهم حقيقة مشاعر اللبنانيين حياله وحقيقة موقفهم منه.

الكلام هذا له معناه بقدر ما للاتفاق من معنى. اما إذا تعاملنا مع الاتفاق على انه ورقة وُضعت لتجاوز عقبة او مرحلة، او تنازل كلامي لتبرير مشاريع سياسية معينة، فيصبح الاتفاق خديعة كبرى اربأ بأي من اللذين وقّعوا عليها ان يكون قد تصرف كمطية لها.

فهل يعتقد اللخائفون من فقدان الثقة بين لبنان وسوريا ان صمتهم الاسترضائي عن عدم تنفيذ الاتفاق يخضم مصلحة للثقة بين البلدين؟ وهل هو طبيحي ان يستحق اللعشرون من ايلول ١٩٩٢ فيعقد اللبكم اللسن حتى عن السؤال؟ وهل تنسبى للهود والمولثيق والاتفاقات دافعه للحرص على تمتين

للغة بين البلدين أم الاسترضاء؟ وهل التبرع بالاجتهادات الإرضائية الاسترضائية، ولو على حساب الاتفاق والقانون والشرعية والوطن، يعزز العلاقات المميزة ويخدم الوطن؟

من يُريد تعزيز الثقة بين لبنان وسوريا، يتمسك بالمهود والمواثيق ويسخّ إلى تقنين العلاقات وتشريعها، ويرفض سياسة الأمر الواقع، لأن سياسة الأمر الواقع هي سياسة القوي على للضعيف وليست علاقات لخوية مميزة. الوجود السوري اليوم في لبنان هو وجود الأمر الواقع. ونحن نطلب ان يشرعن هنا الوجود وفقاً للأصول، إما تنفيذاً للاتفاق فانسحاباً إلى اللبّاق، وإما تمديداً شرعياً ومحدداً بناءً لطلب السلطات الشرعية اللبنانية. فإن كان يقاء القوات السورية حاجة أمنية أو سياسية أو وطنية أو قومية، فما على السلطات اللبنانية التي تشعر بضرورة هذه الحاجة سوى التقدم من المجلس الأعلى للمخصوص عليه في معاهدة الأخوة والصداقة بطلب التمديد لهذه القوات، ومن ثم للصداقة على قرار المجلس الأعلى وفقاً للأصول. إما ان تبقى الأمور على ما هي عليه، خارجةً على للوضع للشرعي وعلى الاتفاق وعلى للكلام للمسموح، فمصدر تشكيك دائم في العلاقات اللبنانية السورية، وثغرة مفتوحة على جميع الاحتمالات، من الاستئساب والاعتباطية في التعاطي للسوري مع لبنان، إلى استئراج للتدخلات المعادية بغية تخريب العلاقات بينهما.

الموقف هذا منبعمه للقناعة بوجود العلاقات المميزة بين البلدين وهو يُطرح من موقع الحرص على للصداقة والأخوة، وهو كلام حق يراد به حق. وليس كمثل كلام مجلس الشيوخ الأمريكي مثلاً، الذي ظاهره جزء من حق، وإنما يراد به العناء لسوريا فقط. وهذان مثالان حيّان على للكلام من موقع الصداقة والأخوة وعلى للكلام من موقع العناء. فعندما تأتي للمطالبة بإلها، (مطالبة مجلس الشيوخ الأمريكي في صيف ١٩٩٢) بتنفيذ لتفاق الطائف، في سياق خدمة إسرائيل والضغط على سوريا واستئخلم لبنان كسلاح ابتزاز، وإغفال سيادته حيال إسرائيل وتذكُّرها حيال سوريا، تصبح عنة واستفزازاً. وعندما تأتي في سياق المطالبة بتنفيذ للتعهدات، تنهيتاً للثقة وصنعاً في

التعامل وحرصاً على السيادة والاستقلال والأخوة، تكون مطلوبة حق وصدق وصداقة وكرامة.

ليس كمثل المتبعين للعلمين للنفع عن السياسة السورية في لبنان، انعياء صلتها، إيذاء للعلاقات اللبنانية السورية. وليس كمثلهم تضليلاً للسوريين في تعاطيهم مع اللبنانيين. وليس كمثلهم الذين يتلقون الأوامر والطلبات أو يفترضونها ويحاولون فلسفتها وإصدارها قناعات وتنظيرات، إيذاء للوطن وتضليلاً للمواطنين. وليس أسوأ من المتأجر بالعداء لسوريا سوى المتأجر بالرياء حيالها.

إن استمرار الوضع الراهن بين لبنان وسوريا يشكل إعاقة لنمو العلاقات بينهما وفق ما يقتضيه الانتماء العربي الصادق من تنامي في علاقات الصداقة والود ومن تراجع في علاقات العداء. وتنامي العلاقات المطلوب على أساس الصداقة والاحترام والعلاقات المميزة يستلزم وضع حد سريع لنمط العلاقات القائمة واستبداله بنمط من العلاقات المبنية على أساس التعاقد الحر بين البلدين وعلى أساس تطويرها في منحنى المصالح الموضوعية المشتركة المدعومة بقرار سياسي حاسم نابع من خيار مصيري نهائي. ما هي هذه المصالح الموضوعية المشتركة وما هو خيار لبنان وقراره في ضوء مصلحته الوطنية العامة؟

٤ - طبيعة العلاقات وأسسها الموضوعية: نتائجها المرتقبة وفقاً لمنطق تكوينها ومنطق طبيعتها الراهنة

العلاقات في أسسها الموضوعية على نوعين، علاقات مرسومة في بنى التكوين الجغرافي والتاريخي والبشري وعلاقات مرسومة في البنى الحياتية الاقتصادية والسياسية. فيقدر ما نرى البنى التكوينية تُعدّ بإمكان تعاون وتنسيق وتكامل، نرى البنى الحياتية تُضْمِرُ تبايناً وتباعداً.

١. في البنى الجغرافية والتاريخية والبشرية

إن وحدة الموقع والجوار والحدود المشتركة كلها مكتوبة في الجغرافيا وهي تفرض قدراً من التعاون في حده الأدنى التواصل والانفتاح. والتواصل والانفتاح يفتحان نحو الغرب بلباً من لبنان ونحو العرب والشرق بلباً من سوريا، تكامل في عبور ولقاء بين عالمين، سوريا ولبنان في قلبيهما. لغة الجغرافيا لغة واحدة بتقارب ولقاء ليست باقل وعاءاً منها لغة للبشر. فالقوم على لغة فعلية واحدة تتقارب في لهجتها كلما نبت من نقاط التواصل وتبعد كلما بعنت عنها. لهجات القوم متألزة قريباً بحدود الولايات العثمانية. فتقارب اللهجات والبشر يكبر في حدود الولاية الواحدة ويضعف كلما نبت الحدود وتعددت الولايات. بشرٌ تجمعهم لغة واحدة ولهجات متقاربة متفاهمة وارض متصلة، عناصر تقارب وتغامر حفرها التاريخ في الحجر والبشر. ألا أن التاريخ إياه قد حفر أيضاً إلى جنب تلك العناصر التواصلية عناصر كيانية وشخصيات وطنية متجاذبة متميزة. فلسنا شعباً واحداً، نحن شعبان شقيقان لكل شخصيته المستقلة الخاصة. العرب شعوب شقيقة وليست شعباً واحداً، إنها شُعبٌ متحدرة من اصل واحد وشعوبٌ صهرتها في بوتقة الأخوة فاعلةٌ حضاريةٌ مشتركةٌ واحدةٌ هي فاعلة اللغة وتواصل التاريخ والارض. إن النقاش حول وحدة الشعوب وخصوصياتها يقتضي، لحسن الرؤيا، بعض التخلي عن العصبية الموروثة. إن الإقرار باختلاف وتمايز الشعوب والشخصيات لا يضير العروبة او ينتقص من مسلماتها ومتبئاتها، كما وإن الإقرار بالأخوة وواصر القربى لا يضير الوطنية ولا يغفل حقوقها ولا يشكل خطراً لا على كيانيتها ولا على استقلاليتها. وفي مطلق حال كُنّا شعباً واحداً او شعبين شقيقين، فليس في طبيعة الشعب الواحد ما يحتم العيش في تنظيم مجتمعي واحد (أي في إطار وحدة سياسية واحدة) كما ليس في طبيعة الشيعيين الشقيقين ما يحول دونها، إنما الإيضاح اساسي وضروري لإظهار الخصوصية الوطنية ولاحترامها لأنها الأساس في كل تعامل صحيح ثابت وناجح. وكل إغفال لحللك الخصوصية من موقع الجهل بها او بما يترتب عليها، او من موقع التجاهل

والإهمال، يهدد العلاقات بالانهيار عند الهزة أو التجربة الأولى، لأن لتجاهل يراكم العداء والحقد والضغينة ويطلقها جميعها دفعة واحدة في ساعة غفلة. فما هي العلاقات التي ترتبها تلك المعطيات الطبيعية في الجغرافيا والبشر والتاريخ؟

للمعطيات الطبيعية تتيح ولا تحتم، تتيح إمكانات ولا تحتم شيئا، لا بناء ولا تصرفا. ومن يعتقد غير ذلك فصاحب غرضية يسعى إلى تشييد بناء إيديولوجي يستر به غرضيته. وليس كالانتساب إلى طبيعة الأشياء، فعلا وفعالية في نسيا الإيديولوجيات، فافعل الإيديولوجيات واشدها تلاحما هي، من بعد تلك التي تنتسب إلى الله تعالى وتبنى على كلامه، تلك التي تنتسب إلى المعطيات الطبيعية وتبنى عليها. والأرض واللغة والقوم من المعطيات الطبيعية الأكثر استعمالاً وما تزال.

المعطيات الطبيعية المشتركة بين لبنان وسوريا تتيح للبلدين إمكانات تقارب وتكامل وتعاون ثابته ومتينة، إذا أحسن الاستفادة منها وأحسن البناء عليها. تكامل معطيات طبيعية، ولولصر قريبي بين البشر تسهل التقارب والتفاهم والتعاون. أسس للبناء إذا رغب البناؤون. والبناء عملية قرار سياسي مرتبط بنوع العلاقات التي يُدوى بناؤها، فعلاقات للسيطرة تنتج علاقات تصادم وصراع، وعلاقات الاحترام والصداقة تنتج علاقات تعاون وتنسيق.

هذه هي حدود البنى الطبيعية من أرض وتاريخ وبشر، وكل مبالغة فيها تُسنَر على غرضيات ورغبات منبثها في السياسة لا في الطبيعة. الطبيعة تتيح ولا تفرض، السياسة هي التي تقرر في ضوء إتاحة للمعطيات الطبيعية وفي ضوء الممكنات والإتامات الأخرى، وبالأخص إتامات وإمكانات الإبداع والخلق والحرية. فلا الوحدة مكتوبة في طبيعة العلاقات بين لبنان وسوريا، ولا التلازم بينهما مكتوب. للتعاون ملح ومستحب إذا رغبت السياسة.

ب - في البنى الاقتصادية والسياسية

إن لاختلاف البنى الاقتصادية والسياسية في كل من البلدين والتباين الكبير بينهما إثبات لما سبق وتقدم من إمكانات البنى الطبيعية وعدم حتميتها.

فالبنى الطبيعية هي إياها منذ سنوات طول، والعلاقات بين البلدين على توتر دائم، والنظم التي بنما كل منهما تتناقض تنافساً كاملاً وتتبادل إلى أقصى الحدود.

فالاقتصاد اللبناني اقتصاد يقوم على حرية المبادرة الفردية وحرية التملك وحرية الانتقال وحرية نقل الأموال والبضائع وحرية التجارة والنظام الاقتصادي الحر، بينما يقوم الاقتصاد السوري على ضوابط كبيرة لهذه الحريات وعلى توجيه اقتصادي وملكية عامة، وحدٌ من الانتقال في الأموال والأشخاص والبضائع.

والنظام السياسي اللبناني نظام برلماني يعتمد للحريات العامة وتعدد الأحزاب ويصونهما ويعتمد للديموقراطية وسيلة لاختيار الحكام والوسائل للديموقراطية لتناوبهم في الحكم، كما وللحريات السياسية فيه (حرية الرأي والتعبير والنشر والاجتماع والتظاهر والتجمع والأحزاب والعمل السلمي...) من بين الحريات العامة أهمية كبرى لأنها تُمَيِّز كيانه. أما النظام السياسي السوري فيقوم على حكم الحزب المسيطر (الأقرب إلى حكم الحزب الواحد) ويعتمد مبدأ حرية الجماعة بدل حرية الأفراد ويقننها عليها، مما يحد من الحريات العامة ويخاصة الحريات السياسية، فالإعلام موجه، والحريات السياسية محصورة، واختيار الحكام يمر عبر الآلية الحزبية الحصية ويعتمد قاعدة الاستمرارية لا التناوب.

فمن حيث النظم الاقتصادية التي تنافست عبر النمو المستقل الطويل لكل منها، ليس التعاون مكتوباً في طبيعتها بل المكتوب هو للزحام والتناقض. ويبيهي أن التناقض في الأنظمة الاقتصادية والتباين بينهما يفرض علاقات من التزاحم وصعوبات في التعاون. فكل اقتصاد سيحاول الاستفادة من مواقع القوة فيه لاستغلال مواقع الضعف عند الآخر. فلن تُركت إلى طبيعتها ستجنح العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى علاقات تزاحم وتصادم. وعلاقات التزاحم هي خير علاقات لتصويب الإنتاج وتطويره، شرطها حرية السوق وتساوي

الأنظمة في احترام آلية السوق احتراماً كاملاً بعيداً عن أي توجيه أو دعم. وحرية السوق وتحرير الاقتصاد يقتضيان جهداً سورياً كبيراً لإعادة النظر بأسس الاقتصاد السوري. وإمكانات التعاون المتكافئة خارج إطار إعادة النظر السورية بأسس الاقتصاد السوري ستعكس إما إعادة نظر لبنانية في أسس الاقتصاد اللبناني، مما يعني محاولة اغتياله، وإما تسخير العلاقات السياسية بين لبنان وسوريا لخدمة الاقتصاد السوري على حساب الاقتصاد اللبناني، ومحاولة استغلال السوق اللبنانية لإنماء الاقتصاد السوري على حساب الاقتصاد اللبناني، وهي أيضاً محاولة لاغتيال الاقتصاد اللبناني. إن الحل المرتجى الوحيد لإقامة علاقات تعاون صادقة ومتكافئة بين البلدين على الصعيد الاقتصادي هي في تحرير الاقتصاد السوري من معوقات التوجيه وتمكك القطاع العام، وفي خلق سوق مشتركة على أسس من الحرية الاقتصادية، تضمن التكامل الإنتاجي والمنافسة في خدمة أفضل استهلاك، والانفتاح الكامل في خدمة أفضل استثمار. شرط النجاح في السوق المشتركة يكمن في تأمين الحرية والتكافؤ العظمي، وألا تبقى العلاقات الاقتصادية تابعة للعلاقات السياسية وتحول من علاقات هيمنة سياسية إلى علاقات استغلال اقتصادي.

أما من حيث النظم السياسية فالاختلاف والتباين أكبر واسمى: النظام اللبناني نظام حكم يقوم على تعند الأحزاب السياسية وعلى حرية العمل السياسي وعلى نظام ديموقراطية تناصفية مركبة يرمي إلى تأمين غايتين محدبتين: حماية معلنة ومكشوفة وصريحة للعيش المشترك السياسي بين المسلمين والمسيحيين على قاعدة المساواة ولستمرارها ليلاً كانت التحولات والتغيرات، وحماية معلنة وصريحة للحريات العامة والحريات السياسية منها بصورة خاصة. أما النظام السياسي السوري فيقوم على قاعدة حكم الحزب المسيطر (حزب البعث)، وهو لشبه بنظم حكم الحزب الواحد، وعلى الحد من حرية العمل السياسي وصولاً إلى مراقبتها، وعلى عدم الاعتراف بالحريات العامة واقتصاره على الاعتراف بما يسمى حرية الجماعة التي تترجم عملياً بحرية الطبقة أو الفئة أو للجماعة الحزبية الحاكمة. تباين كبير في الأنظمة أبرز

نتجته في وسائل اختيار الحكام وفي وسائل انتقال السلطة وتجندهما. إختيار الحكام في النظام اللبناني يتم بطريقة الاختيار الديموقراطي المعروفة، الانتخابات العامة، لما في سوريا فيتم الاختيار بطريقة الاستفتاء الشعبي المغلف بالانتخاب، كما هي الحال في العدد الأكبر من أنظمة المنطقة، ثم إنّ النظام السوري نظام رئاسي بينما النظام اللبناني نظام برلماني، الأول يحصر السلطات كلها في الرئيس بينما يوزعها الثاني على سلطات عدة منفصلة متوازنة، وأما تجدد الحكم والانتخاب فيه فشان ديموقراطي يعرفه لبنان ويمارسه بينما يجهله النظام السوري ولا يعرف سوى قاعدة الاستمرار في الحكم على قاعدة استمرار حكم الحزب الحاكم واستمرار قبيلته.

إنّ التعاليف بين هذين النوعين من الأنظمة على قاعدة التعاون المتكافئ هو تعاليف اقرب إلى الاستحالة منه إلى الإمكان. أي ان استمرار الحكام وديانتهم في النظام السوري يعطيان للنظام قوة لا تتوفر عادة في الأنظمة الديموقراطية التي يتم فيها تناوب الحكام. كما ان النهج الضابط للحريات وللعمل السياسي يعطي للنظام السوري هيبة ورهبة لا يتمتع بها عادة حكام الأنظمة الديموقراطية حيث حرية الإعلام تتناول بالنقد الحاكم والمحكوم على السواء وحيث الرجل العام أكثر تعرضاً للتناول والنقد من سواء. ثم إنّ رئاسية الحكم السوري تعطي للنظام وحدة ولوحدة في القرار ومرجعياته لا تتوفر في أي نظام ديموقراطي برلماني حيث تعدد مراجع القرار وتعدد المراجعة بشأنه مطلوبان ومرغوب فيهما وهما من مقاييس الديموقراطية ومعلّميها الأساسية.

يستحيل التعاون المتكافئ خارج إطار التعاقد الحر الواضح في حفظ السيادة والاستقلال بين هذين النوعين من الأنظمة ولا بد من علاقتهما التعاونية والتنسيقية في إطار الأمر الواقع وعدم الوضوح التعاقدية الضلمن للسيادة والاستقلال من هيمنة لأحدهما على الآخر، والأرجح أن يكون النظام المهيمن هو النظام الذي يتمتع فيه الحكام باستمرارية أكبر وبصلاحيات وإمكانات أوسع. للعلاقات بين النظامين اللبناني والسوري في إطار التعاون

تعني، وبعيداً عن أي رغبة أو قصد، هيمنة للنظام السوري على النظام اللبناني.

فإذا ما تركت العلاقات لطبيعة أمرها فمصيورها الحتمي محاولة للهيمنة من النظام السوري سيقبلها عاجلاً أو آجلاً محاولة من النظام اللبناني لتصحيح الأوضاع، فنعود إلى دائرة التصادم والعداء، أيّاً كانت أوضاع الهيمنة والتسّاط ولياً كانت وسائلها. النتيجة الحتمية الوحيدة لعلاقات الهيمنة إعادة توليد العداء اللبناني لسوريا وإعادة توليد الأسس الموضوعية لتجدد علاقات التوتر والصراع. وألاً فالخطر الأكبر الذي يتهدد لبنان هو انتقال العدوى من النظام السوري إلى النظام اللبناني وقتل الحرية فيه تحت ستار التعاون والتنسيق. وعندما يصبح قتل النظام اللبناني قتلاً عمداً، ويصبح الدفاع المشروع عن النفس واجباً وطنياً. إن العملية الوحيدة والواجبة للنظام اللبناني، أي لنظام الحريات والعيش المشترك، هي في احترام سيادة لبنان واستقلاله، أي في تنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لأصوله. إن التهاون بشأن السيادة التامة المحجزة والسريعة وبشأن استعادة القرار الوطني المستقل بصورة كاملة وتامة، هو تهاون يقارب الخيانة لأنه يعرض لبنان إلى الضياع إما بالهيمنة وإما بالعدوى وكلاهما أسوأ من الآخر.

٥ - مستقبل العلاقات ومقتضيات المصلحة الوطنية والقومية

إقتصر البحث على معطيات الأمور الموضوعية دون التعرض إلى الرغبات والقرارات السياسية. إبقينا البحث فيها إلى مستقبل العلاقات لأن للمعطيات الموضوعية، كيانية كانت لم حياتية، ليست هي التي تقرر مستقبل العلاقة، السياسة هي التي تقرر. وفي الرغبات لا بد من تقضي كلتا الرغبتين السورية واللبنانية على حقيقتيهما. والرغبتان أبديتا من خلال مشاريع سياسية معينة، فالرغبة السورية أبديت في الاتفاق الثلاثي والرغبة اللبنانية أبديت في اتفاق الطائف. تقضي الرغبتين في دراسة مقارنة، دراسة للنص في ظاهره وفي مخفيه، لما قيل في سواد كلماته ولما قيل في بياض ما بينها.

١ - ما بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

يشمل التباين والاختلاف بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف جميع الأمور الأساسية، من فهم الارتباط بين الهوية والكيان، إلى موضوع التعاطي مع الصيغة، إلى معنى السيادة، إلى موقع التحرير. من الحل وصيغة تحقيقه، إلى الارتباط بين الاستقلال والعلاقات مع سوريا، إلى تركيب النظام السياسي، وإلى احترام الحريات وصونها. لكل منهما منطلق وسياق وطلبع يميزه. الاتفاق الثلاثي إعلان نوليا ورغبة سورية لا طاقة برابي للبنان على تحمّلها مع محافظته على مميزاته كوطن نهائي عربي للهوية والانتماء، سيّد حرّ مستقلّ ذي نظام جمهوري برلماني يتمتع بصيغة فريدة للعيش المشترك ونظام فريد من الديمقراطية للتناصفية المركبة. إن الحدود التي عبر عنها اتفاق الطائف هي أقصى ما يستطيع لبنان أن يعطي من لجل العلاقات المميزة مع سوريا وإن يحتفظ بذاته. كل تجاوز لحدود اتفاق الطائف في منحى الاتفاق الثلاثي يفقد لبنان خصوصياته ويفقده ذاته، وماسة لبنان اليوم أن الاتفاق الثلاثي يطبق فيه تحت ستر اتفاق الطائف. وقد يكون في الإيضاح إفادة لإظهار مدى الانقلاب الذي حصل على اتفاق الطائف من خلال تطبيقه وإظهار مدى الحرص الذي أبداه المؤتمرين في الطائف على تحرير لبنان وعلى سيادته واستقلاله وعلى حريته وعلى صيغته ونظامه الفريدين.

I - التباين والاختلاف في فهم الهوية والكيان بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النص في الاتفاق الثلاثي:

« لبنان بلد حر مستقل وواحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الهوية والانتماء وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم كل مبادئها. وتجسد الدولة هذه المبادئ في كل الحقوق والمجالات من دون استثناء. وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها».

النص في اتفاق الطائف:

ولبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً. لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملزم بمواثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملزم بميثاقها، وهو عضو في حركة علم الانحياز. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات من دون استثناء.

يؤكد اتفاق الطائف نهائية لبنان الوطن ويربط بين الهوية والانتماء العربيين وبين نهائية للكيان. إلتحاق الطائف قناعة وتسوية تاريخية وليس إقرار إنعاز وانتصار كما يوحي الاتفاق الدلالي. يؤكد لبنان على عرويته بقدر تأكيد العرب على خصوصيته وكيانيته.

والاختلاف بين النصين لجهة ترتيب تجسيد المبادئ المطلوب من الدولة يؤكد مجدداً هذا التلبيط بين العربية والكيانية اللبنانية. فبينما تجسيد المبادئ ليس مطلوباً في الاتفاق الدلالي إلا لكون لبنان مؤسساً وعاملاً وملزماً بمواثيق الجامعة العربية، يفرض اتفاق الطائف تجسيد المبادئ لكون لبنان مؤسساً وملزماً بمواثيق الأمم المتحدة أيضاً، وببهي القول لن تجسيد الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة إنما يعني للتأكيد على السيادة والاستقلال بقدر ما يعني تجسيد الالتزام بمواثيق الجامعة العربية للتأكيد على تجاوزهما في منحى التعاون والتنسيق. كما أن الاختلاف في الترتيب يؤكد عدم اقتصار دور لبنان على المجال العربي وحده وتعيه في إطار السيادة والاستقلال إلى العالم أجمع مروراً بجميع الحلقات الوسيطة كحركة عدم الانحياز مثلاً.

إن الفرق جوهري بين النصين ويعني فهماً مختلفاً للعروبة. العربية في الاتفاق الدلالي عروبة قومية كلية، بينما هي في اتفاق الطائف عروبة قومية ديموقراطية حضارية. مع القومية الكلية لا مكان للوطنية. بينما القومية الحضارية تعتمد الوطنية منطلقاً ولسلاً. مع عروبة الاتفاق الدلالي كيانية

لبنان الوطن مرحلية ومنفتحة على إمكان تجاوزها، ومع عروية اتفاق الطائف كيانية لبنان الوطن نهائية لا يمكن تجاوزها، قد لا يكون أهل الاتفاق الثلاثي قد وعوا هذه الفروقات في حينه، فهي في بلطن النص الذي كتبوا ولم تظهر إلا عندما كشفها اتفاق الطائف بنصه.

II . التباين والاختلاف في التعامل مع الصيغة بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النصوص في الاتفاق الثلاثي

«... وفي عودة الأمن والسلام إلى الوطن وقيام النظام الديمقراطي الصحيح فيه....»

«إن الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى»

«من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الفد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم إلغاء النظام الطائفي....»

«تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية أول مجلس منتخب، مشروعاً تحدد فيه تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النهائي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى وما يماثلها، وتكون الأكثرية اللازمة لإقرار المشروع ثلثي أعضاء المجلس النهائي.»

«إذا لم يقر المشروع تصبح الأكثرية اللازمة لإقراره ٥٥ في المئة، ابتداء من النصف الثاني من ولاية المجلس النهائي المنتخب الثاني.»

«إذا لم يُقرّ المشروع عندئذ يتقرر حكماً إلغاء الطائفية في التمثيل والرئاسات والوزارات ووظائف الفئة الأولى أو ما يماثلها، وذلك خلال النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث.»

النصوص في اتفاق الطائف

«لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.»

□ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملزمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

□ مع انتخاب أول مجلس على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس شيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحتصر صلاحياته في القضايا المصرية.

إلغاء النظام الطائفي يشكل في الاتفاق الثلاثي ارتقاءً نحو ديموقراطية صحيحة بينما هو في اتفاق الطائف هدف وطني. الديموقراطية مسطحة في الاتفاق الثلاثي وكذلك النظرة إلى التطور والرقى، أما اتفاق الطائف فيعني أن الديموقراطية مرتبطة في لبنان بالعيش المشترك وإنها بالذات ديموقراطية مركبة تنافسية وليست ديموقراطية بسيطة مسطحة على قياس العدد وشكله. ويذهب اتفاق الطائف بعيداً في الربط بين الديموقراطية والعيش المشترك إلى حد نزع التشريعية عن أية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، فالسلطة التي تقوم على أغلبية العدد وحدها هي سلطة ساقطة لعدم التشريعية بموجب اتفاق الطائف بينما هي الخلية وعنوان الصحة في الاتفاق الثلاثي. والاتفاق الثلاثي يرمي إلى إلغاء النظام الطائفي دون الإشارة إلى استبداله بنظام آخر وبون استهداف العلمنة التي هي للمعبر الوحيد المقبول لإلغاء النظام الطائفي، بينما يرمي اتفاق الطائف إلى إلغاء الهيمنة الطائفية ويحرص على الإبقاء على بعض النظام الطائفي، كصمام أمان للعيش المشترك وكحماية في القضايا المصرية، من خلال استحداث مجلس للشيوخ يتولى القضايا المصرية ويتكون على أساس طائفي (تتمثل فيه العائلات الروحية). والإلغاء في اتفاق الطائف إلغاء متدرج ومن خلال هيئة وطنية تدرس وتقدم الاقتراحات

جبلعاً، بينما الإلغاء حتمي وحكمي في الاتفاق الثلاثي بمجرد انقضاء عشر سنوات (النصف الأول من المجلس المنتخب للثلاث) حتى ولو لم يُقر الإلغاء من قبل الشعب أو ممثليه.

III - التباين والاختلاف في معنى السيادة الوطنية بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النصوص في الاتفاق الثلاثي

« أما إعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية وطنية يلتزمها أفرادها وتتركز على المبادئ التي تحدد هوية لبنان واتصاله إلى محيطه العربي، ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان إلى التنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا... تطلب مساعدة سوريا في أثناء إعادة التأهيل في المجالات الآتية: الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني.

« حل الميليشيات والتعظيمات العسكرية وشبه العسكرية على اختلاف أنواعها والعمل على انصهار عناصرها وطنياً وانخراطها في مؤسسات الوطن.

« لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحلدها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ولشما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز المدور الحقيقي من الصديق وتنسجم مع إلتزام لبنان وبعباراته الوطنية».

النصوص في اتفاق الطائف:

« بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية: ... وضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة هدفها بسط سيادة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية.

« الإعلان عن حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر...

□ تعزيز قوى الأمن الداخلي: فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء... ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات...

□ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية...

□ تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ... بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية الفترة تقرر الحكومتان... إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع وممثل البقاع الغربي في شهر البيلد... كما يتم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها...».

إختلافات أربعة تميّز اتفاق للطائف عن الاتفاق الثلاثي لجهة السيادة. إختلاف شكلي يعبر عن الممنحى العام لكل من الاتفاقين، وثلاثة إختلافات جوهرية تتناول الميليشيات والجيش والانسحاب السوري من لبنان.

لا يوجد في الاتفاق الثلاثي، من حيث الشكل، عنوان وبحث مستقل في شأن السيادة، بخلاف ما ورد في اتفاق للطائف، الذي افرد باباً أساسياً خاصاً اسماءه، «بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية». ليست السيادة في الاتفاق الثلاثي من اولويات الأغراض المطروحة، بعكس ما هي عليه في اتفاق الطائف إذ كانت فيه لهمّ الأسلي الأول الموازي لهمّ الإصلاح. وبالتالي فليس مستغرباً أن لا يفرد لها الاتفاق الثلاثي باباً مستقلاً وأن لا يعنى بها عنلية مباشرة، بينما الإصرار عليها في اتفاق الطائف وعلى أن تتم بالقوى اللبنانية النائية إصرار لا يقابله سوى الإصرار على الإصلاح والتحرير. والاختلاف الشكلي هذا إختلاف معبر عن جوهر مكنونات كل من الاتفاقين وعن لهمّ الأسلي في كل منهما.

يثبت الفرق هذا من خلال الاختلافات المتعلقة بالتعاطي مع إعادة تأهيل

الجيش ومع حل الميليشيات ومع الانسحاب السوري من لبنان.

بالنسبة للجيش يرسم الاتفاق الثلاثي إعادة تاهيل مرعية من قبل السوريين تدريباً وتوجيهاً وإعادة تاهيل عقلية متكاملة مضبوطة ومرعية. بينما لا ينص اتفاق الطائف على أي من تلك للمتطلبات المعقّدة للسيادة وإنما يفرض إعادة توحيد الجيش وفقاً لمشينة لبنانية محضة دون الحاجة إلى أي مساعدة أو توجيه.

أما الميليشيات فقد نص اتفاق الطائف على حلها وتسليم أسلحتها للدولة وإمكان استئجار بعض عناصرها في قوى الأمن عن طريق فتح باب التطوع فيها للجميع وإعطائهم دور حرس حدود بتوزيعهم على المحافظات، أما الاتفاق الثلاثي فقد نص على استيعاب عناصر الميليشيات في مؤسسات الدولة تماماً كما تم التنفيذ وخلافاً لنص الاتفاق وروحه. فالحظر الذي فرضه اتفاق الطائف على دخول الميليشيات إلى الجيش لم يُحترم، فاستؤجروا وفقاً للاتفاق الثلاثي على المستويات العسكرية كافة وحتى على مستوى الضباط. وأما الحل الذي قرره اتفاق الطائف عن طريق توسيع قوى الأمن فلم يُؤخذ به وأهمل.

أما انسحاب القوات السورية من لبنان فقد حدد لها اتفاق الطائف آلية واضحة سبق لنا ولسهبنا في شرحها، وقوامها وجوب إعادة تمركز القوات السورية في مهلة اقصاها سنتان اعتباراً من إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية في البقاع وظهر البيدر وعين ناره حتى حملاء، وإنما اقتضت الضرورة بعض النقاط العسكرية الأخرى التي يتم الاتفاق عليها مع السلطات اللبنانية، وعلى أن يعقد اتفاق بين الحكومتين لتحديد معالم هذا الوجود في البقاع ومبته ونوعه، وماهية للعلاقات بين القوات السورية فيه مع السلطات اللبنانية. أما الاتفاق الثلاثي فقد نص على وجود القوات السورية وبقيتها إلى أمد غير محدود بزمان ولا باستحقاق، الاستحقاق الوحيد الذي وضعه الاتفاق الثلاثي لاستحقاق معنوي يستحيل تقييمه وتوقيته وتقديره: «... وذلك ريثما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتاهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو

الحقيقي من الصديق وتندسج مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية». **والله وحده** يعلم تاريخ حلول **ويثما**.

١٧ - التباين والاختلاف في شأن التحرير وموقع المقاومة منه، بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النص في الاتفاق الثلاثي

« تحرير لبنان: الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية وأدواتها المشبوهة. ومقاومة أية أداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه. توفير كل الإمكانيات وحشد كل الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب بشراً ومادياً باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية التحرير وأساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

□ دعم العمود الجنوبي...

□ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥...

□ التمسك باتفاق الهدنة...

النص في اتفاق الطائف:

« تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي: ...

□ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ ...

□ التمسك باتفاق الهدنة..

□ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب...»

المنطوق بين الاتفاقيين مختلف من اساسه. إتفاق الطائف يحمل رغبة في

تحرير الأرض مرفقة برغبة فصل قضية لبنان عن قضية الشرق الأوسط، فـلبنان معني بححرير ارضه والقرار الذي ينص على تحرير ارضه لا علاقة له بالقرارات التي تتعلق بالنول التي لحتلت اراضيها في حرب ١٩٦٧. لبنان معني بالقرار ٤٢٥ دون سواء واتفاق الطائف يحمل ميلاً ورغبة في فصل موضوع القرار ٤٢٥ عن موضع القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨. لذلك اكد اتفاق الطائف على الشرعية الدولية كوسيلة أولى للتحرير محتفظاً بحق لبنان باعتماد الوسائل كافة من اجل تحرير ارضه في حال فشل الشرعية الدولية. اما الاتفاق الثلاثي فالرغبة فيه واضحة في ابقاء الارتباط بين القضية اللبنانية وقضية الدول التي لحتلت ارضها في سنة ١٩٦٧ إذ الأولوية فيه للمقاومة ولتصعيدها كوسيلة أولى للتحرير. ووقع ما ينفذ اليوم في لبنان هو الارتباط الذي نص عليه الاتفاق الثلاثي بين قضية لبنان وقضية المنطقة عن طريق تصعيد المقاومة إلى حد صرف للنظر الفعلي عن القرار ٤٢٥ والعمل من خلال منطلق القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨. وللمقاومة أيضاً وظيفة إقليمية أخرى فهي تخمس غرض التفاوض العلم الشامل. إن الاتفاق الثلاثي يضحي بالافضلية اللبنانية من حيث الحق بالشرعية الدولية وبالفرد اللبناني الممكن بالتحرير، دون الانفرد بالحل والصلح، في سبيل التضامن مع الأشقاء العرب ولا سيما مع الشقيقة سوريا، بينما لا يقر اتفاق الطائف هذا القدر من التضحية اتخذاً بالاعتبار السيادة اللبنانية وإعطائها الأولوية على ما عندها. والمنطق المنفذ اليوم هو، كما سائر الأمور، منطق الاتفاق الثلاثي.

٧ - التباين والاختلاف في موضوع الاستقلال والعلاقات مع سوريا والارتباط بينهما في كل من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

ملاحظات من نص الاتفاق الثلاثي

□ إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها. من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضائهما المصيرية واحلق، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا،

مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات...

□ اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أي فريق سياسي من العبث بها...

□ في المجال العسكري تركيز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان...

□ في مجال العلاقات الأمنية... تكامل أمني لبناني - سوري...

□ الاتفاق على معالجات جلمرية تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة... في مجال العلاقات الاقتصادية... في مجال العلاقات التربوية... في المجال الإعلامي...

□ فور بدء المرحلة الانتقالية... تشكل لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً...٤.

النص الكامل في اتفاق الطائف

□ إن لبنان، الذي تربطه علاقات أخوية صداقة بجميع الدول العربية، تقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يركز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ولا سوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون محرراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المماس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدة وروافق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

العلاقات اللبنانية السورية في اتفاق الطائف علاقات أخوة وصداقة أساسها

في جنود القريبى والتاريخ وفي المصالح المشتركة وغايتها تحقيق مصلحة البلدين الشقيقتين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. علاقات متكافئة، ومتوازنة، فيها من الموجبات بقدر المسؤوليات. تعطي بقدر ما تأخذ بالتسليوي وبالعدل. حرصها على التميز بعلاقات الأخوة والصداقة لا يوازنها إلا حرصها على استقلال وسيادة كل من البلدين.

أما العلاقات في الاتفاق الثلاثي فعلاقات لا تكافؤ فيها ولا توازن. بلميتها ارتباط حتمي مصيري لحدى الجانب للبنان بسوريا، «إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها» (ارتباط بها لا معها)، والارتباط المصيري الحتمي يفرض تكاملاً استراتيجياً بين البلدين يقوم على رولبط التاريخ والجغرافيا نون رولبط المصلحة، فالمصلحة قد تتغير بينما التاريخ والجغرافيا ثابتان لا يتغيران. والثبات في العلاقات يفرض تاطيراً قانودنياً لها يمنع المزاجية ويحبها ويمنع عنها اهواء المصالح. والتكامل الاستراتيجي والارتباط المصيري يفرضان تلتفلاً عسكرياً وتكاملاً امدياً نون حساب ولا تحقيق. ملخص العلاقات في الاتفاق الثلاثي بين لبنان وسوريا انها علاقات غير متكافئة، غير متوازنة. الاتفاق الثلاثي يلحق لبنان بسوريا على قاعدة التبعية.

إن منحى الأمور الحالية، وبخاصة الاخلال بتنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لمنطقه والأصول المقررة فيه، يهبد بتحويل نتائج اتفاق اليوم إلى ما كان متوقعاً من اتفاق الأمس ويحول اتفاق الطائف إلى اتفاق ثلاثي. للكلام كلام اتفاق الطائف والتنفيذ تنفيذ للاتفاق الثلاثي.

VI. التباين والاختلاف بالنسبة للنظام السياسي وتركيب السلطات بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

« الاختلاف بالنسبة لرئاسة الجمهورية

النصوص في الاتفاق الثلاثي

١١ يحبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة ويمثابة الرمز...

□ يرأس رئيس الجمهورية الجلسات الآتية:...

□ اجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة حصراً هي...

□ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة استثنائية في بعض الحالات...

□ إذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم (مرسوم تشكيل الحكومة) خلال مهلة أسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى المجلس النيابي. فإذا نالت وجهة نظره غالبية ٥٥ في المئة من أعضاء المجلس على رئيس الجمهورية إصطلح المرسوم حكماً...

□ تحدد مهلة ثلاثين يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم إحالة القوانين وتسري هذه المهلة أيضاً بالنسبة إلى المراسيم العادية...ع.

النصوص في اتفاق الطائف:

□ يرأس الجمهورية هو رئيس الدولة...

□ يتراأس مجلس الوزراء ساعة يشاء...

□ له حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس...

□ يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين...

□ يصطلح بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة...

□ يتولى المفاوضات في عقد المهادنات الدولية...

□ عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال...

□ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً...ع.

أردك الاتفاق الثلاثي تحجيم رئيس الجمهورية ومنعه من القيام بمهام

رئاسة الدولة الرعائية. فهو يسميه رأس الدولة وليس رئيسها، ويمنع عنه حضور مجلس الوزراء إلا في بعض الحالات، ويمنع عنه دعوته استثنائياً إلا في حالات محددة حصراً، ولا يعطيه حق عرض أي أمر من خارج جدول الأعمال، ولا يعطيه حق رد القوانين منفرداً، ولا يعطيه بالنسبة لمجلس الوزراء سوى صلاحية رد المراسيم التي تتخذ في مجلس الوزراء، أما للقرارات التي لا تتجم في مراسيم فليس له حق ردها، وكذلك هو ملزم بتوقيع المراسيم العادية إن اصر عليها الوزير المختص ورئيس الحكومة، كما هو ملزم بإصدار مرسوم تشكيل الحكومة إن اصر رئيسها الأمر على مجلس النواب ونال ثقته.

أما اتفاق الطائف فقد اتخ جميع هذه الصلاحيات لرئيس الجمهورية كي يتمكن من القيام بدوره برئاسة الدولة ورعاية جميع مؤسساتها. وأهم ما أعطى اتفاق الطائف لرئيس الجمهورية صلاحية المشاركة في تاليف الحكومة واستحالة تشكيل حكومة دون موافقته. وقد أعطى هذه للصلاحية لأنه حامي التوازن الداخلي في التوازن الذي نص عليه اتفاق الطائف بالنسبة لمجلس الوزراء وقاعدة الثلث والثلثين. كما أعطاه رد جميع قرارات مجلس الوزراء دون استثناء، وجعل مستحيلاً إمكان صدور مرسوم عادي بدون موافقته، وأعطاه حق حضور الجلسات وترؤسها ساعة يشاء، وإمكانية عرض أي أمر على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال ودعوته إلى الانعقاد بصورة استثنائية، وفرض إطلاعه مسبقاً على جدول أعمال مجلس الوزراء. وأعطاه أيضاً أن يرد منفرداً القوانين إلى مجلس النواب ولن يكتفي بإطلاع مجلس الوزراء على قرار الرد. رئيس الجمهورية في اتفاق الطائف رئيس رعاية فعلي للدولة بجميع مؤسساتها بينما هو في الاتفاق الثلاثي رأس الدولة، معاق ومحكوم بقيود تمنعه من القيام بالمهام المطلوبة من رئيس الجمهورية.

٢ - الاختلاف بالنسبة إلى مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري والوزراء

التصوّر في الاتفاق الثلاثي

□ يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء...

□ يتكون المجلس الوزاري من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة...

□ يتولى متابعة أهداف الإصلاح المقرر في كل المجالات، متابعة خطة إنهاء الحرب، متابعة شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد، اقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية...

□ التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه، الموافقة على كل المراسيم التي لا تحتاج إلى قرار في مجلس الوزراء بما في ذلك إقالة وزير أو أكثر، أعضاء المجلس الوزاري هم حكماً أعضاء في مجلس الدفاع الأعلى...

□ يدير رئيس مجلس الوزراء الجلسات وي طرح جدول الأعمال...

□ تعبر الوزارة مستقلة إذا استقال نصف أعضاء الوزارة...

□ يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للاشتراع في كل المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة.

النصوص في اتفاق الطائف:

□ تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء...

□ يكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً فإذا عملت بالانصوت إلا بقرار من مجلس الوزراء (واقالة الوزراء من المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى ثلثي مجلس الوزراء)...

□ تعتبر الحكومة مستقلة إذ فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها....».

لتنس الاتفاق للثلاثي لحكم من طليقتين، طبقة وزراء الدولة اصحاب للسلطة الفعلية وطبقة للوزراء العاديين. ومعلوم ان وزراء الدولة هم اصحاب

الاتفاق، أي لرباب الميليشيات، وبمعني أن يكون الحكم لهم، فهم الأدوات الفعلية للحكم والسيطرة. إن الوضوح في الاتفاق الثلاثي لجهة تسليم الدولة إلى الميليشيات هو الذي يعطي تطبيق اتفاق الطائف اليوم معناه الفعلي الحقيقي. لقد استولت الميليشيات على الحكم وكان الذي يُنفذ هو الاتفاق الثلاثي وليس اتفاق الطائف. ولم يُقم الاتفاق الثلاثي وزناً فعلياً لتركيبة مجلس الوزراء جاعلاً الاهتمام بوزراء الدولة، أي امرأه الميليشيات والحرب، اللذين نصبهم حكماً فعليين في مجلس وزاري يتولى جميع الصلاحيات الأساسية، أما التوازن الوطني في مجلس الوزراء الذي أُنتِط به السلطة الإجرائية فلم يهتم بها الاتفاق الثلاثي ولذلك كان اتخاذ القرارات فيه إجماعياً في المجلس الوزاري (مجلس الأمراء) وعادياً في مجلس الوزراء، كما أن الحكومة تعتبر مستقلة إلا استقلال نصف أعضائها. أما اتفاق الطائف فقد حرص على المساواة بين جميع الوزراء وعلى تعزيز صلاحيات الوزير الذي لا يقال إلا بقرار من اكرتية ثلثي اعضاء مجلس الوزراء بخلاف الاتفاق الثلاثي الذي جعل إقالة الوزراء بيد للمجلس الوزاري أي بيد لرباب الميليشيات. وفرض اتفاق الطائف حرصاً منه على التوازن والوفاء الوطنيين، اكرتية الثلثين لاتخاذ للقرارات في الأمور الأساسية، واكتفى، لاعتبار الحكومة مستقلة، استقالة ثلث اعضاءها فقط لا نسفهم كما حدد الاتفاق الثلاثي.

أعطى الحكم في الاتفاق الثلاثي إلى مجلس وزاري مؤلف من وزراء الدولة أي إلى لرباب الميليشيات وامراء الحرب اللذين وضعوا الاتفاق، أما اتفاق الطائف فاعطاه مهنياً لممثلي الشعب عبر مجلس للوزراء، واقتض برئيس للجمهورية عند تأليف الحكومة وتشكيل مجلس الوزراء الحرص الواعي على تمثيل جميع قوى الشعب اللبناني وتياراته الأساسية والتيارات الوطنية الأساسية وفق اكرتريات تمنع الثلثين عن أي منها منعاً للتسلط والهيمنة، ومنعاً لعودة الهيمنة الطائفية التي كان هم الاتفاق الأساسي إلغائها ومنع إمكانية تجديد، ومنعاً للفرود بالأمور الوطنية الأساسية لأن الفرود فيها يعيد تجديد الصراع ويعيد توليد اسباب للحرب. أهمية الاتفاق الثلاثي لهذه الجهة أنه يكشف النوايا

الفعلية ويظهر الحقيقة المستمرة اليوم بنصوص اتفاق الطائف. فهذا أيضاً النص نص اتفاق الطائف والتطبيق للاتفاق الثلاثي.

٧. الاختلاف بالنسبة للسلطة التشريعية

النص في الاتفاق الثلاثي

« يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ١٩٨، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الأكثر عدداً... »

« إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل... يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للتشريع في كافة المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة... »

« حق الانتخاب... لجميع المواطنين عند إكمالهم من الثامنة عشرة... »

« إستحداث مجلس للشيوخ يتولى مع مجلس النواب السلطة التشريعية في القضايا المصيرية... ».

النص في اتفاق الطائف:

« يزداد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية: بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، نسبياً بين طوائف كل من الفتيين، نسبياً بين كل المناطق. »

« مع انتخاب أول مجلس على أساس وطني ولا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الرزحية وتندرج صلاحياته في القضايا المصيرية... ».

رصد الاتفاق الثلاثي عدداً مضاعفاً من النواب وحدد الرقم بمئة ومائة وتسعين نائباً بينما أصر اتفاق الطائف على العدد مئة ومائة. وقد يبدو الاختلاف بين العندين لصالح الاتفاق الثلاثي باعتبار أن العدد الأكبر من

للممثلين يحقق تمثيلاً شعبياً أفضل، والحقيقة إن العدد الأكبر يقارب التمثيل الأفضل في التيموقراطيات المسطحة، وعندما لا يُطلب من العدد غرض آخر غير غرض التمثيل الأفضل. لم يكن التمثيل الشعبي الأفضل هو الغاية المرجوة من العدد الكبير بقدر ما كانت الغاية الحقيقية هي إغراق المناطق والطوائف بأعداد كبيرة من الممثلين المنتخبين عن المناطق التي للميليشيات فيها أو عليها تأثير حاسم.

أما مجلس الشيوخ الذي نص عليه الاتفاق الثلاثي فلا علاقة له بالمجلس الذي نص عليه اتفاق الطائف، الأول تكرار غير مفيد لمجلس النواب، الغاية منه إعطاء الدروز منصب رئاسة (رئاسة مجلس الشيوخ) بناء لإصرار وليد جنبلاط، بينما الثاني غايته المحافظة على خصوصية العيش المشترك والمحافظة على بعض مميزات الكيانية اللبنانية المتعلقة بها وجود الطوائف والتي أُسميت «عائلات روحية» بعد انتفاء الهيمنة عن الصلاحيات المخصصة لممثليها، والصلاحيات المخصصة لمجلس الشيوخ حصرت اهتمامه في حماية للحدود الكيانية أي حدود للصيغة والحرية والنظام والكيان والهوية.

VII - التباين والاختلاف حول شؤون الحريات العامة وخاصة حرية التعليم والإعلام بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النصوص في الاتفاق الثلاثي

« العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا: في مجال العلاقات التربوية: إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطامعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته؛ ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة.

« العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا: في المجال الإعلامي: إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بهيئاً عن التخريب يتمثل بدرجة

كبيرة في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادئ والأهداف المقررة في إطار التوجه الوطني المتفق عليه.. مع احترام حرية التعبير عن الرأي..».

ولافرق لا يقاس بين ما نص عليه لاتفاق للطفل وهذه النصوص.

النصوص في اتفاق الطائف

«إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية والمسؤولية بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

□ توفير التعليم للجميع...

□ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون...

□ حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة...

□ إصلاح التعليم الرسمي...

□ إعادة النظر في مناهج التعليم بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية...».

حدود الحرية التي وضعها اتفاق الطائف للإعلام تقتصر على وجوب التزام التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب، وفي ما عدا ذلك فالحرية تامة في إطار القانون. ومعلوم أن القانون اللبناني (قانون المطبوعات) قانون متقدم لجهة الحريات الصحفية والإعلامية وحملتها. أما في التربية فالمطلوب توحيد كتابي التاريخ والتثنية الوطنية وفي ما عدا ذلك فالحرية هي الأساس والمبدأ والنهج.

تقف الحرية في الاتفاق الثلاثي عند حدود العلاقات اللبنانية السورية المميزة وما ينتج عنها إما الحرية في اتفاق الطائف فلا حدود لها سوى الوفاق الوطني وإنهاء حالة الحرب، وهي حدود حرص الإعلام اللبناني وخاصة

الصحافة منه على احترامها دون طلب. وأهم ما في الاختلافات أن الاتفاق الثلاثي لورد الكلام عن الإعلام والتربية في إطار العلاقات مع سوريا بينما أوردما اتفاق الطائف في إطار الإصلاح الداخلي للبحاني ووضعها في إطار السيادة اللبنانية.

الاختلافات التي لحصينا بين اتفاق الطائف والاتفاق الثلاثي، تجاوز عندما الثلاثين وتتمحور حول ركائز تسع، الهوية والكيان، الصيغة، السيادة، التمريض، صلاحيات رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء ورئيس الوزراء، السلطة التشريعية، الحريات.

مأساة لبنان اليوم أن الاتفاق الثلاثي يطبق فيه تحت ستار اتفاق الطائف. والمأساة مضاعفة بما لحق الاتفاق الثلاثي من تعديل لجهة استبدال الميليشيا المسيحية فيه بأي طرف قد يساعد استخدامه على تثبيت المطلوب، والطرف المعتمد مؤقتاً اليوم كبديل للميليشيا المسيحية هو الميليشيا المالية السنية المتمثلة بقوة رفيق الحريري المالية، مما أعاد الهيمنة إلى الحكم مجدداً وإنما بصورة معكوسة، فبعد أن كانت هيمنة طائفية مسيحية أضحت اليوم هيمنة إسلامية مستجدة. كلنا يريدون بالاتفاق الثلاثي تركيز حكم الميليشيات الحليفة للتبعية فجاء تنفيذه تحت ستار الطائف تركيزاً لحكم الميليشيات ولتجدد حكم الهيمنة وإنما بصورة معكوسة.

٦. ما نحن مختلفون عليه مع السوريين وما نحن عليه متفقون

لا مشروعية لأية رغبة أو إرادة تتعلق بلبنان خارج الإرادة اللبنانية، لن تكفي السيطرة الراهنة على مؤسسات الحكم ولا استمرارها، مهما طال بها الزمن، لتحويلها إلى قنعة. يستحيل انتزاع قنعة اللبنانيين خارج إطار السيادة والاستقلال. وفي إطارهما كل التعاون والتدقيق ممكن ومرغوب فيه. السيادة تعني بسط سيادة القانون اللبناني على كامل الأرض اللبنانية وعلى جميع المقيمين عليها بواسطة القوت اللبنانية النخية المحضة. والاستقلال يعني حرية القرار السليبي وأي قرار في مستوى الحكم من موقع المصلحة الوطنية

المحضة دون إكراه أو تدخل من قِبَل أية سلطة غي لبنانية أو أية قوة سياسية تابعة لسلطة غي لبنانية أو تتأثر بها.

إطار العلاقات الوحيد المقبول هو الإطار الذي وضعه اتفاق الطائف والمتمثل بحثي للسيادة والاستقلال كما سبق تحصيلهما.

أساس العلاقات للادبابة بواقعية وموضوعية، هو في المصلحة المشتركة بين البلدين وفقاً لما جاء أيضاً في اتفاق الطائف، «وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة وهو مفهوم يركز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وتجسسه اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما». وحدها المصلحة المشتركة تبني علاقات ثابتة متكافئة.

المصالح الحياتية المشتركة، المرفقة بإيجابيات مُمكنات المعطيات الجغرافية، والمدعمة بإيجابيات مُمكنات العلاقات البشرية (كمثل وحدة اللغة وخلافها)، هي وحدها التي يمكن أن تُبنى عليها علاقات راسخة ثابتة تحول للعلاقات السياسية (المبنية في إطار السيادة والاستقلال) إلى علاقات مميزة فعلاً لا قولاً. أما إذا تُركت العلاقات إلى مسار طبيعة الأشياء وإلى ما هو مكتوب ومحفور في الجغرافيا والتاريخ، فالغلب للظن أننا مقنمون، عاجلاً أم آجلاً، على تجدد لعلاقات العنلم. فواقع العلاقات اليوم يولّد ويعيد تجديد اسباب العناء بين البلدين، ولا بد من معالجة سريعة وعاجلة لوقف هذه العملية المتنامية والخطيرة إذا كنا صانقين وجليدين فعلاً في إقامة علاقات صادقة ولخوة مميزة على قاعدة المصلحة المشتركة. إنقاذ العلاقات مكتوب في الشراكة السياسية والقرارات السياسية المبنية عليها والناجمة من المصلحة المشتركة وليس مكتوباً في التاريخ ولا في الجغرافيا ولا في جذور القربى. الشراكة هي وحدها الصيغة الممكنة والمقبولة، أما الإجارة فلا يرضيها حَز. هل يمكن الشراكة بين السوريين واللبنانيين؟ نعم هي ممكنة، بل هي الصيغة

الوحيدة الممكنة والمقبولة. والشراكة عمل حر بين حريين متساويين في الاستقلال والسيادة ولكل منهما في ربحها بقدر ما يقدم. إنها شراكة في القرار وشراكة في الغرم والغنم. نريد شراكة سياسية سوية مع سوريا لا لإجارة لذيها.

ولمكان الشراكة السورية يتوقف على فهم صريح وواضح لما نحن حوله مختطفون مع السوريين وما نحن عليه متفقون.

نحن كوطنيين لبنانيين، نختلف مع السوريين حول إعادة الانتشار العسكري وفقاً لاتفاق الطائف. ونختطف معهم حول تعاملهم وحول تدخلهم في الشأن الداخلي اللبناني. أما ذريعة عدم الانسحاب إلا بموازاة الانسحاب الاسرائيلي، فمُتَقَرُّ بها ومُتَّفَقٌ عليها في اتفاق الطائف. التزامن والارتباط بين الانسحاب السوري والاسرائيلي يتعلق بالموقع اللوجب الانسحاب إليها في إثر المرحلة الأولى، أي المواقع في البقاع وضهر البيدر حيث يبقى السوريون في البقاع وضهر البيدر وبعض المواقع الأخرى، كقوت عسكرية دفاعية لحماية مدخل دمشق، إلى أن يصبح الجيش اللبناني قادراً وحده على تحمل هذه المسؤولية أو إلى أن تنتج مفاوضات السلام اتفاقاً.

وإن كان انتشار القوات السورية ما يزال ضرورياً حيث هو فلا بد من شرعة هذا الانتشار وإخراجه من نطاق الأمر الواقع ومخالفته للاتفاق.

موضوع الاختلاف الثاني يتعلق بطريقة التعامل مع لبنان عبر بعض القوى اللبنانية والذي يحتم على حسب السلطة اللبنانية وللثأير في قرارها، وبطريقة التعامل في الشأن الداخلي اللبناني وعلى المستويات كافة، السياسية والأمنية والعسكرية والإنسانية. وهي طريقة للتعاطي لا يمكن أي يقر السوريون يمثلها للحكم اللبناني، وبالتالي فهي وسلال غير مشروعة ومن أسباب تعطيل التفاهم السوري اللبناني، وتعتبر تدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي اللبناني بما لا تقره أعراف بين الدول ولا تقره علاقات أخوة أو صليقة لياً كان تمييزها.

أما ما نحن متفقون عليه فلزوم العمل المشترك والمنسّق في مواجهة العدو المشترك (الإسرائيلي) والأعداء المشتركين. ووجوب العمل المشترك والمنسّق

على تحقيق التعاون التام في شؤون الدفاع والأمن والسياسية الخارجية. وجوب العمل المشترك والمنسق في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي يخدم مصلحة البلدين ومصلحة قدراتهما المشتركة التنافسية في المجال العربي الأسويح، وبخاصة بعد قيام للسلام (١١) الولفد والمزاحمة الإسرائيلية المريعة المرتقبة. التعاون المشترك هذا في مختلف المجالات مطلوب ومرغوب فيه على لساس من الشراكة السوية المتكافئة القدرة وحدها على بناء علاقات صانقة حقيقية وثابتة تنتج تقارباً ومودة، لا عنله وكراهية كما تنتج علاقات اليوم.

اما القرار السياسي فعلية وعي وإدراك للمصلحة الوطنية، وأصحاب المصلحة في تعاطي الشأن العام من موقع المصلحة الوطنية اليوم هم المغلوبون المتمسسون من العلاقات الراهنة، الواعون لمخاطرها ولما تولده من تجنيد للعداء بين البلدين ومن تحضير لتجنيد الصراع ولو بعد حين. إن إعادة قراءة لاتفاق الطائف بعين العقل والمصلحة الوطنية لا بعين العصبية والمكابرة (أي بما هو عليه اتفاق الطائف فعلاً)، وسعيّاً مع الرئيس الأسد على أساسها بهدف التوصل إلى مفاهمة جادة وصريحة حول العلاقات بين البلدين ومستقبلهما، يمكن أن يؤنبا إلى تصحيح جندي للخلل الحاصل والتمتعادي في علاقات البلدين، خاصة إذا شعر السوريون بصنق المسعى وكان هو بالفعل صانقاً.

إن مفاوضات مباشرة وصريحة بين الوطنيين اللبنانيين (جميع أولئك الذين يشعرون الخطر الناهم على سيادة لبنان واستقلاله، ولولئك الذين يتحسسون من الهيمنة المعكوسة التي تُركز في الحكم وهم ضحيتها) وبين رئيس سوريا العربي والصنق والأخ، من شأنها أن ترجع بهم من نمشق القربة والشقيقة حاملين معهم استقلال لبنان وسيادته وإعادة التوازن إلى حكمه كما رجع اسلافهم من قبلهم من باريس البعيدة بعد مقابلة كليمنصو الفرنسي الغريب وغير المعني، حاملين معهم كيانه ووحنته.

مصير الوطن

١ - مصير مقومات الوطن الكيانية: مصير العيش المشترك والديموقراطية والحرية

أ - في الواقع الراهن

ب - في احتمالات المصير

٢ - مصير مكونات الوطن العيانية: مصير الاقتصاد

أ - في الواقع الراهن

ب - في احتمالات المصير

٣ - لبنان ورفض السلام في ظل التوازن الراهن، وسبيل الإنقاذ

«ما من شيء يُفرض إلا بقدر ما نستسلم».

لكل وطن مقومات ومصيره من مصير مقوماته. ومقومات الوطن دوعان، مقومات كيانية ومقومات حيائية. ومصير لبنان من مصير مقوماته الكيانية والحيائية.

يُبحث المصير في ضوء التوقعات، توقعات تطوّر وتحول العناصر للمكونة في تفاعلها مع توقعات الآتي في السياسة من أحداث ومتغيرات. ومتوقع الآتي على لبنان، عملية سلام مع إسرائيل وما يترتب من نتائج. تفاعل خطين، خط نمو وتحول المقومات وخط المتوقع من أحداث.

مقومات لبنان الوطن الكيانية لبنان، العيش المشترك، والديموقراطية والحريات. ومقومات لبنان الوطن الحياتية ثلاثة، الخيرات والإمكانات والنظام الاقتصادي.

البحث في مصير الوطن يكون في الإجابة على الأسئلة التالية،

ما هو مصير العيش المشترك؟

ما هو مصير الحرية والديموقراطية؟

ما هو مصير الخيرات والإمكانات اللبنانية؟

ما هو مصير هذه العناصر المكونة في ضوء السلام القادم؟

ما هو مصير لبنان ومستقبله السيلسي؟

ما هو مصير لبنان ومستقبله الاقتصادي؟

اسئلة ستة نجيب عليها بتحليل توقعية ثلاثة، ولحد حول المقومات
 الكيانية إي حول مصير العيش المشترك والديموقراطية، وثاني حول المقومات
 الحياتية إي حول مصير الاقتصاد اللبناني، واختير حول لبنان والسلام وسبل
 الخلاص وإمكانها.

١ - مصير مقومات الوطن الكيانية: مصير العيش المشترك والديموقراطية والحرية

مسالتان تواجهان، اليوم، الباحث في مصير لبنان، مسألة الديمقراطية ومسألة العيش المشترك. إن مصير الديمقراطية ومصير العيش المشترك يشكلان اليوم المسألتين الحقيقيتين المطروحتين في مواجهة حاضر لبنان ومستقبله. والعيش المشترك المقصود هو العيش المشترك السياسي دون سواه (أي علاقة المساواة الحقوقية والفعلية نسبة إلى الحكم والسلطة بين المواطنين على اختلاف دينهم)، التعايش الاجتماعي عرفته وجزيته مجتمعنا منذ ألف وخمسمائة سنة، كما عرفت قواعده وأصوله، وتفاوت العدل والتسامح فيها بتفاوت المراحل السياسية وتقلباتها. لقد قام التعايش الاجتماعي واستمر ولبم منذ ألف وخمسمائة سنة، إما العيش المشترك السياسي فلم يُعرف إلا في مرحلة متأخرة محدودة، وفي مناطق معينة. لقد عرفته نسبياً مصر وسوريا في مرحلة ما بين الحريين العالميتين وحتى قيام إسرائيل، وعرفه لبنان وما يزال. حجبته الأنظمة العسكرية (للتقدمية) الحديثة في كل من مصر وسوريا، وتحاول اليوم إلغائه في لبنان قوى التعصب والتخلف والهيمنة. والديموقراطية المقصودة هي مجموع الحريات العامة (السياسية منها بصورة خاصة) وأصول لاختيار الحكام وتناوبهم وأصول ممارسات الحكم وممارسة احترام المرجعيات من قضاء وإعلام ومقامات دينية.

والمسلحان تُطرحان بإلحاح بعد الانقلاب الذي حصل على اتفاق الطائف والانحراف في تنفيذه، وبعد الإمعان للمزيج في إضاعة القرار اللبناني للمستقل، وبعد العمل على إعانة تركيز هيمنة طائفية (معكوسة) تحت ستار كثيف من الكلام الاستهلاكي عن المطالبية بإلغاء الطائفية السياسية. الديمقراطية والعيش المشترك، أي لبنان بجوهر خصوصيته، يتعرضان لهجمة جنية من الخارج ومن الداخل، تستهدف بوسائل مختلفة جميع مواقعهما، مواقع الحريات والمساواة وتوزيع السلطات والمرجعيات ومواقع العيش المشترك والجمهورية المدنية والوحدة الوطنية.

تتعرض للديمقراطية اليوم، كما يتعرض العيش المشترك، إلى هجمات من داخل ومن خارج، كما هما معرضان لمستقبل الآتي من التطورات وبخاصة تلك المتعلقة منها بالسلام الوافد. فما هو وضعهما للراهن وما هو مستقبلهما، ما هو واقعهما وما هو مصيرهما؟

١- في الواقع الراهن

هجمة من خارج وهجمات من لخل. من خارج، هجمة تفتيت وإلغاء من عدوّ. ومن لخل، محاولات تفتيت وإلحاق تمارسها، برعاية وتشجيع، قوى حزبية وميليشيوية لحتلت الساحة السياسية منذ الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٨٢ ولنصاعت للحالة الصهيونية التي عمل الاحتلال على ترسيخها على مدى الساحة اللبنانية. تهديد للوحدة الوطنية وللعيش المشترك من قبل إسرائيل، وتهديد للسيادة والاستقلال من قبل الجماعات التابعة ومن قبل نهج الاستسلام والتبعية عند أهل الحكم. تهديم للعيش المشترك ولقواعد الوحدة الوطنية من قبل جميع الأحزاب النينية والطائفية والمذهبية، وإلغاء للاستقلال لاوطني وللسيادة الوطنية وتجزؤ على الديمقراطية والحريات من قبل الأحزاب والميليشيات التابعة. للحريات ترعبها قوى التزمّت والعصبية والإرهاب، المستبرة بآيديولوجيات التحرير، وللديمقراطية تمسخها قوى التبعية والإلحاق، وتفرغها للنزوات الشعبوية من مضمونها ومحتواها.

حاولت إسرائيل بشتى وسائل التدخل، من الاحتلال العسكري إلى العمل للمخابراتي، ضرب الوحدة الوطنية للبلدانية ونسف قاعدة العيش المشترك التي تستند إليها. شجعت القوى الطائفية والمذهبية، وحثت على الاقتتال الطائفي، دبرته لحياناً ورعته لحياناً أخرى. سعت بالاجتياح، من ضمن ما سعت إليه، إلى تركيز حكم الهيمنة الطائفية وإلى استئثار العصبية الطائفية المقابلة. ثم انسحبت وأورثت الأرض إلى القوى الطائفية الميليشيوية المرعية وتركت لها أن تقوم بالدور الصهيوني على أفضل مما تقوم به إسرائيل نفسها. وهي ما تزال، باستمرار الاحتلال (في الجنوب والبقاع الغربي)، ترهن لبنان وتمنع عنه الانطلاق، تربط مصيره بمصير السلام في المنطقة، وتحاول تحميله جزءاً إضافياً من العبء الناجم عن الصلح المرتقب، بهدف توطين قسم من الفلسطينيين على أرضه، وبهدف وضع اليد على بعض من مياحه.

أما هجمات النخل فمصدرها ثنائي الميليشيات والقوى الدينية والطائفية والمذهبية.

عملت الميليشيات خلال خمس عشرة سنة من الحرب على الفتك بالديموقراطية وبالحرريات. كما ركزت في انهال لتباعها ومحازبيها، مشروعية التبعية لجهات غير وطنية، شرط الإفادة والربح الآني. وقد غُلّفت التبعية بواجهة «التحالف»، فإلا بالميليشيات، المسلحة، «حليفة» دول وأنظمة. كما غُلّف التسطي على السيادة بـ «التحالف» مع الأنظمة المنتصرة، فانحجبت الرؤيا وانعقلت الألسن وانغرض «أن نرى حسناً ما ليس بالحسن». إن الاستهتار بالحرريات واستسهال قمعها وردعها المتستر بوشاح الانتصار، هو الذي رُكز في الحكم كنموذج اقتداء، بعد أن كوفي أرباب الميليشيات بتسليمهم الحكم إثر الانقلاب على اتفاق الطائف وتنفيذ الاتفاق الثلاثي بدلاً منه.

في جذور وقولعد للميليشيات المسلحة التابعة وفي حضنها نشأت قاعدة الانتماء للطائفي والمذهبي كبديل للعمل الحزبي والسياسي. ومع الميليشيات الطائفية المستمرة بالوطنية، نتيجة لغتصاب وسرقة مواقع الوطنيين التي

هدمتها إسرائيل في اجتياح ١٩٨٢، انتشرت الحال للصهيونية ووضعت الأسس الثابتة لتفتيت المجتمع من بلخه. كما أن الهزيمة التي الحقت بالمواقع الوطنية بفعل الاجتياح الإسرائيلي والتي تزامنت مع صعود الإيديولوجيات الدينية الحديثة المعروفة بالأصولية، أفسحت في المجال لنشوء الأحزاب والميليشيات الدينية، مما أعطى للحالة الصهيونية عمقاً ورسوخاً كبيرين. إن تعميم الحالة الإسرائيلية للصهيونية باعتماد العقلانية الدينية في الأغراض السياسية بات يشكل اليوم التهديد الأكبر للمجتمع، التهديد بالتفتيت والتفسيخ، والتهديد بضرب الوحدة لأوطية وقاعدة العيش المشترك. كل عقيدة سياسية تتميز بين المواطنين على أساس ديني هي في واقع بلادنا، وإياً كان سندها العقائدي، عقيدة صهيونية بالغة والنتيجة إن لم تكن بالدية والقصد. وليست تكفي عدائيتها لإسرائيل ومقاومتها الاحتلال لغسل صهيونيتها، فالذخيرة الحسنة وأنية الأعمال، لا تكفيان لمعالجة وإلغاء النتاج للمنمرمة البعيدة المدى والتي مؤلها تفتيت المجتمعات الوطنية وتمزيقها إلى أنيان وطوائف ومناهب، أي تعميم المجتمعات الدينية والنموذج الإسرائيلي للصهيوني كما ترغب وتامل إسرائيل.

إن الهجمات الداخلية والخارجية هذه التي يتعرض لها المجتمع اللبناني، تُعزّض مواقع الديمقراطية ومواقع الخصوصية اللبنانية، أي ثوابت الكيان وقاعدة العيش المشترك. وتستخدم هذه الهجمات وسائل فكرية وإيديولوجية متعددة إضافة إلى وسائل القمع والسيطرة السياسية. فال مساواة التي هي أساس وقاعدة العمل للديموقراطي، يحاول ضربها بالتشديد على أهمية العدد وأرجحيته في العمل الديمقراطي، وبالتالي محاولة التغاير من قاعدة العدد للديموقراطية إلى إلغاء الديمقراطية في جوهرها أي إلغاء المساواة. وتوسل الأساليب الديمقراطية لضرب الديمقراطية، احتيال قديم، مارسه النازية ونجحت فيه، وتحاوله اليوم القوى المناهضة للديموقراطية في جميع أنحاء العالم وعلى رأسها القوى والأحزاب الدينية على اختلافها. كما أن تعميم للفكر السياسي المستغل للدين أو المستند إليه، وما ينتج عنه من استسلام لهني

وتعطيل للرأي المستقل الفردي، يهدد بإلغاء الحريات التي أساسها ومطلقها حرية للمعتقد والرأي الشخصي والإرادة الفردية الحرة. فإن يخضع الفرد للمواطن خضوعاً استسلامياً أعمى في الشأن السياسي لمن يُفكر عنه، ويُقرر بدلاً منه، ويأمره بقرار إلهي لا مراجعة فيه، فهو إلغاء للديموقراطية بإلغاء العقل وإلغاء الحرية وإلغاء الإرادة الفردية أي إلغاء الفرد والكيان الإنساني الفردي.

كما أن المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية من منطلق الحدد وتفليبه، أي من موقع طائفي مغلف بالوطنية، يمهّد لحكم كثرية «لاديموقراطية» تلغي الأقلية وتدثرها تحت غطاء من الديموقراطية الظاهرية المسطحة. وسيلة الحكم الاحتمالي هنا، قلنون انتخاب كثري وعلى بكرة واحدة (كما هي عليه الحال اليوم)، يُتَبَدّل الأقلية تبديلاً. وقد يكون مطلب إلغاء الطائفية السياسية، التحميد الفعلي لتعميم النظم العربي الواحد، نظلم القمع، الذي حال ويحول بونه بفعالية كبرى نظاماً للديموقراطية التنافسية المركبة (خاصة بعد أن أزيلت شوائبه بإزالة الهيمنة الطائفية منه).

وأما المواجهة بطلب الفدرالية والتقسيم أو الوطن النيدية فإمعان في التمزق والصهينة وإغراق في الضياع وتجند للانتحار في صراعات دموية لا نهاية لها.

إن الصراع للسيطرة بالعدد بدل الإقبال على المشاركة بالسوية والرضى هو وجه الصراع الراهن حول العيش المشترك، والصراع بين حكم الميليشيات والتواضع من جهة وبين الاستقلاليين والوطنيين من جهة ثانية هو وجه الصراع حول الديموقراطية. فصراع العيش للمشارك اتخذ وجه الصراع حول الصيغة والكيان، والصراع حول الديموقراطية والحريات اتخذ وجه الصراع من أجل السيادة والاستقلال. وكلما اشتد الصراع من أجل السيادة والاستقلال نُفِع بالصراع حول الصيغة والكيان وأمر موضوع إلغاء الطائفية السياسية وفقاً لمنطق الاتفاق الثلاثي أو طرح موضوع الفدرالية والتقسيم، فتهدد العيش المشترك أصبح يستعمل وسيلةً لصرف النظر عن السيادة وعن استقلالية القرار الوطني. فاللبنانيون اليوم حيال معاملة قولها التالي: الارتضاء بالإقلال

من للسيادة واستقلالية القرار على غرار الحاصل، او للمطالبة بتغيير الصيغة وبحكم العدد، او بتهديم الوحدة وتغييب الكيان.

مواجهة هذا الوضع والخيار، تقتضي سعياً جدياً للتغاهم مع سوريا على قاعدة إعادة قراءة عقلانية لاتفاق الطائف. كما تقتضي ان يعزز هذا السعي بمعارضة وطنية جنية تُعطي السعي مصداقيته وتُعطي المطلب قاعدته وتُعطي النجاح لملء، معارضة وطنية وشاملة للوضع الراهن حكماً وممارسةً على قاعدة ما سبق واقترحنا من برنامج. فنجاح السعي يمنع الأخطار، وعدم نجاحه يَكول بالمعارضة للجأنة دون تحقيقها.

ب. في احتمالات المصير

السلام الوافد عبر المفاوضات مع إسرائيل قد يُغَيِّر في مصير هذه المقومات ويعطي الصراع منحىً جديداً يُبَدِّل في المواقع فيعيد تركيب التحالفات بما يُؤَيِّز في موازين القوى والانتاج والمصير.

إن التحالف القائم اليوم بين القوى والأحزاب الدينية الإسلامية وبين النظام السوري مبشرة وعبر النظام الإيراني قد يتفتح عن تناقضات مستقبلية بين القوى القليلة بالسلام على أساس القرارات الدولية وبين القوى الراضة له من منطلق ديني. إن أهمية هذا التناقض تتوقف على القدر من الاستقلالية لدى الأحزاب الدينية حيال كل من سوريا وإيران.

إن للسلام الوافد على أساس قرارات الأمم المتحدة قد يلقي رضىً من قبل سوريا وإيران، والرضى المزبوج هذا قد يحذ ويخفف من قدر التناقضات الوافدة بنتيجة السلام، خاصة وإن قدر الاستقلالية للظاهر للأحزاب الدينية عن مراجعتها في إيران وسوريا يبدو ضئيلاً جداً.

فإذا انعدمت استقلالية الأحزاب الدينية يتبع المصير مسار السلام وشروطه التي قد تكون استنتجاً مما سبق وشهدنا في المفاوضات مع إسرائيل في محاولة السلب عشر من أيار، هي التالية: - ترتيبات أمنية في الجنوب اللبناني

مع تخلّ عن الفلسطينيين الموجودين فيه لمصلحة توطيئهم في ارض، هي في الغالب الأرض التي هم عليها - إشتراط إسرائيل ضماداً سورياً لتنفيذ الاتفاق من قبل لبنان. ونتيجة هذا الاشتراط، تمديد لبقاء الجيش السوري في لبنان طيلة المدة التي تقتضيها ترتيبات ضمان التنفيذ. فيكون لبنان قد دفع ثمن السلام مضاعفاً، إتفاق للسلبح عشر من ايار مضافاً إليه توطيئ الفلسطينيين ومعزراً بفقدان قدر من استقلالية قراره الوطني، ثمناً مضاعفاً إلى ذلك المنفوع من قدر السيادة، واحد من حساب للوحدة والتوازن الوطنيين وآخر من حساب الاستقلال والقرار الوطني المستقل. إن الاحتمال هذا يفقد لبنان مير وجوده ويهدد مصيره بزوال محتم.

اما إن بقيت للأحزاب الدينية بعض استقلالية، أو تباينت المواقف حيال السلام بين سوريا وإيران، أو تباينت المواقف بين التيارات الدينية نفسها بين معارض بالعنف والإرهاب، وبين معارض بالسياسة، وبين معارض على قدر التطبيع الذي يحمله السلام، فالصراع للقادم على لبنان مرير وصعب وقد تفرّح احتمالاته في المواقف والتحالفات.

فإن كان التحرك المولكب لعملية السلام سببه التباين بين إيران وسوريا فالصراع سريع وقريب، طرفاه القوى الدينية من جهة تنصمها إيران، وسوريا ولبنان من جهة ثانية. وقد تنفع الأحزاب الدينية بنتيجة الصراع ثمناً باهظاً وتتحول في المدى الأطول إلى الاحتمال الثاني أي إلى احتمال التحرك من موقع استقلاليته لا من موقع التبعية لإيران والرفض الإيراني. وفي احتمال الصراع هذا بين إيران وسوريا، قد يتعزز التحالف السوري اللبناني ويمد لبقاء الجيش السوري في لبنان إلى امد غير منظور. قد تلتقي نتائج هذا الاحتمال مع نتائج الاحتمال الأول مع فارق إمكان صون العيش المشترك ولو على حساب بعض من السيادة والاستقلالية في القرار.

اما وإن كان التحرك المولكب لعملية السلام سببه الاستقلالية الجنية للأحزاب الدينية عن مرجعها المظاهرة في كل من سوريا وإيران، فنحن على

أبواب مرحلة من الصراع المعيد. ستتوجه الخيارات الدينية، في ردة طبيعية، إلى التعرض للأنظمة التي تسببت بالصراع والسلام مع إسرائيل متهمة إياها بالخيانة. وستعم الدعوة بالعودة إلى أصول الدين وإلى الجمهوريات الدينية وإلى الحكم الديني الكفيل وحده باستعادة فلسطين والقدس. وعلى أساس هذا الغرز الجديد في المواقع ستتغير التحالفات. فالنظام السوري الأقرب بطبيعته إلى العلمانية منه إلى الدينية بسبب فهمه وتربيته القوميين، سيضطر إلى التحالف مع القوى القومية والوطنية في مواجهة التيار الديني، وستواجه المنطقة مرحلة من الصراع الشديد ومرحلة من عدم الاستقرار والقلق السياسي، هي تشبه بتلك التي عرفتھا بعد نشوء دولة إسرائيل وتقلبات الأنظمة والانقلابات والصراعات التي نتجت عنها. المتغير الوحيد بالنسبة للبنان عدم إمكان بقله خارج دائرة الصراع كما فعل في مرحلة الصراع الأولى التي عرفتھا المنطقة بعد نشوء إسرائيل. فوجود الأحزاب الدينية على أرضه يحول دون إمكان بقله خارج الصراع. والخطر الذي يتهدد لبنان في هذه الحال خطر مزيج، خطر تهديد العيش المشترك لأن القوى الدينية ستصعد من الصراع الطائفي لاستقطاب المؤيدين، وخطر تهديد الديمقراطية لأن تصعيد الصراع سيفرض اللجوء إلى وسائل قمع وحد من الحريات قد تطيح بالديموقراطية وتحول النظام اللبناني من ديموقراطي برلماني إلى برلماني ظاهراً عسكري فعلياً. ومع موت العيش المشترك وموت الديمقراطية لا يبقى من لبنان سوى أرضٍ ونكراء، ويتحول إلى شاطئ مضاف على غير لزوم وحاجة.

وإذا أضفنا إلى إمكان الاحتمالات هذه إمكان الإقدام على تشجيعها واستغلالها من قبل إسرائيل نفسها، نتبين مدى خطرها وضررها. ومصلحة إسرائيل في استراتيجياتها مزدوجة. فالتيارات الدينية تعطي لوجود إسرائيل ولصهيونيتها ولتسلحها النووي والمتقنم ميلاً هاماً في نظر العالم الغربي، وتبقى وحدتها الوطنية الداخلية متينة لمواجهة العلنية للمستجدة. كما أنها، بتضخيم خطرها وشأنها، تعطي إسرائيل فرصة مستجدة، بعد زوال جبع الاتحاد السوفياتي وطيفه عن المنطقة، للتعرض بالبيع الجديد من أجل العودة

إلى لعب دور القاعدة الأمريكية والأوروبية المتقدمة في مواجهة الخطر الجديد الناهم.

ففي مطلق حال وفي ظل الاحتمالات التي أوردناه جميعها، إن السلام الوافد على المنطقة في ظل للتوازن الراهن مُضَرٌّ بלבنا ومنسيه إلى مستقبله وبوره ومصيره الوطني. وهو مُضَرٌّ بقدر ما يحمل معه من تطبيع. فكلما كبر قدر التطبيع الذي يحمله معه كان ضرره كبيراً بالنسبة إلى لبنان ومن الناحيتين السياسية والاقتصادية. فكلما كبر قدر التطبيع زالت عدائيه رافضيه وقويت حججهم وكان الضرر الاقتصادي اللاحق بلبنان من جزئه كبيراً وسريعاً.

مصلحة لبنان إن يرفض هذا السلام، وإن يرفض توقيته، وإن يتوقف عن متابعة المفاوضات بشانه، وفرصة الرفض مؤتية بعد نكول الولايات المتحدة بتعهداتها لجهة اعتبار القرار ٢٥٠٠ أساساً لهذه المفاوضات وتراجعها عمّا وعدت به خطياً قبل البدء بها.

مصلحة لبنان إن لا يعقد أي اتفاق سلام مع إسرائيل في الوقت الراهن ولو اقيمت عليه جميع الدول العربية دون استثناء. إن جزءاً من إنقاذ لبنان يتوقف على رفض عملية السلام في ظل للتوازن الراهن.

وبديل التفاوض المؤني من أجل الحصول على سلام مُضِرٍّ، السعي لقيام جبهة معارضة داخلية على قاعدة رفض الصلح والسلام، وعلى قاعدة استعادة السيادة والقرار الوطني للمستقل وفق اتفاق الطرف، وعلى قاعدة مصالح وطنية شاملة تعيد تركيب المؤسسات على أسس المشاركة الفعلية، وعلى قاعدة شراكة وتعاون صانقين وكريمين مع سوريا. معارضة تحمل البرنامج الذي اقترحنه عدد بحث اصول المعارضة، مضافاً إليه رفض السلام والصلح مع إسرائيل في ظل التوازن الراهن. لسنا على عجلة للاعتراف بإسرائيل، كما لسنا على عجلة للدخول في مستقبل أفضل الاحتلال الطنفي وتدمير الخصوصية، خصوصية العيش المشترك وخصوصية الديمقراطية والحرية العامة.

وأما من يعتقد أن الصلح مع إسرائيل قد يعود بالخير على لبنان وقد يمكنه من استعادة سيادته على أرضه ومن استعادة قراره المستقل، فوالم وحلم. إن الصلح مع إسرائيل، في ظل توازن القوى الراهن والمعاملة الدولية والإقليمية الراهنة، سيؤدي بلبنان إلى الوقوع في خيارات أفضلها مدمر لكيانه ولخصوصياته. فلما الصراع مع القوى الدينية وتصعيد الاقتتال وتدمير العيش المشترك، وأما الانجراف في منحى القمع العسكري وللتخلي عن الديمقراطية والحريات، وفي كلا الحالتين استمرار لفقدان للسيادة واستمرار لفقدان للقرار المستقل. إما التمسك بالعيش المشترك والتضحية بالديموقراطية وللتسليم للعسكر من أجل مواجهة للتيارات الدينية ودعوات الجمهوريات الدينية، وإما التمسك بالديموقراطية فالوصول إلى التخلي عن العيش المشترك ومنه إلى نحر الديمقراطية في ظل الحكم الديني. خيار تلعب بين ظلم العسكر وظلمة بعض رجال الدين، أمل، من منطلق الإيمان بمثلث الوطنية والعقل والحرية، أن لا نقع فيه فنحكم بلمد حنّيه.

وقد يعتقد البعض أن الوقوع في الدنكية التاسعة هذه ليس حتمياً، وأن محاربة للتيارات الدينية ودعواتها للسياسية ممكنة بالوسائل الديمقراطية، وأن اضطراب اللجوء إلى العسكر لمواجهتها ليس حتمياً، وأنا أقرب إلى هذا الاعتقاد إذا تحقق شرطان، شرط عدم إتمام الصلح مع إسرائيل وشرط استعادة للسيادة الكاملة والقرار الوطني المستقل. وأما في غياب هذين الشرطين فقد تصحّل مواجهة للتيارات السياسية الدينية بغير القمع العسكري. فعادة العداء لإسرائيل رافعة هائلة للقوى التي تحملها والقوى السياسية الدينية ستكون الوحيدة في حملها بعد الصلح والسلام. وغياب القرار المستقل عن السياسة والحكم اللبنانيين سيتمنع استخدام الإمكانيات للبنانية كاملة لدحر التيارات السياسية الدينية وفق الأصول الديمقراطية ووفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية اللبنانية.

لذلك، وبعد استعراض بعض من الاحتمالات المرجّحة، علماً أن التحليل وللتخيل يقصران دائماً عن اللحاق بإمكانات الواقع، يبقى في اعتقادي أن السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان هو في قيام معارضة وطنية شاملة للحكم ونهجه، على

قاعدة تنفيذ اتفاق اللطف وفقاً لأصوله وقواعده وروحه، وعلى قاعدة رفض الصلح والسلام مع إسرائيل، والامتناع عن البحث فيه قبل أن يستعيد لبنان عافيته السياسية وقدرته الاقتصادية التنافسية.

٢. مصير مكونات الوطن الحياتية: مصير الاقتصاد

مكونات لبنان الحياتية ثروته البشرية والمالية الخاصة وبعض من موقع جغرافي وبقياء من نظام خدمات. واقعه الراهن مؤلم، ولشد إيلاماً منه مصيره القاسم على هدي السلام اللوافد.

١. في الواقع الراهن

عرف لبنان قبل الحرب ازدهاراً في قطاع خدماته وتطوراً كبيراً في تقنيات هذا القطاع، وكتبت التقنيات العالمية في البنية التحتية الهامة التي عرفها لبنان وخاصة في الاتصالات مع العالم وبين مناطق، وفي بنية اليد العاملة الماهرة التي تراكمت نتيجة نظمه التعليمي وتطوره. ومعلوم أن لبنان اعتمد في إنتاجه على قطاع الخدمات الذي كان ينتج وحده أكثر من ثلثي الناتج الوطني، بينما لم تكن للصناعة والزراعة كلاتهما تشاركان بكثرة من ثلثه، وازدهر من قطاع الخدمات قطاع المصارف، وقطاع السياحة بفروعه المتعددة من الفنادق إلى المطاعم إلى شركات النقل والسفر والسياحة والمهرجانات، وقطاع التجارة بجوانبه المتعددة من داخلية وخارجية ومثلية، وقطاع النقل والتلزييت، وقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المكتبية، وقطاع الطباعة والنشر والصحافة، وقطاع الخدمات الطبية، وقطاع الخدمات العامة من كهرباء وماء وهاتف وصحة، وقطاع الإنتاج للفني. ثم اتت الحرب على كامل هذا القطاع فلم يسلم منه سوى بعض القطاع المصرفي وبعض الهولميش من القطاعات الأخرى. تضررت البنية التحتية لقطاع الخدمات العامة وتضررت معها سائر القطاعات الأخرى واستمرت الحياة على بعض من إنتاج صناعي وزراعي وبعض من تجارة داخلية وعلى إنفاق منخرات أيام الجحوبة وتركلم دين عام على دولة بدون مولد.

ورافق هذا التدمير المعني للاقتصاد اللبناني هجرة تقنية كبيرة افترسته من الخيرات والطاقات الأصلية، وهجرة بشرية ونزوح كحُبا عنه طاقات المستقبل واجياله. لبنان يعاني اليوم من فراغ مريع في الثروة البشرية، هجرت الكفاءات في انغلبها، وانقطع التوصل والتجدد في عملية إعادة إنتاجها وتولدها. اجيال المثقفين والفنيين الذين هاجروا وتعلموا خلال الحرب استوعبتهم بلدان الهجرة واحتضنتهم مستفيدة من طاقاتهم، والذين عادوا من بينهم او هم في طريق العودة اقلية ضئيلة ممن ضاق بهم لكساد الاقتصاد الراهن. اما الأغلبية، فلا ضموؤ لوليات الحياة اليومية يشجعها على العودة ولا لتعدام إمكانيات العمل والعيش الكريم. اما جحافل الجهل الذين خرّجتهم جامعات الحرب فعبء يثقل كامل الاقتصاد بدل ان يكون عوناً لإطلاقه.

ومع هجرة البشر هجرت رؤوس الأموال. فما تراكم منها في لبنان إنتاجاً وكسباً قبل الحرب وما تجمع فيه نزوحاً من بلدان المحيط والجوار هُجِرَتْ كلها طلباً للامان والأمن. وانهارت العملة اللبنانية مع هرب رؤوس الأموال، ومع تراكم الدين العام نتيجة الإنفاق منه طيلة فترة الحرب على رواتب الموظفين وعلى بعض بقايا القطاع العام، ومع اتعدام اللوات والضراب والرسوم. ورؤوس الأموال التي هجرت، والتي هي قادرة على إعادة الإعمار وإطلاق الحياة من جديد، لم تعد بعد، ولا يبدو انها تنهيا للعودة في المدى القريب. فهي مرتبطة بالاستقرار السياسي أي بمصير الوطن على ضوء مصير تنفيذ اتفاق لطفل واستعادة السيادة والاستقلال، وعلى ضوء عملية السلام ونتائجها وما سيترك فيها للبنان من دور وموقع.

اما المساعدات التي وُعد لبنان بها مع اتفاق اللطف فلن تأتي، لأن اتفاق الطائف لم يطبق ولأن المساعدات قُدرت لدعم تنفيذ اتفاق الطائف لا لدعم تنفيذ الاتفاق الثلاثي مبدئياً. وتنفيذ الاتفاق الثلاثي يعني تفرداً سورياً بالشان اللبناني ونفياً للمشاركة العربية ونفياً تابعاً بالتالي للمساعدات العربية. لن يُساعد لبنان وعملية السلام لم تحدد بعد مسار المصير، ولن يُطلق اسره

قبل ان تنطلق يد إسرائيل في العالم العربي صلحاً وغزواً اقتصادياً غير قابل لأي منافسة.

البنية الإنتاجية مهدمة بفعل الحرب وهي غير قابلة للانطلاق السريع بسبب انعدام القوى العاملة الفنية المتخصصة وإحجام الراسمال القابل للاستثمار. بنية الخدمات العامة التحتية مهدمة تهديماً مادياً بفعل الحرب، كما انها ليست قابلة للاستعادة السريعة بسبب انهيار الإدارة للكفوءة القادرة على المولكة. الخيرات والرساميل التي هجرت لن تعود قبل الاطمئنان للسياسي، أي قبل استعادة السيادة والاستقلال، وقبل وضوح مؤشرات للسلام والصلح. المساعلات لن تُعطى قبل الاطمئنان للسياسي إياه. هذه هي صورة الوضع الاقتصادي بحالته الراهنة وقبل البحث بمصيره على ضوء مؤشرات السلام الوافدة.

ب. في احتمالات المصير

إن عملية السلام مع إسرائيل، في حال نجاحها دون مضاعفات سياسية، ستؤدي إلى انحسار السوق الاقتصادية اللبنانية إلى حدها الأدنى. فالخليج وما يتعداه أصبح منذ حرب الخليج محمية أمريكية. وسوقا الأردن وفلسطين ستضافان إلى السوق الإسرائيلية ليتشكل مثلث وحدة اقتصادية متكاملة وإساسية إن لجهة موقعها التجاري بين أوروبا وآسيا عبر القنال والبحر الأحمر، وإن لجهة موقعها بين العرب وأوروبا عبر شواطئ وموانئ فلسطين وإسرائيل. ومعلوم أن موانئ وشواطئ هذا المثلث أكثر قرباً إلى الخليج والجزيرة والعراق وأفضل تجهيزاً من الموانئ والشواطئ اللبنانية والسورية. إن السلام الوافدة دون مضاعفات سيحصّر السوق اللبنانية بالمدى السوري وبالقدر الذي ستبنيها العلاقات السياسية بين البلدين. المدى الاقتصادي السوري هو المدى للوحيد الباقي للاقتصاد اللبناني ومصيره مرتبط بالعلاقات السياسية بين البلدين. فالتأثير السوري على القرار السياسي اللبناني، مضافاً إلى انحصار الاقتصاد اللبناني بالمدى السوري وحده، قد يحوّل لبنان إلى سوق متممة ومكملة للاقتصاد السوري وفق مقتضيات نمو هذا الاقتصاد ومقتضيات تطوره. والانحصار هذا قد يعرض النظام اللبناني إلى العدوى من

النظام المهيمن، يشجعها الوهن الاقتصادي المتنامي والمستمر الذي يعانيه لبنان. إنه الاختناق والدور الصغير وباب الهجرة الدائمة، سنوات المنحصر والهبوط المقابلة لسنوات للصعود والذهوض التي عرفها لبنان ما قبل، يوم كان مصرف العرب ومركزهم المالي ومصدرهم التجاري وبوليتهم الوحيدة على أوروبا والعالم. إن الشرط الوحيد لعدم الوقوع في هذا المنزلق المميت، قبل الإقناب على أية خطوة اقتصادية وقبل القيام بأية عملية صلح أو سلام، هو في استعادة السيادة التامة.

أما إذا اضحت عملية السلام عرضة للمضاعفات السياسية التي سبق وتوقعنا، فلا مجال للبحث في الاقتصاد، فلن يبقى من اقتصاد سوى ذاك المُبقي على الحياة من قلة الموت. إن احتمال استمرار الصراع من قِبَل الأحزاب اللبنانية رفضاً للسلام القادم، سيُقي لبنان ساحاً له، وستستمر الإعاقة الاقتصادية حتى نذو سلة الانهيار. وهنا أيضاً سبيل الإنقاذ الوحيد يكمن في استعادة السيادة والقرار المستقل، وفي رفض عملية السلام القادم حتى يُسعى إلى تفعيل توازن القوى بما يُمكن لبنان من منع تحقيق السلام على حسابيه وعلى حساب كيانه ووجوده.

٣ - لبنان ورفض السلام في ظل التوازن الراهن، وسبيل الإنقاذ

ارتبطت الحروب اللبنانية بمرحلة التسوية مع إسرائيل، بدءاً بمحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية من قبل الميليشيات اللبنانية للطامحة إلى إحكام الهيمنة، مروراً بتولي السوريين مهمة ضبط الوضع اللبناني للحكم بمعطيات الصراع، وصولاً إلى التدخل الإسرائيلي المباشر بقصد تصفية المقاومة ومحاولة فرض تسوية منفردة على لبنان، ويبدو أن السلام فيه قد ارتبط أيضاً بمسار التسوية. فبعد محاولة فك الارتباط بين القضية اللبنانية وقضية المنطقة بموجب اتفاق الطائف، فإذا بتنفيذه على أنه اتفاق ثلاثي مطوّر ومشوّه يعيد الربط بين القضيتين ويجمّد المسار إلى حين حلول ساعة التسوية الشاملة في المنطقة. إن الوقت الضائع، نتيجة التأخير في تنفيذ اتفاق الطائف والوقت المسروق نتيجة سوء تطبيقه، ضيّعاً فرصة الإنقاذ الوحيدة

التي سنحت والتي كان يمكن من خلالها وبننتجها المرجوة مواجهة السلام للوافد بمقومات تنافسية تحفظ المصلحة الوطنية وتصورون المصير والمستقبل. اما وقد ضاعت الفرصة فلا بد من الخروج من عملية السلام وإعادة التحصن من جديد على أمل فرصة ثانية وتوازن جديد يُمكنان من سلام عادل. إن عملية السلام في ضوء المعطيات الراهنة تعني بالنسبة للبنان استسلاماً إلى سوء المصير. ليس بمقدور بلد لا سيادة له على ارضه، ولا قرار مستقلاً لأهل الحكم فيه، ان يقدم على عملية مصيرية بهذا الحجم وبهذه الأهمية دون ان يترك فيها بعضاً من كيانه وكثيراً من ذاته. ولسنا على عجلة من امرنا كي نتخلّى عن جزء من سيادتنا او استقلالنا او من مقومات وجودنا من اجل ان نعتف بـإسرائيل ونكسب سلاماً وهمياً، الصلح اليوم يُضر بمصالحنا الوطنية، والإقدام عليه إغفال للمخاطر الكبيرة المترتبة على نتاجه.

لقد تحول لبنان، بفعل الحرب، إلى ورقة في يد المفاوضين الإقليميين، بعد ان سبق وحولوه إلى ساحة صراع، وبعد ان بناه لاهله وطناً وجمهورية وكياناً. فمن جمهورية في وطن تحوّل إلى ساحة، ثم تحوّل بعد ان توقف الصراع، إلى ورقة على طاولة المفاوضات في لعبة التفاوض. ويُطلب منه، وهو على ما هو عليه من وهن وضعف، ان يُقدم على صلح ولن يصنع سلاماً، كمن يُساق إلى حفته وهو ملزم بشكر جلاله.

لبنان المحبط، لبنان الهمينة الطائفية المعكوسة المستجدة، لبنان اتفاق الطائف المستبدل بالاتفاق الثلاثي المطوّر (بعد إخراج الميليشيا المسيحية من ثلاثيته واستبدالها اليوم بالميليشيا المالية الحريرية)، لبنان حكم الميليشيات الحليفة، لبنان السيادة المنتقصة والقرار المصابرة، لبنان المهتم والمعاق اقتصادياً، لبنان هذا، ليس مؤهلاً للسلام ولا مستعداً له، وفرض السلام عليه يقارب للخيانة إن كان الفارضون من اهله ويقارب القتل المتعمد إن كان الفارضون من غيهم.

إن المستجد بعد اتفاق الثالث عشر من ايلول بين منظمة التحرير وإسرائيل، هام ومقلق. فبعد التفاتل للفلسطيني والأردني من المفاوضات الشاملة لم يبقَ لمتابعة المفاوضات سوى سوريا ولبنان. مصلحة سوريا في مفاوضات شاملة ولبنان معها، ومصلحة لبنان في وقف المفاوضات ولو كانت شاملة.

عند توقيع اتفاق الطائف فُهمنا مصلحة لبنان في تنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته، وفي فصل قضيته عن قضية المنطقة، لا طلباً لحل منفرد وإنما خروجاً من التفاوض والبقاء في وضع الهدنة، حتى يستحق السلام الشامل، فيُقدم عليه وقد استُعدت سيادة الدولة واستقلالية قرارها واستعيد معها بعض العافية الاقتصادية.

ومع عرقلة اتفاق الطائف وسوء تنفيذه أعيد الربط بين قضية لبنان وقضية المنطقة بإصرار وناب. فتصعيد المقاومة أصبح المطلوب الأساسي الأول، واضحى السعي لتنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته هدفاً ثانوياً منسياً ومجرد ذريعة لتصعيد المقاومة. لقد رُفِضَ للبنان أن يتصرف كسلار الدول العربية المحتلة أرضها، ومنعت إسرائيل اتفاق الطائف من دخول الجنوب والبقاع فدخل عوضاً عنه الاتفاق الثلاثي. فُرض على لبنان أن يدفع من أمه وسيادته من أجل أن يبقى الاهتمام بمفاوضات السلام الشامل مثاراً. هذه هي ماساة لبنان الحقيقية منذ أن امتنع غُلاة أهل النظام فيه عن دفع مرتبات العروبة على غرار ما فعلت سائر الدول العربية. فلتخلفه مرة واحدة عن دفع المرتب عليه في حينه، ألزم الوطن الصغير، من موضع الضعف، بواجب التكفير بالنظم عن خطايا الآخرين وواجب الإنفاق بالنظم على العرب إجمعيين. إنه الظلم الذي ألحق بلبنان والذي يُسعى إلى تكريسه اليوم عبر فرض صلح الاستسلام عليه.

إن أي اتفاق للسلام اليوم، وبعد اتفاق الثالث عشر من ايلول ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل واتفاق تشرين الأول ١٩٩٤ بين الأردن وإسرائيل، هو

بالنسبة للبنان قتلاً عمداً. فهو لن يغير من وضع السيادة واستقلالية القرار فيه شيئاً بل سيضيف إليها عبء ترتيبات أمنية معيقة جديدة، كما أنه سيعيد تحويل ارضه إلى ساحة صراع بين من هم مع السلام ومن هم ضده، وسيلقي على عاتقه عبء توطيّن الفلسطينيين، وسيفرض عليه ترتيب لوضعه الاقتصادي وفق مقتضيات نمو الاقتصاد السوري. مجموعة مصالح تكفي واحدة منها لقتل بلد بعافيته الكاملة فكيف بها مجتمعة وفي بلد يفقد العافية والقرار والسيادة؟

السلام اليوم هو قتل متعمد للبنان، ولوجب الإنقاذ يفرض على الجميع رفضه والتهيؤ لمولجته مرحلة الرفض بالإعداد لقيام معارضة وطنية شاملة تسعى، بعد رفض السلام اليوم، إلى استعادة سيادة لبنان كاملة فوراً على جميع الأراضي اللبنانية رافضةً جميع أبواب التحايل للحد منها، وتعمل على استعادة القرار المستقل تنفيذاً دقيقاً وصحيحاً لاتفاق الطائف، وتطلق عملية اقتصادية بهدف استعادة بعض العافية أخذة بالاعتبار مترتبات السلام العائد. ومترتبات السلام العائد تفرض الأخذ بالاعتبار أن مستقبل لبنان في فهم وإع ومنفتح لعلاقاته المميزة بسوريا على قاعدة المشاركة السوية معها في السراء والضراء.

خلاص لبنان في قيام جبهة وطنية معارضة لنهج للحكم الحالي المتعادي في الاستسلام والغياب، تحقق الأهداف التالية،

– رفض السلام المفروض اليوم، والخروج من مغاوضاته، والتمسك بتنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته ورفض البحث بأي أمر سواه، لسنا على عجلة من امرنا للصلح مع إسرائيل، ولا نخشى أن نترك وحدنا نون صلح معها، فالانفراد في عدم الصلح لا يضرنا بشيء وقد يخدم وحدتنا ووقاقتنا الوطنيين ويبعد عنا نطنج السلام الحالي المدمرة.

– السعي المبلّش والفقوري مع السوريين لتصحيح العلاقات على قاعدة تنفيذ اتفاق الطائف تنفيذاً صحيحاً.

فإن الأمر السعي، فحلٌ للمجلس النيابي، وانتخاباتٌ نيابية جديدة بعد تجريد الميليشيات جميعها من سلاحها، ومشاركةً فعليةً في حكم وفاق وطني يطلق عملية إنماء وإعمار حقيقية.

ولن لم يثمر فنضالٌ لتحرير الأرض واستعادة السيادة وإسقاط حكم الميليشيات، واستعادة للقرار الوطني المستقل بفرض تنفيذ اتفاق الطائف وفق أصوله، وإسقاط لحكم الهيمنة الطائفية الجديدة وإعادة تركيز حكم المشاركة للسوية، ومن ثم إطلاق عملية استعادة العافية الاقتصادية.

– الحرص في ظل الاحتمالات جميعها على عروبة لبنان، وعلى علاقاته المميزة بسوريا على قاعدة المشاركة السوية والعادلة معها، وعلى تجنب الوقوع في سهولة الانعزال وتيهه وجموح العلواء وغرائزته. الخسارة بالعروبة مع سوريا خير للبنان من الربح بالانعزال ضدها. إلا أن لبنان هذا، الذي يُفضل الخسارة بالعروبة مع سوريا على الربح ضدها، هو لبنان للسيد والمستقل فعلاً وقولاً، لأن لبنان التابعة الراهنة ليس هو لبنان ولا قيمة لموقفه ورغبته بل ولا قيمة له.

أما ماذا لو لم تقم معارضة موحدة شاملة؟

إن استمرار الوضع الراهن في حال الارتهاق بدون تقدم في مسار السلام قد يؤدي إلى تصعيد في التزام الاقتصادي والاجتماعي، وقد تُطل من خلاله عملية استعادة السيادة والقرار المستقل. إلا أنه طريق طويل شاق، وقد تُطل أيضاً من خلاله العدوى السياسية في النظام، فيقضي الوطن الصغير في الانتظار الواهم، لانتظار إنقاذ من خارج، لن يأتي.

إن صح توقع البعض من أن انسحاباً إسرائيلياً بنتيجة السلام سيؤدي حتماً (وإن كنت غير مؤمن بالاحتمية هذه) إلى انسحاب سوري مقابل، فالاستقلال والسيادة الناجمان لن يلقيا من يستقبلهما وقد يضيعان لبقائهما

من غير اهل. شرط نجاح الاحتمال المفرد بالتداول هذا، قيام وضع وطني
وجبهة وطنية قادرين على تلقي النتائج بما يضمن الإفادة منها والحؤول دون
إضاعتها. لن يتحقق تحرير إن لم يُنلّص لتحقيقه، ولن تستعد سيادة ولا
استقلالية قرار إن لم يُطالب باستعادتهما، ولن تلغى هيمنة إن لم يُطالب
بإلغائها، ولن تتحقق مشاركة إن لم يُسع لتحقيقها، فلن يتكرم بها أحدٌ على
أحد، ولن تُستنتج استنتاجاً ألياً من افتراض عملية انسحاب ليس وراءه
مُطالب. وكل حتمية غير مقرونة بمطالبة وسعي ويمطالب ومساح هي حتمية
تخدير ووهم.

كلمة أخيرة

جمهوريات ثلاث، الجمهورية الأولى والجمهورية التي سبقتها والجمهورية التي تلتها. جمهورية الاستقلال (جمهورية دستور ١٩٤٣) هي الأولى تسميةً وإن لم تكن الأولى ترتيباً زمنياً، وجمهورية الانتداب (جمهورية دستور ١٩٢٦) هي ما قبل الأولى تسميةً ولا اسم لها وإن كانت الأولى ترتيباً زمنياً، وجمهورية اتفاق الطائف (جمهورية دستور ١٩٩٠) هي التي تلت الأولى تسميةً وترتيباً زمنياً.

التي سبقت الأولى لا تستاهل تسمية بذلكها فتكنى بالتي لحقتها، لأنها جمهورية انتداب، وجمهورية الاستقلال هي الأولى تقديراً ومعنىً.

ورثتها جمهورية أريد لها أن تكون ثانية، فإنها بها ما تزال جمهورية ما بعد الأولى، لأنها لم تعرف أن تستعيد الاستقلال، ولا أن تستعيد السيادة. وهي لن تصبح ثانية، أي مُكَثَّلَةً بذلكها، إلا بعد استعادتهما. ماتت الجمهورية ولم تبلغ وريثتها بعد. فنحن في مرحلة سياسية غير قابلة للتجديد والتسمية وإن كانت من حيث للدستور جمهورية صحيحة.

ضعفت الجمهورية الأولى بسبب قليل من وهنٍ داخلي وكثير من عمدٍ خارجي. ألا إنها ماتت من بعض انتحار ومن قتل عمد.

جمهورية أفسحت للحريات، وبنّت مؤسسات دولة ونظام، وحملت صيغة عيش فريضة، ألا أنها ضاقت بالسلطة مشاركة ومارساتها لاحتكاراً، وضافت بالعيش فهماً فمارسته هيمنةً، ولخلفت مع للعروبة وعدها فاضطرت إلى

الاستعراب يوم رجع الآخرون، فدفعت مضاعفاً، وقضت ولم تنج. وما زال من وركها يدفع، عن تحكم وظلم، ربا دينها المتراكم.

بناها رجالٌ لهم علينا أصلاً حق الاحترام والتقدير، واحترامهم مضاعفٌ لدينا اليوم بكثير دعاء ووفير ترحم، بعد أن شهدنا وخبرنا الذين وُزئوا من بعدهم. مغفورة خطاياهم، وهي كثيرة، بعد أن شهدنا مكر من خلفهم. تشفع بهم وطيبتهم، وتصغر كبائرهم ايّاً كانت، عندما تُدسب إلى تبعية الخلف وقلة محاسنه.

لا يعرف للحرية معنى إلّا من ذاق طعمها. ولا يرفع للكرامة قدراً إلّا من مارسها. ولا يمنحني للسيادة وقلراً إلّا من عاشها. ولا يعطي للاستقلال قيمة إلّا من تربى في ظلاله. ولا يقيم للمساواة وزناً إلّا من نشأ عليها. ولبنان الجمهورية الأولى الذي عرفناه، عرف الحرية والكرامة والسيادة والاستقلال والعيش المشترك على قاعبة مساواة رضية وسوية. ولبنان اليوم جمهورية ماتت وجمهورية لم تولد بعد، ووطن معلق المصير، علينا أن ننبت مقوماته وإن نعطيها للجمهورية التي يستحق. ليس بيننا أن نرتضي له مقومات أقل من تلك التي عرفنا وعشنا لأنه بدونها ليس هو لبنان.

ملاحق

- ١ - البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية
- ٢ - مذكرة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي
- ٣ - النص الرسمي لمشروع الاتفاق الثلاثي
- ٤ - صورة الوثيقة التي يعترف العماد عون في بندها الثاني بشرعية الرئيس الهراوي (راجع صفحة ٢٣٦).

البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية

يواجه لبنان في هذه المرحلة من تطوره أزمة عامة لم تكن الأحداث التي تشهتبت انطلاقاً من استشهاد المناضلت الوطني معروف سعد مروراً بمجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥، سوى تعبير صارخ عن بلوغها طوراً من الاستخدام بات يفرض بالبحاح معالجة جادة تنفذ من ظواهر الأحداث إلى العوامل الكامنة وراءها.

■ **فعلى الصعيد الوطني** تبرز الآن أكثر من أي وقت مضى خطورة النهج الانعزالي القائم على محاولة فصل لبنان عن المنطقة العربية والانسحاب الكلي من ميدان الصراع القومي الشامل مع العدو الصهيوني وحلفائه، وهو النهج الذي تلغى البلاد ثمنه منذ سنوات طويلة هنراً لسيادتها الوطنية تحت وطأة العدوان الإسرائيلي المستمر وأزمات دورية في علاقات لبنان بأشقائه العرب واقتتالاً داخلياً فجرته وتفجيره محاولات التصدي المتكررة للثورة الفلسطينية.

إن تفاقم النتائج السلبية المدمرة التي يولدها النهج الانعزالي المذكور، كان وما يزال في أساس المطالبة الشعبية الواسعة بتكريس الاختيار الوطني العربي قاعدة لانخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع إسرائيل، وبالانتقال في التعامل مع الثورة الفلسطينية من صعيد قبولها كأمر واقع في أحسن الأحوال إلى صعيد احتضانها رسمياً كقوة عربية لا تقاوت من أجل تحرير وطنها والدفاع عن نفسها فحسب، بل تقاوت دفاعاً عن لبنان أيضاً، ثم المطالبة الواسعة بتدعيم بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني على امتداد الحدود الجنوبية مع ما يتطلبه ذلك من سياسة إثناء للجنوب وتوفير مقومات الصمود لأبنائه.

■ **وعلى الصعيد الاقتصادي** تتجلى بوضوح النتائج السلبية الفادحة المعترية

على استمرار تطور لبنان الاقتصادي محكوماً بنظام لم يعد له شبهة بين الأنظمة الرأسمالية المعاصرة في العالم، وبات يشكل تحت ستار المحافظة على «الاقتصاد الحر» مصدراً للغرضى والأزمات المتكررة وقاعدة لنشوء الاحتكارات مع ما ترافقها من موجات غلاء متصاعدة، وأساساً لتشويه نمو الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الإنتاجية الرئيسية.

ويشكل النهج الانعزالي هنا أيضاً سبباً للتأزم في أوضاع الاقتصاد اللبناني، لأن هذا النهج بإضعافه للروابط القومية التي تشد لبنان إلى الوطن العربي يحول دون تكامل الاقتصاد اللبناني مع محيطه العربي، ويحد من إمكانية تجاوز بنيته الطفيلية ومعالجة الأمراض المتلازمة معها.

■ وعلى الصعيد الاجتماعي تتركز أكثر فأكثر الامتيازات التي تضع مصادر الثروة الوطنية بين أيدي قلة ضئيلة بينما تعيش الأكثرية الساحقة أوضاعاً تتسم بالتدهور المستمر في مستوى المعيشة وبضييق فرص العمل، مما يدفع بالآلاف كل عام في هوة البطالة أو الهجرة، كما تتسم بالحرمان من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية وبالخراب المتزايد للنفقات المتوسطة التي باتت تتحمل إلى جانب العمال الفلاحين وسائر الجماهير المكادحة في المدن والريف نتائج الأزمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمييز الاجتماعي.

■ وعلى الصعيد السياسي يعيش لبنان خلف واجهة من الديمقراطية البراقة، في ظل نظام سياسي يأخذ بأشد أشكال التمييز اللاديمقراطي تخلفاً ويتنكر لأبسط متطلبات التحديث لمؤسسات وبنى سياسية مورثة عن جهود الإقطاع والانتداب.

هذه الأزمة التي تطل مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة إلى تعديلات أساسية في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي، وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو أكثر زخماً في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ إذا قلنا إنها تمثل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي اضطلعت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد أن تبادر إلى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والتنمية ببرنامج مرحلي يحدد مطالبها الرئيسية في مختلف المجالات ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من

أجل لبنان عربي وطني ديمقراطي متقدم. وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المحلي في محوره الأول: تحقيق الإصلاح الديمقراطي في النظام السياسي، على أن تستكمّله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الآخرين المتعلقين بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية وبالقضية الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية من ناحية ثانية.

إن اختيار الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لقضية الإصلاح الديمقراطي في النظام السياسي مدخلاً أولاً لطرح برنامجها، تملّيه في الواقع الأولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور البلاد. فلقد بات واضحاً أن الحاجة إلى التغيير في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية تصطبغ أساساً بتخلف النظام السياسي وعجزه بمختلف مؤسساته عن أن يشكل إطاراً لعملية التطور الديمقراطي المطلوب.

الطائفية السياسية السمة الرئيسية للنظام

إن الطائفية السياسية بما ترسيه من امتيازات متعكسة مع المصالح الحقيقية للأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، هي السمة الرئيسية لنظامنا السياسي المتخلف ومنها تنبع وعليها ترتب مختلف مظاهر الخلل الرئيسية التي يعانيها هذا النظام. وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة يؤدي النظام السياسي اللبناني وظيفته في حماية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة، وتكريس عزلة لبنان عن المنطقة العربية، وتسليط طبقة من الإقطاع السياسي عاجزة عن تقديم الحلول الفعلية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور لبنان الرأسمالي. يضاف إلى ذلك كله أن النظام الطائفي المتبع، بما ينشره من عصبية ويكرسه من علاقات عشائرية متخلفة قد حجب الكفاءات عن الظهور وعن تسلم مقاليد الأمور فالتحلت الدولة إلى مستوى من العجز أضحي يهدد مصير الديمقراطية ذاتها ويخفض باستمرار مستوى التمثيل والإنتاجية. كما أن قانون التمثيل السياسي بصيغته الراهنة قد أسهم بدوره في خفض مستوى الكفاءات وفي حجبها عن الظهور.

برلمان موصد الأبواب

هكذا تتحدّد وتتضح عوامل التخلف والتأزم في تركيب السلطة السياسية حيث تعيش البلاد في ظل برلمان موصد الأبواب في وجه القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية بشكل مرّة لبنان الطائفي الإقطاعي القديم ولا يلعب دوره التشريعي والسياسي المفترض كمصدر لكل سلطة، كما تعيش في ظل اختلال مزمن على صعيد التوازن بين السلطات بعيداً عن

قواعد الديمقراطية البرلمانية الحقيقية وأصولها، مما يولد جنوباً نحو السلطة الفردية تزداد معه أزمة النظام السياسي وضوحاً وتفجراً كما كانت الحال خلال السنوات الماضية. ذلك أن انعدام التوازن بين السلطات قد أدى عملياً إلى تقويض مفاهيم الديمقراطية وإلى قيام ممارسات كفيفة في الحكم وفي القضاء والتشريع تعتبر من الانحرافات الخطيرة التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد.

أساس الأزمة

وإذا كان التناقض بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الإقطاعي لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطية في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هو أساس الأزمة اللبنانية الراهنة، فإن هذا التناقض كان لا بد أن يتحول إلى انفجار حين لجأت القوى الرجعية المستفيدة وحدها من الامتيازات التي يكرسها هذا النظام إلى حماية امتيازاتها بقوة السلاح في وجه المطالبة المشروعة بالتنفيذ والتي باتت تستقطب الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

إن استعمال السلاح في وجه التحرك المطالب الاجتماعي للصيادين في صيدا، ثم استعماله لضرب الإرادة الوطنية المنطلقة من تأكيد حقيقة انتماء لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعالة في المعركة القومية الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه، إن ذلك كان في أساس الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد على امتداد هذا العام. ولا نبالغ إذا قلنا إن استمرار تحجر النظام السياسي وانغلاقه في وجه ضرورات التطور وطنياً واقتصادياً واجتماعياً، كما أن استمرار نهج القوى الرجعية والانمرالية في محاولة ترسيخ هذا النظام وحماية امتيازاتها بقوة السلاح، سوف يدفع بالبلاد إلى دوامة من الاقتتال الداخلي المتجدد لن تجني منها سوى الدمار.

ما هو البديل؟

إننا نطرح بديلاً لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام إلى إرادة الأكثرية الشعبية. ومن هنا وكفي لا تفجر الأزمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي السياسي الطبيعي والمشروع إلى اقتتال داخلي متكرر، وكفي تفتتح أمام لبنان أفاق التطور بتجاه تلبية الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية أبنائه، لا بد من إحداث تعديلات ديمقراطية أساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية.

إن هذه التعديلات ترمي أولاً وفي الأساس إلى تحديث النظام السياسي وتجاوز صيغته الطائفية شبه الإقطاعية المتخلفة نحو نظام ديمقراطي عصري قادر على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التطور الرأسمالي للبنان، وقادر أيضاً على الوفاء بالحد الأدنى من موجبات انتماء لبنان العربي على الصعيدين الوطني والقومي.

إن هذه التعديلات المقترحة لا تقيم بالطبع نظام الديمقراطية المتكاملة الذي يفترض تغييراً جذرياً في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسلطة السياسية، لكنها تؤمن الحد الأدنى من التطور الديمقراطي المطلوب في هذه المرحلة من خلال ضرب الإقطاع السياسي الذي بات يشكل طبقة طغرافية يعيئ استمراراً هيمنتها على السلطة السياسية ككل تطور، وفتح أبواب المؤسسات السياسية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها أمام القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية في البلاد بما يؤمن لكل منها الحد الأدنى من التمثيل ويحول تلك المؤسسات إلى إطار تنعكس في داخله محصلة الصراع الاجتماعي السياسي وتبلور ضمنه اتجاهات الحكم الأساسية في هذه المرحلة من تطور البلاد.

برنامج الإصلاح السياسي

إنطلاقاً من هذه الحقائق جميعاً تطرح الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان البرنامج التالي للإصلاح السياسي:

١- إلغاء الطائفية السياسية

لقد بات منسحباً قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الراهن أو الإبقاء عليه بعد أن نخرته مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالى على البلاد بحيث أصبح تجاوزه شرطاً لكل تقدم.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن أن الحل الديمقراطي العلماني المتمثل بإلغاء الأساس الطائفي للنظام اللبناني أصلاً، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع الجماهير اللبنانية إلى نظام وطني ديمقراطي متقدم. لذا فإن الأحزاب التقدمية تعتبر إلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحداً من الأهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان، وذلك من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسي وإزالة كل أثر للصيغة في مختلف مجالات الجبهة اللبنانية.

وترى الأحزاب التقدمية، في هذا الطور من نضالها المستمر لإلغاء الطائفية السياسية، أن الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش.

إن تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية بشكل الخطوة الرئيسية الأولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من أقاليم البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الإنسانية والوطنية.

٢ - إصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي

أ - في مجال التمثيل الشعبي النيابي

إعتماد قانون جديد للانتخاب على الأسس التالية:

إلغاء الطائفية السياسية - جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة - الأخذ بنظام التمثيل النسبي - نائب لكل عشرة آلاف ناخب - تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاماً - اعتماد البطاقة الانتخابية - تأمين مراكز الاقتراع في أماكن السكن - الاستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الإعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية - اعتبار الرشوة جنابة والتشدد في معاقبتها - تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني - إنشاء لجنة قضائية للإشراف على الانتخابات وبت الطعون - إلغاء الضمانة المالية - إخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ومحكمة الإثراء غير المشروع - وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين.

ب - في مجال التمثيل الشعبي المحلي والتنظيم الإداري للدولة

١ - وضع تنظيم إداري جديد للدولة أكثر تطابقاً مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان إلى عشر محافظات.

٢ - إنشاء مجالس تمثيلية إقليمية في المحافظات والأقضية منتخبة لأربع سنوات يكون من صلاحياتها إقرار الموازنات المحلية وتنفيذها بواسطة لجنة دورية يعاونها المحافظ أو القائم في عملها هذا وتمثل في هذه المجالس الهيئات والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية والتعاونية والبلدية والثقافية والمنعوبة. ويكون لهذه المجالس حق الرقابة على المؤسسات العامة في القضاء أو المحافظة.

٣ - إعادة النظر بأوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق قاعدة

التمثيل النسبي، وتعديل نظام الوصاية عليها باتجاه تمييز صلاحياتها وتوفير الحد المطلوب لها من الاستقلال للقيام بدورها كهيئات تمثيلية محلية.

٢ - إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها

ينطلق الإصلاح المطلوب في هذا المجال من اعتبار الديمقراطية نظام شوري وحكماً للقانون يقوم على روح المسؤولية وتوزيع الصلاحيات ويتساوى فيه جميع المواطنين إلى أية فئة اجتماعية انتموا وإلى أية عائلة روحية انتموا.

لذا فإن اقتراحات الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تنوخ في هذا المجال ترسيخ جملة مبادئ: تكريس الهبة التمثيلية للشعب مصلواً لكل السلطات، العودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الأطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيراً للتوازن المطلوب في هذا المجال، ثم تأمين استقلال السلطة القضائية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ العامة ترى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أنه لا بد، في سبيل إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها، من الأخذ بالأسس التالية:

١ - على صعيد السلطة التشريعية

١ - حصر صلاحية التشريع في مجلس النواب.

٢ - تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بثلاث: امتناعه عن الاجتماع بعد دعوته ثلاث مرات متتالية، رده الموازنة برمتها، وإسقاطه الحكومة مرتين في مدى سنة واحدة.

٣ - إحداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه جميع النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى «مجلس النشاطات اللبنانية الأساسية» ويكون من صلاحياته المشاركة في اقتراح القوانين ومناقشتها والاشتراك مع مجلس النواب النهائي بمشاريع القوانين.

٤ - جواز اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام المباشر حول بعض المواضيع المهمة بحيث تكون نتيجته ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية.

٥ - فصل صفة الوزارة عن النيابة وإسقاط صفة النيابة حكماً عن كل وزير.

٦ - إنشاء لجنة تحقيق نيابة دائمة للنظر في شكاوى النواب والمواطنين.

ب. على صعيد السلطة التنفيذية

١ - يتم انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب ومجلس النشاطات الليبانية الأساسية.

٢ - يُسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقاً بذلك على اختيار المجلس.

٣ - يكون لرئيس الحكومة الحق المطلق في تسمية وزراء حكومته بعد استشارة الكتل النيابية، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تعيينهم بالاشتراك مع رئيس الوزراء، وتبقى لرئيس الجمهورية سلطة عزل الوزراء بناء لاقتراح رئيس الحكومة في حال مخالفتهم للدستور أو للقوانين، كما تبقى لرئيس الجمهورية سلطة إقالة الحكومة على أن يصار في هذه الحالة إلى إجراء انتخابات نيابية عامة.

٤ - يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويدير رئيس الوزراء في حضوره المناقشات، أما المجلس الوزاري فيجتمع برئاسة رئيس الوزراء للمناقشة وللبت في القضايا والمشاريع التي ليست لها صفة الأهمية الخاصة.

٥ - يصدر رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين المراسيم التي يقرها مجلس الوزراء. وفي حال امتناع رئيس الجمهورية عن إصدارها يجري اعتماد المبدأ بأن كل مرسوم يوقعه رئيس الوزراء يكون نافذاً خلال مدة معينة.

٦ - يحق لمجلس الوزراء المنعقد في حضور رئيس الجمهورية أن يتخذ مراسيم تنظيمية لا تتجاوز أموراً محددة في الدستور وتصبح هذه المراسيم نافذة بعد أن يوافق عليها ثلثا أعضاء مجلس الوزراء.

ج. على صعيد السلطة القضائية

١ - الانطلاق من مبدأ الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات.

٢ - جعل مجلس القضاء الأعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم وإنهاء خدماتهم وتعيين جهاز معهد القضاء والإشراف العملي على أعماله، وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابة العامة، وتخويل مجلس القضاء الأعلى صلاحية اقتراح القوانين

والأنظمة الآلية إلى رفع مستوى القضاء وإعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة العليا إلى جانب المتضررين من أشخاص القانون العام والأشخاص الطبيعيين.

٣ - اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل أفراد الجسم القضائي مرة كل سنتين.

٤ - إنشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين.

٥ - إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

٦ - حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم المرتكبة من العسكريين وربط القضاء العسكري بالقضاء المدني وتحديد اختصاصاته وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئاته وأجهزته. وحصر عمل المحاكم العرفية والميلانية في حالة الحرب فقط.

٧ - إعطاء حق الطعن بدستورية القوانين لكل مواطن، وإعطاء كل مواطن حق إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة بمحاكمة المسؤولين بالمخالفات التي ارتكبها هؤلاء أو يرتكبوها إبان ممارستهم للأحكام، بما في ذلك جريمة الإثراء غير المشروع. ويكون للدعاء العام العادي الصلاحية ذاتها في تحريك الدعوى.

٨ - وضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

٤. إصلاح الإدارة

١ - إعادة تنظيم الإدارة لتبسيط أجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الإثراء غير المشروع بين جميع القاطنين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين.

٢ - إحداث أمانة عامة تقنية وإدارية من ذوي الاختصاص التقني والإداري إلى جانب كل وزير لمعاونته في توجيه الحكم في وزارته وتنفيذ المخطط العام الموضوع لأجل ذلك.

٣ - إناطة تعيين جميع موظفي الإدارات والمؤسسات العامة بمجلس الخدمة المدنية باستثناء المديرين العامين وأمناء سر الدولة والسفراء وقادة وضباط وأفراد القوات المسلحة.

٤ - إنشاء هيئة للرقابة العليا من رؤساء مجلس الخدمة المدنية وإدارة التفتيش المركزي ودبوان المحاسبة مهمتها رفع كفاية الإدارة وتطوير تنظيمها وتطهيرها سنوياً من العناصر الفاسدة.

٥ - إلزام الإدارة بتنفيذ القرارات القضائية لمجلس الشورى تحت طائلة المسؤولية الشخصية للوزير.

٥ - إعادة تنظيم الجيش

إن إعادة النظر بأوضاع المؤسسة العسكرية، والتي باتت ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطية وتقوية الدفاع الوطني، تتطلب إدخال تعديلات أساسية على تنظيم الجيش باتجاه:

١ - حصر مهمته بالدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية، ومنع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد.

٢ - خضوعه كلياً للسلطة السياسية، وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة.

٣ - إزالة القيود الطائفية والفقوية التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب إليه أمام جميع اللبنانيين دون تمييز، وإلغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش.

٤ - إنشاء مجلس دفاع أعلى يرأس اجتماعاته رئيس الجمهورية ويتكون من: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير المالية، وزير البريد والبرق والهاتف، قائد الجيش، رئيس الأركان.

يتولى مجلس الدفاع الأعلى تحديد السياسة العسكرية للدولة وتحديد جهة استخدام الجيش وإعداد خطط الدفاع والتعبئة والإشراف عليها، وتحديد دور مختلف مؤسسات الدولة والقوات المسلحة في مهمات الدفاع الوطني.

٥ - إنشاء مجلس قيادة من: قائد الجيش، رئيس الأركان، قادة الأسلحة، والمفتش العام، يتولى مجلس القيادة صلاحيات اقتراح: ترقية الضباط، والدورات الدراسية، والمكافآت والأقدمية، وتشكيل مجالس التأديب ومجالس الامتحانات. ويقدم اقتراحاته بهذا الخصوص لوزير الدفاع. ويعود له حق البت بترقية الرتبة والأفراد.

٦ - يجري تعيين قائد الجيش، ورئيس الأركان، وقادة الألو، وقادة المناطق العسكرية، وقادة الأسلحة، ومديري وزارة الدفاع، ورؤساء المحاكم العسكرية، وقادة المدارس والمعاهد العسكرية، براسم تصدر عن مجلس الوزراء وفقاً لاقتراح وزير الدفاع الوطني.

٧ - تحصر صلاحيات قائد الجيش بالقيادة المباشرة لهيئات أركان الحرب وقوى الجيش البرية والجوية والبحرية والألو والوحدات المقاتلة. ويضطلع بمسؤولية العمليات الحربية وإعداد القوى المسلحة للقيام بالمهام الموكولة لها.

٦ - تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والعامّة

- ١ - تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامّة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.
 - ٢ - اعتبار شرعة حقوق الإنسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتوافقة مع بنودها.
 - ٣ - إزالة كل أشكال التمييز في معاملة المرأة على جميع الأصعدة وتحقيق مطالب الحركة النسائية الديمقراطية في هذا المجال.
 - ٤ - وضع قانون ديمقراطي يعلّق حرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية من كل قيد سياسي ترسيخاً للحريات العامّة.
 - ٥ - إقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حداً لواقع التشتت الراهن الذي تعانيه الحركة النقابية وترسمي التنظيم النقابي على أساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة.
 - ٦ - إعطاء الموظفين حق التنظيم النقابي.
 - ٧ - إصدار تشريع يحدد حالات التوقيف الاحتياطي وحدوده ضماناً للحريات الشخصية وإلغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي بالنسبة للصحف وللجنح.
 - ٨ - إلغاء القيود التمسقية المفروضة على حرية النشر وخصوصاً لجهة فرض الموافقة المسبقة لأجهزة الأمن على إصدار النشرات.
 - ٩ - تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة إزالة النصوص والقيود اللاديمقراطية التي تحد من حريتها، وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحريرها من الارتعانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كأداة إعلام للرأي العام الشعبي.
 - ١٠ - وضع قانون عصري للجنسية يكفل إعطاء الجنسية اللبنانية لمستحقها بمعزل عن أي اعتبار عصري أو قروي أو سياسي.
 - ١١ - جعل حق السلطة التنفيذية في إعلان حالة الطوارئ محصوراً بحالة الحرب واقتصرها على وضع المرافق في خدمة الدفاع الوطني دون مساس بالحريات العامّة الأساسيّة.
- ## ٧ - الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية
- إن الصيغة الأفضل لتنظيم عملية الوصول إلى هذا الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي

تكون بالاحكام إلى إرادة الأكثرية الشعبية عبر دعوة اللبنانيين إلى انتخاب جمعية تأسيسية من مئتين وخمسين عضواً على أساس لا طائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لتقود حواراً وطنياً واسعاً بشأن الإصلاح المقترح ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

تبقى قضية أخيرة لا بد من الإشارة إليها هنا وهي أن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد كلفت لجنة مختصة من بين صفوفها مهمتها استكمال وضع نصوص المشاريع القانونية التطبيقية لهذا البرنامج المرحلي: مشروع الدستور المعدل، ومشروع قانون الأحزاب والجمعيات، ومشروع قانون الانتخاب، وغير ذلك من مشاريع القوانين التي سوف تنجزها اللجنة المذكورة لتشكل بالنتيجة الملاحق التطبيقية المفصلة لهذا البرنامج العام.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إذ تطرح برنامجها المرحلي هذا من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي، مؤكدة بشكل خاص على ما يتعلق منه بإصلاح التمثيل الشعبي الذي هو مفتاح كل إصلاح سياسي في هذه المرحلة من تطور لبنان، تدعو الجماهير اللبنانية إلى التكتل حول هذا البرنامج وإلى شن نضال طويل النفس لتحقيقه بإرادة الأكثرية الشعبية التي لا نشك بوقوفها القاطع إلى جانب هذه الدعوة إلى التغير على طريق بناء لبنان عربي وطني ديمقراطي جديد.

المجلس السياسي المركزي للأحزاب

والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان

بيروت في ١٨ - ٨ - ١٩٧٥

مذكرة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

إذ تجتاز الأزمة اللبنانية اليوم أحد أكثر منعطفاتها خطورة وترتفع الأصوات الداعية إلى توحيد العمل الوطني، تجد الحركة الوطنية اللبنانية من واجبها أن تطرح أمام الرأي العام الوطني بمختلف القوى السياسية المعبرة عنه وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن وما تتطلبه من جهود في سبيل تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعرويته وتطوره الديمقراطي.

حقائق الوضع اللبناني الراهن: المشروع التقسيمي الطائفي مصدر الخطر الرئيسي على لبنان

منذ اندلاع الحرب قبل أكثر من عامين والحركة الوطنية تلح على كشف وإبراز مصدر الخطر الرئيسي على المصير الوطني اللبناني ككل متمثلاً بالمشروع التقسيمي الطائفي الذي فجر أربابه هذه الحرب وما زالوا يتابعون نهج تصعيد الأزمة اللبنانية وتعميدها من أجل بلوغ أهدافهم.

ولم تعد الوقائع الدامغة تترك اليوم مجالاً لأي شك حول وجود المشروع المذكور وكونه يتوخى تحقيق جملة أهداف مترابطة متكاملة يمكن إنجازها على النحو الآتي:

١ - نزع عروبة لبنان وسلخه فعلياً عن العالم العربي.

٢ - التنكر للقضية القومية والانسحاب الكلي من دائرة المصير القومي المشترك للأقطار العربية بإنهاء التناقض اللبناني الإسرائيلي وفتح أول ثغرة من نوعها في جدار المواجهة العربية للعلو الصهيوني.

٣ - تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان كواحدة من حلقات المخطط الإمبريالي الصهيوني الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية من أساسها.

٤ - تحويل لبنان إلى كيان طائفي عنصري من خلال تفكيك الوحدة اللبنانية وإعادة تركيبها بشكل يؤمن سيادة أقلية طائفية على مجموع الشعب اللبناني ويحتفظ بالكثير من عناصر التقسيم الفعلي القائم اليوم مقترناً بالدعوة إلى اللامركزية السياسية واقتعال التعددية الحضرية.

٥ - الإطاحة بمقومات التطور الديمقراطي اللبناني وإخضاع البلاد إلى قبضة نظام فاشي يرسخ القهر الطائفي للأكثرية الشعبية الساحقة ويحمي الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة والتي تضغط بثقلها على الجماهير اللبنانية الكادحة.

إن هذا المشروع التقسيمي الطائفي الذي تعتبره الحركة الوطنية أساس اندلاع الحرب ومنع تعقيد الأزمة اللبنانية، ليس مشروعاً مجهول الهوية السياسية أو مؤامرة غامضة السلاع، بل هو مشروع يتنسب إلى قوى فعلية موجودة ذات هوية محددة لا ترد عن الجهر بأهدافها وإعلان مخططاتها، بحيث لم يعد هناك مجال لتجهيل الفاعل على هذا الصعيد لأن المواقف المعلنة والممارسات المتتالية من جانب «الجبهة اللبنانية» تقطع بكونها الجهة التي تحمل المشروع المذكور وتسمى إلى تحقيقه كاملاً في نهاية المطاف. ولقد كشفت وقائع الفترة التي مضت على صدور قرارات قمتي الرياض والقاهرة مخطط «الجبهة اللبنانية» الرامي إلى إبقاء الأزمة مفتوحة وصولاً إلى فرض أهدافها على لبنان واللبنانيين وعلى العرب جميعاً وفي آن معاً.

١ - أشعلت «الجبهة اللبنانية» معركة الجنوب معطلة بذلك إجراءات إنهاء القتال المقررة في مؤتمر الرياض والقاهرة، وفاتحة أخطر الصفحات في تاريخ الحرب اللبنانية على الإطلاق عبر التنسيق الواضح بين قواتها والقوات الإسرائيلية والذي أتى بكشف المؤامرة المبيتة على عروبة الجنوب والتوجه الانعزالي نحو التعامل مع إسرائيل كحليف والتطلع إلى إجراء تغييرات ديموغرافية مشبوهة في الخارطة اللبنانية تخترقها من الشمال إلى الجنوب، فضلاً عن استهداف إلغاء اتفاقية القاهرة في الجانب المتعلق منها بحق المقاومة الفلسطينية في الوجود والعمل في منطقة الجنوب.

٢ - ورفضت «الجبهة اللبنانية» إخلاء المواقع التقسيمية التي بنتها خلال الحرب في مختلف الميادين العسكرية والإدارية والاقتصادية والثقافية ضاربة عرض الحائط بقرارات

الرياض والقاهرة والقاضية بتسليم المؤسسات والمرافق العامة إلى قوات الردع العربية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥.

٣ - وقاومت «الجبهة اللبنانية» إجراءات الرئيس الياس سركيس الهادفة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة الموحدة مؤكدة رفضها للإجراءات المذكورة إلا إذا التزمت بشرطين:

الأول - أن تكون مجرد غلاف شكلي للتقسيم الفعلي المفروض على لبنان.

والثاني - أن تكون فاقدة لأي تولد وطني وأن تخلص وظيفتها في تكريس الامتيازات الطائفية، الموروثة والمستحدثة، التي تعتبر «الجبهة اللبنانية» نفسها قيمة عليها.

٤ - وعطلت «الجبهة اللبنانية» برنامج الحل المتوازن لقضية المهجرين معلنة رفضها مبدأ عودتهم جميعاً إلى مناطقهم وأماكن إقامتهم الأصلية وطارحة القضية من زاوية وحيدة الجانب، زاوية إعادة مهجريها إلى بعض مناطق الشوف، في امتداد سعيها إلى اكتساب ميراث جنيدها على إكمال الصراع من موقع أقوى.

٥ - وحصرت «الجبهة اللبنانية» حملة المطالبة السياسية الواسعة التي نظمتها بجانب وحيد من الأزمة اللبنانية هو الجانب المتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة. وفي هذا المجال ظهر الانفعال واضحاً لتظهر من خلاله حقيقة النوايا الانزالية المبيتة تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان. فبعد سبعة أشهر من المطالبة المتكررة بتنفيذ اتفاقية القاهرة، رغم أن الأحكام الأساسية للاتفاقية المذكورة كانت قد نفلت فعلاً، كشفت «الجبهة اللبنانية» عن حقيقة موقفها في هذا المجال فإذا بها ترفض معالجة العلاقات اللبنانية - الفلسطينية في إطار الحل السياسي اللبناني والاتفاقات المعقودة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنتهي إلى إعلان عدم اعترافها بشرعية الوجود الفلسطيني في لبنان والدعوة إلى تصفيته.

هكذا عملت «الجبهة اللبنانية» على إبقاء الأزمة مفتوحة على أخطر الاحتمالات. وها هي تمضي اليوم في مخططاتها المرسوم متطلعة إلى ظروف أكثر ملائمة لنقل مشروعها التقسيمي الطائفي إلى حيز التنفيذ المتكامل.

- فهي تمارس ضغطاً متبادلاً على القوى العربية في لبنان تحت مطلب «تنفيذ اتفاقية القاهرة» بأمل دفعها إلى تصفية الوجود الفلسطيني.

- وهي تسعى في تعاملها مع العرب لتكريس نفسها ناطقاً وحيداً باسم لبنان واللبنانيين والتصرف على أنها السلطة اللبنانية الفعلية التي ينبغي التوجه إليها وتقرير مصير لبنان بالاتفاق معها.

- وهي تصر على التحصن خلف خطوط التقسيم الفعلي المفروض على لبنان اليوم كي تكون لها قاعدة آمنة تنكفيء إليها إذا ما سارت موازين القوى الداخلية والخارجية لغير صالح سيطرتها الكاملة على لبنان، وتطلق منها لفرض هذه السيطرة الكاملة لدى أي خلل في الموازين المذكورة يسمح لها بالانتقال إلى صعيد الهجوم الشامل.

- وهي تخطط لاستئناف القتال من أجل فرض مشروعها الخاص كأمر واقع إدراكاً منها بأن مثل هذا المشروع الخطير لا يمكن أن يمر سلباً أو أن يحظى بالقبول الطوعي من جانب سائر الأطراف الفاعلة في الأزمة لبنانياً وعربياً.

- وهي تتطلع أنديراً إلى التحويل بوصفه المحطة التي يمكن عندئذ تحويل الصراع اللبناني الدائر حول وحدة لبنان وعروبه وتطوره الديمقراطي إلى لون من النزاع الخارجي تنتحل فيه «الجهة اللبنانية» لنفسها صفة تمثيل لبنان واللبنانيين بأمل النزاع اعتراف دولي وعربي بالكيان الطائفي العنصري الذي تصل على إقامته.

وتضاعف مخاطر هذا المشروع التقسيمي الطائفي حين نرى الصلة العميقة بينه وبين مجمل التطورات الجارية على صعيد الصراع العربي الصهيوني. وإذا كانت سيطرة «الكيود» على مقاليد الحكم في إسرائيل تشكل أساساً لتصعيد نذر مثيله في التصلب الإسرائيلي حيال مصير الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني، فإن هذه السيطرة عنها تطوي على أخطر الاحتمالات بالنسبة للأزمة اللبنانية. ولا يصعب التنبؤ في هذا المجال بازدياد وتيرة التدخل الإسرائيلي في الجنوب - وفي الوضع اللبناني ككل بالتالي - وبتصاعد الدعم الإسرائيلي لمشروع تحويل لبنان إلى كيان طائفي عنصري في سياق المخطط الصهيوني الشامل في هذا المجال: مخطط تبديد الهوية القومية العربية لأقطار المشرق وزرع الكيانات الطائفية على امتداد المنطقة العربية.

خط الحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي

لقد اعتمدت الحركة الوطنية، طيلة مراحل تصديدها للأزمة اللبنانية، خطأً سياسياً كان وما يزال يتمحور حول الاتجاهات الرئيسية الآتية:

١ - إن مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي، الذي عرضنا خطوطه العامة فيما سبق، تشكل الخيار الوحيد أمام الوطنيين والديمقراطيين اللبنانيين، وهي مواجهة ذات طبيعة وطنية وجوهر ديمقراطي وبعد قومي يتوقف عليها مصير لبنان الوطني - وحدته وعروبه

وتطوره الديمقراطي - كما تتصل اتصالاً وثيقاً بالمصير القومي المشترك للعالم العربي.

٢ - إن البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الذي حدثت من خلاله الحركة الوطنية خطتها السياسي العام في مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي وقواه، ليس مشروعاً للإصلاح السياسي فحسب بل هو أولاً وفي الأساس برنامج تحقيق وحدة لبنان وتكريس عروبه وتوفير الإطار السياسي الملائم لتطوره الديمقراطي وللمعالجة قضياه الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ انتائمه القومي العربي والوفاء بموجبات هذا الانتماء على كل صعيد. إنه بكلمة برنامج بناء لبنان عربي ديمقراطي متقدم يتجاوز موروثات النظام السياسي الطائفي شبه الإقطاعي الذي يشكل منبع الانزلال عن العروبة ومصدر التفكك في الوحدة اللبنانية وأساس ديمومة الامتيازات المركبة الطائفية - الاجتماعية والقاعدية التي يستمد منها المشروع التقسيمي الطائفي زخمه وذرائعه. وإذ تتمسك الحركة الوطنية بالبرنامج المرحلي فلأنها ترى فيه برنامج الخلاص الوطني للبنان واللبنانيين والرد الحاسم على المشروع التقسيمي الطائفي.

٣ - ورغم تمسكها بالبرنامج المرحلي إطاراً لمعالجة نتائج الحرب الأهلية وبناء لبنان الجديد، فإن الحركة الوطنية لم ترهن يوماً موافقتها على إنهاء القتال وإعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي بتحقيق البرنامج المذكور كاملاً. فلم تكن الحركة الوطنية هي الطرف الذي اختار القتال سبيلاً لتحقيق أهدافه، بل إن «الجبهة اللبنانية» هي التي صممت على فرض الحرب الأهلية اختياراً وحيناً على اللبنانيين. فهي التي خططت لتفجيرها وهي التي تابعتها وهي التي ما تزال تصر حتى الآن على الاحتفاظ بمقاليدها وتكريس عواملها لأنها لا تنوي التراجع عنها دون تحقيق أهدافها كاملة. أما الحركة الوطنية فكانت وما تزال في وضعية الدفاع وفي موقع الطرف المجبر على المواجهة القتالية والذي لم يفلك يعلن رغبته في الاحتكام لقوانين التطور للديمقراطي السلمي بدلاً للحرب الأهلية.

لقد ظلت الحركة الوطنية تؤكد، رغم تمسكها ببرنامجها المرحلي سبيلاً لخلاص لبنان واللبنانيين، استعدادها الدائم لقبول تسوية سياسية تنهي القتال وتعيد إلى البلاد لحمتها المفقودة كي تتوفر الأجواء السلمية للحلحلة لفتح ملفات الاختيارات الوطنية الأساسية التي ينبغي تجديدها لبنان على قاعدتها والتي يشكل البرنامج المرحلي - في رأي الحركة الوطنية - أكثر صيغها تقدماً واتصالاً بحاجات لبنان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولم تضع الحركة الوطنية يوماً شروطاً لهذه التصوية السياسية سوى تلك الشروط البديهية التي تؤمن بقاء لبنان بلداً عربياً موحداً لجميع أبنائه أي: وحدة لبنان وعروبه وسلامة الوجود الفلسطيني على أرضه وتكريس الحريات الديمقراطية لشعبه. لكن الوجهة اللبنانية هي التي أصرت في مواقفها المعلنة وممارساتها على سد الآفاق أمام أية تسوية سياسية متوازنة للصراع الجاري، وهي التي تتكرر اليوم لكل مشاريع الحوار السياسي مصرة على إلحاق مجموع اللبنانيين بمشروعها التقسيمي الطائفي وعلى انتهاز سبيل القتال وسيلة لتحقيق هذا الإلحاق.

إن الخبرة الطويلة التي جنتها الحركة الوطنية من معاشتها لمختلف أطوار الأزمة اللبنانية - والتي نأمل أن تكون قد توفرت لدى سائر الأطراف - هي وراء اقتناعها بأن مبادرات المشروع التقسيمي الطائفي بالمرونة اللفظية وبالثبات على الحوار مع أصحابه بأي ثمن بات أسلوباً عقيماً، وأنه لا مفر من تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع المذكور وللوقى التي تحمله كي يصبح ممكناً الأمل بإلقاء لبنان من أخطاره.

ضرورة المواجهة الوطنية المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

إذا كانت المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي تشكل النهج الوحيد المجدي في دفع الأخطار المحدقة بالمصير الوطني اللبناني، فإن تنظيم المواجهة المذكورة يجب أن ينطلق من استيعاب الحقيقة القائلة إن الخلل الحاصل في التوازن السياسي الداخلي كان وما يزال أساس إفلات المشروع التقسيمي الطائفي من عقابه والإطار الذي سمح للوجهة اللبنانية أن تبدي هذا القدر من التصلب وأن تجرؤ على متابعة مخططاتها الرامية إلى تحقيق أهدافها كاملة. وإذا كانت هناك عوامل عديدة قد تضاعفت لتجعل من الخلل المذكور في التوازن السياسي الداخلي أمراً واقعاً، فإن هذا الأمر الواقع لا يعكس إطلاقاً ميزان القوى الفعلي في البلاد على حقيقته. إن القوى الوطنية والديمقراطية الحريصة على وحدة لبنان وعروبه وتطوره الديمقراطي تظل هي المعبرة عن الإرادة الوطنية الأصيلة للأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني بمختلف انتماءاته الطائفية. كما أن التيارات الليبرالية التي يخفها اليوم الإرهاب الفاشي في المناطق الخاضعة للسيطرة الانعزالية يبقى لها من الوزن ما يؤكد غلبة المصالح الوطنية والشعبية المعاكسة للمنطق الطائفي العنصري الانتحاري عندما يحتاج لها أن تمارس فعلها المؤثر بحرية.

لقد تأكدت هذه الحقيقة خلال أطوار عديدة من الأزمة اللبنانية حين استطاع التيار الوطني والديمقراطي المريض في صفوف الأكثرية الشعبية المسيحية - التي صادرت والجهة اللبنانية- تمثيلها بالإرهاب زوراً - أن يظهر على حقيقته متمسكاً بالوحدة الوطنية متطوعاً إلى تجاوز التركيبة الطائفية العنصرية التي تحجز التطور اللبناني وتبدد نتائجه على الدوام.

ولا شك أن انحسار العوامل التي فرضت على تلك القوى الوطنية والديمقراطية والليبرالية لوناً من ألوان الانكفاء الجبري سوف يعيد جلاء ميزان القوى الفعلي في البلاد ليظهر معه بوضوح أن المتمسكين بالمشروع التقسيمي الطائفي والمقاتلين في سبيله هم مجرد أقلية تحاول فرض نفسها قسراً على مجموع اللبنانيين.

ولا نبالغ إذا قلنا إن استمرار الخلل الراهن في التوازن السياسي الداخلي على ما هو عليه يشكل في الواقع أقصر الطرق إلى إبقاء شبح الحرب الأهلية مخيماً على البلاد ومعه احتمالات تجدد القتال في أية لحظة. لذا فإن كل القوى الحريصة على طي صفحة الصراع اللبناني المسلح وإعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي واستئناف مسيرة تطورها الديمقراطية السليمة، مدعوة إلى صب كل جهودها في العمل على تصحيح ذلك الخلل في التوازن السياسي الداخلي بما يضع حداً لأحلام الذهن يخططون لاستئناف القتال بأمل فرض مشروعه كاملاً على سائر الأطراف.

وفي هذا المجال تشدد الحركة الوطنية على ضرورة التحرك السريع بالاتجاهات الرئيسية الآتية:

١ - إن الخطوة الأولى المطلوبة نحو إعادة الاعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد على حقيقته تتمثل في التقاء جميع أطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد التشخيص المشترك لحقيقة المشروع التقسيمي الطائفي والتصميم المشترك على مواجهته والتصدي له بحزم. فليس كمثل بقاء الصف الوطني مفككاً ومشردوداً إلى التعارضات الثانوية سبباً لاستمرار الخلل الراهن في التوازن السياسي الداخلي مهما يستتبع من انغلاقات للمشروع التقسيمي الطائفي من كل عقال.

٢ - أما الخطوة الثانية المطلوبة على هذا الصعيد فتتعلق بدور القوى العربية التي أوكلت إليها مهمة تنفيذ قرارات الرياض والقاهرة على الساحة اللبنانية. وفي تقدير الحركة الوطنية أن هذا الدور يمكن أن يثمر عوناً فعالاً للثانيين على طي صفحة الحرب الأهلية

نهائياً إذا هو انطلق من حقيقة أساسية مؤداها أن مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي لا بد أن تنهض أولاً وفي الأساس على أكتاف القوى اللبنانية المؤمنة بوحدة لبنان وعروبته والحريصة على تطويره الديمقراطي، وأنه بقدر ما تستند الجهود العربية إلى فعل هذه القوى اللبنانية وتسمى لتمكينها من التعبير عن وزنها الحقيقي في الصراع الذي يحيشه لبنان بقدر ما يكون إسهامها كبيراً في توفير المناخ الحلائم للوصول إلى تسوية سياسية تنقذ لبنان من أخطار التقسيم وشروط الأحلام الطائفية لتبقى المنطقة العربية محصنة ضد المخطط الصهيوني الهادف تفتيتها وتفكيك كياناتها الوطنية وتبديد هويتها القومية العربية.

٣ - ولا تستقيم عملية تصحيح المخلل القائم في التوازن السياسي الداخلي اليوم إلا إذا اقترنت بدور فعال يؤديه رئيس الجمهورية على هذا الصعيد.

إن وجود رئيس واحد لكل البلاد، رغم مظاهر الانقسام المفروضة عليها، هو أحد العناصر الأساسية التي ما تزال تجعل إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية في الأفق المنظور إمكانية مطروحة أصلاً. وإذا كان رئيس الجمهورية قد أكد في أكثر من مناسبة تمسكه بنهج إعادة بناء الدولة اللبنانية الموحدة وتجديد التسوية السياسية بين فرقاء البلاد، فإن هذا النهج لم يجد طريقه إلى الواقع الملموس حتى الآن. ولا شك أن «الجهة اللبنانية» شكلت وتشكل العقبة الرئيسية المنتصبة في طريق نهج الرئيس إلياس سركيس والعنصر المعطل للإجراءات المفترضة تطبيقاً له.

بينما لم تنفك القوى الأخرى، ومنها الحركة الوطنية، عن إعلان تأييدها له واستعدادها لتسهيله. لكن هذا التأييد لا يمكن أن يكون في الواقع تأييداً بلا حدود ولا بد أن يرتفع بالمدى الذي يستطيع رئيس الجمهورية الذهاب إليه في الانتقال بنهجه التوحيدي المستقل إلى صعيد الواقع العملي. ولن يكون هذا النهج أساساً لتسوية سياسية متوازنة وقادرة على لجم المشروع التقسيمي الطائفي فعلاً إذا هو لم يتجه بحزم وفي مجمل إجراءاته: ضد دعوة اللامركزية السياسية وبقاء أي شكل من أشكال التقسيم الفعلي أولاً، وضد خطط الانسلاخ الكامل عن العالم العربي، خطط إنهاء التناقض اللبناني الإسرائيلي والانسحاب من المصير القومي المشترك للأقطار العربية ثانياً، وضد خطة تفكيك أجهزة الدولة المركزية وتفتيتها وفرض ازدواج عليها وتوزيعها على المناطق ثالثاً، وضد الصيغة التي تتطلع إلى نظام سياسي طائفي صاف يجري في ظله إلحاق طوائف قهراً بأقلية طائفية سائدة رابعاً، وضد محاولة إلقاء لبنان مخرباً وبنائه الاقتصادي الاجتماعي معلقاً كي تظل مقاليد الحرب

الأهلية في أيدي العازمين على متابعتها خاسماً، وضد إلغاء الحريات الديمقراطية وسد آفاق التطور الديمقراطي اللبناني بالبنف الانعزالي الفاشي سادساً، وضد مخطط تصفية المقاومة الفلسطينية والتكر لحقوقها ولشرعية الوجود الفلسطيني في لبنان سابعاً وأخيراً.

من ذلك كله تود الحركة الوطنية الانتهاء إلى الخلاصة التالية: إن التقاء جميع أطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي وللقرى التي تحمله، واتجاه الجهود الحرة وجهة السماح لميزان القوى الحقيقي في البلاد بأن يعبر عن نفسه، وانتقال نهج رئيس الجمهورية - الداعي إلى إعادة بناء الدولة اللبنانية الموحدة وتجديد التسوية السياسية بين فقاء البلاد - إلى حيز الفعل الحازم الملموس، إن ذلك كله من شأنه أن يشكل حاجزاً فعالاً في وجه احتمالات تجدد الحرب الأهلية وإطاراً أكثر ملائمة للوصول إلى تسوية سياسية متوازنة في نهاية المطاف.

ولا شك أن مبادرة أطراف الصف الوطني إلى اللقاء على الجوامع المشتركة القائمة فيما بينها تبقى العنصر الرئيسي المحرك لمختلف العوامل للفاعلة في الأزمة اللبنانية باتجاه إيجابي. لذا تلح الحركة الوطنية على ضرورة نقل هذه المبادرة المفترضة إلى حيز الجهد الجماعي الناشط بأسرع وقت. وهي تطرح في هذا السبيل مجمل تصوراتها أمام سائر القوى السياسية العاملة في الساحة الوطنية.

أسس التنسيق المطلوب بين أطراف الصف الوطني

إن الحركة الوطنية اللبنانية، إيماناً منها بضرورة الإسهام في توضيح أسس وأشكال التحرك التي تعطي للصف الوطني كامل وزنه في الصراع المصري الذي تعيشه البلاد، تطرح أمام سائر القوى السياسية الممثلة للرأي العام الوطني الأفكار والاقتراحات الآتية:

١ - إن السعي لتنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي يجب أن ينطلق من الإلمام بالواقع الفعلي للقوى السياسية القائمة والمتحركة على الساحة الوطنية. إن هذه القوى التي يتألف منها الصف الوطني تضم جهات وتجمعات وتشكيلات تدخل في أساس تكوين كل منها جملة اعتبارات سياسية واجتماعية وبرنامجية لم تفرض نفسها افتحلاً أو بمحض الصدفة.

لذا يبدو من قبيل تجاهل الواقع أو القفز فوقه أن يتصور البعض إمكانية إلغاء كل تلك الجهات والتجمعات والتشكيلات واختزالها في تشكيل سياسي واحد. بل إن الاستمرار في بذل هكذا محاولة مستحيلة لا يؤدي فقط إلى ضياع الوقت والجهد على غير طائل بل إنه

يمكن أن يتحول إلى مبعث مجالات لا تنتهي بين أطراف الصف الوطني تؤدي إلى التركيز على الفوارق والتعارضات فيما بينها بدل أن تبرز ما يجمعها من نقاط لقاء ومصالح وطنية مشتركة.

٢ - إن الصيغة التي نراها الحركة الوطنية مجدية وفعالة في تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي هي صيغة التنسيق بين أطراف الصف الوطني مع احتفاظ كل طرف بهشكيله الخاص وموقفه المستقل.

وكي تستقيم صيغة التنسيق هذه لا بد أن تتوفر لها جملة مقومات أهمها:

أ - التصور المشترك لحقائق الوضع اللبناني الراهن والتحديد المشترك لطبيعة المشروع التقسيمي الطائفي بصفته مصدر الخطر الرئيسي على لبنان مثلما هو أساس تفجير الحرب ومنع تعقيد الأزمة اللبنانية، ثم التصميم المشترك على مواجهة هذا المشروع والتصدي للقوى التي تحمله. وقد طرحت الحركة الوطنية فيما سبق لإيراده مجمل تصوراتها في هذا الصدد لعلها بذلك تسهم في توفير قناة سياسية موحدة لدى أطراف الصف الوطني حول طبيعة الأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعرويته وتطوره الديمقراطية وسبل مواجهتها.

ب - إقامة الإطار التنظيمي الملائم لولادة ونمو أشكال من العمل المشترك بين أطراف الصف الوطني بما يمكنه من أن يخوض نضالات سياسية وشعبية متكاملة ويوفر الحد الأقصى من وحدة التحرك لمختلف القوى المكونة له.

إن إنشاء هيئة باسم «هيئة تنسيق العمل الوطني» تضم ممثلين عن جميع الجبهات والتجمعات والتشكيلات القائمة في الساحة الوطنية، يمكن أن يشكل الخطوة الأولى على طريق تحقيق التنسيق المطلوب وصولاً إلى إرساء الأسس المتكاملة لخطة عمل مشتركة وتعاون منظم ومنتج بين جميع القوى المحطة للرأي العام الوطني.

ج - الاتفاق على موقف سياسي مشترك ينطوي على تحديد واضح لأسس التسوية السياسية المعترزة للأزمة اللبنانية والتي يجب أن تصب جهود الصف الوطني ونضالاته، بمختلف أطرافه، في إطار العمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيقها في سبيل إخراج البلاد من دوامة الصراع المسلح وفتح سبل التطور السلمي أمامها في إطار الحفاظ على وحدة لبنان وعرويه ومقومات حياته الديمقراطية.

وفي هذا الصدد تطرح الحركة الوطنية المشروع السياسي التالي من أجل تسوية متوازنة للأزمة اللبنانية.

أولاً - استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية

وذلك يتطلب:

١ - إلغاء كافة مظاهر وأدوات السلطة السياسية التقسيمية القائمة الآن فعلياً في بعض المناطق اللبنانية.

٢ - التصدي لدعوات اللامركزية السياسية والتعددية الكيانية في المجتمع اللبناني أو أي شكل من أشكال التقسيم المعلن أو المقنع واعتبارها ماسة بكيان البلاد ووحدةها واستقلالها وبأمن الشعب والوطن.

٣ - معالجة قضية المهجرين وفق مبدأ عودتهم جميعاً إلى مناطقهم وأماكن إقامتهم الأصلية.

٤ - عودة المؤسسات الدستورية والتنفيذية إلى ممارسة وظائفها بما في ذلك استئناف المجلس النيابي لدوره التشريعي والسياسي.

٥ - حصر السلطة التنفيذية مبدئياً وعلى صعيد الممارسة بالمراجع المسؤولة وحدها في هذا المجال أي: رئاسة الجمهورية والحكومة، وشمول صلاحياتها كافة المهادين وجميع المناطق اللبنانية.

٦ - إلغاء كل مظاهر وإجراءات التفكيك والتفتيت والأزدواج المفروضة الآن على أجهزة الدولة الإدارية وإعادة توحيدها ودعوتها إلى العمل سريعاً.

٧ - عودة الجسم القضائي موحداً إلى استئناف أعماله وبعث الحياة في السلطة القضائية.

٨ - توحيد الجامعة اللبنانية.

٩ - الشروع بإعادة توحيد قوى الأمن الداخلي وتجهيزها وبدء إشرافها على الأمن وصولاً إلى حلونها محل قوات الردع في حفظ وتوطيد الأمن الداخلي للبلاد.

١٠ - الشروع بإعادة بناء جيش لبناني متوازن وطنياً يمارس مهمته الأصلية في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدةها وحماية حدودها ضد المطامع الصهيونية في الجنوب خاصة وفي لبنان عامة.

ثانياً - تكريس عروبة لبنان الفعلية واستقلاله الوطني

وذلك يتطلب:

١ - تثبيت عروبة لبنان أرضاً وشعباً والتمسك باستقلاله الوطني.

- ٢ - التزام لبنان الرسمي، وجميع اللبنانيين، بموجبات انتمائه العربي وفي طبيعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني.
- ٣ - إقفال الجسور المفتوحة الآن بين بعض مناطق الحدود الجنوبية وبين إسرائيل.
- ٤ - تصفية البؤر المتعاونة مع العدو الإسرائيلي في بعض مناطق الحدود الجنوبية.
- ٥ - إعادة الاعتبار إلى القوانين الخاصة بالمقاطعة العربية لإسرائيل وبجرائم التجسس للعدو والتعامل معه. وعودة العمل بها في المحاكم المختصة.
- ٦ - تولي الجيش اللبناني بإشراف السلطة الشرعية مسؤولية الحفاظ على أمن وسلامة الحدود الجنوبية.

ثالثاً - إقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة

وذلك يتطلب:

- ١ - الأخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديمقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم والتشثيل الشعبي والإدارة وسائر أجهزة الدولة أمام جميع الفئات اللبنانية.
- ٢ - تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن السلطة التنفيذية نفسها.

رابعاً - إعمار لبنان اقتصادياً واجتماعياً

وذلك يتطلب:

- ١ - وضع وتنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب وإمكانية إعادة إعمار البلاد.
- ٢ - تمكين الاقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة وفتح سبل النمو المتوازن أمامه.
- ٣ - معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الحرب والتي تطال أوسع الفئات الشعبية، وفي طبيعتها مشكلة المهجرين.
- ٤ - اعتماد سياسة جديّة لمكافحة الغلاء وتخفيض الأسعار.

خامساً - إعادة الحريات الديمقراطية

وذلك يتطلب:

- ١ - إلغاء الرقابة المفروضة على الصحف والأخذ بتنظيم ديمقراطي للصحافة اللبنانية.

٢ - الإفراج عن سائر الحريات الديمقراطية والمحافظة عليها وتعزيزها.

سادساً - توطيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية

وذلك يتطلب:

الاعتراف بحق المقاومة الفلسطينية في النشاط والعمل فوق الساحة اللبنانية وعدم المس بالوجود الفلسطيني في لبنان كي تستمر المقاومة في الاضطلاع من جانبها بواجب المشاركة في الدفاع عن لبنان ضد العدو الصهيوني وكي تتوفر العناصر الملائمة لتوطيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية وتفتيتها.

سابعاً - نحو تحقيق الإصلاح الديمقراطي

يتولى رئيس الجمهورية، في إطار استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية وعودة السلطة الشرعية إلى ممارسة مسؤولياتها في كافة المجالات وعلى جميع الأراضي اللبنانية، تنظيم حوار سياسي واسع بين القوى السياسية الممثلة لمختلف قطاعات الرأي العام الشعبي اللبناني من أجل الوصول إلى برنامج حد أدنى مشترك لتحقيق الإصلاح الديمقراطي بما يفتح أمام لبنان آفاق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسبل الإفادة من دروس الحرب ويسهل إعادة إعمارها.

• • •

إن الحركة الوطنية اللبنانية على يقين من أن احشاد جميع أطراف الصف الوطني قوة موحدة ضاغطة وراء مثل هذا المشروع السياسي سوف يشكل عنصراً فعالاً من عناصر إعادة الاعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد، ومنطلقاً جدياً لترجيح احتمالات التسوية السياسية المتوازنة التي تفتح أمام اللبنانيين - في مواجهتهم لقضايا تطور لبنان وطناً وشفماً - اختياراً آخر غير اختيار الحرب الأهلية.

وتأمل الحركة الوطنية أن تشكل مبادراتها هذه لطرح وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن إسهاماً جدياً في الحوار الدائر ضمن أطراف الصف الوطني حول سبل تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروجه وتطوره الديمقراطي.

المجلس السياسي المركزي للأحزاب

والقوى الوطنية والقومية في لبنان

بيروت في ٢٨ - ٦ - ١٩٧٧

النص الرسمي لمشروع الاتفاق الثلاثي

(٨ كانون أول ١٩٨٥)

مقدمة

في ظل الظروف الاستثنائية المأسوية التي تعصف ببلدان، وضع المجتمعون مشروع حل وطني يركز على تطلعات شعبنا في تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي وفي عودة الأمن والسلام إلى الوطن وقيام النظام الديمقراطي الصحيح فيه، بتكريس العدل والمساواة سياسياً واجتماعياً وتحقيق طموحات اللبنانيين في كل المجالات. ويحتاج هذا الحل إلى التزام وطني شامل وإلى تحصين قومي يتمثل بترجمة العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، التي لم توفر ولا توفر جهداً، بقيادة الرئيس حافظ الأسد، لإنقاذ لبنان وحماية استقلاله ووحدته واتمائه العربي ودفعه نحو الحل الديمقراطي لصراعاته المختلفة.

الفصل الأول

مبادئ عامة

- هوية لبنان

لبنان بلد مستقل وواحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملزم كل مواليقها. وتجسد الدولة هذه المبادئ في كل الحقول والمجالات من دون استثناء. وهو عضو في الأمم المتحدة وملزم ميثاقها.

- وحدة لبنان

التمسك المطلق بوحدة لبنان ورفض مشاريع التقسيم وكل أشكال التمايز وطروحات

اللامركزية السياسية، كالفدرالية والكاتونات واللامركزية الإجمالية والأمنية، وهذا الموقف يحتم رفض الأمن الذاتي، وكذلك التوطن في أي بقعة من أرض لبنان وأياً يكن شكله أو مدته.

- النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، في نظام اقتصادي حر، يستند إلى التخطيط العلمي والإجمالي الشامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير، بلد الكرامة الإنسانية والطموح الحضاري.

- تحرير لبنان

١ - الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية وأدواتها المشبوهة، ومقاومة أية أداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه.

٢ - توفير كل الإمكانيات وحشد كل الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب، بشراً ومادياً، باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية التحرير وأساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

٣ - دعم صمود الجنوبي ولبنانه في أرضه عبر توفير أدوات الإنماء البشرية والمادية والاقتصادية.

٤ - العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي لإزالة شاملة، ورفض أية قيود أو شروط إسرائيلية.

٥ - التمسك باتفاق الهدنة الموقع في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

الفصل الثاني

مبادئ النظام السياسي

إن تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية تؤمن مشاركة الشعب وتمثله في سلطة سياسية قادرة على التعبير عن تطلعات هذا الشعب وطموحاته، على المستوى الوطني وعلى صعيد الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والإنماء والأمن...

من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم إلغاء النظام الطائفي، وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على أسس ترشخ وحدة الوطن واستقلاله وانتعاشه العربي وتميز نظامه الديمقراطي وتكرس المساواة التامة بين المواطنين.

وستعتمد في وضع هذا الدستور، خلال مهلة سنة على الأكثر، المبادئ الأساسية والأحكام الآتية:

- ١ - النظام اللبناني جمهوري ديمقراطي برلماني.
- ٢ - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبيّن في الدستور الجديد.
- ٣ - اللبنانيون متساوون أمام القانون، وهم يتمتعون على السواء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون تمييز بينهم.
- ٤ - لا ميزة للبناني على آخر في تولّي المناصب والوظائف العامة إلّا من حيث الكفاءة والأهلية، ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.
- ٥ - إعتبار الحرية الشخصية مصونة وفي حمي القانون، وحماية حرية الاعتقاد، (وفي هذا المجال تأكيد نص المادة التاسعة من الدستور الحالي)، وتكريس الحريات العامة في مجالات الرأي والتعبير والتعليم والأحزاب والجمعيات والمساكن والإقامة والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي، كل ذلك ضمن الأصول التي يحددها القانون، أسوة بالدول الديمقراطية.
- ٦ - إعتبار النظام الاقتصادي حراً ومنظماً ويكفل المبادرة الفردية في كل ما لا يعارض مع النظام العام والمصلحة العامة. ويستند هذا النظام إلى التخطيط العلمي الإجمالي الشامل لمختلف الطبقات والحاجات في كل الميادين ويرتكز على الخطط الإنمائية الطويلة المدى والمتكاملة، باعتبار وحدة لبنان وحدة إقتصادية لا تتجزأ.
- ٧ - تعميم العدالة الاجتماعية واعتبار التكافل الاجتماعي التزاماً وطنياً، واعتبار التربية الوطنية والتعليم حقاً للمواطنين وواجباً عليهم، والتعليم إلزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة.
- ٨ - وضع قانون انتخاب جديد يؤمّن أوسع وأفضل تمثيل، على أساس وطني ومع

اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، صوناً للانصهار الوطني وللتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك. ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند إكمالهم سن الثامنة عشرة، ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

٩ - استحداث مجلس للشيخ يتولى، مع مجلس النواب، السلطة التشريعية في القضايا المصيرية وهي، على وجه الحصر: تعديل الدستور، الحرب والسلام، المعاهدات والاتفاقات الدولية، أنظمة الأحوال الشخصية المذهبية، قانون الجنسية ونظام انتخابات مجلس الشيخوخ.

١٠ - تشكيل الحكومة الجديدة فوراً لجنة تحضيرية لصياغة الدستور الجديد للبلاد، تمهيداً لإقراره.

- مرحلة الانتقال والتدرج نحو اللاتائفية التامة:

إن الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى صيغة الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمرّ في مرحلة انتقال وتدرّج نحو اللاتائفية التامة، تعتمد خلالها الإصلاحات والإجراءات ذات الطابع الدستوري والنظامي والقانوني الواردة في هذه الوثيقة، وفقاً للأسس التي تكمن تطبيقها.

١ - يتم تشكيل حكومة جديدة فوراً، ويكون بدء المرحلة الانتقالية من تاريخ تشكيل هذه الحكومة.

٢ - تحدد مرحلة إنهاء حال الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، وفق ما هو وارد في الفصل الخامس من هذا الاتفاق.

٣ - يتم توسيع المجلس النيابي الحالي، بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بتعيين نواب جدد وفقاً لمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الكبرى وعلى أساس العدد المحدّد في هذا الاتفاق. كما تطبق، في مهلة أقصاها سنة، جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة.

٤ - تنتهي المرحلة الانتقالية عند اتخاذ مجلس النواب قراراً بتحديد تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية كلياً، وفقاً لما يأتي:

أ) بعد عودة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد، تدعو الحكومة إلى انتخاب مجلس نيابي

جديد على أساس قانون انتخابات جديد وفقاً للمبادئ الواردة في هذا الاتفاق.

ب) تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية أول مجلس نيابي منتخب، مشروعاً تحدد فيه تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والبراسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى وما يعادلها، وتكون الأكثرية اللازمة لإقرار المشروع ثلثي أعضاء المجلس النيابي.

ج) إذا لم يُقرّ المشروع تصبح الأكثرية اللازمة لإقراره ٥٥ في المئة، ابتداءً من النصف الثاني من ولاية المجلس النيابي المنتخب الثاني.

د) إذا لم يقر المشروع عندئذ يتقرر حكماً إلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والبراسات والوزارات ووظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها، وذلك خلال النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث.

الفصل الثالث

قواعد المرحلة الانتقالية

خلال المرحلة الانتقالية، ومن أجل إقامة التوازن الصحيح في الصلاحيات بين السلطين الاشتراعية والإجرائية، مع ضمان استقلالية القضاء في ظل النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي، تُعتمد القواعد الآتية وتصدر أو تعلق أو تعدل المواد والقوانين الدستورية أو التنظيمية التي تؤمن تطبيقها:

١ - في السلطة الإجرائية

أولاً، رئاسة الجمهورية

١ - انتخاب الرئيس:

بعد إصلاح أوضاع السلطة الاشتراعية وفقاً للمبادئ الواردة لاحقاً، يعتمد في انتخاب رئيس الجمهورية أكثرية الـ ٥٥ في المئة من العدد القانوني لمجلس النواب في الدورات التي تلي الدورة الأولى، ويكون النصاب القانوني لإجراء الانتخاب في كل دورته سبعة أعضار عدد أعضاء مجلس النواب.

٢ - صلاحيات رئيس الجمهورية:

أ) يحتر رئيس الجمهورية رأساً للدولة ويمثابة الرمز لوحدة الوطن، ويتولّى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدة وسلامة أراضيها وعلى

الوحدة الوطنية، ويؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية.

(ب) يُعَين رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش.

(ج) يُوقَّع رئيس الجمهورية كل المراسيم ويُصدر القوانين ضمن المهل المحددة وبعد مصادقة الجهات المعنية، كما يحيل مشاريع القوانين على السلطة التشريعية ويحتفظ بحق الاعتراض والرد، وفق الأصول المدرجة في هذه الوثيقة وضمن المهل المحددة فيها.

وكذلك ينشر رئيس الجمهورية خلال مهلة الأربعين يوماً القوانين التي يحيلها مجلس الوزراء على مجلس النواب بصيغة المصجل المكرر.

(د) يسمي رئيس الحكومة ويصدر مراسيم تشكيل الحكومة وفق الأصول المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا الفصل، كما يصدر مرسوم اعتبار الوزارة مستقلة في الحالات المدرجة في هذه الوثيقة، وإلى أن يتم إصلاح السلطة التشريعية بزيادة عدد النواب وفق هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج.

(هـ) يرأس رئيس الجمهورية ويشارك في المناقشة من دون حق التصويت، الجلسات الآتية:

- مجلس للدفاع الأعلى؛

- اجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة هي حصراً تلك المخصصة لإقرار البيان الوزاري الذي يحدد سياسة الحكومة وإعلان الحرب والسلام أو التعبئة العامة أو حال الطوارئ، وكذلك حل مجلس النواب وإقرار مشروع قانون دستوري وقانون الانتخاب وقانون الموازنة والنفق العام؛

- لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة استثنائية في بعض الحالات التي يُعتبر فيها وضع البلاد مهدداً بمخاطر أساسية.

- لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد مرةً في الشهر على الأكثر، لمناقشة وبث مشاريع مراسيم قوانين قد يكون ردّها، على ألا يتضمّن جدول أعمال هذه الجلسة أية مواضيع أُخرى.

(و) يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويرأس الحفلات الرسمية.

ز) يمنح أوسمة الدولة.

ح) لا يتحتمل تبعة ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوص عليها في الدستور (خيانة عظمى).

ط) يمنح العفو الخاص ويقترح قانون العفو العام ويصدره.

ي) يصدر مرسوم قبول استقالة أي من الوزراء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أما الإقالة فتتم بعد موافقة المجلس الوزاري.

ك) يستطيع، عندما تقتضي الحالة، توجيه رسائل إلى مجلس النواب والوزراء، عندما يرى ذلك ضرورياً.

ل) يختار موظفي رئاسة الجمهورية من بين موظفي الملاك الإداري للدولة.

ثانياً، مجلس الوزراء

١ - يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء الذين يتولون الحقب، ويكون النصاب القانوني لانقاده أكثرية ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

٢ - تكون السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء، الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والإدارية ويضع السياسة العامة للدولة، كونه المسؤول وحده أمام السلطة التشريعية والشعب، ومن هذه الصلاحيات:

أ) وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإعانة والتربية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

ب) وضع مشاريع القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة الممجل المكرر على مشاريع القوانين، عندما يرى ذلك ضرورياً.

ج) تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما فيها العسكرية.

د) إقرار حالة الطوارئ وإلغائها، كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية.

هـ) توجيه وتنسيق أعمال الوزارات وجميع أعمال الوزارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة.

و) وضع مشروع الموازنة التابعة للدولة ووضع الخطط الإعانة الشاملة والطويلة المدى.

ز) حل مجلس النواب بقرار مطلق، ودعوة المجلس إلى انعقاد الاستثنائية.
 ح) تعيين موظفي الفقة الأولى أو ما يعادلها وإقالتهم أو قبول استقالتهم وفقاً للأصول القانونية.

ثالثاً، المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة وتتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال الخلاف يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب. ويعمل هذا المجلس:

- ١ - متابعة تحقيق أهداف الإصلاح المقرر في كل المجالات.
- ٢ - متابعة تنفيذ خطة إنهاء الحرب ضمن المهل المحددة لها.
- ٣ - متابعة تأمين شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد.
- ٤ - إقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية وعرضها على مجلس الوزراء.
- ٥ - التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه.
- ٦ - الموافقة على كل المراسيم التي لا تحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء، بما في ذلك إقالة وزير أو أكثر.

- ٧ - أعضاء المجلس الوزاري هم حكماً أعضاء في مجلس الدفاع الأعلى.
- ٨ - تضم الأمانة العامة لمجلس الوزراء عدداً من الأمناء المساعدين والمستشارين والاختصاصيين يشكلون جهازاً خاصاً للمجلس الوزاري، يرتبط برئيس الحكومة ويقدم للمجلس الوزاري ما يطلبه منه من أعمال.

رابعاً، رئيس مجلس الوزراء

- ١ - يرأس مجلس الوزراء في كل الحالات إلا تلك المحددة حصراً في مكان آخر من هذه الوثيقة، ويدير الجلسات حصراً وي طرح جدول الأعمال ويشارك في المناقشة حيث له حق التصويت.

- ٢ - يرأس في كل الحالات اجتماعات المجلس الوزاري.
- ٣ - يقبل استقالة وزير أو أكثر ويرفع المرسوم إلى رئيس الجمهورية.
- ٤ - يكون نائباً لرئيس مجلس الدفاع الأعلى.

٥ - يشرف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الوزاري وقرارات مجلس الوزراء ويتابع أعمال الوزارات والإدارات.

خامساً، تشكيل الحكومة واستقلالها ومهل إصدار القوانين والمراسيم

١ - يتم تشكيل الحكومة وفق الإجراءات الآتية:

أ) يجري رئيس الجمهورية استشارات نهائية وسياسية ملزمة ويصدر في ضوءها مرسوماً بتسمية رئيس مجلس الوزراء المكلف.

ب) بعد إجراء الاستشارات النهائية والسياسية بشكل رئيس مجلس الوزراء المكلف الحكومة ويعرض لائحة بأسماء أعضائها على رئيس الجمهورية. فإذا وافق يصدر المراسيم.

ج) إذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم خلال مهلة أسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى المجلس النيابي، فإذا نالت وجهة نظره غالبية ٥٥ في المئة من أعضاء المجلس، على رئيس الجمهورية إصدار المرسوم حكماً، أما إذا رفض المجلس التشكيلة الحكومية فيعتبر رئيس مجلس الوزراء معتزلاً ويعاد فتح باب الاستشارات.

د) إذا امتنع رئيس مجلس الوزراء عن عرض لائحة أعضاء الحكومة على رئيس الجمهورية خلال مهلة شهر من تكليفه، يعتبر ذلك بمثابة اعتذار عن عدم التشكيل ويفتح باب الاستشارات مجدداً.

٢ - بعد هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة واختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج. ويستمر ذلك حتى إصلاح أوضاع السلطة التشريعية بزيادة عدد النواب وفقاً لهذا الاتفاق.

٣ - على الحكومة أن تنال ثقة مجلس النواب.

٤ - جميع المراسيم ومشاريع القوانين تحمل توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص، مع مراعاة صلاحيات المجلس الوزاري، ما عدا مراسيم تسمية رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات الآتية:

أ) إذا استقال رئيسها.

ب) إذا حجب المجلس عنها الثقة.

ج) إذا استقال نصف أعضاء الوزارة.

٥ - تحدد مهلة ٣٠ يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم إحالة القوانين المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردها خلال هذه المهلة لأسباب معللة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وعند انقضاء المهلة من دون توقيع أو ردّ معلل يصبح المرسوم نافذاً حكماً، أما إذا رده فيصار إلى عرضه على مجلس الوزراء مجدداً، وإن أصرّ مجلس الوزراء على قراره مرة ثانية فعلى رئيس الجمهورية توقيع المرسوم. وتسري هذه المهلة أيضاً بالنسبة إلى المراسيم العادية؛ ففي حال الخلاف، وإذا أصرّ رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص على المشروع، يحال على مجلس الوزراء ليقرّ، وتحدد المهلة نفسها لرئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري من تاريخ إيداع المشاريع لدى أمانتها العامة. أما بالنسبة إلى القوانين التي يقرّها مجلس النواب فتطبق على يهّل نشرها المادة ٥٦ من الدستور الحالي.

- في السلطة التشريعية

١ - خلال المرحلة الانتقالية يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ١٩٨، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الأكثر عدداً ووفق التزام مبادئ هذه الوثيقة إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

٢ - في صورة مؤقتة، حتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة، أو التي يمكن أن تشغر، والمستحدثة، من قبل مجلس الوزراء.

٣ - ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

٤ - يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للاشتراع في كل المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد.

- في الوظائف العامة

١ - تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية. وصوبت لعدالة تطبيق هذا المبدأ، تسوى خلال مهلة ستة أشهر حقوق الطوائف المتفاوتة.

٢ - تستثنى من هذا الإلغاء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة والقضاء، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين

المسيحيين والمسلمين، من دون أن يعني ذلك تخصيص أية وظيفة حكراً على أية طائفة.

٣ - تشرف الحكومة، خلال المرحلة الانتقالية، على تطهير مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وإصلاحها وفق المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

٥- في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية

- يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عليه في الدستور، وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبث كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

- يُعيّن رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

٥- في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تمثل فيه الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، على أن يحدّد القانون مجالات اختصاصه.

٥- في اللامركزية الإدارية

إعادة النظر في التنظيم الإداري المنصوص عليه في المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٦، تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، في اتجاه تعزيز اللامركزية الإدارية:

١ - زيادة وإعادة توزيع المحافظات في شكل يؤثّر مصالح المواطن والانصهار الوطني.

٢ - تعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

٣ - باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

٤ - بتحويل أكبر عدد من المهتمات والمسؤوليات الإدارية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية، بما يؤثّر سهولة الخدمات للمواطنين وسرعتها.

٥ - إصلاح القضاء بما يؤثّر الخدمات المباشرة للمتقاضين.

ملاحظة: تعتمد صلاحيات المؤسسات الواردة في هذا الاتفاق في الدستور الجديد.

٥- في الإصلاح الاقتصادي والتنمية

١ - ضرورة وضع سياسة إعمار وإعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تحدّد في برنامج متناسق، واضح، تشرف على تنفيذه الدولة أساساً، مما يستتبع إصلاحاً سريعاً في إدارتها

ورفع مستوى أدائها وإيجاد الإدارات المختصة أو توسيع أعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في كل قطاعاته، على أساس الانسجام في ما بينها وتكاملها، مع أخذ ضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة في الاعتبار، على أن يكون كل ذلك مبنياً على أن النظام الاقتصادي حرّ.

٢ - إلهاء اهتمام خاص للمناطق التي طاولتها أحداث الحرب، وتلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين، ووضع خطة إيمانية لهذه المناطق بحيث يتأمن توزيع أفضل للدخل والثروة بين المواطنين والمناطق وتحقيق التوازن الإيماني العادل والمتكامل للوطن.

٣ - العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الموازنة، واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي، بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

٤ - المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء إلى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتلحيم هيكلية القطاع العام.

٥ - وضع برنامج إسكاني شامل، مع إعطاء الأولوية للمهجرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الإسكانية.

٦ - وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية، خصوصاً مشروع الليطاني.

- في التربية والتعليم

١ - وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لا طائفية، وتعمير ثروته البشرية.

٢ - تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه ومجانيته والإزاميته وشموليته وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي، خصوصاً توحيد كتابي التاريخ والتثقة المدنية.

٣ - دعم التعليم الرسمي في كل المراحل، وتأكيد دور الجامعة اللبنانية الوطنية وإعطائها الدعم اللازم والكافي، خصوصاً في كلياتها التطبيقية، لتقوم بدورها في عملية

توحيد المجتمع اللبناني، وإفساح المجال لجميع اللبنانيين لتحقيق المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ - التشديد على دور التعليم المهني والتقني، لجهة إعطائه الأولوية وربطه بالخطوة الإيعارية الشاملة للبنان.

٥ - المحافظة على نظام التعليم الخاص.

٦ - تعزيز البحث العلمي، عبر توفير الدعم اللازم للمؤسسات العاملة في هذا الحقل.

- في الجنسية

١ - وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي هي قيد الدرس، وتولف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة وبها.

٢ - إلغاء ذكر المذهب على الهوية.

- في المجال العسكري الأمني

١ - الجيش: إن المهمة الأساسية للجيش هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي، وبخاصة مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. ويكون الدور الأهم للجيش في هذه المرحلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

أما إعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية - وطنية يلتزمها جميع أفرادها، وترتكز على المبادئ التي تحدد هوية لبنان وانتمائه إلى محيطه العربي، ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان إلى التنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا.

إنطلاقاً من هذا المفهوم تحدد الأسس الآتية:

أ) مهمات الجيش تُحدد داخل مجلس الدفاع الأعلى ووفق قانون الدفاع.

ب) بنية إعادة التأهيل، يتم سحب الجيش إلى مكانه وفقاً لخطة أمنية شاملة تقوما حكومة الاتحاد الوطني، التي تطلب مساعدة سورية في أثناء إعادة التأهيل في المجالات الآتية: الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني.

ج) تقوم حكومة الاتحاد الوطني باتخاذ القرارات والإجراءات لبرمجة إعادة بناء الجيش وتأهيله، وفق المبادئ المقررة في هذه الوثيقة، بما في ذلك وضع قانون جديد للدفاع.

د) إبقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية والسياسية.

هـ) التطبيق الفوري لقانون خلع العلم.

و) يقتصر عمل مخابرات الجيش على الأمن العسكري والتكتي فقط.

٢ - قوى الأمن الداخلي: يهدف في مهمات حفظ الأمن على الأراضي اللبنانية إلى قوى الأمن الداخلي، وتبعاً لذلك يجري تمييز هذه القوى عدة وعدداً، مع إعادة تنظيم أجهزتها المركزية وسراياها الإقليمية في السرعة المرجوة، ويحتم ذلك فتح باب التطوع، مما يفسح في المجال أمام استعمالها بفاعلية لحماية أمن المواطن، في كل المناطق اللبنانية، مع ما يستتبع ذلك من تمييز لأجهزة جمع المعلومات أو الاستقصاء.

٣ - الأمن العام: تمييز الأمن العام بحيث يستطيع القيام بمهمة أساسية هي ضبط الحدود الدولية، إضافة إلى مهماته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات التي ترعى عمله، مثل إصدار جوازات السفر والاهتمام بالرعايا الأجانب. هذا الأمر يقتضي مفاوز تابعة له تسهر على أمن الحدود البرية والبحرية والمرافئ والمطارات، باستثناء الحدود مع إسرائيل التي يتسلمها الجيش.

٤ - تعدل قوانين الدفاع وقوى الأمن الداخلي والأمن العام تأمينا لتنفيذ المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

الفصل الرابع

العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا

إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها.

من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهما المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا، مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات.

وترى أن يكون التمييز في علاقات لبنان مع سوريا تمييزاً حقيقياً، بحيث يتكرس كل ما يجري التفاهم حوله بين البلدين في اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنح مزاجية أي فريق سياسي من الميث بها واللعب بهذه الثوابت، فلا تبقى العلاقات تحت رحمة الأهواء والمصالح، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية.

إن مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة:

أولاً: في مجال السياسة الخارجية

إن التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية وإقليمية ودولية، على أن يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تبعاً وحسب القضايا والمواضيع المطروحة، لاتخاذ المواقف منها أو معالجتها؛ ولا بد في هذا المجال من أن تكون وسائل الاتصال المباشر والمضمونة السرية مؤمنة بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.

ثانياً: في مجال العلاقات العسكرية

إن الصراع المصيري الذي تخوضه سوريا مع إسرائيل في سعيها لإقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة، منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لإرباك سوريا سياسياً وأمناً وعسكرياً، يحتم على لبنان ألا يكون الباب الذي تتمكن من خلاله إسرائيل من تسديد أية ضربة إلى سوريا أو تهديدها.

لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحلقات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحدها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري اللبناني، وذلك ربما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية. وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي السهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، من خلال دوره على أرضه اللبنانية.

ثالثاً: في مجال العلاقات الأمنية

إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة، ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني - سوري يبرر عنه بالآتي:

أ) تحديد مشترك للأخطار الرئيسية التي تهدد أمن البلدين واستقلالهما ونظامهما.

ب) توحيد النظرة إلى هذه الأخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جنسية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة، وتتولاها الأجهزة المحلية المختصة في كل من البلدين.

ج) إقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية، كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

رابعاً: في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال، على رغم تباین الأنظمة، أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحلدها لجنة خبراء من البلدين، تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

خامساً: في مجال العلاقات التربوية

إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القرى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قانكة على الانتماء العربي وصحة ممارسته؛ ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة.

وفي هذا الإطار، ووفقاً لمبادئ الإصلاح التربوي في لبنان، يحافظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد على منع هذه الحرية من التحول إلى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

سادساً: في المجال الإعلامي

إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش إعلامي يحد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان. ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادئ والأهداف المقررة في إطار التوجه الوطني المثقف عليه والمكرس دستورياً وقانونياً، مع احترام مبدأ حرية التعبير والرأي.

سابعاً: في التنفيذ العملي

فور البدء بتنفيذ المرحلة الانتقالية من مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً.

الفصل الخامس

آلية إنهاء الحرب

تحدد مرحلة إنهاء الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة؛ يتم خلال هذه السنة إقرار تطبيق كل النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة

بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة، وترتكز آلية إنهاء الحرب على القواعد والمبادئ الآتية:

١ - وقف إطلاق نار شامل وفوري بمساعدة سوريا، وفتح المعابر والطرق ووقف الإمداد بالأسلحة والدخائر برأً وبحراً وجوّاً.

٢ - تعزيز دور اللجنة الأمنية وتوسيع بقعة صلاحياتها إلى كامل الأراضي اللبنانية، وضم ممثلين من قوى الأمن الداخلي وضباط سوريين إليها، وتبناً للملك تتمركز قوات سورية في نقاط يتفق عليها، مما يسمح بدعمها المعنوي ومساندتها العسكرية لقوى الأمن الداخلي، خلال مرحلة إنهاء الحرب، وذلك وفق خطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني.

٣ - تقوية قوى الأمن الداخلي والأمن العام وفتح باب التطوع وتسليم قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن في جميع المناطق اللبنانية، لبسط سلطة الدولة عليها من دون استثناء.

٤ - حل المليشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية على اختلاف أنواعها، والعمل على انصهار عناصرها وطنياً وانخراطها في مؤسسات الوطن.

٥ - جمع الأسلحة تمهيداً لشراؤها من قبل الدولة، وذلك من جميع الأفرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين من دون استثناء.


٦ - تأمين حرية انتقال اللبنانيين وعملهم وإقامتهم في كل المناطق اللبنانية.

٧ - إيجاد الحل الجذري لمشكلة المهجرين اللبنانيين وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى أرضه وبيته وعمله، ووضع الاشتراطات اللازمة التي تكفل ضمان هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير، على أن تبدأ عودة المهجرين خلال ثلاثة أشهر من تأليف الحكومة الجديدة وتستمر تدريجياً في ضوء توافر الظروف الأمنية، وتنتهي كلياً خلال ثلاث سنوات.

وثيقة اعتراف العماد عون بشرعية الرئيس الهراوي

- 1- Dées du liban.
- 2- Reconnaissance de HADHI.
- 3- Démission des deux gouvernements Aoun et HOSS simultanément.
- 4- Formation d'un gouvernement d'union nationale viable et représentatif à l'issue d'un accord.
- 5- Dissolution des milices,
puis
- 6- Unification de l'Armée.
- 7- Abstention de la nomination de nouveaux députés.
- 8- Elections législatives libres sous contrôle international. (à confirmer)
- 9- Ratification des réformes constitutionnelles

Beirut, le 12 octobre 1990

----- : 
Le Général Michel AOUN

فهرس تحليلي

الإهداء

٥

مقاصد الكتاب

٧

الباب الأول

النهوض

الفصل الأول

لبنان الوطن، العيش المشترك

- ١ - لبنان الملجأ ١٥
- ٢ - لبنان الإمارة ١٨
- ٣ - لبنان المتصرفية ١٩
- ٤ - لبنان الكبير أو الإمارة في الجمهورية ٢٢

الفصل الثاني

لبنان الدولة، الاستقلال، الميثاق، الصيغة

- ١ - مرحلة الوصاية والانتداب: الدستور، الهيمنة المسيحية والانكماش الإسلامي ٢٩

- ٢ - التحضير للاستقلال أو شراكة النضال الاستقلالي ٣١
- ٣ - الميثاق والاستقلال: الهوية والتفاني ٣٥
- ٤ - الميثاق وصيغة الحكم: بناء السلطات ٣٩
- ٥ - القضاء والصحافة والمقامات: تأسيس المرجعيات ٤٥

الفصل الثالث

لبنان الحكم: المؤسسات والقانون

- ١ - بناء الدولة سياسياً واقتصادياً: عهدا بشارة الخوري وكمال شمعون ٥١
- ٢ - بناء الدولة إدارياً واجتماعياً: عهد فؤاد شهاب ٥٥

الباب الثاني

الانتهيار

الفصل الأول

ضنياع الحكم

- ١ - التحول أو عهد شارل حلو: الحلف الثلاثي واتفاق القاهرة ٦٧
- ٢ - مقدمات الحرب أو النصف الأول من عهد فرنجية: شلّ المخاضات والجيش وتسليح الميليشيات ٧١
- ٣ - حرب الستين في أحداثها السياسية (النصف الثاني من عهد فرنجية) ٧٧
- ٤ - المواقع والقوى والتحالفات والمشاريع في حرب الستين ٨٦

الفصل الثاني

الحركة الوطنية اللبنانية

- ١ - الحركة الوطنية موقع ذهبيّ إليه ٩٩
- أ - ملrose الصراع من الموقع الليبرالي الديمقراطي ٩٩

- ب - ممارسة الصراع من موقع الحركة الوطنية اللبنانية ١٠٣
- (I) الذهاب إلى الحركة الوطنية ١٠٣
- (II) تأسيس الحركة الوطنية وتنظيمها ١٠٦
- (III) الحصار والإفطرة المسلحة ١٠٧
- (IV) السعي لحل بواسطة قوات عربية أوروبية مشتركة (رحلة البحر) ١٠٩
- (V) لمخاضاً بقيت في الحركة الوطنية بعد اغتيال كمال جيلاط ١٢٠
- ٢ - الحركة الوطنية: تاريخ وموقع وطنيان ١٢٢
- أ - التاريخ، التسمية، الموقع ١٢٢
- ب - برنامج العمل الوطني: البرنامج المرحلي ١٢٥
- (I) إنشاء الطائفة السنية ترميلاً إلى العلنية الكاملة ١٢٥
- (II) التشغل الشعبي على أساس السنية ولبنان دائرة انتخابية واحدة ١٢٩
- ج - الحركة الوطنية، ما لها وما عليها ١٣٩
- د - النضال الوطني بعد الحركة الوطنية ١٤٩

المجلد الثالث

انهيار الدولة

- ١ - مهملات الحرب: المهملات المجتمعية ١٥٣
- أ - مسألة الهوية ١٥٤
- ب - مسألة الهيمنة ١٥٨
- ج - مسألة المشاركة الديمقراطية في الحكم ١٥٩
- د - المسألة الاجتماعية ١٦١
- ٢ - أسباب الحرب: الأسباب السياسية للحرب اللبنانية ١٦٤
- أ - الوجود الفلسطيني المقاوم على أرض لبنان وحده، قرار المقاومة بالدفاع عن نفسها وعن مكتسباتها، تعليقات الثورة على حدود الدولة وحقوقها ١٦٤
- ب - القرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة وعلى صيغة الجيش المشترك في لبنان والتورط الميليشيوي بتنفيذ هذا القرار عبر محاولة القضاء على المقاومة عسكرياً ١٦٦

- ج - القرار السوري حول القضية الفلسطينية في مجرى الصراع العربي
الإسرائيلي ١٦٨
- د - القرار السوري بمواجهة الإسرائيليين في لبنان والسيطرة على الوضع فيه
لحاجة المواجهة ١٧٠
- هـ - قرار الجبهة اللبنانية بحكس الهيمنة والافتقار والقرار الوطني بإلغاء
الهيمنة ومنع التقسيم ١٧١
- و - تفاعل الممهدات والأسباب والسماح الدولي ١٧٣
- ٣ - مراحل الحرب والانهايار ١٧٥
- أ - مرحلة السيطرة الفلسطينية: نيسان ١٩٧٥ - نهاية ١٩٧٦ ١٧٦
- ب - مرحلة السيطرة السورية: كانون الثاني ١٩٧٧ - أيلول ١٩٧٨ ١٧٩
- ج - مرحلة اقتسام السيطرة بين سوريا وإسرائيل والفلسطينيين:
نيسان ١٩٧٨ - حزيران ١٩٨٢ ١٨١
- د - مرحلة السيطرة الإسرائيلية: حزيران ١٩٨٢ - نهاية ١٩٨٣ ١٨٥
- هـ - مرحلة القوات الأطلسية والانسحاب الإسرائيلي ١٩٦
- و - مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات: شباط ١٩٨٤ - أيلول ١٩٨٨ ٢٠٣

الفصل الرابع

موت الجمهورية

- ١ - مرحلة الضياع: تملدو انتخاب رئيس للجمهورية ٢١٥
- أ - محاولة انتخاب رئيس للجمهورية ٢١٥
- ب - اتفاق هموني - الأسد؛ الحكومة العسكرية ٢١٨
- ج - الاجتماع ضد الجميل ٢٢٠
- ٢ - مرحلة القوّة: الحكومة العسكرية وحرب التحرير ٢٢١
- أ - الحكومة العسكرية ٢٢١
- ب - حرب التحرير ٢٢٣
- ٣ - مرحلة الانتحار: التمرد وحرب الالقاء ٢٢٦
- ٤ - نتائج الأملس وواقع اليوم ٢٢٨
- أ - تهديم الجيش المشترك ٢٢٨

- ب - تهديم البنية الاقتصادية ٢٣٠
- ج - تهديم البنية الاجتماعية ٢٣٣
- د - تهديم البنية السياسية ٢٣٤
- هـ - تهديم المرجعيات وتطويعها ٢٣٧

اليب الثالث

مصير الوطن

الفصل الأول

محاولة الإنقاذ ومصيرها

- ١ - اتفاق الطائف محاولة الإنقاذ الوحيدة الممكنة ٢٤٣
- أ - الكيان والهوية، والمجتمع في اتفاق الطائف ٢٤٤
- I - الكيان والهوية في اتفاق الطائف ٢٤٤
- II - المجتمع في اتفاق الطائف ٢٤٦
- ب - النظام السياسي في اتفاق الطائف ٢٤٧
- I - الأسس العامة ٢٤٧
- II - في مبادئ النظام ٢٤٩
- III - في المؤسسات ٢٥٠
- ١ - رئيس الجمهورية ورئاسة الجمهورية ٢٥٠
- ٢ - مجلس النواب: السلطة التشريعية ٢٥٥
- ٣ - مجلس الوزراء: السلطة التنفيذية ٢٥٧
- ٤ - المحكمة والوزراء ورئيس مجلس الوزراء ٢٥٩
- ٥ - توزيع الصلاحيات: العمل والقرارات وصلاحيات بين السلطات ٢٦١
- ٦ - شروط العمل الدستوري ٢٦٢
- ج - السيادة والاستقلال في اتفاق الطائف ٢٦٣
- د - سلطة تنفيذ اتفاق الطائف ٢٦٧
- هـ - هل كان من حل سواه وهل كان بالإمكان تحسين شروطه ٢٧٠
- و - في بعض المواقف من الاتفاق ٢٧٢
- ٢ - الأعاقة والخطر والمواجهة: تمرد عون وعهد الهراوي ٢٧٥

- أ - تمرد عون وإعاقة الحل ٢٧٥
- ب - خطر ضياع اتفاق الطائف وعهد الرئيس الحريري ٢٧٧
- ١ - نتائج عهد الرئيس الحريري ٢٧٧
- ٢ - في مسؤولية الرئيس الحريري ٢٧٨
- ج - في مواجهة خطر الضياع ٢٨٠
- ١ - هل بإمكان الرئيس مواجهة خطر الضياع والتحول نوه؟ ٢٨٠
- ٢ - في معالجة موقف أهل الإسماعيل: إسماعيل أم أسعد؟ ٢٨١
- ٣ - في المعركة الوطنية ٢٨٦

الفصل الثاني

العلاقات اللبنانية - السورية

- ١ - تاريخ العلاقات وواقع الأسس: تباين أنظمة وتوتر علاقات ٢٩٨
- ٢ - الأسس الإيديولوجية للعلاقات اللبنانية - السورية في واقعها القائم على تباين الأنظمة التنموي وتوتر العلاقات ٣٠٢
- أ - نظرية السلام ٣٠٢
- ب - نظرية التمازج والعلاقات الطبيعية ٣٠٣
- ج - نظريات التوحيد والاندماج ٣٠٤
- د - النظريات التي يبرز بها السوريون تدخلهم في الشأن الوطني اللبناني ٣٠٦
- ٣ - واقع العلاقات اليوم بين سوريا ولبنان ٣٠٨
- أ - العلاقات السياسية الراهنة ٣٠٨
- ب - العلاقات اللبنانية - السورية من حيث تطلع اللبنانيين ونظرتهم إليها في واقعها الراهن اليوم ٣١١
- ٤ - طبيعة العلاقات وأسسها الموضوعية: نتائجها المرتقبة وفقاً لمنطق تكونها ومنطق طبيعتها الراهنة ٣١٦
- أ - في البنى الجغرافية والتاريخية والبشرية ٣١٧
- ب - في البنى الاقتصادية والسياسية ٣١٨
- ٥ - مستقبل العلاقات ومقتضيات المصلحة الوطنية والقومية ٣٢٢
- أ - ما بين الانفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٣٢٣

- I - التباين والاختلاف في فهم الهوية والكيان بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٢٣
- II - التباين والاختلاف في التصاطي مع الصيغة بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٢٥
- III - التباين والاختلاف في معنى السيادة الوطنية بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٢٧
- IV - التباين والاختلاف في شأن التحرير وموقع المعلومة منه بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٣٠
- V - التباين والاختلاف في موضوع الاستقلال والعلاقات مع سوريا والأرناط بينهما في كل من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٣١
- VI - التباين والاختلاف بالنسبة للنظام السياسي وتركيب السلطات بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٣٣
- a - الاختلاف بالنسبة لرئاسة الجمهورية ٢٣٣
- b - الاختلاف بالنسبة إلى مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ونائبه ورئيس الوزراء ٢٣٥
- c - الاختلاف بالنسبة للسلطة القضائية ٢٣٨
- VII - التباين والاختلاف حول شؤون الحريات العامة وخاصة حرية التعليم والإعلام بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف ٢٣٩
- ٦ - ما نحن مختلفون عليه مع السوريين وما نحن عليه متفقون ٢٤١

العمل الثالث

مصير الوطن

- ١ - مصير مقومات الوطن الكيانية: مصير العيش المشترك والديموقراطية والحرية ٢٤٩
- أ - في الواقع الراهن ٢٥٠
- ب - في احتمالات المصير ٢٥٤
- ٢ - مصير مكونات الوطن الحياتية: مصير الاقتصاد ٢٥٩
- أ - في الواقع الراهن ٢٥٩
- ب - في احتمالات المصير ٢٦١
- ٣ - لبنان ورفض السلام في ظل التوازن الراهن، وسبيل الإنقاذ ٢٦٢

كلمة أخيرة

٣٦٩

ملاحق

- ١ - البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية ٣٧٣
- ٢ - مذكرة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي ٣٨٥
- ٣ - النص الرسمي لمشروع الاتفاق الثلاثي ٣٩٩
- ٤ - وثيقة اعتراف العماد عون بشرعية الرئيس الهراوي ٤١٧

في منشورات دار الجديد

ألبير منصور

الانقلاب على الطائف الملك

دار ٤١

٢٨٨ صفحة، ١٥٠ x ٢٢٠

قصة الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً
والثانية دستورياً، هي موضوع هذا الكتاب.
أرويهـا من مواقع عدة، من موقع الناقل أحكي
ولادتها ومن موقع المعاش أحكي نهوضها ومن
موقع الشاهد أروي موتها وولادة التي تلتها.
مواقع ثلاثة غير سياسية يكتفى بها عادة لما
تستوفيه من شروط المحايدة والموضوعية. أما
وإنني أمتهن السياسة وأنتمي عن قناعة ورغبة
إلى أهلها فواجب الأمانة يقتضيني الإعلان عن
الموقع السياسي الذي أحكي منه حياة هذه
الجمهورية وموتها وعن الوجد الفلازم هذا
النوع من الكتابة.

الخير منصور، من موليد راس بعلبك، ١٩٣٩ • استاذ جامعي حتى سنة
١٩٧٨ • شارك في قيادة الحركة الوطنية منذ تأسيسها • نائب عن دائرة بعلبك -
الهرمل بين ١٩٧٧ و ١٩٩٢ • وزير للدفاع الوطني بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ • شارك في
مؤتمر الطائف وفي وضع الصيغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني.



9 782910 355210

ISBN: 2-910355-11-x

التوزيع



بيروت

٢٠١٢٩٩ • ٢٠٢٧٩٩